



جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

العدول النحوي السياقي

في القرآن الكريم

إعداد

عبدالله علي عبدالله الهتاري

إشراف الأستاذ الدكتور

سمير شريف استيتية

التخصص: لغة ونحو

العدول النحوي السياقي

في القرآن الكريم

Syntactic Grammatical Deviation in the Holy Qura'n

إعداد

عبدالله علي الهتاري

بكالوريوس لغة عربية، جامعة اليرموك، ١٩٩٦

ماجستير لغة عربية، جامعة اليرموك، ١٩٩٩

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في اللغة العربية تخصص لغة ونحو في جامعة اليرموك، اربد، الأردن

وافق عليها

الأستاذ الدكتور سمير شريف استيتية..... مشرفاً ورئيساً

الأستاذ الدكتور عفيف عبدالرحمن..... عضواً

الأستاذ الدكتور "محمد بركات" أبو علي..... عضواً

الأستاذ الدكتور سلمان القضاة..... عضواً

الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي..... عضواً

تاريخ تقديم الأطروحة

٢٠٠٤/٥/٥

إلى أهل القرآن وخاصته

ومحبي العربية لغة التنزيل

وإلى والدي وأولادي

وإخواني الأعزاء

ومن لهم حق عليّ

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والشكر له على نعمائه
وفضله واعتنائه، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى آله
وصحبه أجمعين.

فيسعدني أن أقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمشرفي الأستاذ الدكتور
سمير شريف استيتية على ما بذله من جهد، وما أبداه من توجيه وتسييد، فهو سمير
العلم والعلم سميره.

كما أنني أشكر الأساتذة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة الأستاذ
الدكتور عفيف عبدالرحمن، الذي لمسنا فيه أبوة العالم وعلم الآباء، والأستاذ الدكتور
محمد بركات حمدي أبو علي، الذي غمر المكتبة البلاغية من فيض علمه المعطاء،
والأستاذ الدكتور سلمان القضاة الذي تتلمذت على يديه أثناء دراستي الجامعية،
والأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي، الذي عُرف عنه حُسن رعايته لطلابه، وإبداعه
في العطاء.

بارك الله فيهم جميعاً

وما توفيقى إلا بالله

الباحث

محتويات الرسالة

رقم الصفحة	الموضوع
ج.....	الإهداء.....
د.....	شكر وتقدير.....
هـ.....	محتويات الرسالة.....
ح.....	ملخص الرسالة.....
١.....	المقدمة.....
٦.....	تمهيد.....
٣٣	الفصل الأول العدول في الأفعال والأسماء
٣٥	المبحث الأول: العدول في الأفعال
٨٣	المبحث الثاني: العدول في الأسماء
١١٨	المبحث الثالث: العدول عن الاسم إلى الفعل والعكس
١٣١.....	الفصل الثاني: العدول في حروف المعاني
١٣٥.....	المبحث الأول: العدول عن حرف إلى آخر
١٨٧	المبحث الثاني: العدول في حذف الحرف وذكره.....
٢١٦	الفصل الثالث: العدول في التركيب.....
	المبحث الأول: العدول عن الفعل المتعدي بنفسه
٢١٨	إلى المتعدي بحرف والعكس.....
٢٢٧	المبحث الثاني: العدول في إسناد الفعل
٢٣٧	المبحث الثالث: العدول عن ذكر المفعول به إلى حذفه والعكس.....
٢٤٣	المبحث الرابع: العدول في العدد.....

٢٥٦	المبحث الخامس: العدول في التقديم والتأخير
٢٦١	المبحث السادس: العدول عن مطابقة الجواب للسؤال
٢٦٥	المبحث السابع: العدول في الجمل
٢٨١	المبحث الثامن: العدول في النسق الإعرابي
٣١٦	الخاتمة
٣١٩	قائمة المصادر والمراجع
٣٣٦	الملاحق
٣٥٠	ملخص باللغة الإنجليزية

ملخص الرسالة

"العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم"

إعداد

عبدالله علي عبد الله الهتاري

إشراف الأستاذ الدكتور

سمير شريف استيتيه

يعد العدول النحوي في السياق القرآني ظاهرة أسلوبية لغوية، يبرز مظهرها من مظاهر الإعجاز البياني في النص القرآني، ويقصد به التحول في التركيب النحوي، بإعادة عنصر من عناصر بنائه على نسق مخالف لما سبق ذكره في السياق نفسه، لذلك فهو عدول عن أصل سياقي سبق ذكره في السياق، وليس عدولا عن قاعدة لغوية خارج السياق، فهذا عدول خارجي أطلق عليه النحاة وصف الشذوذ والندرة وليس محل دراستنا هذه.

وترد صور العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم في أشكال مختلفة متعددة، من ذلك العدول في الأفعال بالمخالفة في أزمونها في السياق، والعدول عن الاسم إلى الفعل أو العكس، وكذلك العدول في حروف المعاني بالمغايرة بينها، أو العدول فيها عن الذكر إلى الحذف والعكس.

ويبرز العدول أيضا في التركيب في صورته المختلفة، كالعدول عن الجملة الاسمية إلى الفعلية والعكس، والعدول عن ذكر الفاعل إلى حذفه، أو عن نكر المفعول به إلى حذفه، والعكس.

ويأخذ العدول في النسق الإعرابي في السياق القرآني حيزاً كبيراً، فيرد في صور أربع، عدولات الرفع، وعدولات النصب، وعدولات الجر، وعدولات الجزم، وتحت كل نوع من هذه الأنواع تدرج أشكال متنوعة، وكل هذه العدولات المختلفة المتعددة في السياق القرآني ترد لمقصد دلالي، وغرض بلاغي، إذ كل عدول في المبنى يصحبه عدولٌ في المعنى.

كلمات مفتاحية: العدول- إعجاز بياني- سياق قرآني.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الذي علم الإنسان، وأنزل كتابه للهداية والبيان، وأصلي وأسلم على خير رسله، وأنبيائه محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه الأخيار، ومن سار على درب خطاهم واهتدى بهديهم، إلى يوم الدين.

وبعد.

فالقُرآن الكريم، كتاب الله الذي لا يتقضي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء، وكلما أمعن المتأملون النظر فيه والفكر، وجدوا أنفسهم أمام بحر من المعاني لا ساحل له، فمعانيه متجددة حيّة، تتجدد بتجدد الزمان والمكان.

ومع كونه معجزة بيانية خالدة، هو -مع ذلك- معجزة تشريعية ربانية، لذلك انصرفت إليه جهود علماء اللغة والبيان؛ لمعرفة أساليبه، وبلاغة بيانه، فهو كتاب العربية الأول والبيان الخالد.

وقد جاءت هذه الدراسة بعنوان "العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم"، متناولة ظاهرة من ظواهر التعبير القرآني، والمقصود بالعدول النحوي السياقي، هو التحول الحاصل في التركيب النحوي، بإعادة عنصر من عناصر بنائه على نسق مخالف لما سبق ذكره في السياق نفسه، وهذه الظاهرة هي من أبرز الظواهر الأسلوبية في التعبير القرآني.

إذ نجد أن التعبير القرآني كثيراً ما يغير في استعمال الأفعال، كأن يرد السياق ابتداءً بالفعل الماضي، ثم يعدل عنه إلى المضارع أو الأمر في السياق نفسه، وكذلك العكس بأن يرد الفعل في السياق مضارعاً، ثم يعدل عنه إلى الماضي وهكذا، أو أن

يخالف بين حروف المعاني فيعدل عن حرف إلى آخر، أو يعدل عن جملة اسمية إلى فعلية أو العكس، كما يرد في النسق الإعرابي وغيره من صور العدول المتعددة المختلفة.

فمن نماذج ذلك مثلاً قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾

[الأعراف، ١٧٠]؛ إذ نجد التعبير القرآني قد عدل عن الفعل المضارع (يمسكون) إلى

الماضي (أقاموا)، وقد كان المتوقع لدى المتلقي اطراد السياق على سبيل المطابقة في

الأفعال فيكون (يمسكون ... ويقيمون).

وكذلك ما نجده من مغايرة بين الاسم والفعل في نحو قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ

مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام، ٩٥].

ومن ذلك العدول في التعريف والتكثير نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن

دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾ [العنكبوت، ١٧].

أهمية الموضوع ودواعي دراسته:

هذه التحولات في السياق القرآني، تفاجئ المتلقي وتثير دهشته؛ لخروجها عن

المتوقع لديه من اطراد السياق على نمط واحد من المطابقة والمشاكلية، مما يدعو ذلك

المتلقي البحث عن مثيراتها السياقية، وأبعادها الدلالية.

لذلك قامت هذه الدراسة لمحاولة الوقوف على صور هذا العدول وأبعاده الدلالية

في التعبير القرآني، فهذا العدول ظاهرة نحوية بلاغية، تبرز وجهاً من وجوه الإعجاز

البياني في القرآن، وتندل على ما وهب المولى عزوجل هذه اللغة، لغة التنزيل من

إمكانيات عديدة، وقدرات فائقة في التصرف في التعبير، والتعدد في الدلالات.

وتحاول هذه الدراسة أيضاً ربط التركيب بالمعنى، فالتركيب لا يوجد دون دلالة مقصودة منه، والدلالة لا تفهم بمعزل عن التركيب، وتسهم أيضاً في تأكيد مقولة الجرجاني في أن القرآن معجز بنظمه، وأن النظم ما هو إلا توخي معاني النحو^(١).

وقد قسم الباحث هذه الدراسة إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، على النحو الآتي:
التمهيد وفيه عرضت لمفهوم العدول لغة، ثم مفهومه عند المحدثين؛ لكونه مصطلحاً قد شاع في الدراسات الأسلوبية الحديثة، ثم عرضت لمفهومه عند المتقدمين، وقصدت من هذا الترتيب الدلالة على أن ما قاله الأسلوبيون المحدثون، في تناولهم للعدول هو ما نجد له إشارات في كتب التراث البلاغي عند المتقدمين.

وتناولت فيه أيضاً صور العدول السياقي في القرآن بشكله العام، والذي يمثل العدول النحوي فيه مظهراً من مظاهره.

والفصل الأول، تناولت فيه العدول في الأفعال، وصوره محلاً لنماذج من هذه الصور وذلك في المبحث الأول فيه، ثم عرضت للعدول في الأسماء وضمنته المبحث الثاني، وعرضت أخيراً لصور العدول عن الاسم إلى الفعل وعكسه وذلك في المبحث الثالث.

والفصل الثاني، تناولت فيه العدول في حروف المعاني، وقد استقل هذا النوع من العدول بفصل لكثرتة وتنوع صورته كسابقه في الأفعال، وعرضت فيه لصور العدول عن حرف إلى آخر، وضمنته المبحث الأول، ثم عرضت في المبحث الثاني للعدول عن نكر الحرف إلى حذفه والعكس.

(١) انظر: دلائل الإعجاز، ٨١.

وفي الفصل الثالث، تناولت فيه العدول الحاصل في بنية التركيب، من عدول عن نكر الفاعل إلى حذفه، أو عدول عن ذكر المفعول به إلى حذفه كذلك، والعدول في الجمل من اسمية إلى فعلية وعكسه، والعدول في التعريف والتكثير، والعدول في العدد، والتقديم والتأخير، ثم تناولت العدول في النسق الإعرابي بذكر صور العدول المختلفة فيه، عارضاً في ذلك آراء علماء النحو واللغة والبلاغة والمفسرين في تعليل أوجه المغايرة في الإعراب.

وفي الخاتمة، عرضت لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ثم ذكرت أهم المصادر والمراجع التي استفدت منها.

وقد كان المقصد من تناول هذا العدول في القرآن الكريم هو التحليل والتعليل لصوره وأنماطه، لا الوقوف عند ظاهر التركيب، وهذا جهد لا أزعم فيه أنني قد استوفيت كل جزئيات هذا العدول في القرآن الكريم، فالنص القرآني أكبر من أن يحيط به دارس، لكنني أفدت منه ما يحقق لي هدف هذه الدراسة.

وإنتي أتقدم بالشكر الجزيل لمشرفي الجليل الأستاذ الدكتور سمير شريف استيتية، الذي كان له الفضل بعد الله -عز وجل- في أن أخذ بيدي، ووجهني وأنار لي ببصيرته وعلمه جوانب هذا الموضوع، فطالما ترددت عليه سائلاً عما غمض عليّ، فكان يجيبني عن ذلك ولا يكمل ولا يمل.

وأشكر أيضاً أساتنتي الأجلاء الأستاذ الدكتور عفيف عبدالرحمن، والأستاذ الدكتور "محمد بركات" حمدي أبو علي، والأستاذ الدكتور سلمان القضاة، والأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي؛ لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

وختاماً، فهذا جهد متواضع حاولت فيه إبراز مظهرٍ من مظاهر بلاغة هذا القرآن العظيم، ولغته لغة التنزيل فإن أصبت في ذلك فله الحمد والمنة، وإن أخطأت فحسبي أن لي أجر المجتهد المخطئ.

وأسأله عزوجل أن يكتب لي أجر هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجه الكريم، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وعليه فليتوكل المتوكلون.

تمهيد:

تعريف العدول:

قال ابن منظور (ت ٧١١هـ)^(١): "وَعَدَلَ عَنِ الشَّيْءِ يَعْدِلُ عَدْلًا وَعُدُولًا: حَادٌ، وَعَنِ الطَّرِيقِ: جَارٌ، وَعَدَلَ إِلَيْهِ عُدُولًا: رَجَعَ. وَمَا لَهُ مَعْدِلٌ وَلَا مَعْدُولٌ؛ أَي: مَصْرُفٌ، وَعَدَلَ الطَّرِيقُ: مَالَ".

وقال^(٢): "والعدول هو من قولهم: عدل عنه يعدل عدولاً، إذا مال، كأنه يميل من

الواحد إلى الآخر.

وقال المرار:

فلما أن صرمتُ، وكانَ أمرِي قَويماً لا يميلُ به العُدولُ

قال: عدل عني يعدل عدولاً لا يميلُ به عن طريقه الميل.

وقال الآخر:

إذا الهمُّ أمسى وهو داءٌ فأمضيه وكستَ بُممضيه، وأنتَ تُعادلُه

قال: معناه وأنت تشك فيه، ويقال: فلان يعادل أمره عدالاً ويقسمه، أي: يميل بين

أمرين أيهما يأتي".

وقال^(٣): "وَعَدَلَ الْفَعْلَ عَنِ الضَّرَابِ فَانْعَدَلَ: نَحَاهُ فَتَنَحَّى.

قال أبو النجم:

وانْعَدَلَ الْفَعْلُ وَلَمَّا يُعْدَلِ

"وَعَدَلَ الْفَعْلُ عَنِ الْإِبْلِ إِذَا تَرَكَ الضَّرَابَ".

(١) لسان العرب، مادة (ع.د.ل).

(٢) السابق، ٤٣٥.

(٣) السابق نفسه.

فهذه التعريفات المعجمية تشير في مجملها إلى دلالة الميل.

وسنجد أن هذه الدلالة المعجمية توحى بالدلالة الاصطلاحية لمعنى العدول

الأسلوبي، الذي يقصد به التغير والانكسار في النسق السياقي.

ولا تقف الدلالة المعجمية لمعنى العدول عند هذا المعنى فحسب، بل نجدها تحمل

معنى التضاد والتقابل والتثنية، إذ يشير ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) في مقاييس اللغة إلى

أن^(١) "العين والداد واللام أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمضادين: أحدهما يدل

على استواء، والآخر يدل على اعوجاج.

فالأول: العدل من الناس: المرضي المستوي الطريقة. يقال: هذا عدل، وهما عدل

... والعدل الحكم بالاستواء، ويقال للشيء يساوي الشيء: هو عدله، وعدلتُ بفلان فلاناً،

وهو يُعَادِلُهُ، ... وكلُّ ذلك من المعادلة، وهي المساواة^(٢).

ويقول أيضاً^(٣): "والعدل نقيض الجور، تقول: عدل في رعيته، ويوم معتدل، إذا

تساوى حالاً حره وبرده، وكذلك في الشيء المأكول.

ويقال: عدلته حتى اعتدل، أي: أقمته حتى استقام واستوى^(٤).

"ومن الباب: المعتدلة من النوق، وهي الحسنة المتفقة الأعضاء"^(٥).

"وأما الأصل الآخر فيقال في الاعوجاج: عدل، وانعدل، أي: انعرج

وقال نو الرمة^(٤):

وإني لأنحي الطرفَ من نحوٍ غيرِها حياة ولو طاوَعَتْهُ لم يُعَادِلِ^(٥)

(١) معجم مقاييس اللغة، ٢٤٦.

(٢) السابق، ٢٤٧.

(٣) السابق نفسه.

(٤) انظر: ديوان ذي الرمة، ت: عمر فاروق الطباع، ص ١٧٨.

(٥) معجم مقاييس اللغة، ٢٤٧.

فمن الدلالة المعجمية عند ابن فارس لمادة "ع.د.ل" نخلص إلى أن هذه المادة

المعجمية تشير إلى الدلالات التالية:

- المرضي المستوي الطريقة.
- نقيض الجور.
- المساواة.
- الاستقامة والاستواء.
- الحُسْنُ "فيقال: المعتدلة من النوق: هي الحسنة المتفقة الأعضاء".
- الاعوجاج، أي: الميل والخروج.

ويمكننا مما سبق أن نستنبط المعاني المختلفة للدلالة المعجمية لمادة العدول، بما يتصل بموضوعنا هذا، فنقول: إن هذا العدول هو ميل وعدول مُسوَّغٌ ليستقيم به المعنى، قُصد منه المساواة بين التراكيب والمعاني المقصودة من مجيئه، حتى يستقيم المعنى ويظهر حسنه من اتفاق عناصر التركيب مع المعنى المراد، ولينفي الجور والتجاوز في التركيب على حساب المعنى أو العكس.

مفهوم العدول عند المحدثين:

شاع مصطلح العدول في الدراسات الأسلوبية الحديثة إلى حد كبير، مما جعل بعضهم^(١) يعرف الأسلوب بأنه عدول وانحراف، بمعنى "الميل عن معيار أو مفارقة أو عدول أو مجاوزة، وهو ما يستعمله معظم المتخصصين اليوم"^(٢).

(١) انظر: علم الأسلوب، صلاح فضل، ١٧٩، والإعجاز الصرفي، ١٤٣.

(٢) منهج في التحليل النصي للقصيدة، محمد حماسة عبداللطيف، ١٠٨.

والعدول يمثل ظاهرة أسلوبية فنية؛ لأنه عدول عن المستوى النمطي العادي من اللغة إلى المستوى الفني من الكلام^(١).

وقد عبر عنه في الدراسات الحديثة بمصطلحات عديدة كذلك، منها: الانحراف، والانزياح، والاختلال، والانتهاك، والتجاوز، والمخالفة ... الخ^(٢).

وأكثر هذه المصطلحات شهرة هي العدول والانحراف والانزياح^(٣)، ومصطلح العدول هو أقرب هذه المسميات جميعاً بالظاهرة الأسلوبية اللغوية، التي لها عمق تاريخي في تراثنا البلاغي العربي، وقد اختار الباحث التعبير عن هذه الظاهرة بلفظ العدول لأسباب أولها: أن هذا المصطلح له امتداد في تراثنا البلاغي القديم كما سيأتي ذكره، وثانيها: أن هذه التسمية أدق في التعبير عن الظاهرة ووصفها، وثالثها: أن لفظ الانحراف توحى في معناها بالخطأ لما تحمله من تراكمات موروثية غير إيجابية في عرف المجتمع، فالانحراف ظاهرة سلوكية مرفوضة^(٤)، توحى في مضمونها بالتجاوز غير الأخلاقي في السلوك والتصرف، مما يجب الترفع عنه في اختيار مصطلحاتنا الدالة على الظواهر الأسلوبية واللغوية المنسجمة في مضمونها وشكلها.

وكل عدول لا بد أن يكون مسبقاً بقاعدة، يعدل عنها، ويقاس إليها مدى هذا العدول^(٥).

(١) الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، دراسة نظرية للتوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، عبد الحميد الهنداوي، ١٤١.

(٢) انظر: الأسلوبية والأسلوب، عبد السلام المسدي، ٩٨.

(٣) انظر: الانحراف مصطلحاً نقدياً، موسى رابعة، ١٤٦.

(٤) انظر: السابق، ١٤٥، وبلاغة الخطاب وعلم النص، ٦٣.

(٥) انظر: الإعجاز الصرفي القرآن، دراسة نظرية تطبيقية للتوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، الهنداوي، ١٥٦.

ومن ذلك يمكننا تصنيف العدول تبعاً للمعيار أو القاعدة التي يتم العدول عنها إلى

نوعين رئيسيين هما^(١):

أ. **عدول خارجي**: ويقصد به "عدول أسلوب النص عن معيار اللغة المعينة (النظام اللغوي)"^(٢).

فهو عدول وخروج عن الاستخدام اللغوي، وبهذا يقترب مفهوم العدول من مفهوم الشاذ والنادر، فالقاعدة اللغوية المقررة التي خرج عنها النص في الاستعمال، والتي يقاس إليها النص هي في الحقيقة خارج النص، وليست من داخله.

ب. **عدول داخلي (سياقي)**: "ويقصد به عدول وحدة لغوية عن المعيار الممتد في النص"^(٣).

أو بعبارة أخرى: "انفصال وحدة لغوية ذات انتشار محدود عن القاعدة المسيطرة على النص في جملة"^(٤).

فالعدول هنا داخل النص ذاته، فهو عدول عن النمط السياقي للنص، إذ يقتضي السياق اللغوي بموجب المطابقة أن يسري على نمط واحد، فإذا بالانكسار يحصل في وحدة لغوية داخل السياق؛ فيمثل عدولاً عن النسق اللغوي العام لسياق النص، كأن يجري السياق على نمط واحد من الأفعال، وذلك -مثلاً- أن تأتي الأفعال في السياق ماضية، ثم يأتي فعل مضارع يشكل عدولاً عن النمط السياقي للنص.

(١) انظر: علم الأسلوب، ١٨١.

(٢) منهج في التحليل النصي، محمد حماسة، ١١٢.

(٣) السابق، ١١٢.

(٤) علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته، صلاح فضل، ١٨١.

وهو ما وجدت له إشارات عند البلاغيين في التراث البلاغي بما يسمى الالتفات، والالتفات ضرب من العدول السياقي، ويتمثل العدول فيه بخروج إحدى مكونات الضمائر عن النسق العام للسياق، كأن يعدل عن ضمير الغيبة إلى المخاطب، أو عن ضمير المتكلم إلى المخاطب والعكس، أو يكون في الأفعال.

وهذا النوع من العدول، هو موضوع هذه الدراسة، إذ التركيز هنا منصب على العدول الحاصل داخل السياق القرآني^(١)، وبيان ما نلاحظه من تغيرات تحصل في مكوناته النحوية.

ويرد هذا العدول لغرض بلاغي، "إذ كل عدول من تعبير إلى تعبير، لا بد أن يصحبه عدول من معنى إلى معنى"^(٢).

وإذا كان الأصل في العدول الخارجي هو القاعدة النحوية التي خرج عنها النص، فإن الأصل الذي تم الخروج عنه في العدول الداخلي هو السياق نفسه، أي: ما سبق ذكره في السياق.

"فالسباق هو الأصل أو القاعدة التي يعدل عنها الأسلوب مخالفاً السياق لنكتة بلاغية، أو غرض بلاغي تطابق به مقتضى الحال، وتتحقق به المعاني الفنية المطابقة التي هي غاية البلاغة"^(٣).

(١) أما ما ورد في النص القرآني من تراكيب خرجت عن مشهور الاستعمال للقواعد النحوية، فقد لجأ فيه المفسرون واللغويون إلى التأويل، وموضوع التأويل قد تناوله المفسرون واللغويون قديماً وحديثاً، فقد تناول ابن قتيبة في كتابه (تأويل مشكل القرآن)، ومكي بن أبي طالب في كتابه (إعراب مشكل القرآن) وابن الأثير في (البيان في غريب إعراب القرآن) وحديثاً تناوله كثير من الباحثين منهم عبدالفتاح الحموز في (التأويل النحوي في القرآن) ومحمد عبدالقادر هنادي في (ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم).

(٢) معاني النحو، فاضل السامرائي، ٩/١.

(٣) الإعجاز الصرفي، ١٥٩.

وقد أشار الأسلوبيون المحدثون^(١) إلى أن نظرية العدول السياقي تمثلت عند (ريفاتير)، فالسياق الأسلوبي -كما يحدده (ريفاتير)- "هو نموذج لغوي ينكسر بعنصر غير متوقع، والتضاد الناجم عن هذا الاختلاف هو المثير الأسلوبي"^(٢).

إذ السياق عند (ريفاتير) يمثل القاعدة التي يعدل عنها الأسلوب "فالظاهرة الأسلوبية هي التي تمثل خروجاً أو تحولاً عن النمط السائد في السياق"^(٣)، وهذا العدول يشكل لدينا ما يسمى بالثنائية الضدية، التي تثير المثلي وتلفت انتباهه، "فلو كنا نقرأ رواية -مثلاً- تحكى وقائعها بصيغ الماضي المتوالية، فإن الاستخدام المفاجئ لصيغة المضارع يضاد السياق السابق"^(٤).

والحقيقة إن ما نسب إلى (ريفاتير) من نظرية العدول السياقي قد ورد في تراثنا البلاغي في نصوص ظاهرة صريحة، وهو ما سنعرض له عند المتقدمين. وقد ذكر بعض الباحثين^(٥): "أن تصور (ريفاتير) للأسلوب من هذه الزاوية يلتقي مع تصور البلاغيين للالتفات، فإذا كانت الظاهرة الأسلوبية عنده لا بد أن يسبقها سياق ينعكس عليه انحرافها، فإن هذا بعينه هو ما عناه هؤلاء البلاغيون حين صرحوا بأن صورة الالتفات لا تتحقق إلا إذا كانت عدولاً عن شيء حاصل متلبس به، أو عن ظاهر سوق الكلام".

(١) انظر: علم الأسلوب، ١٩٣، ومفهوم العدول في الدراسات الأسلوبية المعاصرة، عبدالله صولة، المجلة العربية للثقافة، ع ٣٢، ١٩٩٧، ١٥٥-١٥٧.

(٢) السابق، ١٩٣.

(٣) أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ٥٥.

(٤) علم الأسلوب، ١٩٤.

(٥) أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، ٥٦، والإعجاز الصرفي، ١٤٩.

مفهوم العدول عند المتقدمين:

لقد وردت إشارات في تراث المتقدمين^(١) تذكر العدول، من ذلك مثلاً ما نجده عند أبي هلال العسكري (ت ٤٠٠هـ)، في قوله^(٢): "فإن "الرحيم" مبالغة لعدوله، وإن (الرحمن) أشد مبالغة، لأنه أشد عدولاً، وإذا كان العدول على المبالغة فكما كان أشد عدولاً كان أشد مبالغة".

٧٠٦٦٢٨

فأبو هلال العسكري قد استخدم مصطلح العدول، وجعله عدولاً عن أصل الصيغة وهي (راحم)، فهو عدول عن اللفظة خارج التركيب، ويقاس مدى هذا العدول بالنسبة لأصل خارج السياق، وهو ما نجده عند الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) أيضاً في قوله^(٣): "ورحم عن عدل عن راحم للمبالغة".

وكذلك يرد لفظ العدول عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في قوله^(٤): "ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله"، ويرد عنده في سياق آخر في قوله^(٥): "وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاث، وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه". ونجده عند الرماني (ت ٣٨٦هـ) في نكره وجوه المبالغة فقال^(٦): "ومن ذلك فعال كقوله عز وجل: ﴿وَاتِي لَغْفَارًا لِّمَن تَابَ﴾ [طه، ٨٢]. ومعدول عن غافر للمبالغة".

(١) للاستزادة من ذلك ينظر: الاتزياح بين النظريات الأسلوبية والنقد العربي القديم، أحمد محمد ويس، رسالة ماجستير، مخطوطة جامعة حلب، ١٩٩٥.

(٢) الفروق اللغوية، ٢٢١.

(٣) إعجاز القرآن، ٢٧٣-٢٧٤.

(٤) الخصائص، ٣/٢٦٧.

(٥) السابق، ٢/٤٤٢.

(٦) النكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن). محمد خلف الله، ١٠٤.

ونكره ابن الأثير (ت ٦٣٦هـ) في أكثر من موضع في المثل السائر، من ذلك قوله^(١): "إن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك".

واستعمله عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ) أيضاً في قوله^(٢): "اعلم أن الكلام الفصيح ينقسم قسمين: قسم تعزى المزية والحسن فيه إلى اللفظ، وقسم يعزى ذلك فيه إلى النظم، فالقسم الأول: "الكناية" و"الاستعارة" والتمثيل الكائن على حد الاستعارة، وكل ما كان فيه على الجملة مجاز واتساع وعدول باللفظ عن الظاهر".

ونخلص مما سبق ذكره من نقولات عن المتقدمين، أن مصطلح العدول عندهم تمثل في الصيغ الصرفية كما هو الحال عند أبي هلال العسكري والباقلاني والرماني وابن الأثير، وتمثل أيضاً في العدول الدلالي، أي: دلالة الألفاظ وخروجها عن الحقيقة إلى المجاز كما هو الحال عند ابن جني والجرجاني.

والعدول في ما سبق ذكره عند هؤلاء العلماء هو عدول خارجي، وليس داخلياً، أي: عدول عن قاعدة الاستخدام اللغوي، وهذه القاعدة من خارج النص، ويقاس عدول النص بالنسبة إليها، أما العدول السياقي فنجد مفهومه يرد في إشارات واضحة عند الزمخشري وابن الأثير والفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) وابن حمزة العلوي (ت ٧٤٥هـ)، وذلك في معرض حديثهم عن موضوع الالتفات.

(١) المثل السائر، ١٩٣/٢-١٩٤.

(٢) دلائل الإعجاز، ٤٢٩-٤٣٠.

فمن ذلك ما ذكره الزمخشري (٥٣٨هـ)^(١) في معرض حديثه عن قوله تعالى:

﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة، ٤-٥]، "فإن قلت: لم عدل عن لفظ

الغيبة إلى لفظة الخطاب؟ قلت: هذا يسمى الالتفات في علم البيان".

ويقول في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ

وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء، ٦٤]. "ولم يقل واستغفرت لهم

وعدل عنه إلى طريقة الالتفات تفضيلاً بشأن رسول الله ﷺ وتعظيماً لاستغفاره"^(٢).

وذكره ابن الأثير أيضاً في معرض حديثه عن الالتفات معلقاً على قوله تعالى:

﴿قَالُوا يَا هُوْدُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ * إِنْ

نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾

[هود، ٥٣-٥٤].

"فإنه إنما قال أشهد الله واشهدوا" ولم يقل وأشهدكم ليكون موازناً له، لأن إشهاده

الله على البراءة من الشرك صحيح ثابت وأما إشهدهم فما هو إلا تهاون بهم، ودلالة على

قلة المبالاة بأمرهم، ولذلك عدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينهما"^(٣).

فالعدول هنا عند ابن الأثير عدول عن الأصل السياقي، إذا الأصل السياقي يقتضي

الفعل المضارع، "أشهد الله وأشهدكم" حتى يسري السياق على نمط واحد في مطابقة

الأفعال، فيكون (أشهدكم) فعلاً مضارعاً، لكنه عدل عن الأصل السياقي لدلالة بلاغية

ذكرها ابن الأثير.

(١) الكشاف، ١/٦٢.

(٢) السابق، ١/٥٣٨.

(٣) المثل المعاصر، ٢/١٩٣.

ونكره أيضاً في معرض حديثه عن العدول عن الفعل الماضي إلى فعل الأمر، في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُونُونَ﴾ [الأعراف، ٢٩].

قال ابن الأثير^(١): "وكان تقدير الكلام أمر ربي بالقسط وبإقامة وجوهكم عند كل مسجد، فعدل عن ذلك إلى فعل الأمر للعناية بتوكيده في نفوسهم".

وواضح من كلام ابن الأثير أن هذا العدول هو عدول عن الأصل السياقي، داخل السياق نفسه، بإعادة المكونات النحوية مخالفة لما سبق ذكره في السياق، أي: حصول انكسار في النمط السياقي.

ومما سبق ذكره ندرك أن التغيير الأسلوبي داخل السياق الواحد، هو ما عرف عند البلاغيين المتقدمين بالالتفات في الضمائر، وقد وسع ابن الأثير مصطلح الالتفات ليشمل أنواع الأفعال من مضارع وماضٍ وأمر.

بل عرف بعض البلاغيين الالتفات بأنه عدول، من ذلك قول الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) في تعريف الالتفات بأنه^(٢) "العدول عن الغيبة إلى الخطاب أو العكس"، وسع بعضهم مفهوم الالتفات، ليشمل كل عدول أسلوبي في السياق اللغوي، كالذي نجده عند يحيى العلوي (ت ٧٤٥هـ) في تعريفه للالتفات وتوسيع مفهومه، فيذكر أن الالتفات^(٣): "هو العدول من أسلوب في الكلام إلى أسلوب آخر مخالف للأول".

(١) المثل السائر، ١٩٣/٢.

(٢) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ١٤٦.

(٣) الطراز، ١٣٢/٢.

وقد بين العلوي مراده من هذا التعريف بقوله^(١): "وهذا أحسن من قولنا: هو العدول من غيبة إلى خطاب، ومن خطاب إلى غيبة؛ لأن الأول يعم سائر الالتفاتات كلها، والحد الثاني إنما هو مقصور على الغيبة والخطاب لا غير".

"وبهذا يربط العلوي قيمة الالتفات بموقعه من الأسلوب، وبلاغته تتبدى في موقعه الحسن من التركيب، وهو بهذا يشير إلى قيمة الالتفات في ضوء النظم والعلاقات بين الكلم؛ أي: في الأسلوب"^(٢).

ويشير الزركشي (ت ٧٩٤هـ) في البرهان إلى أن بعض البلاغيين قد عدّ المخالفة في البناء النحوي للجملة التفاتاً، فقال^(٣): "وجعل بعضهم من الالتفات قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤَفَّقُونَ بِعَهْدِهِمْ﴾، ثم قال: ﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ [البقرة، ١٧٧]، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء، ١٦٢].

ومما سبق نكره ندرك أن مفهوم العدول السياقي كان له ظهور بارز عند علمائنا المتقدمين بما يسمى الالتفات بمعناه الواسع الذي أشار إليه بعض علماء البلاغة المتأخرين، وقد آثرنا مصطلح العدول على مسمى الالتفات؛ لأن مصطلح الالتفات ظل محصوراً عند كثير من علماء البلاغة على العدول في الضمائر، وإن كان بعض المتأخرين قد وسع مفهومه ليشمل كل أنواع العدول في الأسلوب، غير أن ذلك لم يكن محل اتفاق عند علماء البلاغة، كما هو معلوم من مصنفاتهم، فكان مصطلح العدول أوسع وأشمل لكل أنواع المخالفة الحادثة في السياق اللغوي للنص، لا سيما أنه مصطلح

(١) الطراز، ١٣٢/٢.

(٢) دراسات في البلاغة، محمد بركات حمدي أبو علي، ١٥١.

(٣) البرهان في علوم القرآن، ٣٣٧/٣.

بلاغية^(١) قديم، قد ورد بكثرة في كتب التراث، واستعمله علماؤنا في مختلف العصور، كما ذكرنا سابقاً، فهو قديم في مضمونه، ومفهوم العدول هو روح مفهوم الالتفات يتسع له ويشمل غيره، من تنوع في الأساليب ومخالفة في التراكيب، ولا مشاحة في الاصطلاح. وأن ما أشارت إليه الدراسات الأسلوبية الحديثة من نسبة هذا المصطلح بما يسمى نظرية العدول السياقي عند (ريفاتير)، ما هو إلا امتداد لمفهوم العدول في التراث البلاغي العربي القديم، فنظرية العدول السياقي عند (ريفاتير) هي أقرب ما تكون إلى ظاهرة الالتفات في البلاغة العربية؛ لذا تعد من نقاط الالتقاء بين الأسلوبية الحديثة وبين البلاغة العربية في تناولها لظاهرة العدول، خاصة في مبحث الالتفات^(٢).

صور العدول في القرآن الكريم:

يمكننا تصنيف العدول السياقي في القرآن الكريم، طبقاً للمستوى الذي يعتمد عليه العدول إلى أشكال عدة هي:

أولاً: العدول الصرفي:

ويتمثل ذلك في الصيغ والمشتقات، نحو العدول عن صيغة (المصدر) إلى صيغة (اسم المرة) في قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ * قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف، ٦٠-٦١]. فقد حدث عدول عن المصدر (ضلال) إلى اسم المرة (ضلالة) ولم يسر السياق على نمط واحد فيكون (قال يا قوم لست في ضلال).

(١) قصدت بـ (مصطلح بلاغي) أنه استعمل بكثرة في كتب البلاغة - كما أسلفت - حتى إنه أخذ شهرة الاصطلاح في الاستعمال، لا أنه أفرد بمصطلح خاص به في أبواب البلاغة.

(٢) انظر: الإعجاز الصرفي، ١٤٩، وأسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ٥٦.

ومنه أيضاً العدول في صيغة المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْكَرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَيَّلْ
إِلَيْهِ تَبْيِلاً﴾ [المزمل، ٨]، حيث عدل عن المصدر (تَبَيَّلًا) إلى (تَبْيِلاً)، ومنه قوله تعالى:
﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح، ١٧]، "حيث عدلت الآية عن المصدر (إنباتاً) إلى
(نباتاً)، إذ كان ينبغي أن يقال أنبتكم إنباتاً إلا أنه لم يقل ذلك بل قال أنبتكم نباتاً"^(١).

ومنه العدول عن اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة، نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ
الرَّاجِفَةُ * تَتَّبِعُهَا الرَّادِفَةُ * قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ * أَبْصَارُهَا خَاشِعَةٌ * يَقُولُونَ أَنِنَّا
لَمَرْتُوذُونَ فِي الْحَافِرَةِ * أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا نَّخِرَةً﴾ [النازعات، ٦-١١]. فأكثر الفواصل
جاءت على صيغة اسم الفاعل "راجفة"، "رادفة"، "واجفة"، "خاشعة"، "خاسرة"، إلا قوله
"إذا كنا عظاماً نخرة" فحدث عدول عن اسم الفاعل "ناخرة"، إلى الصفة المشبهة "نخرة"،
ومنه ورود لفظة بصيغة ثم ترد مرة أخرى بصيغة أخرى في السياق نفسه، نحو قوله
تعالى: ﴿الْم * اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ * نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ
يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران، ١-٣]. فقد حصل عدول عن صيغة "نزل" إلى
صيغة "أنزل"، مما يسترعي الانتباه لمعرفة دلالاته، ومنه العدول عن "نبأ" إلى "أنبأ" ثم إلى
"نبأ"، أي: وقع عدولان متتابعان كما هو الحال عند (ريفاتير) في ظاهرة التعاقب السياقي،
وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ
عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ
الْخَبِيرُ﴾ [التحریم، ٣].

(١) تفسير الرازي، ٣٠/١٤٠.

والعدولات الصرفية في القرآن الكريم كثيرة ومتنوعة، وقد تناولها بعض الباحثين

بالدراسة والبحث^(١).

ثانياً: العدول الدلالي "المعجمي":

والعدول في هذا المجال "يتمثل طرفاه في لفظين يشتركان في ما يطلق عليه علماء اللغة المعاصرون، الدلالة المركزية أو المعجمية أو الأساسية ويستغل كل منهما عن الآخر في ما يسمى عندهم: الدلالة الهامشية أو السياقية، أما قيمة المغايرة بينهما فنتمثل في ملازمة كل منهما بدلالته المتفردة- للموقع الذي أوتر فيه من سياق الكلام"^(٢). بمعنى أن العدول يتمثل في المغايرة بين لفظتين تشتركان في الدلالة المعجمية أو الأساسية، وتفتقران في الدلالة السياقية. فلا ترادف بينهما في الحقيقة، وإنما نكل لفظ دلالاته السياقية الخاصة به.

نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [العنكبوت، ١٤]، فقد وقع عدول عن لفظة "سنة" إلى لفظة "عام" في الآية الكريمة وهذا يلفت الانتباه لمعرفة سر تماخلف بينهما في الآية الكريمة. ونحو قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة، ٣] فقد عدل عن لفظ "الإكمال" إلى لفظ "الإتمام".

(١) من ذلك "الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية للتوظيف بلاغي لصيغة الكلمة"، عبد الحميد يوسف هندراوي، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠١، وتنوع الصيغ تمثقة في القرآن الكريم، عودة الله منيع القيسي، دار البشير، عمان، ١٩٩٦، و"العدول الصرفي في القرآن الكريم"، رائد طقش، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٨م.

(٢) أنوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، ٢١٠، وانظر: دلالة الألفاظ، ١٠٦-١٠٧.

ومنه أيضاً العدول عن لفظة "البحر" إلى لفظة "اليم" في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى * فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُمْ مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه، ٧٧-٧٨].

والعدول الدلالي في القرآن الكريم موضوع مستقل بنفسه، يحتاج إلى دراسة مستوفاة.

ثالثاً: العدول الصوتي:

ويقصد به ورود لفظة من ألفاظ القرآن الكريم مرتين في سياق واحد أو في سياقين متشابهين، مصحوبة بتغيير صوتي من فك أو إدغام أو إبدال أو نكر أو حذف. كقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ [الكهف، ٩٧].

نجد العدول عن "اسطاعوا" إلى "استطاعوا" قد برز في مخالفة صوتية تمثلت في حذف تاء الافتعال من اللفظة الأولى ونكرها في الثانية، ولا نسلم بالتعليل الظاهري الذي مال إليه بعض المفسرين واللغويين بأن الحذف هنا كان "للتخفيف؛ لأن التاء قريبة المخرج من الطاء^(١).

بل نعتقد أن هذا العدول الصوتي جاء لدلالة قصد إليها السياق^(٢)، وقد أشار الدكتور محمد بركات أبو علي إلى أنه لا يمكن "فصل المنهج الصوتي للبنية العربية عن المعنى النفسي الذي يؤثر ويفيد، وهذا المعنى من مواطن علم البلاغة"^(٣)، لذلك فالعدول

(١) انظر: الكشاف، ٤٩٩/٢، التفسير الكبير، ١٧٣/٢١، أبو السعود، ٢٤٦/٥.

(٢) انظر تعليل ذلك: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، فاضل السامرائي، ١١.

(٣) في الأدب والبيان، ١٤١.

الصوتي في بنية النص القرآني يعد وجهاً من وجوه البلاغة والإعجاز في التنزيل، يمكننا تسميته بالإعجاز الصوتي^(١).

وهو ما يظهر جلياً في السياقات القرآنية المختلفة من ذلك ما طرأ على الفعل "تكن" فورد مرة بالنون، ومرة محذوفاً منه النون في قوله تعالى على لسان لقمان الحكيم: ﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان، ١٦].

بل لقد جاءت هذه اللفظة في سياقين متشابهين تماماً، في النظم القرآني، مرة بالنون وأخرى محذوفاً منها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْزَنَ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل، ١٢٧]، وتأتي الآية نفسها في النمل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْزَنَ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النمل، ٧٠] فحذف نون (تكن) في آية النحل وأبقاها في آية النمل^(٢).

وقد ترد الكلمة في التعبير القرآني مبدلة مدغمة مرة، ومرة ترد غير مبدلة^(٣)، نحو قوله تعالى في آيات عديدة: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾، وفي آيات أخرى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ﴾، ونحو قوله تعالى: ﴿وَيُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾، وقوله: ﴿وَيُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾.

بل ربما جمع بين الصيغتين في آية واحدة، نحو قوله تعالى: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة، ١٠٨].

(١) انظر في ذلك: من صور الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم، محمد سليمان العبد، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، م ٩، ع ٣٦، ١٩٨٩، ٧٣-١١١، ومن أساليب التعبير القرآني، الزبيعي، ٣٥٣-٣٩٣.

(٢) انظر تحليل ذلك في: التعبير القرآني، فاضل السامرائي، ٧٦-٧٧.

(٣) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، فاضل السامرائي، ٤٠.

ومنه أيضاً على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ﴾ [الأنعام، ٤٢]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ﴾ [الأعراف، ٩٤].

فقال في آية الأنعام: "يَتَضَرَّعُونَ"، وفي الأعراف "يَضُرَّعُونَ" بالإبدال والإدغام وهو ما نجده في كثير من مفردات القرآن نحو "أطيرنا" و"تطيرنا" و"يخصمون" و"يختصمون" و"المصدقين" و"المتصدقين"، ونحو "لا تفرقوا" و"لا تتفرقوا".

وكل ذلك يشير إلى ما ذكرناه سابقاً من أن كل عدول في اللفظ لا بد أن يصحبه عدول في الدلالة يقتضيه السياق الوارد فيه، وأن كل سياق جاء وفق ما يقتضيه النظم من موافقته مقتضى الحال.

رابعاً: العدول البلاغي:

ويقصد بذلك أن مباحث علم المعاني في البلاغة العربية قد دارت في كثير من جوانبها حول العدول عن النمط المؤلف على حسب مفهوم أصحاب اللغة وتقاليدهم في صناعة الكلام، وهذا العدول يمثل الطاقات الإيحائية في الأسلوب^(١).

فمن ذلك مثلاً خروج فعل الأمر عن معنى الطلب إلى معانٍ أخرى كالاتماس والدعاء وغيرها من المعاني، وكذلك خروج الاستفهام والنهي عن معانيها الأصلية إلى معانٍ أخرى.

وهكذا جميع أبواب البلاغة العربية من حذف وذكر وتقديم وتأخير إلى غير ذلك ما أسموه أيضاً بالخروج عن مقتضى الظاهر، وكذلك موضوع المجاز والاستعارة والكناية وغيرها من موضوعات علم البيان.

(١) البلاغة والأسلوبية، محمد عبد المطلب، ١٩٩.

فالمجاز مثلاً: يمثل عدولاً باللفظ عن معناه الأصلي في اللغة إلى معنى آخر ليس موضوعاً للأصل، وهو ما يقرره شيخ البلاغة العربية عبدالقاهر الجرجاني بوضوح في قوله: "والمَجَازُ مَفْعَلٌ"، من "جاز الشيء يجوزُه" إذا تَعَدَّاهُ، وإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة وصف بأنه مجاز على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي^(١).

وهذا المقصود بالعدول البلاغي، وإلا فكل أنواع العدول في القرآن هو عدول بلاغي من حيث إن له دلالة بلاغية يقصد إليها النص القرآني، فكل حرف أو كلمة أو عبارة موضوعة لمعنى مقصود، وأي عدول يطرأ على التراكيب والألفاظ يصحبه عدول في المعنى دون شك.

خامساً: العدول في الرسم القرآني "العدول الخطي":

ويتمثل ذلك في مجيء اللفظة الواحدة مرسومة برسمين مختلفين في موضعين مختلفين في المصحف الشريف.

من ذلك مثلاً: مجيء الرسم لكلمة "تبغي" في قوله تعالى: ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي﴾ [الكهف، ٦٤].

فقد جاء رسمها المصحفي بحذف ياء الفعل "تبغ" مع عدم جازم للفعل، وقد اختلف رسم الكلمة نفسها في موضع آخر في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف، ٦٥]؛ إذ جاء رسمها بالياء على الأصل.

ومنه -أيضاً- مجيء الفعل "يأتي" مرّةً بالياء على الأصل، ومرّةً دون ياء، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا قَلِ انتَظِرُوا إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ [الأنعام، ١٥٨].

(١) أسرار البلاغة، عبدالقاهر الجرجاني، ٣٩٥.

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود، ١٠٥]. فحذف الياء من "يَأْتِ"، واجتزأ الكسرة في آية هود، دون آية الأنعام.

ومن ذلك -أيضاً- مجيء رسم كلمة "المهتدي" مرة بإثبات الياء، ومرة بحذفها والاجتزاء بالكسرة، وذلك في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾ [الأعراف، ١٧٨]. فجاء رسمها بالياء على الأصل، في حين عدل عن هذا الرسم إلى حذف الياء والاكتفاء بالكسرة في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾ [الإسراء، ٩٧].

ومنه مجيء بعض الألفاظ مرسومة بالهاء (التاء المربوطة) تارة، ومرسومة بالتاء (التاء المفتوحة) تارة أخرى، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ [الأنعام، ١٥٧]. وقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الكهف، ٥٨]، وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة، ٢١٨]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف، ٥٦]، فلفظة "رحمة" رسمت برسمين مختلفين في سياقات قرآنية مختلفة، فجاءت مرة مرسومة بالهاء (التاء المربوطة)، ومرة أخرى بالتاء المفتوحة.

ومنه أيضاً "نعمة" جاءت مرسومة بالهاء نحو قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءً﴾ [المائدة، ٢٠]، في حين وردت مرسومة بالتاء في نحو قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران، ١٠٣].

وكل هذه المواضع وغيرها تدعو إلى تأمل الرسم القرآني وتدبره؛ لمعرفة أبعاده الدلالية، فالاختلاف في الرسم جاء لاختلاف المعنى، وقد أشار إلى هذا الرأي ابن البناء المراكشي (ت ٧٢١هـ) في كتابه الموسوم بـ "عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل"،

فسر فيه أحوال الرسم وفق دلالات عميقة، وقد نقل عنه الزركشي (٧٩٤هـ) في البرهان^(١) كثيراً مما ذكره في ذلك.

من ذلك قوله: "أما الواو فإن زيادتها تدل على ظهور معنى الكلمة في الوجود في أعلى طبقة وأعظم رتبة، مثل قوله تعالى: ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف، ١٤٥]، وقوله: ﴿سَأُورِيكُمْ آيَاتِي﴾ [الأنبياء، ٣٧]، زيدت الواو تنبيهاً على ظهور ذلك بالفعل للعيان أكمل ما يكون، وبدل هذا على أن الآيتين جاءتا للتهديد والوعيد"^(٢).

وذهب كذلك إلى أن الواو قد سقطت من أربعة أفعال تنبيهاً على سرعة وقوع الفعل، وسهولته على الفاعل، وشدة قبول المنفعل المتأثر به في الوجود، أولها: ﴿سَنَذُغُ الزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق، ٨]، فيه سرعة الفعل، وسرعة إجابة الزبانية، وقوة البطش، وهو وعيد عظيم ذكر مبدؤه وحذف آخره ... وثانيها: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ [الشورى، ٢٤]، حذفته منه الواو: علامة على سرعة المحو، وقبول الباطل له بسرعة ... وثالثها: ﴿وَيَذُغُ الْإِنْسَانَ بِالْشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾ [الإسراء، ١١] حذف الواو يدل على أنه يسهل عليه، ويسارع فيه كما يعمل في الخير، وإتيان الشر إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير، ورابعها: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر، ٦]، حذفته الواو لسرعة الدعاء، وسرعة الإجابة^(٣).

ولا نتفق مع وليد العناتي الذي ذهب إلى أن "هذه التفسيرات لا تعدو أن تكون تمحلاً وتكلفاً ظاهرين"^(٤). وأرجع ذلك إلى تعدد اللهجات "وأن لبعض القبائل العربية سمناً

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن، ١/٣٩٧.

(٢) عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل: أبو العباس أحمد بن البناء المراكشي، ٨٧.

(٣) السابق، ٨٨-٨٩.

(٤) التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية، وليد العناتي، ٢٩٥.

خاصاً في النطق، يخالفون فيه ما جرت العرب عليه، فينعكس هذا السميت على الرسم والكتاب^(١).

وما ذهب إليه العناتي قد يكون تعليلاً لما ورد في الرسم القرآني مخالفاً لمألوف العربية في الرسم، لكنه لا يجيب عن علة الاختيار للهجة دون غيرها لترسم هذه الكلمة - وفقها- في هذا الموضع، ثم يقع الاختيار على لهجة أخرى لترسم الكلمة وفقها في موضع آخر.

فالاختيارات نفسها تعد معنى من معاني العدول، وتشير إلى إحياء دلالي معين، وهذا يدعو إلى دراسة اللهجات دراسة دلالية ليظهر تمايز كل لهجة عن الأخرى في دلالاتها، وذلك يجعلنا نعي سر اختيار القرآن للهجة ما دون غيرها في تراكيبه ومفرداته ورسمه، مما يشير إلى أن السر كامن في العدول والاختيار في استعمال القرآن، وهذا هو روح نظرية النظم، فكما حصل الاختيار بعناية بالغة للمفردات القرآنية لتتسجم مع سياقاتها الواردة فيها، كذلك الحال هنا إذ يتناغم رسم الألفاظ مع السياقات الواردة فيها ليولد ذلك عمقاً دلالياً، وذلك يلفت "انتباهنا - عند تحليل النصوص العالية- إلى أهمية الربط بين مستويات الصياغة والأداء والمستوى الدلالي لها"^(٢).

وكما توالدت الدلالات في سياقات النظم القرآني من خلال التقديم والتأخير لهذه الألفاظ، والحذف والذكر، وغير ذلك من التحولات، فكذلك الحال في تحولات الرسم فهي مظهر من مظاهر الإعجاز فيه.

(١) التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية، وليد العناتي، ٢٩١.

(٢) جدلية الأفراد والتركيب في النقد العربي القديم، محمد عبدالمطلب، ١١٢.

سادساً: العدول النحوي:

هو موضوع دراستنا هذه، ويعنى بالعدولات السياقية التي تحصل للتراكيب النحوية من مخالفة في الأفعال والأدوات والجمل والنسق الإعرابي، وما لذلك من دلالات بلاغية، مما يصب في ما سماه شيخ البلاغة عبد القاهر الجرجاني بمعاني النحو^(١)، وعدّه المزية في معرفة إعجاز القرآن، فالقرآن مُعْجَزٌ بنظمه، وذلك من خلال توخي معاني النحو في تراكيبه وجمله وأسلوبه، وهذا الأمر يدعو إلى دراسة للنحو لا تتفك عن دلالة السياق ومعناه، وتكشف الدراسة من خلاله علاقة المعنى في توجيه الأسلوب وجمالياته، وذلك بدراسة التراكيب النحوية ضمن سياقاتها النصية، بما يسمى (نحو النص)، لا نحو القاعدة المنفصلة عن النص وسياقها النصي، وهذه الدراسة تربط النحو بالمعنى، وتوظف النحو في تحليل النص وفهم معانيه.

فالنحو في بداياته الأولى عند سيبويه (ت ١٨٠هـ) كان نحواً يهتم بسياقات النص، فالتراكيب النحوية تدرس في سياقاتها النصية، فيندوق بها جمال النص وبلاغته، وقد أشار إلى ذلك الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) بقوله: "قسيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع وأن المفعول منصوب، ونحو ذلك بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علمي المعاني والبيان، ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني"^(٢).

(١) انظر: دلائل الإعجاز، ٨١، يقول الجرجاني: 'واعلم أن ليس (النظم) إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه 'علم النحو'، وتعمل على قوائمه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتعرف الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها.'

(٢) الموافقات، الإمام الشاطبي، ٥٤/٥.

وقد تناول بعض الباحثين المعاصرين ارتباط النحو بالمعنى عند سيبويه في أطروحة جامعية بعنوان "الأصول البلاغية عند سيبويه في الكتاب" (١). وتناول ذلك أيضاً عبدالقادر حسين في أطروحته (٢) "أثر النحاة في البحث البلاغي". والمقصود بالنحو في بحثنا هذا النحو التفسيري لا النحو التعليمي، أي: "النحو بوصفه البنية العميقة التي تعطي الجملة معناها، والنحو كما قدمه علماءنا الأوائل علم نصي؛ لأنه يتعامل مع التراكيب، ولا يمكن فهم تركيب ما إلا من خلال بنيته النحوية" (٣). واخترت أن تكون دراستي دراسة نحوية نصية تتناول أعظم النصوص اللغوية وأرقاها وهو القرآن الكريم، فالباحث كلما كان قريباً من النصوص اللغوية متعاملاً معها تجلت له غاية النحو الحقيقية، ولذلك لا محيد عن العودة إلى النصوص، فإن العمل من خلالها يفتح آفاقاً كثيرة مفيدة (٤).

وليست غاية النحو معرفة الخطأ والصواب في ضبط الكلمة فحسب، وإنما غايته الحقيقية هي تحليل النصوص ومعرفة أسرار تراكيبها من خلال فهم تعالق مفردات التراكيب بعضها ببعض والفروق بينها، فهو إبداع ولا بد من تفجير طاقته المبدعة في إضاءة النص وتفسيره "فالنحو ليس موضوعاً يحفل به المشتغلون بالمثل اللغوية، والذين يرون إقامة الحدود بين الصواب والخطأ، أو يرون الصواب رأياً واحداً، النحو مشغلة الفنانين والشعراء، والشعراء والفنانون هم الذين يفهمون النحو، أو هم الذين يبدعون النحو، فالنحو إبداع" (٥).

(١) الأصول البلاغية عند سيبويه في الكتاب، أحمد سعد محمد، القاهرة، مكتبة الآداب، ١٩٩٩.

(٢) أثر النحاة في البحث البلاغي، عبدالقادر حسين، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٨.

(٣) منهج في التحليل النصي، محمد حماسة عبداللطيف، ١١٤.

(٤) النحو والدلالة، ٣٤٠.

(٥) النحو والشعر، قراءة في دلائل الإعجاز، مصطفى ناصف، مجلة فصول، العدد الثالث، إبريل، ١٩٨٨، ٣٦.

والغاية من نشوء النحو العربي ليس فشو اللحن والخوف من تطرقه إلى عربية القرآن، وإن كان هذا الأمر يأتي ضمناً لغاية أهم وهي الرغبة القوية في معرفة أسرار التركيب القرآني، والوصول إلى فهم دقائق معانيه، ومعرفة أسرار إعجازه^(١).

وقد حاد النحو عن غايته الأولى على أيدي المتأخرين من النحاة إذ جعلوا الغاية منه تمييز صحيح الكلام من فاسده، ومعرفة إعراب أواخر الكلم، "وحصر النحو في دائرة الإعراب والبناء الضيقة المغلقة لا يتسع لكشف فاعلية النحو في توضيح النص وتفسيره واستخراج طاقاته"^(٢).

القيم الفنية للعدول:

يُعد العدول "تفنناً في الكلام وتصرفاً فيه يكسب النص قيمة جمالية، وينبه إلى أسرار بلاغية كثيرة"^(٣). وهو من فنون التواصل بين المبدع والمتلقي؛ لأنه يبرز "إمكانات المبدع في استعمال الطاقة التعبيرية الكامنة في اللغة"^(٤)؛ "لإيصال رسالته إلى المتلقي بكل ما فيها من قيم جمالية، فيعدل الأسلوب عن نمط الأداء المألوف المعتاد؛ ليحقق ما يريده من أهداف يعجز عن توصيلها التركيب العادي"^(٥).

يقول الدكتور محمد بركات أبو علي: "والخروج على خلاف مقتضى الظاهر يرتبط بخروج معانٍ جديدة يهدف إليها المتكلم عند كلامه، ويتغياها المتفطن موافقة لشعوره، وحبها لما يريده"^(٦).

(١) انظر: النحو والدلالة، محمد حماسة، ٢٦.

(٢) السابق، ٢٧.

(٣) تحولات البنية في البلاغة العربية، ٣٥٦.

(٤) جدلية الإفراد والتركيب، محمد عبدالمطلب، ١٨٨.

(٥) تحولات البنية في البلاغة، ٢٩٣.

(٦) البلاغة العربية في ضوء الأسلوبية ونظرية السياق، ٧٧، وقد تناول هذا الموضوع بالتفصيل والشرح في

كتابه هذا من ٦٥-٨٢.

وهو يقطع رتابة النص بما يضيفه من تحولات في التراكيب تثير دهشة المتلقي وتلفت انتباهه، وذلك بكسر أفق التوقعات لدى المتلقي من خلال حركة التراكيب في موضعها "وتحورها تحوراً غير مألوف يبرز دلالةً فيها كثير مما لا يتوقعه المتلقي"^(١). وخروج السياق عن "هيكل هذه التوقعات هو الذي يسمح بقياس مدى قيمته الأدبية"^(٢). ويسهم في تفاعل المعاني وتوالد الدلالات، "قالنصوص الإبداعية نصوص مفتوحة قابلة لمستويات متعددة في القراءة"^(٣).

والنص القرآني تتعدد قراءاته وفهم دلالاته، وقد وصفه الله -عز وجل- بقوله:
﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص، ٢٩].

فهو مبارك في معانيه ومضامينه، لا تقتضي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء، ويقتضي تدبره عدم الوقوف عند ظاهر عباراته فقط، بل ينبغي تجاوز ذلك بإعمال النظر الدقيق والفهم العميق في فهم ما وراء عباراته ونصوصه من دلالات وإيحاءات، وذلك يحتاج إلى إعمال طاقات التأويل فيه من ذوي الأفهام والألباب.

والعربية بما اشتملت عليه من أساليب بيانية وصور بلاغية وسيلة لتدبر القرآن الكريم وفهمه.

والعدول من الأساليب المهمة في ذلك؛ لأنه يشد انتباه المتلقي فيدخله في دائرة التأويل والتفكير وإعمال النظر لفهم دلالات النص وأسراره، ويكتسب النص قيمته الفنية

(١) جدلية الأفراد والتركييب، محمد عبدالمطلب، ١٨٨.

(٢) مناهج النقد المعاصر، صلاح فضل، ١٥١.

(٣) النص الأدبي بين القارئ والمبدع، غسان السيد، ١٦٣.

"من خلال قدرته على الإيحاء وهذا الذي يجعله يستمر في حضوره الدائم عبر الزمن ويكتب له الخلود"^(١).

وإذا كانت القيم الفنية للعدول تبدو في كلام البشر من الشعراء والأدباء فيتذوقها النقاد والبلغاء، فإن هذه القيم "أروع ما تكون في كلام خالقهم -عز وجل- ولكن الأذهان تتفاوت في إدراكها والوصول إلى أغراضها، فقد تقترب منها وقد تصل إلى بعضها"^(٢). والعدول وإن مثل قيمة فنية في تحليل النصوص وتذوقها، فلا يعني مطلقاً أن مجيء الكلام على ظاهره خلواً من هذا الأسلوب يخلو من مدلول بلاغي، فكلُّ مدلوله البلاغي في سياقه الخاص به، لا سيما السياق القرآني المعجز، "بل قد يكون جريان الكلام على ظاهره أبلغ وأدل على مقصوده من غيره، فليست البلاغة دوماً في الخروج عن المعهود اللغوي"^(٣).

(١) النص الأدبي والملتقى، سعود الجابر، ٧.

(٢) النظم القرآني في آيات الجهاد، ١٤٨.

(٣) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ١٨٨.

الفصل الأول

العدول في الأفعال والأسماء

الفصل الأول

العدول في الأفعال والأسماء

نجد التعبير القرآني كثيراً ما يغير بين الأفعال والأسماء، فيخالف بين الأفعال نفسها في السياق الواحد، ويتمثل ذلك في العدول في أزمنة الفعل، كأن يعدل عن الماضي إلى المضارع أو العكس، أو عن المضارع إلى الأمر، وغيرها من صور العدول المختلفة لهذا النوع.

وكذلك يرد العدول في الأسماء بالمخالفة بين الضمائر، كأن يعدل عن الخطاب إلى الغيبة أو العكس، أو عن التكلم إلى الغيبة، وغير ذلك، وكذلك العدول عن الضمير إلى الاسم الظاهر والعدول في أسماء الإشارة والأسماء الموصولة بالمخالفة بينها، كالعدول عن (ما) إلى (من) أو العكس، وكذلك العدول بين الأسماء والأفعال معاً، كأن يعدل عن الاسم إلى الفعل في السياق نفسه، نحو العدول عن اسم الفاعل إلى الفعل أو العكس، أو العدول إلى اسم المفعول أو المصدر، وغيرها من صور العدول المختلفة المتعددة.

وهو ما سنعرض له بالتفصيل في هذا الفصل، محللين بعض النماذج لكل نوع من

أنواع هذا العدول، لمعرفة أبعاده الدلالية، متناولين ذلك في ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: العدول في الأفعال.

المبحث الثاني: العدول في الأسماء.

المبحث الثالث: العدول عن الاسم إلى الفعل والعكس.

المبحث الأول

العدول في الأفعال

قسم النحاة الفعل ثلاثة أقسام هي: "ماضٍ وهو ما دل على الزمن الماضي، ومضارع وهو ما دل على زمن الحاضر أو المستقبل، وجعلوا القسم الثالث وهو الأمر يدخل ضمن الدلالة على زمن المستقبل"^(١).

وفي تقسيمهم هذا انطلقوا من أن الأزمان ثلاثة: ماضٍ وحاضر ومستقبل، يقول سيبويه (ت ١٨٠هـ): "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"^(٢).

"قالنحاة قسموا الفعل على أساس تقسيم الزمن الفلسفي، وهو الماضي والحاضر والمستقبل، وخصوا كل زمن بصيغة معينة، هو معناها في حالة الإفراد والتساوق على السواء"^(٣).

وقد انتقد بعض الباحثين المعاصرين النحاة لتركيزهم على الزمن في صيغة الفعل، وإهمال السياق الذي وردت فيه، فيرى فاضل الساقي^(٤): "أنه كان على النحاة أن يدركوا أن الأفعال مجرد صيغ وألفاظ تدل على زمن ما، هو جزء من معنى الصيغة لا على زمن معين، وأن السياق أو الظروف القولية بقرائنها اللفظية والحالية هي وحدها التي تعين الدلالة الزمنية وترشحها لزمن بعينه".

(١) أقسام الكلام العربي، فاضل الساقي، ٢٢٩.

(٢) الكتاب، ١٢/١.

(٣) أقسام الكلام العربي، ٢٣١.

(٤) السابق، ٢٣٢.

وعليه فقد قسم هؤلاء الباحثون^(١) الزمن إلى نوعين هما:

أولاً: الزمن الصرفي وهو الزمن الذي تدل عليه الصيغة المفردة خارج السياق.

ثانياً: الزمن النحوي، أو يسمى "الزمن السياقي التركيبي" وهو الذي تُحدِّده القرينة اللفظية

أو الحالية، أي: هو معنى الفعل في السياق^(٢).

وللمقارنة بين الزمن النحوي والزمن الصرفي يمكن القول: إن "مجال النظر في

الزمن النحوي هو السياق، وليس الصيغة المفردة، وبناء الجملة العربية أخصب مجال لهذا

النظر بينما لا يكون مجال النظر في الزمن الصرفي إلا الصيغة مفردة خارج السياق^(٣).

ويرى مالك المطلبي: "أن الصيغ في اللغة العربية تخلو من الدلالة على زمن في

المستوى الصرفي"^(٤). وأن "وقوع الصيغ المتغايرة في مستوى تركيبى واحد يعنى تفرغ

صيغة ما، دون غيرها من الزمن حيث تشير إلى وجه من وجوه دلالتها الحديثة، ومن هنا

يكون من الخطأ إسناد الزمن إلى مثل هذه الصيغ بوصفها "شكلاً زمنياً"؛ لأن الزمن

يكتسب من قرائن السياق اللفظية والمعنوية"^(٥).

ويرى الباحث أن دلالة السياق على الزمن النحوي لا تتفصل عن دلالة المفردة

للصيغة الصرفية، فهما متعالتان، وأن الصيغة الصرفية لا تخلو من دلالة زمنية، غير أن

السياق يضفي دلالة إضافية للدلالة الصرفية المفردة يحددها السياق نفسه، فيُجمع بين

الدالتين، ولا تلغى إحدى الدالتين الأخرى، أو تفرغها من محتواها.

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٤٠، الزمن واللغة، ٨٣، أقسام الكلام العربي، ٢٣٥-٢٣٦.

(٢) الإعجاز الصرفي، ٥٠.

(٣) أقسام الكلام العربي، ٢٣٧.

(٤) الزمن واللغة، ٨٢.

(٥) السابق، ٧١.

فمن ذلك مثلاً: الفعل "أتى" في قوله تعالى: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل، ١]. يدل بصيغته الصرفية على المضي المطلق، في زمن مضي وانقضى، إلا أن وروده في السياق "يفرض عليه دلالة سياقية يقتضيها السياق ويدل عليها، وهي دلالة الاستقبال؛ لأن القرينة اللفظية "فلا تستعجلوه" في السياق النحوي التركيبي تشير إشارة واضحة جلية إلى أنه لما يقع بعد. ومع كونه فعلاً ماضياً في الصيغة الصرفية، فإننا لا نفرغ هذه الصيغة الصرفية من دلالتها الزمنية ولا نخضعها للدلالة السياقية فقط، كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين، إذ لو كان ذلك هو المراد لجاءت الصيغة صريحة بقوله: "سيأتي أمر الله". ومع ذلك لا نقف عند حدود الدلالة الصرفية اللفظية لنقول: بأنه فعل ماضٍ قد وقع وحصل؛ فالقرينة السياقية تمنع ذلك وهي قوله: "فلا تستعجلوه"، وإنما نجمع بين الدالتين الصرفية والنحوية، الإفرادية والتركيبية، لنقول: إن المراد "هو توظيف الصيغة في معنى الاستقبال متضمنة معنى المضي وموظفة له في الوقت نفسه، فكأن مقصود الآية أن نقول: سيأتي أمر الله لا محالة مجيئاً مقطوعاً به، بل هو في حكم ما وقع وأتى بالفعل"^(١).

ونلاحظ أن مجيء الأفعال في السياق القرآني كثيراً ما يخرج عن النمط المألوف للغة من حيث التصرف في أزمنة الفعل، وذلك كالتعبير عن الحدث الماضي بالمضارع والتعبير عن الحدث المستقبل بالزمن الماضي، وكثيراً ما نجد السياق القرآني لا يجري على نمط واحد في المطابقة الزمنية بين الأفعال، إذ يحصل تصرف في العدول الداخلي للسياق نفسه بالمخالفة في أزمنة الأفعال، كأن يرد في السياق ذكر الفعل المضارع ثم

(١) الإعجاز الصرفي، ٥٢-٥٣.

ينكسر النسق السياقي بمجيء الفعل الماضي في السياق نفسه أو العكس، مما يثير التساؤل عن معرفة سبب ذلك العدول ودلالاته التعبيرية في السياق القرآني.

وهذا العدول "يكشف عن تصادم الأزمنة على مستوى البنية السطحية/مما يدفع المتلقي إلى الانتباه والتفاعل مع النص، ومحاولة إعادة التوافق بين صيغ الأفعال وأزمنتها في البنية العميقة"^(١).

فالبنية العميقة تستوجب المطابقة في أزمنة الفعل في السياق اللغوي، والعدول عنها إلى البنية السطحية التي برزت على سطح النص تستدعي عدولاً في المعنى يرافق هذا العدول في المبنى.

وقد توقف علماؤنا عند هذا النوع من العدول وعدوه ضرباً من البلاغة، يقول ابن الأثير (ت ٦٣٦هـ): "واعلم أيها المتوشح لمعرفة علم البيان أن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية، اقتضت ذلك، وهو لا يتوخاه في كلامه إلا العارف برموز الفصاحة والبلاغة الذي اطلع على أسرارها، وفتش عن دقائقها، ولا تجد ذلك في كل كلام، فإنه من أشكال ضروب علم البيان، وأدقها فهماً وأغمضها طريقاً"^(٢).

ونحن في تناولنا لهذا العدول في صيغ الأفعال، لا نتناولها من الناحية الصرفية، وإنما نتناولها من حيث دلالة الزمن النحوي الذي وردت فيه في السياق.

إذ تناول هذه الصيغ مفردة خارج السياق اللغوي يعد تناولاً صرفياً، وتناولها في السياق الواردة فيه من حيث الدلالة الزمنية يعد تناولاً نحوياً سياقياً، كما سبقت الإشارة إليه.

(١) تحولات البنية في البلاغة العربية، ٣٢٠.

(٢) المثل السائر، ١٩٣/٢-١٩٤.

والعدول في الأفعال يتمثل في ست صور وهي على النحو الآتي:

الصورة الأولى: العدول عن الفعل الماضي إلى المضارع:

مجيء المضارع بعد الماضي في هذا الضرب من العدول يكون على نوعين^(١):
نوع يستعمل فيه المضارع للدلالة على حدث قد مضى وانقضى، ونوع آخر يستعمل فيه
المضارع للدلالة على حدث يقع في الحال والاستقبال.

أما النوع الأول: فمجيء المضارع فيه للدلالة على حدث قد مضى، وقد قرر
علماء البلاغة أن المضارع في الحالة هذه يقصد به استحضار الصورة للحدث الماضي،
وكانه أمر مشاهد بارز للعيان، يقول ابن الأثير^(٢): "واعلم أن الفعل المستقبل إذا أتى به
في حالة الإخبار عن وجود الفعل، كان ذلك أبلغ من الإخبار بالفعل الماضي، وذلك لأن
الفعل المستقبل يوضح الحال التي يقع فيها، ويستحضر تلك الصورة حتى كأن السامع
يشاهدها، وليس كذلك الفعل الماضي". وهذا ما أطلق عليه الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)
مصطلح "حكاية الحال". يقول الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ
فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَدِّ مَيْتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾ [فاطر، ٩].
فإن قلت لم جاء "فُثِيرُ" على المضارعة دون ما قبله وما بعده؟ قلت: ليحكي الحال التي
تقع فيها إثارة الرياح السحاب، وتستحضر تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة
الربانية^(٣).

فالسباق هو الذي أضفى على الفعل المضارع في هذه الحالة دلالة زمنية معينة،
وذلك من عطف الفعل المضارع على الفعل الماضي، إذ يقتضي السياق بموجب المطابقة

(١) انظر: المثل السائر، ١٩٤/٢.

(٢) السابق/ ١٩٤/٢.

(٣) الكشاف، ٣٠١/٣.

الزمنية أن تجري الأفعال الواردة فيه على نسق واحد، يقول السيوطي (ت ٩١١هـ)^(١):
"وما عطف على حال أو مستقبل أو ماضٍ أو عطف عليه ذلك فهو مثله؛ لاشتراط اتحاد
الزمان في الفعلين المتعاطفين".

فمجيء الفعل المضارع في الحالة هذه خارجاً عن النسق العام للسياق يؤدي إلى
توليد دالتين بارزتين في السياق، دلالة نحوية متمثلة في الفعل المضارع الدال على
الزمن الحاضر أو الاستقبال، ودلالة سياقية متمثلة في الإشارة إلى الزمن الماضي، وذلك
بالعطف على الماضي أو مجيئه بعده، فالدلالة السياقية تقتضي مضيئه والدلالة النحوية
للسيغة تقتضي استحضاره، فيجمع بين الدالتين ليقال: إنه الماضي الحاضر، أو بعبارة
(فندريس) هو "المضارع التاريخي"، وذلك "استعمال شائع في الحكاية حيث يسمى
بالحاضر التاريخي، وفيه يجد المتقنون سحراً خاصاً، يقولون بأن الحاضر أكثر تعبيراً أو
أبلغ حتى يجعل المنظر يحيا من جديد أمام عيني القاريء، ويرجع بفكرنا إلى اللحظة
التي دار فيها الحديث"^(٢).

ومن أمثلة هذا المضارع التاريخي ما جاء في حديث عبد الله بن عتيك حين دخل
على أبي رافع اليهودي حصنه، قال: فانتهيت إليه، فإذا هو في بيت مظلم لا أدري أنى هو
من البيت، فقلت: أبا رافع، فقال: من هذا؟ فأهويت نحو الصوت فأضربه بالسيف وأنا
دهش"^(٣).

ففي هذا النص نجد أن الفعل المضارع (أضرب) يدل في معناه على حدث مضى
وانقضى، بدلالة السياق على ذلك، إذ كل أحداثه ماضية (فانتهيت .. فقلت .. فأهويت ..)،

(١) همع الهوامع، ٢٣/١.

(٢) اللغة، فندريس، ١٣٨.

(٣) دلائل الإعجاز، ٢٠٦.

وكان حق الفعل (أضرب) أن يرد ماضياً فيكون (فأهويت نحو الصوت فضربته وأنا دهش) لكنه عدل عن الماضي إلى المضارع؛ لاستحضار الحدث وكأنه مشاهد للعيان؛ لأن الموقف موقف تعجب ودهشة.

ومنه أيضاً قول تأبط شراً^(١):

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ فَتَيَانٌ فَهَمٌ بِمَا لَأَقَيْتُ عِنْدَ رَحَى بَطَانِ
بِأَنِّي قَدْ لَقَيْتُ الْغُولَ تَهْوِي بِسَهْبٍ كَالصُّحَيْفَةِ صَحْصَحَانَ
فَأَضْرِبُهَا بِإِلَادِهِشِ فَخَرَّتْ صَرِيحاً لِلْيَدِينِ وَلِالْجِرَانِ

فالمستوى السطحي^(٢): لَقَيْتُ → ← أَضْرِبُهَا
ماضٍ → ← مضارع
والمستوى العميق: لَقَيْتُ → فَضْرِبْتُهَا
ماضٍ → ماضٍ

فالسياق الزمني للأبيات يسير على جهة الإخبار بالماضي (لاقيت، لقيت)، والشاعر في هذا الموقف يريد أن يخبر على سبيل السرد والحكاية عن واقعة مدهشة حصلت له، فأتى بـ (ألا) الاستفتاحية ليشد انتباه السامعين لسماع السرد والحكاية، ثم يذكر المكان "رحى بطان" ويثير الرعب والخوف بذكر اسم "الغول"، وأنه لقيه بمكان خلاء لا ملجأ فيه ولا احتماء، ثم بعد السرد الحكائي بصيغة الماضي عدل إلى الفعل المضارع.

(١) الأغاني، ١٢٩/٢١، وانظر: ديوان تأبط شراً، ضمن ديوان الصعاليك، ت: يوسف شكري فرحات، ص ١٧١-١٧٢.

(٢) الأسمم التي للخلف دلالة على الماضي، والأسمم التي للأمام دلالة على الزمن المضارع، انظر: تحولات البنية في البلاغة العربية، ٣٢٢.

لحظة المواجهة الحاسمة مع الغول، فقال: "قأضربها" وذلك أنه "قصد أن يصور لقومه الحال التي تشجع فيها على ضرب الغول، كأنه يبصرهم إياها مشاهدة، للتعجب من جراته على ذلك الهول، ولو قال: "قضربتها" عطفاً على الأول؛ لزالَت هذه الفائدة المذكورة"^(١).

ويقول ابن الأثير^(٢): "إن قيل: إن الفعل الماضي أيضاً يتخيل منه السامع ما يتخيله من المستقبل، قلت في الجواب: إن التخيل يقع في الفعلين معاً، لكنه في أحدهما وهو المستقبل أوكد وأشد تخيلاً؛ لأنه يستحضر صورة الفعل، حتى كأن السامع ينظر إلى فاعلها في حال وجود الفعل منه، ألا ترى لما قال تأبط شراً "قأضربها" تخيلاً للسامع أنه مباشر للفعل، وأنه قائم بإزاء الغول، وقد رفع سيفه لضربها، وهذا لا يوجد في الفعل الماضي؛ لأنه لا يتخيل السامع منه إلا فعلاً قد مضى من غير إحضار للصورة في حالة سماع الكلام الدال عليه، وهذا لا خلاف فيه".

وعد السكاكي (٦٢٦هـ) هذا النوع من العدول أصلاً بلاغياً ثابتاً إذا اقتضى السياق اللجوء إليه، فقال^(٣): "وإنه - أي الانتقال من التعبير بالماضي إلى المضارع - طريق للبلغاء لا يعدلون عنه، إذا اقتضى المقام سلوكه".

ويرد هذا النوع من العدول بكثرة في الكتاب العزيز، ويعد من روائع البيان فيه، إذ عمد القرآن الكريم إلى صورة معرقة في القدم فاستدعاها من الماضي السحيق إلى الزمن الحاضر؛ لتصبح كأنها مشاهدة ماثلة للعيان، من ذلك قوله تعالى مخاطباً اليهود:

(١) المثل السائر، ١٩٦/٢.

(٢) السابق الصفحة نفسها.

(٣) مفتاح العلوم، ٢٤٧.

(أَفَكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ) [البقرة، ٨٧].

ففي هذا السياق حصل عدول عن الفعل الماضي "كذبتُم" إلى الفعل المضارع "تقتلون" وكان مقتضى السياق بموجب المطابقة الزمنية بين الأفعال أن يكون على النحو "ففریقاً كذبتُم وفریقاً قتلتم".

لا سيما أنه يتحدث عن أمر حدث في الزمن الماضي، من تكذيب اليهود للأنبياء وقتلهم إياهم، لكن السياق عدل عن الماضي إلى المضارع؛ لأن قتل الأنبياء أمر فظيع، فأراد استحضاره في النفوس وتصويره في القلوب^(١).

وسياق هذه الآية يشابهه سياق آخر وهو قوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُوْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا وَنَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) [البقرة، ٩١].

إذ جاء الفعل المضارع "تقتلون" الدال على الحال مقترناً بظرف الزمان "قبل" الدال على الماضي، مما يجعل الفعل المضارع هنا دالاً على الزمن الماضي، فهو لا يدل على زمن الحدث، وإنما يدل على زمن الإخبار، فللفعل الماضي زمانان؛ زمن حدوث ووقوع، وزمن إخبار عنه، وهو ما أشار إليه الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) بقوله^(١): "والفعل الماضي ما تقضى وأتى عليه زمانان، لا أقل من ذلك، زمان وجد فيه، وزمان خبر فيه عنه".

ونجد أن السياق القرآني قد نسب جريمة القتل إلى الأحفاد عندما خاطبهم فقال: "فلم تقتلون أنبياء الله من قبل"، في حين أن القتل قد حصل في الزمن الماضي من الأجداد،

(١) انظر: الكشاف، ٢٩٥/١.

ونلك من بلاغة السياق القرآني، إذ أفاد الفعل "تقتلون" الاستمرارية للحدث، كما أفاد الحضور للمشهد في الأذهان، إشارة إلى أن نزعة القتل والإجرام تسري في دماء الأحفاد كما سرت في دماء الأجداد.

وفي ذلك تنبيه في الوقت نفسه على أنهم نرية بعضها من بعض، وأنهم سواسية في الجرم، فعلى أيهم وضعت يدك فقد وضعتها على الجاني الأثيم؛ لأنهم لا ينفكون عن الاستئتان بسنة أسلافهم، أو الرضى عن أفاعيلهم، أو الانطواء على مثل مقاصدهم^(١).

وأضفى ظرف الزمن الماضي "قبل" على السياق دلالتين، دلالة تفيد إرجاع السياق اللغوي للفعل إلى الزمن الحقيقي للحدث وهو الماضي، ودلالة أخرى توحى بأن قتل الأنبياء قد كان في الزمن الماضي في حق من سلف منهم، أما هذا النبي فلا يمكنون منه، فإله يعصمه من الناس، يقول دراز^(٢): "ولقد كان التعبير بهذه الصيغة مع ذكر الأنبياء بلفظ عام مما يفتح باباً من الإيحاش لقلب النبي العربي الكريم وباباً من الأطماع لأعدائه في نجح تدابيرهم ومحاولاتهم لقتله، فانظر كيف أسعفنا بالاحتراس عن ذلك كله بقوله "من قبل" فقطع بهذه الكلمة أطماعهم وثبت بها قلب حبيبه، إذ كانت بمثابة وعده إياه بعصمته من الناس".

"فإذا أخذنا بدلالة الماضي للظرف "قبل" كانت دلالة الفعل "تقتلون" تفيد استحضار الصورة لحدث مضى في الزمان، وإذا أخذنا بما توحى به دلالة "قبل" من استحالة حصول الفعل وتحققه بالنسبة لهذا النبي، كانت دلالة الفعل "تقتلون" تفيد تجدد محاولة الفعل منهم والاستمرار، والجمع بينهما نوع من الانفتاح الدلالي للنص القرآني.

(١) النبي العظيم، نظرات جديدة في القرآن، ١٥٤.

(٢) السابق، ١٥٥.

ولكننا نجد سياقاً آخر في القرآن الكريم يرد فيه الإخبار بصيغة ضمير الغائب في الحديث عن بني إسرائيل، كما هو الحال في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رَسُولًا كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة، ٧٠].

وهذا السياق تتسجم فيه الدلالة الزمنية للسياق الداخلي من خلال الإخبار عن سبق من بني إسرائيل بصيغة ضمير الغائب "إليهم، جاءهم، أنفسهم" مع السياق الخارجي للزمن الماضي، وبناءً على ذلك فتتصرف دلالة الفعل المضارع "يقتلون"، في الحالة هذه إلى استحضار الصورة لا غير، وليس فيه دلالة استمرار الحدث وتجده، يقول الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) (١): "جاء "يقتلون" على حكاية الحال الماضية استفظاعاً للقتل واستحضاراً لتلك الحالة الشنيعة للتعجيب منها".

ومما سبق ذكره يمكننا الجمع بين دلالات هذه السياقات المختلفة، لنقول: إن دلالة الفعل "يقتلون" تفيد استحضار صورة قتل الأجداد للأنبياء تبشيراً لقبح فعلتهم، وذلك من سياق الإخبار عنهم بضمير الغائب، وفيه دلالة على استمرار الحدث وتجدد حصوله من الأبناء والأحفاد وذلك من سياق الخطاب، وفيه تبيين من تحقق ذلك وحصوله في حق هذا النبي ﷺ.

وهذا يعد من بلاغة تصريف القول في القرآن الكريم، فقد تم توظيف القيمة الزمنية في صياغة الفعل للحصول على مساحة تتعدد فيها الدلالات للنص وتتسع. وكما أن وظيفة استحضار الصورة في سياق الآيات السابقة كان لغرض تصوير فضاة الحدث وقبحه، فكذلك نجد استحضار الصورة في سياق آخر يرد للفت الأنظار إلى

(١) الكشاف، ١/٦٣٣.

موضع القدرة والاعتبار، من ذلك قوله تعالى: (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسَقَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ) [فاطر، ٩]. فإنه إنما قال: "فتثير، مستقبلاً، وما قبله وما بعده ماضٍ؛ لذلك المعنى الذي أشرنا إليه وهو حكاية الحال التي يقع فيها إثارة الريح السحاب، واستحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة"^(١).

ويعدل عن الماضي المنفي إلى المضارع المنفي فيفيد الفعل المضارع في هذه الحالة تأكيد النفي، وليس استحضار الصورة كما هو الحال مع المضارع المثبت، وهو ما ذهب إليه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) إذ قال^(٢): "ومنه قولهم: لم يقم زيد، جاعوا فيه بلفظ المضارع وإن كان معناه الماضي؛ وذلك أن المضارع أسبق رتبة في النفس من الماضي، ألا ترى أن أول أحوال الحوادث أن تكون معدومة، ثم توجد فيما بعد، فالمضارع معدوم باعتبار أنه لم يقع بعد، أما الماضي فقد وقع وانتهى، فإذا نفي المضارع الذي هو الأصل فما ظنك بالماضي الذي هو الفرع". وفي هذا النفي نوع من التوكيد، فالتعبير بالمضارع المنفي بدلاً من الماضي لا يفيد عند ابن جني استحضار الصورة، كما يفيد التعبير بالمضارع بصفة عامة، ولكنه يأتي لإرادة التوكيد"^(٣).

وبناء على ما تقدم يمكننا فهم سر العدول في سياق قوله تعالى: (وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ) [المؤمنون، ٧٦]. فالمتوقع من سياق هذه الآية أن تكون على النحو التالي: "فما استكانوا لربهم وما تضرعوا" لكن السياق القرآني عدل عن الماضي المنفي إلى المضارع المنفي، والسبب في ذلك - والله أعلم - أن حالة

(١) المثل السائر، ١٩٥/٢.

(٢) الخصائص، ١٠٥/٣.

(٣) أثر النحاة في البحث البلاغي، ٣٠٦.

التضرع هي مرتبة أعلى في الخضوع من الاستكانة نفسها، إذ التضرع ضرب من الإمعان في الابتهاال واللجوء إلى الله تعالى، فنفي ما هو أدنى يستلزم من باب أولى التأكيد في نفي ما هو أعلى رتبة، فإذا انتفت الاستكانة منهم، فمن باب أولى ينتفي حصول أدنى تضرع منهم، لذا عدل السياق في النفي عن الماضي إلى المضارع؛ فنفي المضارع أشد تأكيداً من نفي الماضي، -كما سبق ذكره عند ابن جني- فوافق المقال مقتضى الحال.

ولعل ذلك ما قصده ابن عاشور بقوله^(١): "والتعبير بالمضارع في "يتضرعون" لدلالته على تجدد انتفاء تضرعهم". إذ يفهم من قوله: "تجدد الانتفاء" تكرار النفي واستمراره وذلك ضرب من التأكيد، وكأني بالسياق يقول: "ما تضرعوا، وما تضرعوا، وما تضرعوا..."، فقال: "وما يتضرعون"، وهو ما يفهم أيضاً من قول الألويسي^(٢): "وعبر في التضرع بالمضارع ليفيد الدوام، إلا أن المراد دوام النفي، لا نفي الدوام".

ولو جرى السياق على النمط المتوقع فجاء "فما استكانوا لربهم وما تضرعوا" لكن المقصود - والله أعلم - وما تضرعوا التضرع المطلوب لرفع البلاء وكشف العذاب، وإنما جاء "وما يتضرعون" لنفي حصول أدنى شيء من التضرع أصلاً.

ولا منافاة فيما قررناه هنا وبين قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجَارُونَ * لَا تَجَارُوا الْيَوْمَ إِنكُمْ مِنَّا لَا تُنصِرُونَ﴾ [المؤمنون، ٦٤-٦٥]. فهناك فرق بين الجوار والتضرع.

(١) التحرير والتنوير، ١٨/١٠١.

(٢) روح المعاني، ١٨/٥٦.

يقول الشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)^(١): "فالتضرع يستعمل فيما إذا كان عن صميم القلب لا باللسان فقط، ولذا عبر عن استغاثتهم أولاً بالجوار الذي هو من صوت الحيوان، فلا منافاة بينهما كما توهم".

وللعدول إلى المضارع دلالات تخرج عن دلالة استحضار الصورة إلى معانٍ أخرى يشي بها السياق القرآني الكريم، من ذلك دلالة التلطف في الخطاب، وكثرة وقوع الفعل وتكراره، أو تجدده واستمراره، فمن دلالة التلطف في الخطاب قوله تعالى: ﴿لَا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [سبأ، ٢٥].

لقد كان من المتوقع لدى المتلقي أن يجري السياق على نمط واحد فيكون "قل لا تسألون عما أجرمنا ولا نسأل عما أجرمتم"، ولكن السياق القرآني عدل عن الظاهر والمتوقع عدولين، عدولاً معجمياً عن لفظة "أجرم" إلى لفظة "عمل"، وعدولاً نحوياً عن الماضي "أجرمنا" إلى المضارع "تعملون".

وعلى ذلك الألوسي فقال^(٢): "وهذا أبلغ في الإنصاف، حيث عبر عن الهفوات التي لا يخلو منها مؤمن بما يعبر به عن العظائم وأسند إلى النفس، وعن العظائم من الكفر ونحوه بما يعبر عن الهفوات، وأسند للمخاطبين، وزيادة على ذلك أنه ذكر الإجماع المنسوب إلى النفس بصيغة الماضي الدالة على التحقق، وعن العمل المنسوب إلى الخصم بصيغة المضارع التي لا تدل على ذلك".

(١) حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، ٥٩٨/٦.

(٢) روح المعاني، ١٤١/٢٢.

"وهذا أسلوب غاية في الكسب للخصم إلى جانب المتحدث، وطريق بارع في التغاضي عن هفوات الخصم، ووسيلة لتحريك دوافع التفكير في المقول، مما يشير إلى وعي الداعية إلى الله في الأسلوب الذي يدعو به الناس"^(١).

ومن السياقات القرآنية التي يرد فيها هذا العدول للدلالة على كثرة وقوع الفعل وتكراره قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيِّ فِي الْأَوَّلِينَ * وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الزخرف، ٦-٧].

ففي هذه الآية نجد العدول عن الفعل الماضي "أرسلنا" إلى الفعل المضارع "يأتيهم"، وكان المتوقع بموجب المطابقة بين الأفعال أن يرد السياق على النحو التالي: "وكم أرسلنا ... وما أتاهم ... إلا استهزؤا به؛ لأنه يخبر عن حدث مضى، وذلك بقريضة لفظية، وهي قوله "في الأولين"، ولكن العدول إلى الفعل المضارع "يأتيهم" في هذا السياق دل على الكثرة والتكرار، فكثرة مجيء الرسل قوبل بكثرة الاستهزاء، والفعل الدال على ذلك "يستهزؤون" مسبقاً بـ (كان) "وسبق الفعل المضارع بـ (كان) قد يفيد الدلالة على اعتياد الأمر في الماضي، ووقوعه بصورة متكررة"^(٢). قال الرازي^(٣): "والمعنى أن عادة الأمم مع الأنبياء الذين يدعونهم إلى الدين الحق هو التكنيب والاستهزاء".

والفرق بين هذا النوع من العدول الدال على الكثرة والتكرار والنوع الآخر الذي يليه الدال على الاستمرار، أن التكرار يتخلله فترات انقطاع، وإن كانت متقاربة في الزمان، في حين أن الاستمرار يقتضي الاتصال.

(١) التعبير القرآني والدلالة النفسية، ١٩٩، رسالة دكتوراه، مخطوطة عبد الله الجبوسي، الجامعة الإسلامية،

ماليزيا، ٢٠٠١م.

(٢) معاني النحو، ٣/٣١٩.

(٣) تفسير الرازي، ٢٧/٦١٩.

ومن أمثلة مجيء هذا العدول للدلالة على الاستمرار، قوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [البروج، ٨].

لقد عدل السياق القرآني عن الفعل الماضي "تقموا" إلى المضارع "يؤمنوا" وكان يتوقع أن يرد السياق على النحو التالي: "وما نقموا منهم إلا أن آمنوا بالله العزيز الحميد؛ لأنه يخبر عن حدث مضى وانقضى، وهو ما حصل للفئة المؤمنة على أيدي أعدائهم، واللافت للنظر، هو مجيء الفعل المضارع "إلا أن يؤمنوا" وليس "إلا أن آمنوا"، كما هو الحال في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَتَّقُمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنْ أَكْثَرُكُمْ فَاسِقُونَ﴾ [المائدة، ٥٩].

فما السر في مجيء الفعل "تقموا" ماضياً في سياق سورة البروج، والعدول عنه إلى المضارع "يؤمنوا" في السياق نفسه، في حين ورد العكس في سورة المائدة إذ جاء الفعل "تتقمون" مضارعاً وعدل عنه إلى الماضي "آمنا"؟!

والذي يظهر - والله أعلم - أن السياق هو الذي يفرض التعبير المقصود للمعنى المسوق له، فيكون كل سياق قد اختص بتركيب قصد إليه لمعنى، وهو من البلاغة بمكان؛ لأنه يقتضي موافقة الكلام لمقتضى الحال.

إن مجيء الفعل "تقموا" ماضياً في سياق الآية السابقة من سورة البروج يشير إلى أن هذه النعمة مضت وانتهت بهلاك الذين فُتِنُوا من المؤمنين، فليس فيها تجدد واستمرار، ودل العدول إلى صيغة المضارع "إلا أن يؤمنوا" على أن أعداءهم نقموا منهم استمرارهم على الإيمان وثباتهم عليه^(١). في حين دل سياق الآية من سورة المائدة على أن نعمة أهل الكتاب متجددة مستمرة ضد المسلمين لا تتقطع عنهم بحال، بدلالة الفعل المضارع

(١) انظر: غرائب القرآن و رغائب الفرقان، ٤٧٧/٦.

”تنقمون“، ودل العدول إلى الفعل الماضي ”آمنا“ أن إيمان المسلمين حاصل متحقق، فهو في حكم الماضي في تحققه وحصوله، فلا مطمع لأعدائهم في ارتدادهم عنه. ويبرز الانفتاح الدلالي للنص القرآني في هذا السياق، ليضيف دلالة أخرى للفعل الماضي مفادها أن إيمان المسلمين ليس حادثاً، وإنما هو امتداد لقاقلّة الإيمان التي مضت في تاريخ البشرية.

وما سبق ذكره من الآيات القرآنية هي نماذج للنوع الأول الذي يستعمل فيه المضارع للدلالة على حدث مضى وانقضى.

وأما النوع الثاني: فيرد فيه المضارع للدلالة على حدث يقع في الحال والاستقبال. ويقرر البلاغيون أن مجيء المضارع للدلالة على الحال والاستقبال يفيد التجدد والحدوث، وأن هذا الحدث مستمر الوجود ولم يمض، يقول ابن الأثير^(١): ”وعطف المستقبل على الماضي ينقسم إلى ضربين: أحدهما بلاغي، وهو إخبار عن ماضٍ بمستقبل، والآخر غير بلاغي: وليس إخباراً بمستقبل عن ماضٍ، وإنما هو مستقبل دلّ على معنى مستقبل غير ماضٍ، ويراد به أن ذلك الفعل مستمر الوجود لم يمض“.

ويُفهم من كلام ابن الأثير أن هذا النوع من العدول ليس ضرباً من ضروب البلاغة، وما ذهب إليه ليس صحيحاً، إذ البلاغة هي موافقة المقال لمقتضى الحال، وقد جاء هذا العدول ليوافق مقتضى الحال الذي سبق من أجله كما سنوضحه لاحقاً في هذا البحث، وقد استعمل في النصوص الأدبية الراقية لا سيما القرآن الكريم، ولا يكون ذلك إلا لمنحى بلاغي، إذ لا يقع ما ليس بليغاً في كلام الله عزوجل، وقد اعترض محمد أبو موسى على ابن الأثير لإخراجه هذا النوع من العدول من البلاغة فقال^(٢): ”ولست أدري

(١) المثل السائر، ١٩٤/٢.

(٢) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ٥٤٧.

لماذا كان هذا القسم غير بلاغي؟ أليست البلاغة نظراً فيما تتطوي عليه خصائص الألفاظ وأحوالها لإبراز معانيها وبيان لطائفها ومطابقتها لبيان الكلام؟ وأليس هذا داخلاً في أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال؟

بل إن ابن الأثير نفسه عند تحليله لنماذج قرآنية من هذا النمط، أشار إلى وجه البلاغة والبيان فيها، مما يوحي بالتضارب لديه^(١).

ويشير هذا النوع من العدول في السياق القرآني إلى دلالات عديدة منها:

- الدلالة على التجدد والاستمرار للحدث.

- الدلالة على إطالة مشهد الحدث.

- التركيز على نتيجة الحدث.

فمن السياقات التي يدل هذا العدول فيها على التجدد والاستمرار قوله تعالى:

﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد، ٢٨].

عدل إلى المضارع (تطمئن) لدلالته على تجدد الاطمئنان واستمراره؛ وأنه لا

يتخلله شك ولا تردد^(٢)، ولو جرى السياق على نمط واحد فكان "واطمأنت قلوبهم" لما أفاد

معنى التجدد والاستمرار الذي نجده في زمن المضارع الذي أضفى دلالة الزمن المفتوح

في الماضي والحاضر والمستقبل، فقلوبهم قد اطمأنت بذكر الله منذ الزمن الماضي وما

تزال تطمئن في الحال والمستقبل، في حين ورد نكر الإيمان بصيغة الماضي "آمنوا"

لإفادة معنى الحصول والتحقق، فهو ثابت متحقق كتحقق الماضي.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا

رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَعَلَانِيَةً وَيَدْرُؤُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عِزِّي الدَّارِ﴾ [الرعد، ٢٢]. فقد

(١) انظر: المثل السائر، ٢/١٩٧-١٩٨.

(٢) التحرير والتتوير، ١٣/١٣٨.

عدل عن الماضي الصلة "صبروا" وما عطف عليه إلى المضارع "يدروون"، وذلك "لاقتضاء المقام إفادة التجدد إيماء إلى أن تجدد هذا الدرء مما يحرص عليه، لأن الناس عرضة للسيئات على تفاوت، فوصف لهم دواء ذلك بأن يدفعوا السيئات بالحسنات"^(١).

ومن السياقات التي يرد فيها هذا العدول للدلالة على إطالة مشهد الحدث لما في ذلك من التخويف والتهديد قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج، ٣١].

إذ حصل في هذا السياق عدول عن الفعل الماضي خرّ إلى المضارع "فتخطفه" أو "تهوي"، ولم يأت السياق على نمط واحد فيكون "خرّ من السماء فخطفته الطير أو هوت به الريح"، وذلك أن الفعل الماضي يشير في هذا السياق إلى تحقق حصول الخور من المشرك لا محالة حاله حال الماضي في تحققه، فقال: "خرّ من السماء"، وفيه دلالة على سرعة حصول الخور والسقوط دون تماسك أو انتظام، كما يوحي به جرس اللفظة "خرّ" وقصرها وخفتها، وتكرار صوت الراء فيها إشارة إلى تكرار السقوط والهوي والتقلب في الهواء، وما أضفاه التفخيم في الخاء والراء من تفخيم لمشهد الهوي نفسه "قالملحوظ هو سرعة الحركة مع عنفها وتعاقب خطواتها في اللفظ بـ "الفاء" وفي المنظر بسرعة الاختفاء"^(٢).

ثم عدل إلى المضارع "فتخطفه" و"تهوي" لاستحضار صورة خطف الطير إياه وهوي الريح به"^(٣).

(١) التحرير والتوير، ١٣/١٢٩.

(٢) في ظلال القرآن، ٤/٢٤٢١.

(٣) المثل المسائر، ٢/١٩٧.

فكان العدول إلى المضارع لاستحضار المشهد وإطالته، وأمعن في إطالة مشهد الهوي أيضاً مجيء الحرف "في" الذي أفاد هنا الإمعان في تصوير التسفل والسقوط، وكان المكان السحيق قد أصبح ظرفاً ووعاءً له لا ينتهي فيه إلى قرار. ولو قال: "إلى مكان سحيق" لأفاد انتهاء الهوي به إلى منطقة معينة، وذلك يوحي بالتهديد الشديد والإبعاد لمن كان هذا حاله.

ولو جرى السياق على النمط نفسه من الماضي لمضى السياق كله على عجلة دون أن يتمكن المتلقي من إمعان النظر والفكر في مشهد الخطف والهوي.

ومثله قوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا﴾ [الحديد، ٢٠].

لقد عدل السياق عن الماضي "أعجب" إلى المضارع "يهيج" و"يكون"، ولو جرى السياق على نمط واحد لجا: "كمثل غيث أعجب الكفار نباته ثم هاج ثم كان حطاماً"، لكن العدول عن الماضي إلى المضارع في هذا الموضع جاء لمنحى دلالي مقصود، فالسياق القرآني تجاوز لحظة الإعجاب بهذا الزرع، بالإخبار عنها بالزمن الماضي، وكأنها لحظة مضت دون تراث أو إهمال، تلاها على الفور مشهد الفناء والزوال، مخبراً عنه بالزمن الحاضر، حتى يظل مشهد الانتثار كأنه حاضر مائل للعيان، ولا يناقني ذلك مجيء حرف العطف "ثم"، فهو هنا يفيد التراخي الرتبى لا الزمني^(١).

(١) انظر: رأي الزمخشري في (ثم) التي تفيد التراخي الرتبى في الكشاف، ١٥٤/٤.

إذ يوحي المشهد بالترج من لحظة السرور والفرح بهذا النبات، إلى مرحلة شديدة على النفس متمثلة في هيجان الزرع وذبوله، تليها مرحلة أشد من سابقتها وهي مرحلة الاصفرار والاحتضار^(١).

ويرد هذا العنود للتركيز على نتيجة الحدث نفسها، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [الحج، ٦٣]. وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَاءً فِي الْأَرْضِ وَالْفُلُكَ تَجْرِي فِيهِ الْبَحْرُ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بَيْنَهُ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحج، ٦٥]، ففي الآيتين السابقتين نجد أنه قد عدل عن الماضي "أنزل" و"سخر" إلى المضارع "يمسك" "فتصبح" واختيرت صيغة الماضي في "سخر لكم ما في الأرض" و"أنزل من السماء"، وذلك لأن "الرؤية الباعثة على التأمل والاعتبار لا تتعلق بتلك الأحداث بذاتها بل بنتائجها أو آثارها المترتبة عليها"^(٢).

فمحل التأمل في الآية الأولى ليس فعل التسخير نفسه وإنما مظاهر هذا الفعل وآثاره، ومن أهمها إمساك السماء بغير عمد.

بينما جاء العدول إلى المضارع (فتصبح) في الآية الثانية لِنُبْتَتِ المشهد عند نقطة مهمة، ينبغي للمتلقي أن يقف عندها ويستحضرها دائماً أمام عينيه^(٣). وفيه دلالة على "بقاء أثر المطر زماناً بعد زمان، فإنزال الماء مضى وجوده، واخضرار الأرض باق لم يمض"^(٤).

(١) انظر: التحرير والتوير، ٤٠٥/٢٧.

(٢) أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ٩٧.

(٣) تحولات البنية في البلاغة العربية، ٣٢١.

(٤) المثل السائر، ١٩٨/٢.

ومنظر الخضرة في الأرض يشيع البهجة في النفس ويطمئن النفوس على أرزاقها،
لذا جاء التعقيب بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾، فهو لطيف بعباده، خبير بما يصلح
أحوالهم.

الصورة الثانية: العدول عن الفعل المضارع إلى الماضي:

ويرد هذا النوع من العدول في مواضع عديدة من القرآن الكريم، وفي حين نجد
بعض النحاة يجيز عطف الماضي على المضارع أو العكس، نجد آخرين منهم يذهبون
إلى تأويل الفعل الماضي في هذه الحالة بالمضارع لينسجم السياق لديهم، فممن أجاز
العطف مطلقاً الرضي في شرح الكافية بقوله^(١): "ويعطف الماضي على المضارع
وبالعكس، خلافاً لبعضهم، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾
[الأعراف، ١٧٠]، ونحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ﴾ [الحج، ٢٥]."

وممن ذهب إلى التأويل السيوطي (ت ٩١١هـ)^(٢)، إذ يشترط لصحة عطف
الماضي على المضارع أو العكس، اتحادهما في التأويل، بأن يكون الماضي مستقبلاً
المعنى ليصح عطفه على المضارع، أو المضارع ماضياً المعنى ليصح عطفه على
الماضي، فيذهب إلى تأويل الماضي بالمضارع والعكس، وينقل عن السهيلي عدم جواز
التعاطف "بين فعل واسم لا يشبهه، ولا فعلين اختلفا في الزمان"^(٣).

وذهب إلى التأويل أيضاً أبو حيان (ت ٧٥٤هـ) والشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)
والفراء (ت ٢٠٧هـ) وأبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، فمن ذلك مثلاً قوله تعالى:

(١) شرح الكافية، ٨٧/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع، ٢٧١/٥.

(٣) السابق، ٢٧٢/٥.

﴿وَيَوْمَ نُسِيرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرَتَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا * وَعَرَضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفًّا﴾ [الكهف، ٤٧-٤٨]، أي؛ ونحشرهم ويعرضون^(١).

ونحو قوله تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء، ٤]، أي: فتظل^(٢).

ويذهب بعض الباحثين المعاصرين -كما سبقت الإشارة إليه- إلى "أن وقوع الصيغ المتغايرة في مستوى تركيبى واحد، يعني تفرغ صيغة ما، دون غيرها من الزمن، ...، ففي قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ﴾ [هود، ٩٨]، فالفعل "يقدم" مفرغ من دلالاته على الزمن وكذا الفعل "أورد"، وإنما قصد بالأول استحضار صورة الحدث لا غير، وبالأخر تحقق حصول الحدث^(٣).

ويرى الباحث أنه لا داعي لتأويل الماضي بالمضارع أو العكس، فلو أراد المولى عزوجل أن يرد التعبير بالمضارع أو الماضي لجاى السياق السابق على نحو: "إن نشأ نازل عليهم من السماء آية فتظل أعناقهم لها خاضعين"، ولجاى قوله مصوراً حال فرعون يوم القيامة على نحو "سيقدم قومه يوم القيامة فسيوردهم النار وبئس الورد المورود"، وإنما ورد التعبير القرآنى على هذا النحو لدلالة مقصودة فلا داعي للتأويل، فالعطف بين الأفعال المختلفة في الأزمنة وإن لم يظهر بين هذه المتعاطفات تناسب لفظي بموجب الصنعة النحوية فإن بينها تناسب معنوي يقتضيه السياق، وهو مبدأ نهجه البلاغيون في بحثهم للوصل والفصل^(٤).

(١) انظر: البحر المحيط، ١٣٤/٦، وحاشية الشهاب، ١٨٥/٦.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن، ٩٩٣/٢، والبحر المحيط، ٥/٧، وحاشية الشهاب، ١٦٤/٧.

(٣) انظر: الزمن واللغة، ٧٢ بتصرف.

(٤) انظر: موضوع الوصل والفصل في: بغية الإيضاح، ٨٥/٢، وشروح التلخيص،

٧٢-٢/٣، والتوجيه البلاغي للقراءات، ٢٤٨.

وقد عني البلاغيون والمفسرون بالإبانة عن دلالات هذا العدول، فيذكر العلوي صاحب الطراز^(١): "أن إيثار الماضي والعدول إليه يدل على مبالغة في الثوابت والاستقرار".

ولا يسلم له بهذا العموم، وإنما السياق هو الذي يحدد الدلالة المناسبة، فقد يدل العدول إلى الماضي على الاستقرار كما قال، وقد يدل على غير ذلك من تحقق الفعل أو التقليل والانقطاع، وغير ذلك مما يدل عليه السياق ويقتضيه، فمن هذه الدلالات التي يقتضيها السياق:

- الدلالة على سرعة تحقق حصول الفعل وحدثه.
 - الدلالة على أن الفعل سابق للمضارع في التحقق والحصول.
 - الدلالة على الاختصاص بوصف ثابت.
 - إظهار الرغبة في حصول الفعل.
 - إظهار الرغبة في انقطاع الفعل وتغييبه.
- من السياقات القرآنية التي يدل العدول فيها إلى الماضي على سرعة تحقق الفعل وحدثه قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَنُفِزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوَةٍ دَاخِرِينَ﴾ [النمل، ٨٧]. فقد عدل السياق القرآني عن الفعل المضارع "ينفخ" إلى الماضي "فنزح" وكان مقتضى الظاهر للسياق أن يجري على نسق واحد فيكون "فينفخ" لأن الحدث لم يقع بعد، وإنما هو حديث عن المستقبل البعيد وهو يوم القيامة، فدل العدول إلى الماضي على سرعة تحقق الفعل وحصوله مثل تحقق الماضي في حدوثه، وكأنه يتحدث عن أمر قد حدث وحصل في الزمن الماضي^(٢) وفيه مزيد من

(١) الطراز، ١٤٠/٢.

(٢) انظر: الكشاف، ١٦١/٣.

تأكيد لأمر البعث والنشور ودلالة على السرعة والدهشة والذهول، بدلالة مجيء حرف العطف (الفاء).

والتعبير بالفعل الماضي عن المستقبل هو أسلوب من البلاغة بمكان، يقول ابن الأثير^(١): "والإخبار بالفعل الماضي عن المستقبل فائدته أن الفعل الماضي إذا أخبر به عن الفعل المستقبل الذي لم يوجد بعد كان ذلك أبلغ وأؤكد في تحقيق الفعل وإيجاده؛ لأن الفعل الماضي يعطي من المعنى أنه قد كان ووجد، وإنما يفعل ذلك إذا كان الفعل المستقبل من الأشياء العظيمة التي يستعظم وجودها".

وأفاد الفعل المضارع "ينفخ" استحضار صورة الحدث من المستقبل البعيد وهو يوم القيامة حتى وكأنها ماثلة أمام الأنظار، فكما أفاد المضارع في سياقات سابقة استحضار صورة الحدث من الماضي السحيق، كذلك أفاد هنا استحضار الصورة من المستقبل البعيد، ويجمع الاستحضارين عنصر الزمن، وهناك فرق بينهما، فاستحضار الماضي استرجاع لزمان قد حدث بالفعل لإفادة تصويره في النفس، واستحضار المستقبل استباق للزمان كون الحدث لم يحصل لإفادة تحقق وقوعه.

ونجد -أيضاً- في هذا السياق أن الفعلين المضارع "ينفخ" والماضي "فزع" قد استعملوا للإخبار عن المستقبل، ولكن تختلف دلالتاهما، فدلالة المضارع في الإخبار عن المستقبل تفيد استحضار صورة الحدث، ودلالة الماضي تفيد تحقق حدوثه وحصوله.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ * إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ * يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ﴾ [هود، ٩٦-٩٨].

(١) المثل السائر، ١٩٨/٢.

لقد عدل السياق عن المضارع "يقدم" إلى الماضي "فأوردتهم"، ولو جرى على مقتضى الظاهر لكان على النحو: "سيقدم قومه يوم القيامة وسيوردتهم النار"؛ لأن الحديث عن زمن مستقبل وهو يوم القيامة، ومجيء العدول إلى الماضي (فأوردتهم) فيه دلالة على القطع والتأكيد بوقوع الحدث وحصوله، وصنَّـرَ الفعل بحرف (الفاء) ليدل على سرعة الورد؛ لما في ذلك من التهديد والتخويف.

وهذا النوع من العدول يخبر عن نتائج محققة لأحداث سابقة لها، تحمل طابع الدهشة والمفاجأة، ففزع من في السموات والأرض حدث مفاجيء مترتب على النفخ في الصور، وكذلك ورود فرعون وقومه النار يعقب مشهد قدومه لهم إلى ساحة الحشر بذلة وصغار^(١). ويرد غالباً في مشاهد البعث والقيامة والحشر؛ لذا أضفى عليها الأسلوب القرآني زمن الماضي في حدوثها لتأكيد تحققها وحصولها^(٢).

ويرد العدول إلى الماضي للدلالة على أنه سابق للمضارع في التحقق والحصول، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاَهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف، ٤٧].

فقد جيء بـ (حشرناهم) ماضياً بعد (نسير) للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير وقبل البروز ليعاينوا تلك الأحوال العظائم، كأنه قيل: وحشرناهم قبل ذلك^(٣).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل، ٨٩]. جاءت هذه الآية في سياق ذكر بعث الأنبياء والرسول شهداء

(١) انظر: الزمن واللغة، ٧٢.

(٢) انظر: من أساليب التعبير القرآني، طالب الزويبي، ١٥٣.

(٣) انظر: الكشاف، ٤٨٧/٢.

على قومهم، وخصص خاتم الرسل ﷺ بمزيد عناية وتكريم بأن جعله الله عزوجل شهيداً على هذه الأمم كلها، وهو ما ذهب إليه بعض المفسرين^(١)، ويدل على هذه العناية أيضاً العدول إلى الخطاب للرسول ﷺ بعد الإخبار عن البعث بالغيبة "وجئنا بك"، والعدول المعجمي عن كلمة البعث إلى المجيء، وفي "إيثار لفظ المجيء على البعث لكمال العناية بشأنه-ﷺ"^(٢). وفيه العدول الذي نحن بصدده عن الفعل المضارع "تبعث" إلى الماضي "جئنا"، وفي كل ذلك "إشعار بأفضليته ﷺ على سائر المرسلين، وأفضلية شهادته في هذا اليوم على شهاداتهم، وأنه لهذا وذلك يجاء به شاهداً قبل بعث هؤلاء الرسل في أمهم شهداء"^(٣).

لقد أفاد العدول إلى الماضي في هذا السياق أن الفعل الماضي سابق للمضارع في تحققه وحصوله، فقوله: "وجئنا بك على هؤلاء شهيداً" أي: وجئنا بك شهيداً قبل أن تبعث في كل أمة شهيداً عليهم.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِن يَتَّقُوكُمْ يُكَونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [الممتحنة، ٢]، فنجد العدول عن الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط "يكونوا ويبسطوا" إلى الماضي "وودوا".

ويعلى الزمخشري هذا العدول فيقول^(٤): "والماضي وإن كان يجري في جواب الشرط مجرى المضارع في علم الإعراب، فإن فيه نكتة، كأنه قيل: وودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم، يعني: أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعاً من قتل

(١) انظر: تفسير أبي السعود، ١٣٥/٥، وروح المعاني، ٢١٣/١٤.

(٢) تفسير أبي السعود، ١٣٥/٥.

(٣) أسلوب الالتفات، ص ١٠٠.

(٤) الكشاف، ٩٠/٤.

الأنفس، وتمزيق الأعراض ورتك كفاراً، ورتك كفاراً أسبق المضار عندهم؛ لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم؛ لأنكم بذالون لها دونه، والعدو أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه".

وقد بين الزمخشري في هذا السياق نكتة العدول من زاوية النظر إلى عنصر الزمن، وذلك من كون الماضي أسبق في الحصول من المضارع، ونجد بالمقابل السكاكي (ت ٦٢٦هـ) وأبا السعود (ت ٩٥١هـ) وغيرهما يفسرون هذا العدول من زاوية النظر إلى الحدث، فالماضي يدل على تحقق الحدث وحصوله لا محالة، يقول السكاكي^(١): "وترك يود إلى لفظ الماضي؛ إذ لم تكن تحتل ودانتهم لكفرهم من الشبهة ما كان يحتملها كونهم -أي يتفقوهم- أعداء لهم، وباسطي الأيدي والألسنة إليهم للقتل والشتم".

ويفيد حرف الشرط (إن) الداخل على الفعل المضارع "يتفقوكم" الشك في وقوع الحدث، فظفر الكفار بالمسلمين ليس مؤكداً فهو متوقف على مدى تمسكهم بدينهم قوة وضعفاً، وهذا يختلف من حال إلى حال، في حين أن ودادة أعدائهم كفرهم أمر محقق وحاصل في كل حال، سواء قبل الظفر بهم أم بعده، فليس متعلقاً بالشرط ومترتباً عليه، فدل العدول إلى الماضي على تحققه في الحدوث وحصوله سابقاً للشرط والجواب، ولو جاء مضارعاً لأوهم تعلقه بالشرط، فيكون وُدُّ أعدائهم كفرهم أمراً حاصلًا بعد الظفر بهم لا غير، يقول أبو السعود^(٢): "ووتوا لو تكفرون" أي: تمنوا ارتدادكم، وصيغة الماضي للإيدان بتحقيق ودانتهم قبل أن يتفقوهم أيضاً".

ونجد أن الآية السابقة لهذه الآية وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ

(١) مفتاح العلوم، ٢٤٠.

(٢) تفسير أبي السعود، ٢٣٦/٨.

الرُّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ
 مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ
 سَوَاءَ السَّبِيلِ» [الممتحنة، ١]. جاء التعبير فيها عما قد يصدر من المسلمين من ودٍ للكفار
 بصيغة الفعل المضارع "تلقون إليهم بالمودة"، و"تسرون إليهم بالمودة" وذلك في سياق نهي
 المؤمنين عن فعل ذلك، في حين ورد التعبير عما يوده الكفار للمؤمنين من ارتداد عن
 دينهم بالفعل الماضي "ووتوا لو تكفرون" وفي ذلك "إيراز للمفارقة أو البون الشاسع بين
 ما قد يصدر من المسلمين من مولاة هؤلاء، وما يضمه الكفار لهم من ضغينة وحسد"^(١).
 وذلك أن دلالة المضارع تفيد التجدد، في حين أن الماضي "ووتوا لو تكفرون" أفاد التحقق
 والرسوخ - كما أوضحنا سابقاً - فكان السياق القرآني يخاطب المسلمين قائلاً لهم: إنه مهما
 تجددت هذه المودة من قبلكم واستمرت لهؤلاء الكفار سراً أو علانية، فإنها لن تغير ما
 استقر في قلوبهم ونفوسهم من كراهيتكم ورغبتهم في ارتدادكم عن دينكم الذي تتعمون به
 دونهم.

ويرد العدول إلى الماضي للدلالة على الاختصاص بوصف ثابت من ذلك قوله
 تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصَلِحِينَ﴾
 [الأعراف، ١٧٠].

فالعدول في هذا السياق عن الفعل المضارع "يمسكون" إلى الماضي "أقاموا" فيه
 دلالة على "أن التمسك بالكتاب أمر مستمر في جميع الأزمنة بخلاف إقامة الصلاة فإنها
 مختصة بأوقاتها"^(٢).

(١) انظر: أسلوب الالتفات، ص ١٠٠.

(٢) تفسير أبي السعود، ٢٨٨/٣.

ومعنى هذا أن التعبير بالمضارع قد دلّ على "استمرار استمساحهم بكتاب الله وتجده، كلما عنّ لهم في حياتهم أمر يهرعون إليه طلباً لهديته وتطبيقاً لمنهجه، أما الصلاة فإنها لما كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً" عبر عن إقامتها بالفعل الماضي للدلالة على ثباتها، حتى صارت إقامتها على وجهها في وقتها صفة لهم^(١).

ومن السياقات القرآنية التي يرد فيها العدول إلى الماضي للدلالة على إظهار الرغبة في حصول الفعل قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة، ٢١٥].

لقد حصل العدول عن المضارع "ينفقون" إلى الماضي "أنفقتم". ولو جرى السياق على مقتضى الظاهر لكان "يسألونك ماذا ينفقون، قل ما تنفقون..." لأن الجواب جاء بأسلوب الشرط، والشرط يقتضي الاستقبال، والنحاة يؤولون فعل الشرط الماضي بالاستقبال^(٢). "ولكن القصد من مجيء الشرط ماضياً وإن كان معناه الاستقبال، هو إنزال غير المتيقن منزلة المتيقن، وغير الواقع منزلة الواقع"^(٣).

يقول ابن جني^(٤): "وكذلك قولهم: (إن قمتَ قمتُ) فيجيء بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع، وذلك أنه أراد الاحتياط للمعنى، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه، حتى كأن هذا قد وقع واستقر، لا أنه متوقع مترقب".

(١) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ١٨٤

(٢) انظر: التصريح، ٢٤٩/٢، وحاشية الخضري، ١٢٢/٢، وحاشية الصبان، ١٦/٤.

(٣) معاني النحو، ٥٦/٤.

(٤) الخصائص، ١٠٥/٣.

ومما سبق نكره يتضح لنا سر العدول إلى الفعل الماضي في الشرط، في قوله تعالى: ﴿وما أنفقتم﴾ وإن كان مستقبلاً في معناه، وذلك لإظهار الرغبة في حصوله وحثهم على فعله، فكأنه حاصل منهم متقرر، متجاوزاً مسافة الزمن في ذلك ليشد الانتباه إلى حقيقة الحدث نفسه وهو الإنفاق، مشيراً إلى وجوه مصارفه الحقّة، ليصرف عن النفس أدنى تردد أو سُخٍّ في الإنفاق والعطاء.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة، ١٥٩-١٦٠].

نزلت هذه الآية في أحبار اليهود^(١) الذين كتموا ما في التوراة من صفات الرسول ﷺ، ودينه الخاتم، ودلائل صدق نبوته.

وقد حصل العدول في الآية الكريمة عن الفعل المضارع الواقع في جملة الصلة (الذين يكتُمون) إلى الماضي الصلة (الذين تابوا)، وما عطف عليه (وأصلحوا)، و(بيَّنوا)، ولو جاء السياق على أصله في مقتضى الظاهر لكان (إلا الذين يتوبون ويصلحون، ...). فيأتي فعلاً مضارعاً دالاً على الاستقبال^(٢)، لا سيما أن قوله تعالى: ﴿إلا الذين تابوا وأصلحوا وبيَّنوا﴾ يراد به الاستقبال؛ "لأن (يكتُمون) فعل مضارع وهذا بعده، فالتوبة بعد الكتمان"^(٣).

(١) انظر في أسباب نزول ذلك: تفسير أبي السعود، ١/١٨٢، وروح المعاني، ٢/٢٦-٢٧، والتحرير والتوير، ٦٥/٢.

(٢) الفعل المضارع يدل على الحال والاستقبال وهو ما نص عليه جمهرة من النحاة من ذلك ما نكره المبرد في المقتضب ٢/٢، تقول: زيد يأكل* فيصلح أن يكون في حال أكل، وأن يأكل في ما يستقبل، وجاء في المفصل ١٣٧/٢: "ويشرك فيه الحاضر والمستقبل والذي يحدد كونه للحال أو الاستقبال قرينة السياق.

(٣) معاني النحو، ٣/٣١٦.

والذي يظهر لي - والله أعلم - أن مجيء العدول إلى الفعل الماضي في هذا السياق أفاد الحدث على التوبة والحض على الإصلاح والتبیین، فالماضي يدل على تحقق وقوع الفعل وحصوله، وكأنه يخبر عن توبة قد حصلت منهم وإصلاح قد كان، أو هكذا ينبغي أن يكون.

وأما التعبير بالفعل المضارع "يكتمون" فيرى ابن عاشور^(١): "أنه للدلالة على أنهم -أي: علماء اليهود- في الحال كاتمون للبيّنات والهدى، ولو وقع بلفظ الماضي لتوهم السامع أن المعنيّ به قوم مضوا، مع أن المقصود إقامة الحجة على الحاضرين".

ويرى الباحث أن دلالة الفعل "يكتمون" تتجاوز دلالة الحال إلى دلالة الاستمرار، فالكتمان للبيّنات والهدى حاصل منهم حال نزول القرآن، ويتجدد ذلك منهم ويستمر إلى قيام الساعة، فكتمان الحق صفة فيهم على الدوام.

وإذا كان العدول عن المضارع إلى الماضي في السياقات السابقة قد دل على الرغبة في حصول الحدث وتحققه، فإنه قد يرد في سياقات أخرى ليدل على النقيض وهو الرغبة في الانصراف عن الفعل وتركه، وهذا يدل على أن السياق هو الذي يحدد الدلالة المناسبة للعدول، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [لقمان، ١٢].

(١) التحرير والتوير، ٦٦/٢.

سبقت الإشارة في هذا البحث أن فعل الشرط إذا جاء ماضياً، وحقه أن يأتي مضارعاً كما هو الأصل اللغوي، فإنه يدل على تحقق الحدث وحصوله، وقد يرد ماضياً لأسباب أخرى كالتفاؤل أو لإظهار الرغبة في وقوعه -كما سلف ذكره- "أو للدلالة على حصول الحدث مرة واحدة، في حين أن المضارع قد يفيد تكرار الحدث وتجده" (١).

وكل الدلالات السابقة قد يقبلها الفعل ولكن السياق -كما أسلفنا- هو الذي يحدد الدلالة المناسبة للعدول إلى الماضي، فقد ذكرنا في سياق سابق أن العدول إلى الماضي "أنفقتُم" في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ﴾ [البقرة، ٢١٥] قد أفاد الرغبة في هذا الإنفاق فأتى به ماضياً وإن كان مستقبلاً في المعنى، في حين دل المضارع السابق له في السياق نفسه "يسألونك ماذا ينفقون" على التجدد والاستمرار في النفقة، فأراد المولى -عز وجل- الرغبة عند المكلفين في تحقق الحدث وحصوله على صورة التجدد والاستمرار، فنكون بذلك قد جمعنا بين أكثر من دلالة في سياق واحد إذا احتملها السياق، وكذلك الحال نفسه في هذه الآية التي نحن بصددناها، فسيرى فاضل السامرائي أن سر مجيء الفعل (يشكر) بصيغة المضارع، و(كفر) بصيغة الماضي؛ "لأن الشكر يتجدد ويكثر، وليس كذلك الكفر، فإن الكفر يحصل ابتداءً ويبقى صاحبه عليه إلا إذا شاء الله، فالشكر عمل يومي متجدد بخلاف الكفر الذي هو الاعتقاد" (٢).

ولكن ما ذهب إليه السامرائي في هذا السياق ينقضه ما ورد في سياقات قرآنية أخرى، من ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [البقرة، ١٢١].

(١) معاني النحو، ٥٨/٤.

(٢) معاني النحو، ٥٨/٤.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [آل عمران، ١٩]،
 وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا
 بَعِيدًا﴾ [النساء، ١٣٦]، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ
 بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران، ٢١]،
 وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ
 اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾
 [النساء، ١٥٠].

ففي السياقات السابقة وغيرها ورد التعبير عن الكفر بصيغة المضارع الذي يدل
 على التجدد والحدوث، خلافاً لزمعه أن الكفر يرد مرة واحدة ولا يتجدد؛ لذا ورد التعبير
 عنه في سياق الآية بالماضي.

والحقيقة أن دلالة العدول إلى الماضي ينبغي فهمها من السياق نفسه، وبالمقارنة
 بالفعل المعدول عنه، مع افتراض بقاء التركيب على أصله ثم النظر إلى البدائل الأسلوبية
 الحاصلة في السياق وما أضفته من بعد دلالي جديد، فسياق الآية يذكر الشكر بصيغة
 المضارع (من يشكر) ثم عدل عنه إلى الماضي، بقوله: (ومن كفر)، فالسياق سياق
 ترغيب وحث على الطاعة والشكر وتنفير من الشرك والكفر، بدليل سياق الآية كله:
 ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنْ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ
 غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [لقمان، ١٢].

وجاء بعدها على التو: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ
 الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان، ١٣]، فجاء قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ
 كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [لقمان، ١٢]، بين أمر ونهي، فهو مسبوق بأمر بالشكر "أَنْ
 اشْكُرْ لِلَّهِ"، وملحوق بنهي "لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ"، فالسياق كله أمر بالإيمان والشكر ونهي عن

الكفر والشرك. فدل المضارع في الحالة هذه على التجدد والاستمرار للحث على تجدد الشكر واستمراره، ومحاولة الوصول فيه إلى مرتبة من الكمال والتمام، ثم عدل عن ذلك في التعبير عن الكفر بالماضي "ومن كفر"، تغييباً لحدث الكفر، وعدم التوقف عنده رغبة للانصراف عنه والترك.

قال الرازي (ت ٦٠٦هـ)^(١): "وفي هذه الآية قال في الشكر (ومن يشكر) بصيغة المستقبل، وفي الكفران "ومن كفر فإن الله غني حميد"، وإن كان الشرط يجعل الماضي والمستقبل في معنى واحد، كقول القائل: من دخل داري فهو حر، ومن يدخل داري فهو حر^(٢)، فنقول: فيه إشارة إلى معنى، وإرشاد إلى أمر، وهو أن الشكر ينبغي أن يتكرر في كل وقت لتكرر النعمة، فمن شكر ينبغي أن يكرر، والكفر ينبغي أن ينقطع، فمن كفر ينبغي أن يترك الكفران".

(١) تفسير الرازي، ١٤٦/٢٥.

(٢) ليس كذلك، بل بينهما فرق في المعنى كما سبقت الإشارة إليه في هذا البحث، وهو أن مجيء الشرط ماضياً دليل على الرغبة في تحققه وحصوله، ومجيئه على أصله المضارع شرط مطلق، فقوله: من دخل داري فهو حر، فمع دلالة الشرط، فيه مزيد حث وحظ على الدخول، وقوله: من يدخل داري فهو حر، شرط محض، وليس فيه مزيد تأكيد على ذلك، وسياق المقام هو الذي يحدد النظم المناسب للكلام.

الصورة الثالثة: العدول عن الماضي إلى الأمر:

ويمثل الفعل الماضي في هذه الحالة (جملة خبرية) في حين يمثل فعل الأمر جملة (إنشائية طلبية)، "والعدول عن الأسلوب الخبري إلى الأسلوب الإنشائي يهدف إلى تحقيق أغراض بلاغية تتوزع على الوظيفة الانفعالية (المتكلم) والوظيفة الافهامية (المتلقي) كدلالة الرضا بالواقع الصياغي حتى كأنه مطلوب تحقيقه في الواقع بالفعل"^(١).

من ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩].

حصل العدول في هذا السياق عن الماضي إلى الأمر (وأقيموا) "ولو جاء السياق على أسلوب واحد، لقال: (أمر ربي بالقسط وأمركم أن تقيموا وجوهكم)"^(٢).

فالمستوى السطحي^(٣):

أمر → ← أقيموا
ماضٍ → ← أمر

والمستوى العميق:

أمر → (أمر) بإقامة
ماضٍ → ماضٍ

(١) تحولات البنية في البلاغة العربية، ١٣٢.

(٢) الطراز: ١٣٧/٢.

(٣) أي: على سطح البنية، وإلا فما جاء على سطح البنية هو العمق في الدلالة نفسها، وإنما هذا الافتراض على مقتضى المطابقة في السياق.

وندرک سر هذا العدول من ارتباط هذه الآية بما قبلها، إذ هي رد على مقولة الكفار التي نكرها المولى عزوجل بقوله: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨].

وجاء الحديث عن الأمر بالقسط بأسلوب خبري، وإن كان متضمناً معنى الإنشاء (أمر ربي بالقسط) إذ معنى ذلك (أقسطوا) ولكنه جاء بأسلوب خبري ولم يأتِ أمراً مباشراً.

فلم يقل: "قل أقسطوا وأقيموا" وذلك للدلالة على أمرين:

الأول: أن فعل الماضي في (أمر ربي بالقسط) يدل على تحقق ذلك الأمر وحصوله، فهو "مبدأ موغل في القدم، به قام ميزان السموات والأرض، ولذلك أسند الفعل الماضي إلى الذات العلية (ربي)، ليعمق الإحساس بالقدم والتمام، لأن الأمر صدر عن الذات الأزلية"^(١).

والثاني: أن القسط هو ما أمر الله به وشرعه، سواء التزموا به أم لم يلتزموا، فلا يغير ذلك من أمره شيئاً، فهو أمر أزلي استقام عليه أمر الكون والحياة، ولو قال: "أقسطوا" لكان الأمر موجهاً إليهم على وجه الخصوص، ولم يفد تحققه في الزمن الماضي واستمراره في الحاضر والمستقبل، فالفعل (أمر) فعل سلب منه الزمن، فهو دال على الأمر بالقسط مطلقاً، ثم عدل إلى الأمر (وأقيموا) للدلالة على أنه ما دام أمر الله بالقسط أمراً أزلياً كوناً وشرعاً، فحَقِّمُوا أَنْ تَتَفَعَّلُوا لِأَمْرِهِ الْكُونِيِّ، ومراده الشرعي، فتحققوا معنى القسط في حياتكم بإقامة وجوهكم للصلاة له عند كل مسجد.

وفي هذا السياق تتوافق البنية العميقة مع البنية السطحية "المحافظة على تنفيذ الأمر بالصلاة في الحاضر والمستقبل (كما هي دلالة الأمر) تؤدي إلى التمسك بإقرار مبدأ العدل،

(١) تحولات البنية في البلاغة العربية، ٣٢٤.

سواء في التعامل مع المنعم الأعلى عزوجل؛ لأن الصلاة صلة بين العبد وربّه، أو في التعامل مع الناس، لأنها تنهى عن الفحشاء والمنكر^(١).

لذا كان العدول إلى الأمر ليدل على طلب الفعل على سبيل الوجوب ويحمل في طياته الزمن الحاضر والمستقبل، وأفاد المتلقين "العناية بتوكيده في نفوسهم، فإن الصلاة من أوكد فرائض الله على عباده"^(٢).

ومن دلالات هذا العدول الدلالة على سرعة تحقق الحدث وحصوله. من ذلك قوله تعالى مخاطباً بني إسرائيل: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ* فَجَعَلْنَاهَا نَكَالاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٦٥-٦٦].

نجد السياق كله يدل على أن الأحداث الواردة فيه قد حصلت في الزمن الماضي، بقرائن لفظية: (ولقد علمتم، اعتدوا، فجعلناهم، فقلنا، فجعلنا)، فالزمن المسيطر على السياق هو زمن الماضي، ولكن السياق عدل عن الفعل الماضي إلى الأمر بقوله: "كونوا قرده"؛ لأن في الأمر "كونوا" شداً للانتباه بالتحول الحاصل في السياق؛ مما جعل الأمر مركزاً على بؤرة الحدث الهامة وهي تحول ذواتهم إلى قرده خاسئين، وفيه دلالة على سرعة تحقق الحدث وحصوله مستمداً ذلك من قدرة الأمر عزوجل- القائل للأشياء: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وكان المولى -عزوجل- قد أمر الحدث نفسه أن يكون فكان، فإذا بذواتهم قد انفعلت لهذا الأمر الإلهي على وجه السرعة فانمحت معالم البشرية والإنسانية منهم ليصبحوا مسخاً حقيقياً حاصلًا فيهم، ففي الأمر دلالة على قوة إيقاع الحدث وتحققه لا تكون في الماضي في ما لو كان السياق على نحو "فجعلناهم قرده خاسئين"؛ لأن الأمر يدل على شدة غضب الجبار عليهم، وصدور الأمر منه على وجه السرعة والقوة والجبروت.

(١) تحولات البنية في البلاغة العربية، ٣٢٤.

(٢) المثل السائر، ١٩٣/٢.

وهذا السياق سياق تحول وتغيير، فكما حصل تحول في أشكالهم وذواتهم رافق ذلك تحول في التعبير عن ذلك الحدث، فوافق تحول المبنى تحول في المعنى.

قال أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)^(١): "فقلنا لهم "كونوا" أمر من الكون، وليس بأمر حقيقة؛ لأن صيرورتهم إلى ما ذكر ليس فيه تكسب لهم؛ لأنهم ليسوا قادرين على قلب أعينهم قرده بل المراد منه سرعة الكون على هذا الوصف، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. ومجازه أنه لما أراد منهم ذلك صاروا كذلك".

وقد يرد العدول إلى الأمر للدلالة على كيفية وقوع الحدث، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

يخبر السياق عن حدث مضى، وكان يقتضي أن يكون "فأماتهم الله ثم أحياهم"، ولكنه عدل عن الماضي إلى الأمر "موتوا"، للدلالة على أن الحدث قد وقع بسرعة وقوة شملت جميع المخاطبين فلم يتخلف عنه أحد، وأن الموت قد تلبسهم جميعاً في لحظة واحدة، ولو قال: "فأماتهم" لما كان في الماضي دلالة على ذلك، وكان المعنى أنهم قد ماتوا فحسب، يقول الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)^(٢): "فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم"، فإن قلت: ما معنى قوله: فقال لهم موتوا قلت: معناه فأماتهم، وإنما جاء به على هذه العبارة للدلالة على أنهم ماتوا ميتة رجل واحد بأمر الله ومشينته، وتلك ميتة خارجة عن العادة كأنهم أمروا بشيء فامتثلوه امتثالاً من غير إياء ولا توقف كقوله تعالى: "إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون".

ثم مثل الفعل الماضي "فأحياهم" عدولاً عن الأمر إلى الماضي، لدلالة توحى بأن القدرة الإلهية هي التي أحيت كما أماتت، إذ ليس بمقدور الأموات أن يكونوا أهلاً للخطاب وتوجيه

(١) البحر المحيط، ٢٤٦/١.

(٢) الكشاف، ٣٧٧/١-٣٧٨.

الأمر إليهم فيما لو قال ثم (أحيوا) وفيه إشارة إلى مطل الزمن مع التراخي الذي يشي به الحرف (ثم) مع فعل الإحياء، حتى يشاهد بعضهم بعضاً لحظة الإحياء فيكون ذلك أشد وقعاً على النفس وأثراً.

ويرد العدول عن الماضي الذي يمثل جملة خبرية إلى فعل الأمر الذي يمثل جملة إنشائية بقصد التفريق بين مضمونهما، منه قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامَ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠].

حقيق العدول عن الماضي (أحلت) الذي هو جملة خبرية إلى الأمر (فاجتنبوا الرجس ...) الذي يمثل جملة إنشائية طلبية دالة التفريق بين الخبر والإنشاء، فالخبر بصيغة الماضي في قوله تعالى: "وأحلت لكم بهيمة الأنعام" يشير إلى تحقق حصول الحل وتلبسهم به منذ زمن، وفي ذلك مزيد فضل عليهم وامتنان، ثم استثنى مما أحله من الأنعام ما يتلى عليهم فأتى بصيغة المضارع، وحقه أن يأتي بالماضي لمطابقة السياق فيكون "إلا ما تلي عليكم". فأفاد المضارع هنا الاحتراز؛ أي: ما يتلى عليكم من المحرمات في هذه الآيات وما سيعقبها من محرمات لاحقة لا ما قد ذكر في آيات سابقة فحسب، ثم عدل عن الإخبار إلى الإنشاء والطلب فقال: "فاجتنبوا الرجس من الأوثان"، وفي العدول عن الإخبار إلى الإنشاء، وهما أسلوبان مختلفان من أساليب العربية إشارة إلى اختلاف مضمونها مبنى ومعنى، فالحلال يختلف تماماً عن الحرام وبينهما بون شاسع، لذلك حسن مجي الأمر بالاجتناب ليكون هذا العدول في الأسلوب لافتاً للنظر إلى الاختلاف بينهما، وأن الرجس من الأوثان وقول الزور لا يدخلان في الحلال.

ولو جاء السياق على نسق واحد من الإخبار، فقال: "وأحلت لكم بهيمة الأنعام وحرم عليكم الرجس من الأوثان وقول الزور"، لما كان فيه من الدلالة المذكورة في المفارقة ما في هذا التعبير.

وازداد الانفتاح الدلالي بإيجاد العلاقة السببية بين الأسلوبين، فكان السياق القرآني يشير

أيضاً إلى أن امتثال أوامر الله -عزوجل- هي سبب في حفظ ما أحله الله، وسبب في بقاء نعمته

على العبد، فبينهما علاقة سببية من وجه والمفارقة من وجه آخر.

الصورة الرابعة: العدول عن المضارع إلى الأمر

ويعدل عن المضارع إلى الأمر للدلالة على اختلاف الفعلين، نحو قوله تعالى حكاية

عن هود عليه السلام وقومه: ﴿قَالُوا يَا هُوْدُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا

نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ * إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي

بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [هود: ٥٣-٥٤]. فأتى بالفعل المضارع ابتداءً فقال: "أشهدُ الله" ثم عدل

عنه إلى فعل الأمر عند مخاطبة قومه فقال: (واشهدوا)، ولم يقل: "وأشهدكم" فخالف في المطابقة

بين الأفعال، على نحو من التباين بين البنية السطحية والعميقة، على النحو التالي:

المستوى السطحي:

أشهدُ	←	اشهدوا
مضارع	←	أمر

المستوى العميق:

أشهدُ	←	أشهدكمُ
مضارع	←	مضارع

لقد تضمن هذا السياق عدولاً عن صيغة المضارع (أشهد الله) إلى صيغة الأمر

(واشهدوا)، وذلك لإبراز البون الشاسع بين الإشهادين، فأشهاده الله إسهاد صحيح وثابت عن

اعتقاد ويقين، وإشهاده إياهم ليس إسهاداً حقيقياً وإنما هو على سبيل السخرية والتهكم والتحدي

لإرادتهم^(١)، لذا أتى به بصيغة الأمر (واشهدوا) ليشير إلى الهوة الكبيرة بين الطرفين: طرف أمر وحقه أن يطاع وهو (هود) عليه السلام، وطرف آخر مأمور حقير الشأن وهم قوم هود.

ففي الأمر (اشهدوا) دلالة واضحة على البراءة التامة بين الطرفين وعلى التحدي القوي من قبل نبي الله هود لقومه، فأبرز هذا العدول "مواقف الطرفين المتباعدين عن طريق ذكر صيغة المضارع التي توضح تشريف الطرف الأول وقوته وعظمته ثم العدول عنها إلى صيغة الأمر الدالة على حقارة شأن الطرف الثاني وبطلان موقفهم الذليل"^(٢).

ويرى ابن المنير أنه (ت ٦٨٩هـ)^(٣): "يحتمل أن يكون إشهاده لهم حقيقة والغرض إقامة الحجة عليهم، وإنما عدل إلى صيغة الأمر عن صيغة الخبر للتمييز بين خطابه لله تعالى وخطابه لهم، بأن يعبر عن خطاب الله تعالى بصيغة الخبر التي هي أجل وأوقر للمخاطب من صيغة الأمر".

وقد يعدل عن المضارع إلى الأمر للدلالة على أن الفعل المضارع يراد به الأمر، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنَبَلِّغَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَيَشْرُ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٥].

أتى بالفعل المضارع المؤكد (ولنبلونكم) ثم عدل إلى فعل الأمر (وبشر الصابرين)، ولم يقل: (ولنبشرن الصابرين) حتى يكون السياق مطرداً على نسق المضارع المؤكد على نحو: (ولنبلونكم ... ولنبشرن).

(١) انظر: الكشاف، ٢/٢٧٦.

(٢) تحولات البنية في البلاغة العربية، ٣٢٦.

(٣) حاشية ابن المنير على الكشاف، ٢/٢٧٦، وانظر: المثل السائر، ٢/١٩٣.

ويرى الألويسي (ت ١٢٧٠هـ) أن قوله: (وبشر الصابرين) معطوف على (ولنبلونكم) من قبيل عطف المضمون على المضمون، "أي: الابتلاء حاصل لكم وكذا البشارة، لكن لمن صبر منكم"^(١).

وهذا العطف بين الإنشاء والخبر هو ما عرف عند الزمخشري بعطف القصة على القصة، فالزمخشري لا يمنع عطف الإنشاء على الخبر ما دام المعتمد بالعطف هو مضمون الجمل لا الألفاظ، وحينئذ لا تطلب المشاكلة بين الألفاظ، وإنما تطلب المناسبة بين المعاني"^(٢).
"فهو عطف معنى الكلام ومفهومه ومضمونه الكلي المنبثق من جزئيات متعددة مختلفة الصور خبراً وإنشاء على مضمون كلي مثله"^(٣).

والذي يظهر أن قوله تعالى: "ولنبلونكم" فيه معنى إنشائي، هو طلب الصبر منهم على البلاء؛ لأن الإخبار بذلك مآله طلب الصبر على ذلك البلاء، فيكون (بشر) معطوفاً على (لنبلونكم) لما فيه معنى الطلب، "ولكنه عدل عن أن يقال: فاصبروا وأبشروا إلى ما عليه النظم ليكون الخبر المؤكد في (لنبلونكم) مفجراً الرغبة والعزم على الصبر ومقابلة البلاء به"^(٤).
ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ إِنْ أَتَىٰكَ الْكَلْبُ بِالسَّلْمِ إِذْ أَبَسَ لَمْ يَكُنْ بِكَ مِنْ دُونِهِ نَاقِماً﴾ [مريم: ٤٦].

ففي هذه الآية عدول عن الفعل المضارع (أرجمتك) إلى الأمر (واهجرني) ولم يقل: (ولأهجرنك).

(١) انظر: روح المعاني، ٢٣/٢.

(٢) انظر: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ٥٣٣.

(٣) مسالك العطف بين الإنشاء والخبر، ١٦.

(٤) السابق، ٢٠.

وقد علل الزمخشري وغيره أن فعل الأمر (اهجرني) 'معطوف على محذوف يدل عليه

لأرجمك؛ أي: فاحذرنى واهجرني؛ لأن لأرجمك تهديد وتقريع"^(١).

فالفعل (لأرجمك) فيه تهديد ووعيد بإبراهيم -عليه السلام- مضمونه إنشاء، يراد به

تحذيره من سب آلهتهم المزعومة، وكأنه يقول: إذا لم تنته فاحذرنى.

للصورة الخامسة: العدول عن الأمر إلى الماضي

منه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى

وَعَهْدِنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾

[البقرة: ١٢٥].

في هذا السياق القرآني عدولان: عدول عن الماضي (جعلنا) إلى الأمر (اتخذوا)، ثم إلى

الماضي (عهدنا)، وذلك على النحو الآتي:

(جعلنا) ← (اتخذوا) ← (عهدنا)
ماض ← أمر ← ماض

ففعل الأمر (اتخذوا) مثل عدولاً عن الأصل السياقي وهو الفعل الماضي (جعلنا)، ثم

أصبح يمثل أصلاً سياقياً جديداً للفعل الماضي (عهدنا) فمثل الفعل (عهدنا) عدولاً عن الأمر إلى الماضي.

والعدول عن الماضي (جعلنا) إلى فعل الأمر (اتخذوا) فيه شد لانتباه المتلقي للنص

القرآني، وذلك "لتقوية" روابط الاتصال بينه وبين النص؛ لأن السياق القصصي المروي ليس

(١) انظر: الكشاف، ٥١١/٢، والمحرر الوجيز، ٣٤/١١، ونظم الدرر، ٢٠٦/١٢، وتفسير أبي السعود، ٢٦٨/٥،

ومسالك العطف بين الإنشاء والخبر، ٣٨.

غريباً عنه، وإنما يحتوي على أمور تهمه وتتصل به، يجب الحرص عليها وإحياؤها، لتكون مسيرته موصولة بتراث سابقه^(١).

ويرى الزمخشري^(٢) أن هناك فعلاً ماضياً محذوفاً تقديره: "قلنا" قبل فعل الأمر (اتخذوا)، أي: وقلنا اتخذوا، وذلك لاطراد الأفعال الماضية في السياق، ولتختفي المخالفة في الأفعال، والحقيقة أن الحذف نفسه على رأي الزمخشري - قد أظهر فعل الأمر بارزاً في السياق لدلالة مراده ينبغي التوقف عندها وفهماها، وهي - كما ذكرنا - مقصود منها شد انتباه المتلقي للعمل بهذا التوجيه الإلهي من اتخاذ مقام إبراهيم مصلى، ثم استمر السياق في السرد الحكائي للأحداث الماضية بعد ذلك.

ويحسن التنويه في هذا السياق إلى قراءة نافع وابن عامر بصيغة الماضي (واتخذوا) بفتح الخاء، وعلى هذه القراءة ينتفي العدول، إذ يصبح السياق كله سياق سرد ماضٍ، وتمثل كل قراءة وجهاً من وجوه الإعجاز القرآني، فورود القراءة بصيغة الماضي (واتخذوا) تفيد الإخبار عن الأمم السابقة من المؤمنين أنهم اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى.

ويرى ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)^(٣): "أن الله أمر بذلك المسلمين من هذه الأمة مبتدئاً ففعلوا ما أمروا به فأنشئ بذلك عليهم وأخبر به، وأنزله في العرصة الثانية".

فتكون القراءة بالإخبار عن وقوع الفعل قد تنزلت بعد قراءة الأمر به، وترتبت عليها، فجمع نسق الآية هذين المعنيين بقراءتيه، أي: قال لهم المولى عزوجل: اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى فاتخذوه مصلى.

(١) تحولات البنية في البلاغة العربية، ٣٢٧.

(٢) انظر: الكشاف، ٣١٠/١.

(٣) الحجة في القراءات السبع، ٨٧.

الصورة السادسة: العدول عن فعل الأمر إلى المضارع

قد يأتي فعل الأمر ابتداءً ثم يعدل عنه إلى الفعل المضارع فيكون في المضارع مزيد
حَثَّ على تنفيذ هذا الأمر، وذلك من خلال استحضاره مشهد الحدث، نحو قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْنَا
لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ * وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُوا وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [البقرة: ٧١-٧٢].

ف نجد حركة الأفعال في السياق على النحو الآتي^(١):

المستوى السطحي:

أقيموا، واتقوه ← تحشرون

أمر ← مضارع

المستوى العميق:

لنسلم، وأن نقيم ونتقيه ← نحشر (لأنه هو الذي إليه نحشر)

مضارع ← مضارع

أي: أن البنية العميقة للسياق وفق مطابقة الأزمنة في الأفعال تقتضي أن تكون على

نحو:

(وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ وَأَنْ نَقِيمَ الصَّلَاةَ وَنَتَّقِيهِ؛ لَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي إِلَيْهِ نَحْشَرُ).

وبذلك تطرد الأفعال على نسق واحد وهو زمن المضارع، إلا أن السياق في بنيته
السطحية قد أبرز فعل الأمر (أقيموا، واتقوه) ليجسم معنى الفرض، والوجوب عند ذكر الصلاة
والتقوى، ثم عدل إلى المضارع (تحشرون) ليفيد الاستحضار الدائم لمشهد الحشر المستقبلي
بأهواله الجسام، وجعله متجدداً دائماً أمام عين المتلقي، لكي يقبل بهمة على تنفيذ الأوامر السابقة
وهي الإسلام، وإقامة الصلاة، والتقوى^(٢).

(١) انظر: تحولات البنية في البلاغة، ٣٢٨.

(٢) انظر: السابق، ٣٢٩، والفتوحات الإلهية، ٤٧/٢.

وقد يعدل عن أمر المضارع للدلالة على أن الأمر في معنى الخبر لا الطلب.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا * وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى ﴾ [مريم: ٧٥-٧٦].

جاء السياق القرآني بفعل الأمر (فليمدد) ثم عدل عنه إلى المضارع (ويزيد) وذلك على

النحو الآتي:

المستوى السطحي:

فليمدد	←	ويزيد
أمر	←	مضارع

المستوى العميق:

فليمدد	←	وليزد
أمر	←	أمر

ولو جاء السياق على نسق واحد لكان (فليمدد له الرحمن مدا ... وليزد الله الذين اهتدوا

هدى).

ويكون في الفعلين حينئذ معنى الدعاء (فليمدد وليزد)، ولكن السياق خالف بينهما للدلالة

على أن فعل الطلب (فليمدد) يراد به الخبر لا الإنشاء.

يقول الزمخشري^(١): "(ويزيد) معطوف على موضع فليمدد؛ لأنه واقع موقع الخبر،

تقديره: من كان في الضلالة مدًا أو يمد له الرحمن ويزيد".

(١) الكشاف، ٥٢٢/٢، وانظر: تحولات البنية، ١٣٢

وعندئذ يصبح السياق مطرداً تقديره من كان في الضلالة يمد له الرحمن مدا .. ويزيد

الله الذين اهتدوا هدى.

فيكون الطلب قد وضع موضع الخبر، أي: جيء بالطلب والمراد به الخبر، وإنما عدل

به عن أسلوب الخبر إلى الإنشاء الطلبي مبالغة في تأكيد ذلك وحصوله وكأنه أمر واجب تحققه

ووقعه^(١).

(١) انظر: الكشاف، ٥٢١/٢.

المبحث الثاني

العدول في الأسماء

يسبرز العدول في الأسماء جلياً في المخالفة بين الضمائر، والعدول عن الضمير إلى الاسم الظاهر لا العكس، إذ العدول عن الاسم إلى الضمير بعد ذكر الاسم سابقاً هو ما يقتضيه الاستعمال اللغوي، وقد أرجأنا موضوع العدول في العدد وهو نوع من العدول في الأسماء إلى موضعه المناسب من هذا البحث وهو الفصل الثالث في العدول في التركيب، وكذلك يرد العدول في أسماء الإشارة والأسماء الموصولة بالمخالفة بينها، وهذا النوع من العدول هو ما وجدناه واضحاً في سياق التعبير القرآني، ويمكن تناوله على النحو الآتي:

أولاً: العدول في الضمائر

المقصود بالعدول في الضمائر: "هو العدول عن ضمير أصلي إلى ضمير آخر يغيره في الحضور أو الغيبة ويشترك وإياه في العودة إلى مفسر واحد"^(١).

وعرف هذا النوع من العدول عند علماء البلاغة قديماً بالانتفات^(٢)، وهذا الضرب من العدول، ناتج عن الانتقال في استعمال الضمائر من حضور إلى غيبة أو تكلم، وهكذا، وقد تناول علماء اللغة والبلاغة قديماً هذه الظاهرة بالتحليل والتفسير، فيرى ابن جني أن العدول في

(١) انظر: الانتفات في القرآن، الشاذلي الهيشري، ١٦٩، حوليات الجامعة التونسية، ع ٣٢، تونس، ١٩٩١.

(٢) انظر: في ذلك: ما ذكره الدكتور محمد بركات أبو علي عن (الانتفات) في كتابه: دراسات في البلاغة، ١٢٥-١٦٤، والبلاغة العربية في ضوء منهج المتكامل، ص ٧١-٧٦. فقد استقرأ مواطن الانتفات في كتب الإعجاز وعلوم القرآن خاصة (بديع القرآن) و(البرهان) و(الإتيان)، ووجد أن أغلب هذه الآيات ترتبط بالنفس الإنسانية وخلجاتها وتعالج بناء العقيدة الدينية والدعوة إلى التوحيد ونفي الشرك، ووضع الأسس العامة التي يقوم عليها المجتمع، وفضح جرائم المشركين في سفك الدماء، ... والآيات المدنية التي وردت لا تخرج عن هذه التسمية، التي اتصفت بها الآيات المكية، إذ تغلب عليها أن تكون قصيرة ذات وقع معين في الأذن والنفس، تبعث على الرهبة والخشية، وتشعر بمعنى الجلال والجبروت، [البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل، ٧٦، ودراسات في البلاغة، ١٥٨].

الضمائر يحقق وظيفة بلاغية ينبغي الوقوف على مغزاها واستكناه السر الذي يدعوا المتكلم إلى المخالفة بينهما والخروج بها عن مقتضى الظاهر، وانتقد ابن جنى الرأي القائل إن هذا العدول ضرب من الاتساع في العربية، فيقول^(١): "وليس ينبغي، أن يُقتصرَ في ذكر علة الانتقال من الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى الخطاب بما عادة توسط أهل النظر أن يفعلوه، وهو قولهم: إن فيه ضرباً من الاتساع في اللغة لانتقاله من لفظ إلى لفظ، هذا ينبغي أن يقال: إذا عَرِيَ الموضوع من غرض معتمد، وسر على مثله تتعدّد اليد".

وقد بسط مذهبه في توجيه هذه الظاهرة في كتابه المحتسب^(٢)، ولا شك أن وراء تحويل الخطاب والعدول في الضمائر مغزى أكثر وجاهة من علة التوسع في اللغة، ورأي ابن جنى وجيه في ذلك، وعلى نهجه درج الزمخشري وابن الأثير ومن جاء بعدهم من علماء البلاغة واللغة، فهذا ابن الأثير يردد فحوى كلام ابن جنى فيقول^(٣): "اعلم أن عامة المنتمين إلى هذا الفن إذا سئلوا عن الانتقال عن الغيبة إلى الخطاب، وعن الخطاب إلى الغيبة، قالوا: كذلك كانت عادة العرب في أساليب كلامها، وهذا القول عكاز العميان، كما يقال، ونحن إنما نسأل عن السبب الذي قصدت العرب ذلك من أجله، ... إن الانتقال من الخطاب إلى الغيبة أو من الغيبة إلى الخطاب لا يكون إلا لفائدة اقتضتها، وتلك الفائدة أمر وراء الانتقال من أسلوب إلى أسلوب، غير أنها لا تحد بحد، ولا تضبط بضابط، لكن يشار إلى مواضع منها؛ ليقاس عليها غيرها، فإننا قد رأينا الانتقال من الغيبة إلى الخطاب قد استعمل لتعظيم شأن المخاطب، ثم رأينا ذلك بعينه - وهو ضد الأول - قد استعمل في الانتقال من الخطاب إلى الغيبة، فعلمنا حينئذ أن الغرض

(١) المحتسب، ٢٤٠/١، ت: محمد عبد القادر عطا.

(٢) انظر: السابق، ٢٣٩/١-٢٤١.

(٣) المثل السائر، ١٨١/٢-١٨٣.

الموجب لاستعمال هذا النوع من الكلام لا يجري على وتيرة واحدة، وإنما هو مقصور على العناية بالمعنى المقصود".

ولأهمية هذا العدول فقد أولاه المفسرون والبلاغيون جهداً من التأمل وإمعان النظر، فجاؤا بدقائق المعاني في ذلك، ولطائف التأويل، وهو ما سنعرض لبعض تحليلاتهم في هذا المبحث.

ويُظهر تتبع هذا العدول في السياق القرآني، أن صورته تتفاوت نماذجها من حيث الكثرة والقلّة^(١)، فبينما تكثر نماذج العدول عن الغيبة إلى الخطاب، والعدول عن الغيبة إلى التكلم، تقل بالمقابل نماذج العدول عن الخطاب إلى الغيبة وعن التكلم إلى الغيبة، وأما العدول عن التكلم إلى الخطاب وعكسه فنادر الوقوع. وهذا التفاوت ربما يهدينا إلى ملحظ أسلوبية يحكم هذه الظاهرة القرآنية على عمومها وهو أن حديث الخطاب والتكلم فيه شد لانتباه المتلقي إلى تأمل المعاني التي تتعلق بها مواضع العدول، والتفكير في الأغراض التي تتعدّد عليها ترغيباً أو ترهيباً في مقامات الوعد أو الوعيد^(٢).

وعند تحليل العدول في الضمائر على مستوى البنية العميقة والبنية السطحية من منظور علم اللغة الحديث نجد أن أصل التركيب في بنيته العميقة يكون بإظهار الاسم مرات متعاقبة في النص نفسه، إلا أن البنية العميقة غير ممكنة إلا في حالات نادرة من التأكيد، لذا تقوم مقامها في التعبير العادي بنية سطحية يعوض فيها الاسم الظاهر بالضمير اجتناباً للتكرار، وهي حالة تجانس، اعتباراً إلى أن الضمير لا يماثل الاسم تماماً بل يجانسه في الجنس والعدد، وقد تظهر

(١) ورد العدول عن الغيبة إلى الخطاب (٤١) مرة، وعن الغيبة إلى التكلم (٩٣) مرة، وعن الخطاب إلى الغيبة (٣٨) مرة، ومن التكلم إلى الغيبة (١١) مرة، (من دون اعتبار الاسم الظاهر غيبية)، ومن الخطاب إلى التكلم (٣)، ومن التكلم إلى الخطاب مرة واحدة، (من دون الآيات المتشابهة).

(٢) التوجيه البلاغي للقراءات، أحمد السعد، ٣٢٣.

في النص بنية سطحية ثانية يعوض فيها الاسم بضمير ثانٍ يغيّر الضمير الأصلي في الحضور أو الغيبة، وفي هذه البنية يتحقق العدول^(١).

أي: أن السياق الذي يوجد فيه عدول في الضمائر وهو ما يسمى الالتفات يمثل بنية سطحية شاذة^(٢) لبنية عميقة تتوحد فيها الضمائر، وهذه البنية تعد سطحية هي الأخرى لبنية أعمق منها يظهر فيها الاسم مرات متعاقبة، وهذا ممكن في حالة التأكيد.

فمثلاً: قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾

[الأنعام: ٩٩].

في هذه الآية ضميران بارزان يعودان على مفسر واحد هو الله عزوجل ، ودل الأول على الغيبة (هو)، والثاني على التكلم (نا)، وهذا البناء يمثل بنية سطحية لبنية عميقة يقتضي فيها السياق توحد الضميرين في الغيبة على نحو:

(وهو الذي أنزل من السماء ماء فأخرج (هو) به نبات كل شيء).

وهذا السياق هو الآخر يمثل بنية سطحية لبنية عميقة أخرى ممكنة في حالة التأكيد^(٣)

على نحو:

(والله الذي أنزل من السماء ماء فأخرج الله به نبات كل شيء).

وهذا العدول في الضمائر يكسر آلية عملية التوصيل؛ لأنه يحدث اهتزازاً في مرجعية

الضمير على المستوى السطحي للصياغة، فيتبته المتلقي ويعيد للضمير استقراره في مستوى

البنية العميقة^(٤).

(١) انظر: الالتفات في القرآن، ١٦٩.

(٢) المقصود بالشذوذ الحاصل في هذا السياق هو الخروج عن مقتضى الظاهر للسياق، لا الشذوذ بمعناه اللغوي المعروف، لذا فهو يعد شذوذاً مقصوداً لغاية فنية دلالية.

(٣) انظر: الالتفات في القرآن، الشاذلي الهيشري، ١٤٠.

(٤) تحولات البنية في البلاغة العربية، ٣٠٦.

ويتيح للمبدع 'حرية كبيرة في إضفاء الحيوية على النص، من خلال تعدد زوايا الرؤية والتحويلات الدائمة من الذاتية إلى الموضوعية والعكس'^(١).

وهو يشكل ست صور على النحو الآتي:

١. العدول عن التكلم إلى الخطاب.
٢. العدول عن التكلم إلى الغيبة.
٣. العدول عن الخطاب إلى التكلم.
٤. العدول عن الخطاب إلى الغيبة.
٥. العدول عن الغيبة إلى التكلم.
٦. العدول عن الغيبة إلى الخطاب.

الصورة الأولى: العدول عن التكلم إلى الخطاب

هذه الصورة يندر تحقّقها في لغة الكلام، لأنه لا يتصور أن يكون الشخص الواحد إلا

على نحو من أنحاء التجوز-متكلماً ومخاطباً، أو مرسلأ ومستقبلاً في آن واحد^(٢).

لذلك لم يرد إلا موضع واحد لهذا العدول في القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا لِي

لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]. فقد جاء بضمير المتكلم ابتداء فقال: "وما لي لا

أعبد الذي فطرني"، ثم عدل عن ذلك إلى ضمير المخاطب، فقال: "وإليه ترجعون"، ومقتضى

السياق في المشاكلة بين الضمائر أن يكون على نحو "وإليه أرجع".

(١) تحولات البنية في البلاغة العربية، ٢٠٦.

(٢) أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ١٤٨.

وإنما ترك و"إليه أرجع" إلى "وإليه ترجعون" ليفيد التلطف في توجيه قومه، وإعلامهم
توحد مصيره مع مصائرهم، وتتبئهم إلى أنه مثلهم في وجوب عبادة من إليه المرجع
والمآل^(١).

الصورة الثانية: العدول عن التكلم إلى الغيبة

ويرد هذا النوع من العدول لدلالات عديدة، من ذلك دلالة التفريق بين ما هو محسوس
مشاهد وما ليس بمحسوس، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيًا أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا
فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَعَلَّهُمْ يَهْتَكُونَ * وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ * وَهُوَ
الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣١-٣٣].

إذ جاء السياق في معظمه بضمير التكلم (جعلنا في ... الأرض فيها ... وجعلنا
السماء...) ثم عدل إلى الغيبة فقال: (وهو الذي خلق ...) وقد صاحب هذا العدول في الضمير
عدول معجمي تمثل في إيثار الفعل (خلق) على الفعل (جعل) فما العلاقة بين هذا العدول
المعجمي والعدول عن ضمير التكلم إلى الغيبة؟

وللإجابة عن ذلك يجب أن نعرف الفرق الدلالي بين الفعلين (جعل) و(خلق). يرى
الراغب الأصفهاني^(٢): أن الفعل (خلق) يستعمل في إبداع الشيء من غير أصل سابق له ولا
نظير، بينما الفعل (جعل) يراد به التصيير والنقل من حالة إلى حالة، وعليه فإن مرحلة الخلق
سابقة لمرحلة الجعل، ويوضح ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنَ
الْجِبَالِ أَكْنَانًا﴾ [النحل: ٨١].

وهذان الفعلان (جعل) و(خلق) كثيراً ما يردان في سياق ذكر مشاهد الكون وآياته
وإبراز قدرة الخالق عزوجل، ويتأمل هذه السياقات القرآنية نجد أن هذه المشاهد والآيات إذا

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن، ٣/٣١٦.

(٢) انظر: المفردات للراغب الأصفهاني، ٩٤، ١٥٧.

وردت مع الفعل (جعل) فإن الجانب المحسوس، أو الشكل المائل فيها يكون هو محل التأمل والاعتبار، أما عند ورودها مع الفعل (خلق) فليس هذا الجانب المحسوس محل العبارة بل ما وراء تكوينه من لطيف الحكمة وخفي التدبير^(١).

فمع الفعل (جعل) كان لفت الأنظار إلى المشاهد المحسوسة في الكون من شموخ الجبال وسعة الطرق، وارتفاع السماء، أما مع الفعل (خلق) فلم تكن المشاهد المحسوسة هي محل التأمل في خلق الليل والنهار من نور أو ظلمة، وإنما كان التركيز على غير المحسوس والمشاهد من شأن القدرة العجيبة التي يتعاقب بها الليل والنهار، وهنا يظهر التناسب المعنوي في العدول المعجمي في الأفعال مع العدول في الضمائر. فسر العدول عن ضمير المتكلم في الفعل (جعلنا) إلى ضمير الغيبة في (خلق) هو "ملاعبة طريق التكلم (وهو قرين الحضور والمشاهدة) لحسية الاستدلال على عظمة الخالق في الآيتين الأوليين، وملاعبة طريق الغيبة، (وهو قرين التواري والخفاء) لعقلانية هذا الاستدلال في الآية الثالثة"^(٢).

ومن دلالات هذا العدول التفريق بين الوعيد والإخبار المحض نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَعَذَّبْنَاهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِّن نَّاصِرِينَ * وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ٥٦-٥٧].

نجد أن المولى -عز وجل- قد عدل في هذا السياق عن ضمير المتكلم (فأعذبهم) إلى ضمير الغيبة (فيوفّيهم)، ومقتضى السياق في مطابقة الضمائر أن يكون (وأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فأوفّيهم أجورهم)، وقد حاول أبو حيان تعليل ذلك فقال^(٣): "وفي الآية قبلها قال: (فأعذبهم) أسند الفعل إلى ضمير المتكلم وحده، وذلك ليطابق قوله (فأحكم بينكم) [آية: ٥٥]

(١) انظر: أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ١٣٩.

(٢) السابق، ١٤١.

(٣) البحر المحيط، ٤٧٥/٢.

وفي هذه الآية قال: (فيوفيهم)، بالياء على قراءة حفص ورويس، وذلك على سبيل الالتفات والخروج من ضمير المتكلم إلى ضمير الغيبة للتتبع في الفصاحة.

وما ذهب إليه أبو حيان في تعليقه غير واضح، فهو لم يشرح المقصود بتتبع الفصاحة، ولم ينكر لنا الدلالة التي اقتضاها العدول هنا، والذي يظهر أن السياق لما كان فيه إشارة إلى شدة التخويف والتهديد للكفار ناسب ذلك حديث المولى عن نفسه بضمير المتكلم إمعاناً في التنكيل بهم والتفرغ لهم، فهو لا يريد الإخبار عن عذابهم فحسب، إنما يريد مع الإخبار الوعيد والتهديد، ثم عدل في الحديث عن جزاء المؤمنين إلى الغيبة على سبيل الإخبار فحسب، وإيخالف بين الجزاعين في المبني والمعنى.

ويرد هذا العدول أيضاً للدلالة على التعظيم والإجلال، نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ * وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ١٧-١٩].

إذا أسند الفعل (نقذف) إلى ضمير المتكلم ثم عدل عنه إلى ضمير الغيبة (وله) ولم يقل (ولنا)، وذلك أن قذف الحق على الباطل يحتاج إلى قوة لدمغ الباطل وإزهاقه يناسبه الحضور في إسناد الفعل للدلالة على قوة الفعل، ثم كان العدول إلى ضمير الغيبة في نكر ملكه للسماوات والأرض، فقال: (وله من السماوات والأرض) لما في التغيب من معنى التعظيم والإجلال.

الصورة الثالثة: العدول عن الخطاب إلى التكلم

وهذا النوع من العدول نادر وقوعه في القرآن الكريم، وقد سبقنا الإشارة إلى سبب ذلك، ومنه قوله تعالى على لسان نبيه شعيب عليه السلام مخاطباً قومه: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُونُ﴾ [هود: ٩٠].

وقوله تعالى على لسان نبيه صالح مخاطباً قومه: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوا لَهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ [هود: ٦١].

ففي الآيتين عدل عن الخطاب في قوله: (استغفروا ربكم ثم توبوا)، وقوله: (فاستغفروه ثم توبوا إليه) إلى التكلم في قوله (إن ربي) ومقتضى المطابقة في الضمائر أن ترد في السياق على نسق واحد من الخطاب فيكون (إن ربكم رحيم ودود) و(إن ربكم قريب مجيب)، لكنه عدل عن ذلك إلى ضمير المتكلم (إن ربي رحيم ودود) و(إن ربي قريب مجيب)، وهذا العدول يشير إلى "عظمة ذي الجلال ورحمته وإجابته من دعاه، واختصاصه سبحانه بتلك الصفات، ويدفع توهم انصرافها إلى آلهتهم فيما لو قيل: (إن ربكم رحيم ودود)، و(إن ربكم قريب مجيب)"^(١).

الصورة الرابعة: العدول عن الخطاب إلى الغيبة

يكون العدول عن الخطاب إلى الغيبة لتحقيق مزية ما كان استئناف الخطاب في حالة الحضور، أي استمراره بضمير المخاطب ليحققها^(٢).

نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَينَ بِهِمْ بَرِيحَ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنِ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [يونس: ٢٢].

جاء الكلام في مستهل هذه الآية موجهاً إلى المخاطبين الحاضرين (حتى إذا كنتم في الفلك) ثم عدل عن الخطاب فجاء إلى الغيبة "لهم - فرحوا - جاءهم - وظنوا - أنهم - لهم - دعوا"، ولو اطرده نسق الخطاب لجاء على النحو الآتي:

(١) علم المعاني، دراسة بلاغية ونقدية لمسائل علم المعاني، بسيوني، فيود، ٢٣٥/١.
(٢) جماليات الالتفات، عز الدين إسماعيل، ضمن قراءة جديدة لتراثنا النقدي، أبحاث ندوة نادي جدة الأدبي، ١٩٨٨،

(هو الذي يسيركم في البر والبحر حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بكم بريح طيبة وفرحتم بها، جاءت ريح عاصف، وجاءكم الموج من كل مكان، وظننتم أنكم أحيط بكم دعوتم الله ..)، لكن الخطاب لم يطرد على هذا النحو بل ما لبث أن عدل عن حالة الخطاب إلى حالة الغيبة، وقد يراد بالعدول إلى الغيبة في هذا السياق التغييب الحسي أو التغييب المعنوي، فأما التغييب الحسي فيظهر من أنهم عندما ركبوا الفلك وجرين بهم أصبحوا غائبين لا مخاطبين.

وأما التغييب المعنوي فيظهر من أنهم عند ركوبهم الفلك استحضروا الله وطلبوا معنوته فاستحضروهم في الخطاب، فلما اطمأنوا إلى الريح الطيبة وجريان الفلك بهم غيبوا الله من أنفسهم فغيبهم إذ لم يعودوا أهلاً للخطاب، وهو ما يتناغم مع دلالة الآية السابقة لهذه الآية، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَنْقَا النَّاسَ رَحْمَةً مِّنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَّسَّهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ [يونس: ٢١].

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ * وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ كُلُّ إِلَيْنَا رَاغِبُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٢-٩٣].

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ * فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢-٥٣].

نجد إقبال الله عليهم بالخطاب عندما كانوا أمة واحدة، فلما تقطع الأمر بينهم وتشتت كياناتهم واختلفوا، غابوا عن مشهد الحق، وغاب عنهم المنهج القويم، فانصرف الله -عز وجل- عنهم ولم يعودوا أهلاً للخطاب فغيبهم^(١).

وقد حاول الرازي أن يستخلص لهذا النوع من العدول ومقابله -وهو العدول عن الغيبة إلى الخطاب- دلالة عامة تكاد تحكم في نظره حركة التعبير بهما إذ قرر "أن الانتقال في الكلام

(١) انظر: علم المعاني دراسة بلاغية نقدية، بسيوني فيود، ٢٣٦/١.

من لفظ الغيبة إلى لفظ الحضور يدل على مزيد التقرب والإكرام، وأما ضده وهو الانتقال من لفظ الحضور إلى لفظ الغيبة فإنه يدل على المقت والتباعد^(١).

وليس الأمر كما نكر، لأن دلالة العدول عن الخطاب إلى الغيبة -كغيره من صور العدول- تختلف باختلاف سياقه ومقامه، ولا تقتصر فقط على ما حاول الرازي تقريره، بل إن الموضوع الواحد قد تتوع أغراضه وتتعدد مقاصده باختلاف نظر المتلقين إليه^(٢).

فكما أن العدول عن الخطاب إلى الغيبة قد يدل في سياقات معينة على المقت والتباعد - كما هو الحال في آيتي يونس والأنبياء وغيرهما، فإنه قد يدل في سياقات أخرى على دلالات جديدة يوحي بها السياق، من ذلك دلالاته على الثناء والمدح، كما قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْنَا مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْغِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩].

كانه قال لملائكته وخواص خلقه فأولئك الذين يريدون وجه الله بصدقاتهم هم المضغفون، فهو أمدح لهم من أن يقول: فأنتم المضغفون^(٣).

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ * يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصِحَافٍ مِنْ ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ﴾ [الزخرف: ٧٠-٧١].

فقد خاطبهم بقوله: (ادخلوا الجنة) وفي هذا الخطاب تشريف للمخاطبين وتكريم لهم، وفيه إعلام لهم ولغيرهم أن دخولهم الجنة كان بإذنهم ومحض فضله ورحمته، ثم عدل عن الخطاب إلى الغيبة مخبراً عن عظيم جزائهم وثوابهم في الجنة، فقال: (يطاف عليهم بصحاف من ذهب وأكواب ..).

(١) التفسير الكبير، ٧٢/١٧.

(٢) انظر: التوجه البلاغي للقراءات، ٣٣١.

(٣) الكشاف، ٢٢٤/٣.

وفي الإخبار إشعار بتلبسهم بالنعيم وتقلبهم فيه، فكأنه حاصل وهو يخبر عنه. ولو استمر السياق على نسق الخطاب، قال: (يطاف عليكم بصحاف من ذهب ...) لأفاد ذلك أنهم لحظة الخطاب وُعِدُوا وُبَشِّرُوا بالنعيم ولمَّا يتلبسوا به بعد، ثم في العُدول إلى الغيبة أيضاً إشعار بالتعظيم فكان المولى -عز وجل- ينكر حالهم لغيرهم من ملائكته وسائر خلقه مبيناً ما هم فيه من النعيم على سبيل التّفخيم والتعظيم متضمناً ذلك الدعوة إلى التّأسي بهم.

ويدل على العموم فيكون في الغيبة معنى العموم نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكذِبِينَ * هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٧-١٣٨].

لقد توجّه الخطاب بداية إلى المؤمنين الذين خاضوا مع النبي ﷺ غزوة أحد تسليّة لنفوسهم مما حل بهم من جروح وقروح، ثم نبههم إلى أن ما حصل لهم هو ضمن سنن الله في الكون، وهذه السنن في النصر والهزيمة ليست خاصة بهم وإنما هي لعموم الناس، فمن أخذ بها حقق مقومات النصر، ومن تخلف عنها منى بالهزيمة؛ لذا ناسب أن ينتقل السياق الكريم من خطاب المؤمنين إلى عموم الناس أجمعين، ومن جملتهم المؤمنون، وذلك بأسلوب الغيبة ليندرج فيه كل إنسان ذي عقل يتبين به سنن الله الثابتة في البشر وطرائقه المحكمة في الهزائم والظفر حين قال: (هذا بيان للناس) (١).

ويرد هذا العُدول للدلالة على التّشهير والنداء حتى كان المتكلم بهذا الالتفات يخيل أنه يحكي هذا الأمر الهام ويرويّه لكل عاقل ليستكره ويستقبّحه (٢).

(١) النظم القرآني في آيات الجهاد، ١٥٢.

(٢) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: ٣٧٢.

نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ * إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَفْقَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [البقرة: ١٦٨-١٧٠].

لقد جاء الخطاب موجهاً للناس (يا أيها الناس -كلوا- لا تتبعوا- إنه لكم- يأمركم- تقولوا)، ثم عدل عن الخطاب إلى الغيبة (وإذا قيل لهم). فقوله (لهم) "الضمير للناس وعدل بالخطاب عنهم على طريقة الالتفات للنداء على ضلالتهم، لأنه لا ضال أضل من المقاد، كأنه يقول للعقلاء: انظروا إلى هؤلاء الحمقى ماذا يقولون"^(١).

ويكثر هذا النوع من العدول في مخاطبة الله أعداء الإسلام والتعبير يجري فيه الأصل على أسلوب الخطاب إذ يخاطب الله أعداء الإسلام خطاباً مباشراً، فيه أحياناً تنبيه لفظاً جرائمهم وإبطال لترهاتهم ودعوة إلى التوبة والغفران، وفيه أحياناً أخرى توبيخ وتقريع وتهديد بسوء المصير، وفي كل هذه الحالات يكتسي الخطاب لهجة شديدة صريحة تناسب والمقام، وفجأة تتحول المواجهة الشديدة إلى تحقير وإذلال وإهانة، وذلك بالإعراض عن مخاطبة الأعداء وبالحدِيث عنهم بطريق الغيبة وإبعادهم عن مقام الحضور إذ هم ليسوا بأهل للخطاب"^(٢).

من ذلك قوله تعالى: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ * اصْلَوْهَا الْيَوْمَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ * الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَنَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [يس: ٦٣-٦٥].

فبدأ السباق القرآني بالخطاب على سبيل التهديد والوعيد للكفار وهم على شفير النار، ثم عدل إلى الإخبار عنهم بضمير الغيبة؛ إهانة لهم وتشهيراً بفضيحتهم على رؤوس الأشهاد يوم القيامة وحكاية حالهم لغيرهم بقصد الاعتبار.

(١) الكشاف، ٣٢٨/١.

(٢) انظر: الالتفات في القرآن، الشاذلي الهيثري، ١٦٠.

الصورة الخامسة: العدول عن الغيبة إلى التكلم

جرى العدول عن الغيبة إلى التكلم في سياقات عديدة، منها بيانه تعالى لقدرته على الصنع البديع وتعداده لآيات فضله على عباده، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ * فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [فصلت: ١١-١٢].

لقد أخبر المولى -عز وجل- عن نفسه في مطلع هذا السياق القرآني بضمير الغيبة، فقال: (ثم استوى)، فقال: (فقضاهن .. وأوحى) ثم عدل عن الغيبة إلى ضمير المتكلم، فقال: (وزينا) وما دام السياق سياق إخبار عن قدرة الله -عز وجل- في الخلق والإبداع، فلم غاير بين الضمائر في الحديث نفسه، فأخبر عن نفسه بضمير الغيبة في سياق ذكره خلق السموات والأرض ثم عدل إلى ضمير التكلم عن نفسه عند ذكر تزيين السماء الدنيا بالنجوم؟

يرى ابن الأثير^(١): "أن الفائدة من ذلك أن طائفة من الناس غير المتشرعين يعتقدون أن النجوم ليست في سماء الدنيا، وإنما ليس حفظاً ولا رجوماً، فلما صار الكلام إلى هنا عدل به خطاب الغائب إلى خطاب النفس؛ لأنه مهم من مهمات الاعتقاد، وفيه تكذيب للفرقة المكذبة المعتقدة بطلانه".

وهذا التعليل لابن الأثير ناتج عن ملحظ اعتقادي، فناسب ذلك -في نظره- العدول إلى ضمير المتكلم؛ لأنه أكثر دلالة على التأكيد والإقناع من ضمير الغيبة.

ويرى باحث معاصر^(٢) تعليلاً آخر لهذا العدول يلمس فيه دلالة معنوية تسري على كثير من سياقات القرآن المشابهة لهذا السياق القرآني، محاولاً بذلك تعليل العدول عن الغيبة إلى

(١) المثل السائر، ١٨٦/٢.

(٢) انظر: أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، ١٤٣.

التكلم والعكس، فهو يرى -كما سبقت الإشارة في مبحث العدول عن التكلم إلى الغيبة- أن هذه المغايرة بين المتكلم والغيبة والعكس تمثل المفارقة بين المحسوس وغير المحسوس، والمشاهد وغير المشاهد، فيرى أن الأفعال في هذا السياق القرآني كلها مسندة إلى الخالق -عزوجل- غير أن "الأفعال السابقة على فعل الزينة (استوى-قال-أوحى...) هي أفعال غيبية حدثت في الأزل البعيد، ولا سبيل إلى الإقرار بنسبتها إليه سبحانه إلا صدور الإخبار عنها منه تبارك وتعالى - أما فعل الزينة فإنه بآثاره المشاهدة وعجائبه المرئية في صفحة السماء مائل للحس، جلي للعيان لا يماري في نسبته إلى الخالق عزوجل إلا مكابر لجوج"^(١).

فيكون هذا السياق القرآني قد استدل بالمحسوس المشاهد من مخلوقات الله -عزوجل- على إثبات نسبة ما ليس محسوساً وغير مشاهد إلى الله -عزوجل- وذلك من قبيل قياس الغائب على الحاضر، والخفي المستور على المشاهد المحسوس.

وقد اطرده هذا التعليل في فهم سياقات قرآنية مشابهة لهذا السياق نحو قوله تعالى:
﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فُسْقَنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾ [فاطر: ٩].

فقد أسند فعل الإرسال إلى ضمير الغيبة، ثم عدل عن ذلك إلى ضمير المتكلم عند إسناد فعلي السوق والإحياء.

لقد ذكر الزمخشري أن سبب هذا العدول^(٢): "إنه لما كان سوق السحاب إلى البلاد الميتة وإحياء الأرض بعد موتها من الدلائل على القدرة الباهرة، قيل: فسقنا وأحيينا معدولاً بهما عن لفظ الغيبة إلى ما هو أدخل في الاختصاص وأدل عليه".

(١) أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ١٤٣.

(٢) الكشاف، ٣/٣٠٢.

ويرى محمد أبو موسى أن سبب ذلك هو إحداث اليقظة "عند هذا المقطع المهم من مقاطع المعنى؛ لأن سوق السحاب إلى الأرض الميتة فتحيا ضرب من قسمة الأرزاق، فناسب أن ينتقل الإسناد إلى ضمير ذي الجلالة ...، ثم يقول: "فالالتفات هنا يشير إلى أن الله سبحانه يسوق السحاب بذاته العلية، ويقسمه رحمة ورزقاً بيديه ولا يدع لذلك لأحد من خلقه"^(١).

وما ذهب إليه الزمخشري وأبو موسى لا يعدو أن يكون تعليلاً يحتاج إلى تعليل، فكما أن سوق السحب وإحياء الأرض مما اختص به الخالق -عز وجل- في الخلق، فكذلك إرسال الرياح وإثارة السحب، فما الذي خص الفعلين الأخيرين في السياق دون الأول، وكما أن سوق السحب وإحياء الأرض ضرب من قسمة الأرزاق فكذلك الحال في إثارة السحب، فلماذا هذا الاختصاص بالإسناد إلى ضمير المتكلم؟

لعل تعليل ذلك راجع -والله اعلم- إلى ما سبقت الإشارة إليه من أن في هذه المغايرة بين الضمائر من الغيبة إلى التكلم دلالة على التفريق بين ما هو محسوس وغير محسوس من الأحداث والظواهر ففعل إرسال الرياح وإثارة السحب غير مشاهد ولا محسوس، وإنما المشاهد والمحسوس هو فعل سوق السحب وإحياء الأرض الموات مزدانة بالخضرة والجمال^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا * لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنْاسٍ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٨-٤٩]، ففي الآية عدول عن ضمير الغيبة في (أرسل الرياح) إلى ضمير التكلم في (أنزلنا)، والسبب -والله اعلم- أن الجانب المحسوس في نعمة إنزال الماء هو محل التأمل والنظر ويؤكد ذلك وصف الماء بكونه (طهوراً)، ومعلوم أن طهارة الماء هي صفة محسوسة فيه^(٣).

(١) خصائص التراكيب، ١٩٩.

(٢) انظر: أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ١٤٥.

(٣) انظر: السابق، ١٤٦.

لكننا نجد آيات أخرى ورد فيها فعل إنزال الماء مسنداً إلى ضمير الغيبة على غير ما تقرر في هذا السياق، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَنْشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الزخرف: ١١].

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:

٩٩].

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْ نَّبَاتٍ شَتَّى﴾ [طه: ٥٣].

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠].

ولعل ذلك راجع إلى كون الماء النازل من السماء منه ما هو مشاهد محسوس لحظة

نزوله فناسبه إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم (أنزلنا) للدلالة على المشاهدة والحضور، ومنه ما

تسرب في باطن الأرض، وسلكه الخالق فيها يتابع فهو سبب خفي مستور يمد الأرض

بالخضرة والحياة، فناسبه إسناد الفعل فيه إلى ضمير الغيبة (أنزل)، وهذا يلمح إلى تنوع

أغراض العدول وتعدد مقاصده باختلاف النظر إليه^(١).

ونجد أن السياق في هذه الآيات - يشير إلى عظمة المولى - عزوجل - وقدرته في

الإيجاد والخلق، فناسب ذلك مجيء التعبير بضمير المتكلم الجمع الدال على التعظيم بعد العدول

عن ضمير الغيبة، وسبق هذا التعبير في أكثر هذه الآيات في جمل فعلية ماضية تدل على القدرة

المطلقة نحو: "زينا-سقنا- أحيينا- أنزلنا- أخرجنا- أنشرنا- أنبتنا".

ويرد هذا العدول في مقام الوعد "بغرض الاهتمام بالمتلقين وزيادة الاعتناء بهم، وذلك

بشريفهم بالتكلم وما يصحبه من الدلالة على وفرة الحب وجزالة الجزاء"^(٢).

(١) انظر: أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ١٤٧.

(٢) انظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ٣٢٩.

نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ * فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ مِّمَّنْ ذَكَرَ أَوْ أُنتَىٰ﴾ [آل عمران: ١٩٤-١٩٥].

فالعُدول في هذه الآية عن ضمير الغيبة (فاستجاب لهم ربهم) إلى ضمير التكلم والخطاب في آن واحد فيه إظهار لكمال الاعتقاد بشأن الاستجابة وتشريف الداعين بشرف الخطاب، والمراد تأكدها ببيان سببها، والإشعار بأن مدارها أعمالهم التي قدموها على الدعاء لا مجرد الدعاء^(١).

ويرد في سياق آخر وهو سياق الوعيد ليلقي في نفوس متلقيه علاوة على معنى التعظيم والتفخيم - إحساساً بالتهديد والترهيب، والتخويف من سوء العاقبة^(٢).

من ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرْتُوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنقَلِبُوا خَاسِرِينَ * بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ * سَأَلْتَنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَبِئْسَ مَثْوَىٰ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٩-١٥٠].

إذ عدل عن الغيبة في قوله (هو) إلى ضمير المتكلم في قوله (سألتني) وهذا العدول "مشعر بعظم ما يلقي إذ أسند إلى المتكلم بنون العظمة"^(٣).

ومنه أيضاً قوله تعالى للملائكة المنزلين في بدر مدداً للمؤمنين: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبَّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأَلْتَنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢].

(١) تفسير أبي السعود، ١/٦٣١-٦٣٢.

(٢) انظر: التوجيه البلاغي للقراءات، ٣٣٠.

(٣) انظر: البحر المحيط، ٣/٧٧.

كان مقتضى سياق النظم في الآية من غير عدول أن يكون (إذ يوحى ربك إلى الملائكة أنه معهم ...)، ولكنه عدل عنه إلى أسلوب التكلم اعتناء بشأن المعية ومراعاة للمعنى الدقيق للوحى، إذ يقتضى معنى الوحي قرب الموحى من الموحى إليه، وشعور الموحى إليه بذلك القرب، وذلك يزيد الملائكة قوة إلى قوتهم، فقد كلمهم مولاهم وخالقهم، وخاطبهم خطاب المعنى بهم، وصرح بمعية النصر والتأييد لهم، وذلك كله يحقق الغاية من إنزالهم ويتمها^(١).

وقال في هذا السياق (سألقي) بضمير المتكلم المفرد، خلافاً للسياق السابق في سورة آل عمران حيث قال: (سنلقي) بنون الجمع للتعظيم.

والسر في ذلك - والله اعلم - أنه لو قال في هذا السياق (سنلقي) لتطرق الاحتمال إلى أن للملائكة المخاطبين يداً في ذلك، وأنهم مشاركون لله - عز وجل - في فعل الإلقاء بحكم توجيه خطاب المولى لهم بضرب الأعناق، والأمر ليس كذلك، فهم خلق من خلق الله لا يملكون من أمر ذلك السر الإلهي شيئاً، وإن كانوا طرفاً من أسبابه^(٢).

الصورة السادسة: العدول عن الغيبة إلى الخطاب

"الانتقال من الغيبة إلى الخطاب هو ارتقاء بأسلوب الكلام إلى المباشرة والمصارحة؛ لإفادة التهديد أو العتاب أو التشریف"^(٣) والسياق هو الذي يحدد الدلالة المقصودة من ذلك.

فمن السياقات القرآنية التي أفاد العدول فيها إلى الخطاب دلالة التهديد والوعيد ما كان خطاباً للكافرين، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا﴾ [مريم: ٨٨ -

[٨٩].

(١) النظم القرآني في آيات الجهاد، ناصر الخنين، ١٦٣، (بتصرف).

(٢) التحرير والتوير، ابن عاشور، ٢٨٢/٩.

(٣) الالتفات في القرآن، الشاذلي، ١٦٢.

«وإنما قيل: (لقد جئتم) وهو خطاب للحاضر، بعد قوله: (وقالوا)، وهو خطاب للغائب، لفائدة حسنة، وهي زيادة التسجيل عليهم بالجرأة على الله تعالى والتعرض لسخطه، وتبئية لهم على عظم ما قالوه، كأنه يخاطب قوماً حاضرين بين يديه، منكرًا عليهم، وموبخًا لهم»^(١).
ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٥].

لما أخبر عن شنيع أفعالهم عند البيت المحرم من صغير وتصفيق، ناسب الإخبار الحديث عنهم بضمير الغيبة على سبيل الإخبار والحكاية، ثم عدل إلى مخاطبتهم بالعذاب بقوله تعالى: (فذوقوا العذاب) لما في ذلك من مواجهة المتلقين بالتوبيخ والتقريع والدلالة على شدة غضب الله عليهم.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٠].

ونلاحظ أن ورود هذا النوع من العدول في سياق التهديد والتقريع قد جاء مدعماً بالأسلوب الإنشائي تارة وبالجمل الخبرية المؤكدة تارة أخرى. فالمثال السابق من سورة مريم جاء العدول فيه إلى الخطاب جملة خبرية مؤكدة بـ (لقد)، وفي الموضعين الآخرين ورد العدول إلى الخطاب في أسلوب إنشائي، تمثل في أحدهما بالأمر في قوله (فذوقوا)، وفي الآخر بالاستفهام (هل تجزون)، وناسب مجيء الإنشاء غالباً في العدول إلى الخطاب؛ لكون الإنشاء طلباً، والطلب يقتضي الحضور.

وكما أفاد العدول إلى الخطاب في هذه المواضع التهديد والتوبيخ فإنه بالمقابل قد يدل في مواضع أخرى على التشريف والتكريم وذلك في سياق خطاب المولى عزوجل للمؤمنين، منه

(١) المثل السائر، ١٨٥/٢.

قوله تعالى: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَخُلُوعًا أُسْوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا * إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعْيُكُمْ مَشْكُورًا﴾ [الإنسان: ٢١-٢٢].

إذ بدأ السياق الحديث عنهم بضمير الغيبة واصفاً النعيم الذي هم فيه، والإخبار بالوصف يناسبه الغيبة، والسياق يشي بالتفخيم والتعظيم لما هم فيه من النعيم، ثم عدل عن الغيبة إلى خطابهم قائلاً: "إن هذا كان لكم جزاء وكان سعيكم مشكوراً" لما في الخطاب من التشریف والتكريم؛ ولأن النعيم نوعان: مادي حسي، ومعنوي نفسي، ولا يكتمل النعيم الحسي إلا باتصاله بالنعيم المعنوي، فكان من كمال تأندهم بالنعيم تشریفهم بالخطاب من المنعم الكريم.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاوُلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءً وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

ففي قوله: (ويتخذ منكم شهداء) عدول إلى الخطاب للدلالة على تخصيص المؤمنين بالشهادة وتشریفهم بها.

ويرد هذا العدول أيضاً للدلالة على استحضر المخاطب وكمال القرب منه، ويكون هذا في خصوصية خطاب الله عز وجل.

وهو ما يظهر بوضوح في سورة الفاتحة التي خاض جمهور المفسرين والبلاغيين في تعليل سر العدول فيها عن الغيبة إلى الخطاب في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٢-٥].

إذا جرى السياق في معظمه على الغيبة قال: (رب العالمين، الرحمن الرحيم ..)، فنكر الاسم الظاهر وهو من قبل الغيبة^(١)، ثم عدل عن الغيبة إلى الخطاب في قوله: (إياك نعبد)، وقد تعددت الآراء في الحديث عن سبب هذا العدول، والذي ترتاح له النفس ويتنوقه الحس أن في

(١) انظر: مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص، ٤٦٢/١، والبحر المحيط، ٢٤/١.

التغيب نوعاً من التعظيم والإجلال - كما سبق ذكره - فكان الحديث عن المولى - عزوجل - بالغيبة أنه (رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين) وكلها صفات كمال تستوجب التعظيم له ثم العدول إلى الخطاب عند ذكر العبودية فقال: (إياك نعبد) وذلك لاستحضار كمال قرب المولى - عزوجل - من عبده، حتى كأن العبد يرى مولاه ويخاطبه، وتلك أعلى مراتب العبودية وهي الإحسان.

وقد يعدل عن الغيبة إلى الخطاب لدلالات أخرى غير ما ذكر يتسع لها السياق القرآني بحسب المقام والحال، فمن تلك الدلالات دلالة التلطف في الخطاب ورفع الحرج كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ [آل عمران: ٢٨].

٦٠٦٦٢٨

يقول السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)^(١): وفي قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا﴾ التفات من غيبة إلى خطاب، ولو جرى على سنن الكلام الأول لجاؤ بالكلام غيبة، وأبدوا للتفات هنا معنى حسناً، وذلك أن مولاة الكفار لما كانت مستقبحة لم يواجه عباده بخطاب النهي بل جاء به في كلام أسند الفعل المنهي عنه لغيب، ولما كانت المجاملة في الظاهر والمحاسنة جائزة لعذر وهو اتقاء شرهم حسن الإقبال إليهم وخطابهم برفع الحرج عنهم في ذلك.

ومن تلك الدلالات أيضاً الدلالة على اللوم والعتاب. نحو قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى * أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى * وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهٗ يَزَكَّى﴾ [عبس: ١-٣].

وقد أبعد الزمخشري النجعة في تعليقه هذا العدول إذ قال^(٢): "وفي الإخبار عما فرط منه ثم الإقبال عليه بالخطاب دليل على زيادة الإنكار، كما يشكو إلى الناس جانباً جنى عليه، ثم يقبل على الجاني إذا حمي في الشكاية مواجهاً له بالتوبيخ وإلزام الحجة".

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ١٠٩/٣.

(٢) الكشاف ٢١٨/٤.

وما كان ينبغي للزمخشري أن يقول هذا الكلام في حق رسول الله ﷺ إذ شبهه بالجاني الذي يخاطب بجنايته على سبيل زيادة الإنكار عليه والتوبيخ.

وإنما السياق سياق معاتبة ولطف، فانظر كيف غيب نبيه ﷺ عندما وصف عبوسه وتولييه، فقال: (عبس وتولى) فلم يواجهه بقوله: (عبست وتوليت) تحننا بقلب نبيه من أن يخاطب بذلك الوصف، وإنما أخبر عما وقع فحسب، ثم التفت إليه بالخطاب فقصد بذلك المصارحة اللطيفة باللوم الخفيف والعتاب الرقيق، فقال له: (وما يدريك لعله يزكى) ولو استمر السياق على الغيبة فقال: (وما يدريه لعله يزكى) لأوهم ذلك التغييب المستمر اللوم الشديد لنبيه ﷺ، فتحنن في تغييبه وتلطف في خطابه.

ثانياً: العدول عن الضمير إلى الاسم الظاهر

يمثل مجيء الضمير الوارد في السياق أصلاً سياقياً يقتضي مبدأ المشاكلة والمطابقة أن يطرد السياق عليه، لكن المتلقي يفاجأ أحياناً بالعدول المباشر عن الضمير إلى الاسم الظاهر الذي يحل محل الضمير في عودته على مفسر واحد، فما السر الدلالي في إحلال الاسم محل الضمير مع أن الأصل في مجيء الضمير أن يحل محل الاسم لكون الضمائر تمثل اختصاراً وإيجازاً في التعبير^(١) يستغنى بذكرها عن إعادة ذكر الاسم؟

ولمعرفة سبب هذا العدول في سياقاته المختلفة ينبغي أن ندرك أولاً الفرق الدلالي بين الاسم والضمير، وهو أن الاسم والضمير كليهما يحمل دلالة إشارية على الشيء الذي يشار إليه، فهما يشتركان في هذا المفهوم العام، ويتميز الاسم على الضمير بأن إشاريته أكثر بروزاً من الضمير ووضوحاً منه، وذلك لأن الاسم الظاهر له طبيعة دلالية خاصة ناتجة عن احتفاظه بانعكاسات دلالية من الشيء الذي يشير إليه^(٢).

(١) انظر: الضمائر في اللغة العربية، محمد عبد الله جبر، ص ١٠٣.

(٢) تحولات البنية ٨٢.

"فإذا كان الضمير يعطي إشارة ذهنية إلى العائد عليه، هذه الإشارة تحضره في النفس، إلا أن قدراً كبيراً من التأثير يظل الاسم الظاهر محتفظاً به، ولا يستطيع الضمير حمله نيابة عنه، لأن الإشارة تتولد حين يقرع اللفظ السمع بجرسه وارتباطاته الدلالية المختلفة جد الاختلاف، والتي اكتسبها في قصته الطويلة مع الكلمات والأحداث والمواقف"^(١).

ويولد هذا العدول دلالات كثيرة "يرجع تأثيرها إلى الخصوصية الدلالية للاسم الظاهر الذي وضع موضع الضمير، وإلى تأثير السياق الخارجي، والمتلقي الخاص في البنية اللغوية، وإلى تفاعل المتلقي مع التشكيل اللغوي والظروف المحيطة به"^(٢).

وترد هذه الدلالات على النحو الآتي:

أ- إتزال الأمر المعنوي منزلة المحسوس في ظهوره وبروزه:

وتبرز هذه الدلالة حين يوضع اسم الإشارة موضع الضمير، لأن اسم الإشارة "بأصل وضعه اللغوي يشير إلى شيء محسوس خارجي، والضمير يعود إلى مرجع معنوي أو محسوس، وقد تعدد الصياغة إلى إبراز دلالة التجسيم والتشخيص في الأشياء المعنوية لا عن طريق المجاز والتخييل، ولكن بواسطة التشكيل اللغوي، عن طريق التبادل بين الضمير واسم الإشارة، واستغلال ثنائية الحضور والغياب في دلالة كل منهما"^(٣).

وهذا وارد في البيان العربي، من ذلك قول عبد الله بن دمنة^(٤):

قَفِي قَبْلَ وَشَكِ الْبَيْنِ يَا ابْنَةَ مَالِكِ وَلَا تَحْرِمِينِي نَظْرَةَ مِنْ جَمَالِكِ
تَعَالَلْتِ كَيِ أَشْجَى وَمَا بِكِ عَلَّةٌ تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفِرْتِ بِذَلِكَ

(١) خصائص التراكيب ١٩٢-١٩٣.

(٢) تحولات البنية ٨٢.

(٣) تحولات البنية ٨٤.

(٤) حاشية الدسوقي، شروح التلخيص ٤٥٦/١، وانظر: معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، ١٥٩/١، ورقم الشاهد (٢٧)، (ولم أجده في ديوان ابن الدمنة بتحقيق أحمد راتب النفاخ).

"فكان مقتضى الظاهر أن يقول: قد ظفرت به؛ لأنه ليس بمحسوس، فعدل إلى (ذلك)

إشارة إلى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس"^(١).

ومن ذلك في التنزيل قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ

أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ﴾ [الرعد: ٣٥].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ

وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَعْمَلُونَ * وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ

مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [فصلت: ٢٢-٢٣].

فقد كان الأصل الإتيان بالضمير، فيكون في الآية الأولى (هي عقبي ...) وفي الآية

الثانية (هو ظنكم الذي ظننتم ...) لكنه "عبر باسم الإشارة: (تلك) و(ذللكم) في موضع الضمير

للدلالة على كمال النعيم وتمام ظهوره، فقد بلغ الغاية في الظهور والبيان حتى صار مدركاً

بالحواس، وكذا القول في الآية الثانية، فقد بلغ ظنهم الغاية في الظهور والبيان حتى صار كأنه

مدرك بالحواس"^(٢).

ب. الدلالة على العموم:

كما في قوله تعالى: ﴿يَخْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَى

عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٩٦].

وردت هذه الآية الكريمة في سياق ذكر المنافقين الذين تخلفوا عن الجهاد مع رسول الله

صلى الله عليه وسلم دون عذر. ونجد أن التعبير القرآني قد عدل عن الضمير إلى الاسم الظاهر

في قوله (فإن الله لا يرضى عن القوم الفاسقين) وكان مقتضى السياق أن يكون (فإن الله لا

(١) شرح السعد على التلخيص ضمن شروح التلخيص ٤٥٦/١.

(٢) علم المعاني دراسة بلاغية، بسيوني فيود ٢٢٦/١.

يرضى عنهم) وذلك لأن الآية قد بدأت بالتعبير عن هؤلاء المنافقين بضمير الغيبة في قوله (يحلّفون- لترضوا عنهم- فإن رضوا عنهم...) وهو عدول يدل على أن عدم رضا الله - عزوجل- عن هؤلاء المنافقين ليس لنواتهم وأشخاصهم، فيكون خاصاً بهم، وإنما لكونهم فاسقين، فهو لا يرضى عن الفاسقين عموماً في أي زمان كانوا وفي أي مكان، فالحكم متعلق بالوصف لا بالذات، فبإمكان هذه الذوات أن تتخلع من هذا الوصف المشين فتدخل في رضوان الله- عزوجل- إذا رجعت إليه وتابت. ولو قال: (فإن الله لا يرضى عنهم) لكان قد أوصد باب التوبة أمامهم مطلقاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

"فإنه لم يقل: (إننا لا نضيع أجرهم) وإنما عدل إلى الاسم الظاهر فأفاد فائدتين: إحداهما: أن هذا الصنف هو من المصلحين. والأخرى: أن الأجر لا يختص بهؤلاء الصنف من الناس، وإنما يشمل كل المصلحين فدخل فيه هؤلاء وغيرهم من المصلحين"^(١).

فأفاد العدول عن الضمير إلى الاسم الظاهر في هذا السياق العموم، ولو أتى بالضمير لكان الأجر مخصوصاً بهؤلاء دون غيرهم.

ج. إبراز الوصف الذي يفصح عنه الاسم ولا يظهره الضمير:

منه قوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مَنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَكَلَّتِ حِينٍ مَنَاصٍ * وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [ص: ٣-٤].

(١) الجملة العربية والمعنى ١٩٢.

أتى بالاسم الظاهر في قوله: (وقال الكافرون) ولم يقل: (وقالوا)؛ لما في الاسم الظاهر
من وسمهم بتلك السمة وإيرازهم بهذا الوصف، فالذي دعاهم إلى تكذيب الرسول هو كفرهم
وعنادهم، فقد بلغوا من الكفر مبلغاً كبيراً حتى قالوا هذا القول^(١).

ولو مضى السياق القرآني على نسقه فكان (وقالوا هذا ساحر كذاب...) لما كان في ذلك
من وصفهم بالكفر والإنكار عليهم ما في الاسم الظاهر من الدلالة على ذلك.

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ
وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

تحدث الآية على لسان الرسول ﷺ وهو يخاطب الناس: "إني رسول الله إليكم" ثم عدل
إلى الاسم الظاهر عند دعوتهم إلى الإيمان فقال (فأمنوا بالله ورسوله) ولم يقل: "فأمنوا بالله
وبي"؛ وذلك لداليتين: "إحداهما دفع التهمة عن نفسه بالعصبية لها- فهو لا يدعو الناس ليؤمنوا
به لذاته وإنما لكونه رسولاً مبلغاً عن الله عزوجل- وثانيهما: تنبيههم على استحقاقه الاتباع بما
اتصف به من الصفات المذكورة، من النبوة والامية، التي هي أكبر دليل على صدقه، وأنه لا
يستحق الاتباع لذاته، بل لهذه الخصائص"^(٢).

د. رفع الحرج النفسي عن المخاطب بتغييبه بدلاً من مخاطبته:

من ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحَلَّلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ
يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمَّكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ
مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِن وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَكْحِفَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ

(١) انظر: الكشاف ٣/٣٦٠.

(٢) البرهان في علوم القرآن، الزركشي ٣/٣١٧.

الْمُؤْمِنِينَ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿الأحزاب: ٥٠﴾.

بدأ السياق القرآني بالخطاب للنبي ﷺ بقوله: (أحللنا لك) ثم عدل عن ذلك إلى الاسم الظاهر النبي، بقوله: (إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي) ثم عدل مرة أخرى عن الاسم الظاهر إلى الخطاب فقال: (خالصة لك).

ولم يجر السياق على نمط واحد من الضمائر فيكون (إنا أحللنا لك أزواجك... وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها لك إن أردت أن تستكحها خالصة لك...)?

ويرى الباحث أن العدول إلى الاسم الظاهر في هذا السياق فيه دلالة نفسية، وهي رفع الحرج عن النبي ﷺ؛ لأن هذه الخصوصية فيها حرج لنفس الرسول أن يكون هذا خاصاً له دون المسلمين، بل هي أشد من خصوصيته بما زاد عن الأربع زوجات، لأنه زواج بمقابل وهو المهر خلافاً لزواج الهبة الذي هو دون مقابل، فالتحرج منه أشد، لذا ترفق المولى -عز وجل- إذ لم يخاطبه بهذا الحكم مباشرة، فغيبه في الخطاب إذ الاسم الظاهر من قبيل الغيبة فقال (وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستكحها) فجعل اختصاصه بهذا الأمر بمقتضى مقام النبوة فهو مقام له خصوصيته فلا يكون في صدره أدنى حرج من ذلك^(١). وأكد بذلك بقوله: (لكي لا يكون عليك حرج).

هـ - الدلالة على التفخيم والتعظيم:

نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤].

(١) انظر: أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ١٣٧.

وجه المولى - عزوجل - الخطاب لرسوله ﷺ فقال: "جاعوك" ثم عدل عن ذلك إلى الاسم الظاهر فقال: "واستغفر لهم الرسول" ولم يقل: "واستغفرت لهم"، فعدل عن الضمير إلى الاسم الظاهر "تفخيماً بشأن رسول الله ﷺ وتعظيماً لاستغفاره، وتبنيهاً على شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان"^(١).

و- الحث على فعل المأمور:

كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ١-٢].

نجد العدول عن ضمير المتكلم (إنا أعطيناك) إلى الاسم الظاهر (فصل لربك) ولم يقل (فصل لنا) وذلك "لأن في لفظ الرب حثاً على فعل المأمور به؛ لأن من يربيك يستحق العبادة، وفيه إزالة الاحتمال أيضاً، لأن قوله: "إنا أعطيناك الكوثر" ليس صريحاً في إفادة الإعطاء من الله، وأيضاً كلمة (إنا) تحتل الجمع كما تحتل الواحد المعظم نفسه، فلما التفت بقوله: (فصل لربك) زال هذان الاحتمالان"^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾ [النور: ١٢].

قال: "ظن المؤمنون"، ولم يقل: ظننتم بأنفسكم... مطابقة لسابقه في قوله: "سمعتموه" وذلك ليصرح بلفظ الإيمان دلالة على أن الاشتراك فيه مقتضى أن لا يصدق مؤمن على أخيه ولا مؤمنة على أختها قول عائب ولا طاعن"^(٣).

(١) الكشاف، ١/٥٣٨.

(٢) حاشية السوقي على شرح السعد، ضمن شروح التلخيص، ١/٤٦٨.

(٣) الكشاف، ٣/٥٣.

ويرى ابن المنير أيضاً أن "السر في هذا التعبير هو تعطيف المؤمن على أخيه وتوبيخه على أن يذكره بسوء، وتصوير ذلك بصورة من أخذ يقذف نفسه ويرميها بما ليس فيها من الفاحشة، ولا شيء أشنع من ذلك"^(١).

ز- الدلالة على القوة والمهابة:

ويبرز ذلك في العدول عن الضمير إلى الاسم الظاهر الذي هو لفظ الجلالة (الله) تارة (الرب) تارة أخرى.

"والعدول عن الضمير إلى الاسم الصريح (الله) راجع إلى ما في اسمه تعالى من قوة الدلالة، وفي إظهاره بعد الضمير إلقاء للروعة والمهابة في القلوب، باعتباره المعبود الخلق بالعبادة"^(٢).

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذُ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

ولم يقل: (ولتعلم الذين آمنوا) حتى يتفق مع قوله (نداولها) "فعدل عن ضمير العظمة إلى أسلوب الغيبة بإظهار اسمه الكريم الأعظم، وإسناد العلم إليه وحده في هذا المقام؛ تربية للمهابة في قلوب عباده وإلماعاً إلى أن الذي داول الأيام هو العظيم الواحد لحكمة يريدتها"^(٣).

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾

[الزمر: ٥٣].

(١) حاشية الكشاف، ٥٣/٣.

(٢) الالتفات في القرآن، الهيثري، ١٦٤.

(٣) النظم القرآني في آيات الجهاد، ١٥٧.

فالأصل أن يرد السياق: "لا تقنطوا من رحمتي" فعدل إلى الاسم الظاهر "يرازاً للفظ
الجلالة الملائم لذكر الرحمة والمغفرة"^(١).

ومما ورد فيه العدول إلى الاسم الظاهر (الرب) قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ
إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْراً مِّنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ * رَحْمَةً مِّنْ رَبِّكَ
إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الدخان: ٣-٦].

إذ عدل من ضمير المتكلم في قوله: "إنا أنزلناه ... إنا كنا ... من عندنا" إلى الاسم
الظاهر في قوله: (رحمة من ربك) "والأصل إنا كنا مرسلين رحمة منا، فوضع الظاهر موضع
الضمير إيذاناً بأن الربوبية تقتضي الرحمة على المرئيين"^(٢).

وقد استعمل هذا اللفظ في العدول عن ضمير المتكلم إلى الغيبة مضافاً إلى ضمير
الخطاب العائد على الرسول ﷺ تعظيماً لشأنه إذ هو مربوب لله، أي مملوك له فهو في
رعايته"^(٣). نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ * وَلَقَدْ عَلِمْنَا
الْمُتَّقِدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ﴾ [الحجر: ٢٣-٢٥].

"فالانتقال من تعبيره تعالى بضمير المتكلم إلى الاسم الصريح هو ضرب من العدول
اعتمده القرآن لقوة الدلالة المستفادة من اسميه تعالى: الله-الرب"^(٤).

ثالثاً: العدول في أسماء الإشارة والأسماء الموصولة

يرد اسم الإشارة ويقصد به تمييز المسند إليه أكمل تمييز؛ لأن اسم الإشارة بطبيعة
دلالاته يفيد تحديد المراد منه تحديداً ظاهراً وتمييزه تمييزاً تاماً، لذا فإن المتكلم قد يقصد إلى هذا

(١) علم المعاني، دراسة بلاغية، ٢٣٤.

(٢) الكشاف، ٥٠١/٣.

(٣) الالتفات في القرآن، الشاذلي الهبشري، ١٦٤.

(٤) السابق، ١٦٥.

التحديد ليحضر المسند إليه في ذهن السامع متميزاً تمام التميز، وذلك عندما يكون معنياً بالحكم الذي يريد إضافته إليه ويرغب في إبرازه وزيادة تأكيده^(١).

ولسنا معنيين في هذا المبحث بتتبع دلالات اسم الإشارة، في السياقات القرآنية بقدر ما نحن معنيون بتفسير ظاهرة العدول في استعمال هذه الأسماء، لمعرفة سر المخالفة بينها في السياق نفسه، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ * قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣١-٣٢].

فقد أشارت النسوة إلى يوسف باسم الإشارة القريب (هذا) في قولهن: "ما هذا بشراً إن هذا إلام ملك كريم" في حين عدلت امرأة العزيز عن اسم الإشارة القريب إلى الإشارة بالبعد (ذلك) في قولها: (فذلكن الذي لمتني فيه)، ولم نقل: (فهذا الذي لمتني فيه). فتطابق إشارتها إشارة النسوة في الصيغة والأداء، وقد تناول البلاغيون دلالة اسم الإشارة بالبعد في قول امرأة العزيز في هذا السياق، ولكنهم تناولوه تناولاً مفرداً دون الإشارة إلى دلالاته مقترناً مع اسم الإشارة قبله، فلم يشيروا إلى دلالة العدول في هذا السياق.

ويظهر لنا سبب هذا العدول من معرفة الفرق الدلالي بين الإشارتين، فإشارة النسوة إلى يوسف إشارة قرب، توحى بالقرب والوضوح "ما هذا بشراً إن هذا إلام ملك"، فكانت إشارتهن إلى ما ظهر لهن من حسن يوسف وجماله، وكانت إشارة امرأة العزيز إلى ما هو أبعد من ذلك من حسن خلقه ونبل سيرته، فكانت أكثر تعظيماً له منهن وإكباراً.

ونجد الإشارية في هذين الاسمين تحمل دلالة التفضيل، كما نفاضل بين أكبر وكبير، فإذا كان (هذا) اسم إشارة جاء في سياق التعظيم والإكبار (أكبرنه .. قطعن .. قلن .. ما هذا .. إن هذا) وكان إشارتهن تعني: هو كبير، فإن دلالة اسم الإشارة (ذلكن) أفادت التفضيل على

(١) علم المعاني، دراسة بلاغية ونقدية لمسائل علم المعاني، ١٠٧/١.

التفضيل، وكان امرأة العزيز تقول: هو أكبر مما تصورتين، وأكبر مما ظهر لكن من جمال مظهره، وهو جمال مخبره وجوهره.

فجاءت الإشارة الواردة من امرأة العزيز إليه أدق دلالة، وأعمق نظراً، إذ قالت: (فذلكن) على سبيل التعظيم والإكبار ليوسف. ودلت المخالفة بين الإشارتين (هذا-ذلكن) على التكامل في صفة الكمال لدى يوسف من ائتلاف حسن الجوهر وجمال المظهر، وسمو الخلق والخلق.

ويبرز العدول في الأسماء الموصولة في المخالفة بينها في الاستعمال. من ذلك العدول عن الاسم الموصول (الذي) إلى (ما) نحو قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّنُونَ﴾ [النساء: ٨١].

لم يجر السياق على نمط واحد فيكون (فإذا برزوا من عندك بيّت طائفة منهم غير الذي تقول والله يكتب الذي يبيّنون).

ولكي ندرك سر هذا العدول يجب أن ندرك أولاً الفرق الدلالي في الاستعمال بين (الذي) و(ما)^(١).

ويفرق ابن القيم (ت ٧٥١هـ) بينهما فيرى أن الفرق بينهما: "أن (ما) اسم مبهم في غاية الإبهام حتى إنها تقع على كل شيء، وتقع على ما ليس بشيء، ألا تراك تقول: إن الله يعلم ما كان وما لم يكن... وتفارق (الذي) أيضاً في امتناعها عن التثنية والجمع؛ وذلك أيضاً لفرط إبهامها"^(٢).

فأرجع ابن القيم الفرق الأساس بين (ما) و(الذي) إلى قضية الإبهام، ومع أن (ما) و(الذي) يشتركان في الإبهام وذلك لأن الأسماء الموصولة كلها من المبهمات إلا أنها تتفاوت في الإبهام، فـ (ما) أشد إبهاماً من (الذي) بل هي في غاية الإبهام كما ذكر ابن القيم.

(١) ذكر فاضل السامرائي فروقاً عديدة بين (الذي) و(ما)، انظر: معاني النحو، ١/١٣٧-١٣٨.

(٢) بدائع الفوائد، ١/١٣١.

ويقول في تحليل (ما) تحليلاً صوتياً مدلاً بذلك على فرط إيهامها "فهي لا تخلو من الإبهام أبداً، ولذلك كان في لفظها ألف آخرة؛ لما في الألف من المد والانتساع في هواء الفم مشاكلة لاتساع معناها في الأجناس؛ فإذا أوقعوها على نوع بعينه وخصوا به من يعقل وقصروها عليه، أبدلوا الألف نوناً ساكنة فذهب امتداد الصوت، فصار قصر اللفظ موازناً لقصر المعنى"^(١).

ويفهم من تحليله هذا أن بناء (ما) يوافق استعمالها المتسع، فإن مدة الألف المتسعة في آخرها، تشاكل الانتساع في معناها، وأمّا (من) فهي مقيدة بالسكون، لذا كان استعمالها مقيداً بالعقلاء^(٢). وأن (من) أصلها (ما) وهو الذي أيدته الدراسات الحديثة فيرى برجستراسر^(٣): "أن (من) و(ما) أصلهما واحد يعني: "ما" وألحقت بها النون، وهي من العناصر الإشارية أيضاً، وإن لم توجد في اللغة العربية بين أسماء الإشارة، فتدل (ما) على الأشخاص إذا وقعت مع هذا الحرف اللاحق، وعلى الأشياء إذا وقعت بدونه".

وتتفاوت الأسماء الموصولة (الذي) و(من) و(ما) في التعريف، فأعرف هذه الأسماء ما كان مختصاً ثم ما كان مشتركاً، فـ (الذي) أخص من (ما) و(من) فإنه مختص بالمفرد والمذكر، وكلّ من (ما) و(من) اسم موصول مشترك في المفرد والمثنى والجمع والتذكير والتأنيث. ومعنى (أخص) أي أنه أكثر تحديداً ووضوحاً من ذينك، فهو على هذا أعرف منهما، لتحديد معناه ووضوحه"^(٤).

(١) بدائع الفوائد، ١/١٣١.

(٢) انظر: معاني النحو، ١/١٣١.

(٣) التطور النحوي، ٨٦.

(٤) معاني النحو، ١/١٣٨.

ثم يليه في الاختصاص (من) فهو أخص من (ما) كما أشار ابن القيم، وبناءً على ذلك يمكننا أن ندرك سبب العدول في الآية السابقة التي نحن بصددنا وهي قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّنُونَ﴾ [النساء: ٨١].

إذ قال ابتداءً "غير الذي" ثم عدل عن الاسم الموصول (الذي) إلى (ما) فقال: (والله يكتب ما يبيئون). وذلك "لأن أن أحد الموضعين أعرف من الآخر فالذي يقوله أعرف مما يبيئون؛ لأن الأول معلوم عند المخاطب متفق عليه، بخلاف ما يبيئون فإنه مجهول عنده، إذ هو لا يدري ماذا يبيئون، فجاء للأخص المعلوم بـ (الذي) والآخر بـ (ما)"^(١).

ويرد العدول على العكس مما سبق فيعدل عن (الذي) إلى (ما) كما في قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى﴾ [الشورى: ١٣].

فأتى بـ (ما) في قوله: "ما وصى به نوحاً"، ثم عدل إلى (الذي)، فقال: "والذي أوحينا إليك"، ولم يقل: (وما أوحينا إليك) مع أن كليهما اسم موصول، ثم عاد فقال: "وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى".

والسبب أن (الذي) أخص وأعرف من (ما)؛ لأن (ما) مشترك يشترك فيه المذكر والمؤنث، والمفرد والجمع، والعاقل وغير العاقل، فجاء بـ (الذي) في الأعراف؛ لأننا نعرف شريعتنا، وعرفنا حدودها ودقائقها، فجاء بالأعراف، بينما لا نعرف على وجه التحديد والتفصيل ما وصى به إبراهيم وموسى وعيسى لا سيما أن كتبهم قد حُرِّفَتْ^(٢).

(١) معاني النحو، ١/١٣٩.

(٢) من حديث للدكتور فاضل السامرائي في حلقة تلفزيونية من الشارقة.

المبحث الثالث

العدول عن الاسم إلى الفعل والعكس

نجد في التعبير القرآني كثرة مجيء العدول عن الاسم إلى الفعل والعكس، ويقتضي حسن المشاكلة والمطابقة في السياق اللغوي أن يعطف الفعل على الفعل والاسم على الاسم، والعدول عن ذلك بالمخالفة بين الاسم والفعل له بعد دلالي يدرك من معرفة الفرق الدلالي بين الاسم والفعل، وقد تقرر عند علماء اللغة والبلاغة أن "الفعل يدل على التجدد والحدوث، والاسم على الاستقرار والثبوت، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر"^(١).

وسبب ذلك أن الفعل مقيد بالزمن، فالفعل الماضي مقيد بالزمن الماضي، والمضارع مقيد بزمن الحال أو الاستقبال في الغالب، في حين أن الاسم غير مقيد بزمن من الأزمنة، فهو أشمل وأعم وأثبت^(٢).

وهذا ما قرره شيخ البلاغة العربية عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ) بقوله^(٣):
"موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجده شيئاً بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء، فإذا قلت: زيد منطلقاً، فقد أثبت الانطلاق فعلاً له، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: "زيد طويل"، و"عمرو قصير"، فكما لا تقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث، بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تعترض في قولك: "زيد منطلقاً" لأكثر من إثباته لزيد. وأما الفعل، فإنه يقصد فيه إلى

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ٦٦/٤.

(٢) انظر: معاني الأبنية في العربية، فاضل السامرائي، ٩.

(٣) دلائل الإعجاز، الجرجاني، تحقيق شاکر، ١٧٤.

ذلك، فإذا قلت: "زيد ها هو ذا ينطلق"، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً، وجعلته يزاوله ويُرَجِّبُه، وإن شئت أن تحسَّ الفرق بينهما من حيث يُلطف، فتأمل هذا البيت:

لا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ المَضْرُوبُ خِرْقَتَنَا لكن يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقٌ

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى، ولو قلته بالفعل: لكن يمر عليها وهو ينطلق، لم يحسن.

وقد استشهد الجرجاني على هذه القاعدة بقول الشاعر النضر بن جُوَيَّة^(١):

قَالَتْ طَرِيفَةُ مَا تَبَقِيَ دَرَاهِمُنَا وَمَا بِنَا سَرَفٌ فِيهَا وَلَا خَرِقُ
إِنَّا إِذَا اجْتَمَعَتْ يَوْمًا دَرَاهِمُنَا ظَلَّتْ إِلَى طُرُقِ الْخَيْرَاتِ تَسْتَبِقُ
لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ المَضْرُوبُ خِرْقَتَنَا^(٢) لكن يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ

لقد مدح الشاعر قومه بالكرم والعطاء وأن صرتهم لا تألف الدرهم، فلا يستقر فيها، وإنما يمر عليها منطلقاً في وجوه الخير والإنفاق، وهذا المقام يلائمه مجيء الاسم "منطلق"؛ لأنه يفيد أن "انطلاق الدراهم من الصرة أمر ثابت دائم لا يتجدد، وأن الدراهم ليس لها استقرار ما في الصرة"^(٣).

"ولو أتى به فعلاً فقال: "وهو ينطلق" لكان المعنى أن انطلاقه يتجدد، وهذا يعني أنهم يمسكونه زمناً ما"^(٤). فكان مجيء الاسم أبلغ في الدلالة على المدح والثناء.

وهذا الفرق الدلالي بين الاسم والفعل، يهدينا إلى معرفة سر العدول عن الاسم إلى الفعل أو العكس في السياق القرآني، فهو عدول يقتضيه سياق الحال ويكشف عن دلالات بلاغية

(١) انظر: معاهد التصحيح، ٢٠٧/١، وحاشية الدسوقي ضمن شروح التلخيص، ٣٠/٢.

(٢) هكذا "خِرْقَتَنَا" في دلائل الإعجاز، تحقيق شاكر، ١٧٤، والمذكور في معاهد التصحيح، ٢٠٧/١، وفي شروح

التلخيص، "صُرْتَنَا"، انظر: شروح التلخيص، ٣٠/٢.

(٣) حاشية الدسوقي، ضمن شروح التلخيص، ٣٠/٢.

(٤) علم المعاني، دراسة بلاغية ونقدية، ١٦٦/١.

مقصودة، لا كما ذهب إليه بعض النحاة من تأويل الفعل بمعنى الاسم أو العكس؛ حتى يصح عطف أحدهما على الآخر.

يقول الرضي (ت ٦٨٦هـ) في شرح الكافية: "ومنها أنه يُعْطَفُ الفعل على الاسم والعكس، إذا كان في الاسم معنى الفعل، قال الله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦].

على قراءة عاصم، أي: فلق الإصباح، وكذا قوله تعالى: ﴿صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩]. أي: يصففن ويقبضن.

قال الشاعر^(١):

"بَاتَ يُعْشِيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ يَفْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرِ
أي: ويجور"^(٢).

وتأويل الاسم بمعنى الفعل ليصح العطف بينهما تكلف واضح دعى إليه الاهتمام بالشكل على حساب المضمون والدلالة، ولو كان الأمر كما ذكر لما كان للمخالفة بين الاسم والفعل في هذا السياق معنى يذكر.

وفحوى هذا القول أنه يسوي في الدلالة بين ما ورد في القرآن الكريم من قوله تعالى: "صافات ويقبضن" وما هو مفترض وقوعه وهو "يصففن ويقبضن".

فالحكيم لا يغير في كلامه وأسلوبه إلا لدلالة مقصودة، فهو قول لا يقف على أسرار

البيان ودقائق المعاني في التعبير لمعرفة الفروق بينها.

(١) الشاهد: رجز مجهول القائل وهو الشاهد السادس والخمسون بعد الثلاثمائة في الخزانة، واستشهد به على أن: "جائر" معطوف على "يقصد" لكونه بمعنى الفعل، أي: يقصد ويجور، انظر: خزانة الأدب، ١٣٩/٥.

(٢) شرح الكافية، الرضي، ٨٦-٨٧، ت: عبدالعال مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١.

وقد أشرنا إلى أن الفرق الدلالي بين الاسم والفعل يرجع إلى ما ذكره البلاغيون من دلالة الاسم على الثبوت، والفعل على التجدد والحدوث، غير أن هذه الدلالة تظل دلالة عامة تتوالد منها دلالات فرعية خاصة، يحددها السياق الخاص الواردة فيه، فيكشف العدول لنا في الحالة هذه عن دلالات تبرز مظهراً من مظاهر الإعجاز القرآني، ويرد بكثرة في السياقات القرآنية في صور عدة على النحو الآتي:

أولاً: العدول عن اسم الفاعل إلى الفعل والعكس

من ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرِّحْمَنُ﴾ [المالك: ١٩].

الأصل السياقي في هذه الآية هو اسم الفاعل "صافات"، وكان مقتضى السياق بموجب المشاكلة في التعبير أن يماثل بينهما فيكون "صافات وقابضات"، لكن السياق خرج عن المتوقع لدى المتلقي، فعدل عن الاسم إلى الفعل؛ ليولد دلالة جديدة لا يفى بها الاسم لو استمر السياق على نسقه العام دون مخالفة التعبير، فقال: "صافات ويقبضن".

وهنا يوظف التعبير القرآني الفرق الدلالي بين الاسم والفعل أحسن توظيف؛ ليوافق به المقال مقتضى الحال، فَيَقْصَلُ التركيب المقالي في دلالاته الأسلوبية وفق واقع الطير الملموس والمشاهد في الحياة، وذلك أن: "الأصل في الطيران هو صف الأجنحة؛ لأن الطيران في الهواء كالسباحة في الماء، والأصل في السباحة مد الأطراف وبسطها، وأما القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك، فجاء بما هو طارئ غير أصل بلفظ الفعل، على معنى أنها صافات، ويكون منهن القبض تارة كما يكون من السابح"^(١).

(١) الكشاف، ١٣٨/٤.

فما هو أصل ثابت - وهو صف أجنحتها في الهواء - عبر عنه بالاسم للدلالة على الثبوت والاستمرار^(١)، وما هو حادث طارئ غير مستمر - وهو قبضها أجنحتها - عبر عنه بالفعل لدلالته على الحدوث والتجدد.

وهذه الدقة المحكمة في التعبير القرآني تجلي لنا قول المولى عزوجل في وصف كتابه الكريم: ﴿كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فَصَّلْتُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١].
ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ * ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥-١٦].

لقد جاء التعبير عن الموت بالاسم مؤكداً بلام التوكيد (لميتون)، في حين عبر عن البعث يوم القيامة بالفعل المضارع (تبعثون)، وكان مقتضى الظاهر أن يجيء العكس؛ لأن وقوع الموت أمر لا يحتاج إلى تأكيد، فهذا أمر لا يختلف فيه اثنان، وإنما وقع الشك لدى الكفار والمشركين في قضية البعث لا الموت، وسبب ذلك أنه "بولغ في تأكيد الموت؛ تنبيهاً للإنسان أن يكون الموت نصب عينيه، ولا يغفل عن ترقبه، فإن مآله إليه؛ فكانه أكد جملته ثلاث مرات^(٢) لهذا المعنى؛ لأن الإنسان في الدنيا يسعى فيها غاية السعي حتى كأنه مخلد، ولم تؤكد جملة البعث إلا بـ (إن)؛ لأنه أبرز في صورة المقطوع به الذي لا يمكن فيه نزاع ولا يقبل إنكاراً..."^(٣).

وفيه دلالة أخرى وهي أن "الموت هو سكون أو جمود ثلاثمه صيغة الثبوت، والبعث حركة وحياة ثلاثمها صيغة الحدوث والتجدد"^(٤).

(١) وحيثما ورد في القرآن ذكر الطيور ووصف بسط أجنحتها أتى به اسماً، من ذلك قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ﴾ [النور: ٤١].

(٢) أي: بـ (إن) واللام، وإيراد الخبر بصيغة الاسم (ميتون) دون صيغة الفعل (تموتون).

(٣) البرهان في علوم القرآن، ٣/٨٨.

(٤) أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ١٨٠.

وفي مجيء المضارع في ذكر البعث "تبعثون" استحضار لمشهد البعث وكأنه مائل للعيان، فهو أعمق أثراً في النفوس وأكد في الوقوع.

وكما ورد العدول في السياقين السابقين عن اسم الفاعل إلى الفعل المضارع فإنه يرد أيضاً إلى الفعل الماضي؛ للدلالة على المفارقة بين ما هو أصل بخلقته وما هو طارئ في الخلق والإيجاد، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦].

إذ عبر عن فلق الإصباح باسم الفاعل فقال: (فالقُ الإصباح) في حين عدل عن الاسم إلى الفعل في التعبير عن الليل فقال: "وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا".

ومجيء الاسم هنا يوحى بالقدرة العجيبة على فلق الإصباح، وإخراجه من بين ظلمات الكون الحالكة، في حين دل العدول إلى الفعل في (وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا) على أن الليل أصل في الخلق والإيجاد قبل فلق الإصباح، وذلك لدلالة الفعل الماضي على حصول ذلك وتحققه في الزمن الماضي البعيد، والتقدير: وجعل الليل سكناً من قبل فلق الإصباح، "فالإصباح طارئ، وأما الليل فهو سكن دائم تتغمر فيه الكرة الأرضية ويحيط بها من جميع جوانبها كأنه لباس للأرض"^(١)، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا﴾ [النبا: ١٠].

وهذا ما كشف عنه العلم الحديث الآن، فقد "أفاد جميع رواد الفضاء منذ عام ١٩٦١، أنهم عندما اخترقوا الغلاف الجوي للأرض وجدوا أن القشرة الجوية الكروية المنيرة من هذا الغلاف والتي تواجه الشمس أثناء النهار لا يتعدى سمكها ٢٠٠ كيلو متراً فوق سطح الأرض، وبعد هذا الارتفاع تظلم السماء تماماً رغم وجود الشمس التي لا يتسنت ضوءها في الفضاء الكوني؛ لعدم وجود الذرات والجسيمات الكافية اللازمة لحدوث التسنت، كما تظهر النجوم مع قرص الشمس في السماء الحالكة الظلام، "وتبدو الأرض قرصاً منيراً يسبح وسط ظلام

(١) الكون والإعجاز العلمي للقرآن، منصور محمد حسب النبي، ٢٠٣.

حالك" (١). وهو ما أشار إليه القرآن أيضاً في موضع آخر بقوله تعالى: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧]؛ أي: أن النهار ينسلخ من الليل الدائم في الفضاء كما ينسلخ جلد الشاة من جسدها، ولهذا فالليل هو الأصل بينما النهار طارئ" (٢). فيكون هذا العدول قد كشف عن جانب من جوانب الإعجاز العلمي (٣) في القرآن الكريم.

وقد يرد العدول على العكس مما سبق، إذ يعدل التعبير القرآني عن الفعل المضارع إلى اسم الفاعل ليؤدي بذلك دلالات متعددة، منها الدلالة على المفارقة الحسية بين ما هو متجدد في خلقته وما هو ثابت في طبعه، من ذلك قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكَمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥].

"فاستعمل الفعل مع الحي فقال: (يخرج)، واستعمل الاسم مع الميت، فقال: (مخرج)؛ وذلك لأن أبرز صفات الحي الحركة والتجدد، فجاء معه بالصيغة الفعلية الدالة على الحركة والتجدد؛ ولأن الميت في حالة همود وسكون وثبات جاء معه بالصيغة الاسمية الدالة على الثبات، فقال: "ومخرج الميت من الحي" (٤).

وأما مجيء التعبير في سورة آل عمران بصيغة الفعل في قوله تعالى: ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [آل عمران: ٢٧]، فسياق آل عمران يتحدث عن التغير والتبدل والتجدد: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُنزِلُ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ

(١) الكون والإعجاز العلمي للقرآن، ٢٠٣.

(٢) المصدر السابق، ٢٠٦.

(٣) انظر هذه الحقيقة العلمية في الكون والإعجاز العلمي للقرآن، ٢٠٢-٢٠٨، وأسرار الكون في القرآن، داود سلمان السعدي، ١٣٧، والمنظار الهندسي للقرآن، خالد العبيدي، ٧٩٣.

(٤) التعبير القرآني، ٢٣.

فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿آل عمران: ٢٦-٢٧﴾.

إذ نلاحظ أن السياق كله حركة وتغيير وتبديل فجاء بالصيغة الفعلية الدالة على التجدد والتغير والحركة، أما السياق في سورة الأنعام فليس في التبديل والتغيير^(١)، وإنما هو في الدلالة على قدرة الله وتفضله على الخلق قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ نَلِكُمْ اللَّهُ فَأَنى تُؤفكون * فَالِقُ الإصباحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسباناً ذَلِكَ تَقْدِيرُ العَزيزِ العَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٥-٩٦].

ويرد هذا العدول أيضاً للدلالة على المفارقة بين ما هو موقوت ودائم كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]، "فقد جاء في صدر الآية بالفعل: "ليعذبهم" وجاء بعده الاسم "معذبهم"، وذلك أنه جعل الاستغفار مانعاً ثابتاً من العذاب، بخلاف بقاء الرسول ﷺ بينهم، فإنه -أي: العذاب- موقوت ببقائه بينهم، فذكر الحالة الثابتة بالصيغة الاسمية والحالة الموقوتة بالصيغة الفعلية"^(٢).

ومن اللافت للنظر أنه عبر عن استغفارهم بالفعل "يستغفرون" ولم يقل: (وهم مستغفرون) ليشير بذلك إلى سعة رحمته -عز وجل- لأنه منع عنهم العذاب منعاً باتاً يقيناً بأي استغفار يحدث منهم، ولو لم يكن وصفاً ثابتاً فيهم، في حين أنه لا يهلكهم إلا بتحقيق حصول الظلم وثبوته وصفاً مستقراً فيهم، فقال عز وجل: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلاَّ وَأَهْلِهَا ظالِمُونَ﴾ [القصص: ٥٩]. فقال: (ظالمون) ولم يقل: (يظلمون) للدلالة التي ذكرناها^(٣).

(١) انظر: التعبير القرآني، ٢٣.

(٢) السابق، ٢٦.

(٣) انظر: السابق، ٢٦.

وقد يدل هذا النوع من العدول أيضاً على حقيقة علمية تبرز جانباً من جوانب الإعجاز العلمي في القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ [القصص: ٦١].

إذ استعمل مع الليل الفعل (لتسكنوا) ثم عدل عنه إلى الاسم مع النهار، فقال: (مبصراً)، ولم يجر السياق على نسق واحد فيكون (والنهار لتبصروا فيه).

وعلل الزمخشري ذلك فقال^(١): "لأنه لو قيل: "لتبصروا فيه" فانت الفصاحة التي في الإسناد المجازي، ولو قيل: ساكناً، والليل يجوز أن يوصف بالسكون على الحقيقة ألا ترى إلى قولهم: "ليل ساج وساكن لا ريح فيه، لم تتميز الحقيقة من المجاز".

ومراد الزمخشري هنا أن العلة من العدول إلى الاسم (مبصراً) هو إضفاء نوع من الجمال الفني بمجيء المجاز العقلي، ولو قال: "لتبصروا فيه"، فإن هذه الناحية الجمالية تذهب لتصبح دالة على الحقيقة، وأن مجيء الفعل مع وصف الليل (لتسكنوا فيه) هو على الحقيقة، فيكون قد جمع بين الحقيقة والمجاز في تعبير واحد، ولو جعلهما بصورة تعبيرية واحدة لفانت هذه المزية الفنية^(٢).

وليس الأمر كذلك، فالمزىة الفنية ليست مقصورة على المجاز فحسب، بل قد تكون الحقيقة أحياناً أبلغ من المجاز، والسياق هو الذي يحدد ذلك، والذي يظهر أن المولى -عز وجل- قال: "لتسكنوا فيه" ولم يقل مثلاً: "ساكناً"؛ لأنه يريد أن يمتن على عباده بنعمته وفضله بأن جعلهم هم الساكنون فيه، لا أن الليل نفسه ساكناً، لذلك جاء بقوله (لكم) في قوله: "الله الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه". ثم قال: "والنهار مبصراً" فأسند الإبصار للنهار؛ لملمحين دلالتين هما:

(١) الكشاف، ٤٣٤/٣.

(٢) انظر: التعبير القرآني، ٢٧.

الأول: ملمح معنوي، يراد به بيان أن النهار نفسه مبصر، يبصر أعمالنا، ويكون شاهداً علينا بالخير والشر، وخص النهار بالإشهاد على الأعمال؛ لكونه محلاً لحركة المكلفين، لذلك يقول المولى عزوجل: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعَلَّمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠].

والثاني: ملمح حسي مادي يكشف عن جانب من جوانب الإعجاز العلمي في القرآن الكريم، إذ كان المعتقد قديماً لدى علماء الإبصار "أن الإبصار يحدث نتيجة خروج شعاع من العين يسقط على الجسم فتتم رؤيته"^(١). وقد ثبت علمياً خطأ هذا الاعتقاد بعد تقدم الدراسات التشريحية للعين، وأثبتت هذه الدراسات أن حدوث الإبصار يكون نتيجة خروج شعاع من العين يسقط على الجسم، ثم ينعكس ليسقط على العين مرة أخرى، وعملية الانعكاس تتم للون واحد "طول موجي واحد" من ألوان الطيف السبعة المكونة لشعاع الشمس المرئي، ومن ثم فوجود شعاع الشمس أساسي لحدوث عملية الإبصار، فلا يمكن حدوث الإبصار في الظلام لعدم وجود الأطوال الموجية للأشعة المرئية، والتي يمكن للأجسام امتصاص بعضها وعكس الآخر؛ لتتري به عند سقوطه على شبكية العين"^(٢).

لذا" فالتعبير بكون النهار مبصراً في قوله تعالى: "والنهار مبصراً" إنما المراد به الأشعة المرئية المضئية للنهار، والتعبير باسم الفاعل "مبصر" يفيد بأن النهار هو مصدر تلك الأشعة"^(٣).

ثانياً: العدول عن الفعل إلى اسم المفعول

منه قوله تعالى عن نبيه داود عليه السلام: ﴿إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ * وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أُوَّابٌ﴾ [ص: ١٨-١٩].

(١) موسوعة الإشارات العلمية في القرآن والسنة، عبد الباسط الجمل، ٨٦.

(٢) المصدر السابق، ٨٦.

(٣) المصدر السابق، ٨٧.

لقد عبر المولى عزوجل عن حال الجبال في التسبيح بالفعل المضارع "يسبحن"، وعدل عن ذلك إلى الاسم في ذكر الطير، فقال: "والطير محشورة"، ولم يجر السياق على نسق واحد فيكون (إنا سخرنا الجبال معه يسبحن ... والطير يحشرن)، فيسوي بينهما في الفعلية.

يرى الزمخشري أنه اختير الفعل (يسبحن) على (مسبحات) للدلالة على "حدوث التسبيح من الجبال شيئاً بعد شيء وحالاً بعد حال، وكان السامع محاضر تلك الحال يسمعا تسبح" (١)، ثم عدل في وصف الطير إلى الاسم، فقال: "والطير محشورة" وذلك أنه لما لم يكن في الحشر ما كان في التسبيح من إرادة الدلالة على الحدوث شيئاً بعد شيء جيء به اسماً لا فعلاً، ولو قيل: "وسخرنا الطير يحشرن، على أن الطير يوجد من حشرها شيئاً بعد شيء، والحاشر هو الله - عزوجل- لكان خلفاً؛ لأن حشرها جملة واحدة أدل على القدرة" (٢).

فيكون هذا العدول دالاً على المغايرة بين فعل العبد وفعل الرب سبحانه "فالتسبيح يقع من المخلوقات شيئاً فشيئاً، أما الحشر فيقع من الله جملة واحدة بأمر واحد، إذ يقول للشيء كن فيكون، وكذلك يدل على اجتماع الطير لداود عليه السلام في وقت واحد ساعة تسبيحه، لا أنها تحضر في أوان التسبيح شيئاً فشيئاً، بل تحضر معه جملة واحدة من بداية التسبيح إلى منتهاه" (٣)، ولو قال: "والطير يحشرن"، لدل ذلك على حدوث الحشر شيئاً بعد شيء واستغراقه فترة من الزمن.

ويضفي هذا العدول أيضاً دلالة أخرى إذ يبرز خصوصية النعمة التي أنعم الله بها على داود عليه السلام، إذ جعل الجبال تسبح معه والطير محشورة له، ومن شأن الجبال التسبيح

(١) الكشاف، ٣/٣٦٤.

(٢) المصدر السابق، ٣/٣٦٥.

(٣) الإعجاز الصرفي، ١٧٥.

الدائم لكونها تندرج ضمن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤].

لكن المولى -عز وجل- أراد أن يبرز نعمته على داود بتسبيح الجبال معه على وجه الخصوص، فأتى بالفعل المضارع (يسبحن) مع الجبال للدلالة على "أن التسبيح المقصود من الجبال ليس ذلك التسبيح الدائم، بل هو تسبيح خاص بنبي الله داود يتجدد بتجدد تسبيحه"^(١).

ويؤيد ذلك دلالة المعية في الظرف (معه) المقدم على الفعل في قوله (إنا سخرنا الجبال معه يسبحن)، كذلك "من شأن الطير الحركة وسرعة التنقل ومن ثم فإن التعبير بصيغة الاسم (محشورة) يفيد أن الطير حين تحشر إلى داود لتتجاوب مع تسبيحه، تفارق طباعها وتثبت في مكانها خاشعة لا تكاد تريم"^(٢).

ثالثاً: العدول عن المصدر إلى الفعل

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطْرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [الأنفال: ٤٧].

فقد جاء بالحال مصدراً في قوله "بطراً ورياء الناس" ثم عدل عن المصدر إلى الفعل فقال: "ويصدون عن سبيل الله"، ولم يقل: "وصادين عن سبيل الله"، فيأتي بالأحوال كلها على نسق واحد من الأسماء، وإنما خالف بينها لدلالة مقصودة، وذلك أن هذه الآية نزلت في جيش قريش الذين خرجوا بزعامة أبي جهل لمقاتلة الرسول ﷺ في بدر، فأشار هذا السياق إلى "أن أبا جهل ورهطه كانوا مجبولين على البطر والرياء، فذكر بلفظ الاسم تنبيهاً على أصالتهما فيهما،

(١) أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ١٠٨.

(٢) المصدر السابق، ١٠٨.

وأما الصد فإنما حصل في زمان ظهور الرسول ﷺ بالنبوة فذكر بلفظ الفعل الدال على التجدد^(١).

ويرد في سياق آخر لدلالة شرعية، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاْمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠].

فنجد في هذا السياق أنه أتى بالمصدر عند ذكر المؤمنات، فقال: "لا هنَّ حِلٌّ لهم" ثم عدل عنه إلى الفعل عند ذكر أزواجهن من الكفار فقال: "ولا هم يحلون لهن".

ويرى الباحث أن سر استعمال المصدر للإخبار عن المؤمنات بقوله: "لا هنَّ حِلٌّ لهم" هو الدلالة على أن المؤمنات منذ مفارقتهن لحالة الكفر، ودخولهن في الإسلام، أصبحن محرمات حرمة تأييد على أزواجهن الكفار الذين ما زالوا على كفرهم؛ لذا ناسب المجيء بالاسم "حِلٌّ" الدال على الثبوت والاستمرار، إشارة إلى ثبوت الحرمة واستمرارها، وأما في حق أزواجهن فقد عدل إلى الفعل، فقال: "ولا هم يحلون لهم" لدلالة الفعل المضارع على الحال والاستقبال، إشارة إلى أنهم لا يحلون لهن حالة كفرهم، فهو تحريم موقوت يزول بزوال كفرهم ودخولهم في الإسلام.

وفيه دلالة على أن المسلم لا يرجى رجوعه أو ارتداده عن دينه، وأما الكافر فرجوعه عن كفره ودخوله في الإسلام أمر يرجى حصوله منه في الغالب؛ لأن ما هو عليه باطل، فكان حاله في تغير وتجدد، فناسب ذلك مجيء الفعل الدال على التجدد والحدوث والتغير في حق أزواجهن الكفار.

(١) غرائب القرآن، ٤٠٥/٣.

الفصل الثاني

العدول في حروف المعاني

الفصل الثاني

العدول في حروف المعاني

لحروف المعاني دور هام في إبراز مقاصد الكلام وأغراضه إذ "تتوقف دلالات النظم وأسراره على إدراك مرامي الحروف"^(١)، يقول الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) كاشفاً عن أهمية الحروف^(٢): "فإنه لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبنياً أكثرها على معاني حروفه، صُرقت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها، وهي مع قلتها، وتيسر الوقوف على جملتها فقد كثر دورها، وبعد غورها، فعزت على الأذهان معانيها، وأبت الإذعان إلا لمن يعانيها"

ولها دور هام في الكشف عن دقائق المعاني في التركيب وتعلق الكلام ببعضه ببعض، وتتوالد الدلالات المختلفة باختلاف الحرف الداخل في تراكيب الكلام، فمثلاً: الفعل (رغب) يتعدى بـ (إلى) و(في) و(عن) و(الباء) "ومع كل حرف يتعدى به تتجدد له دلالة غير دلالته مع الحرف الآخر"^(٣).

"فإذا قيل: رغب فيه وإليه، يقتضي الحرص عليه، قال تعالى: ﴿إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ وإذا قيل رغب عنه اقتضى صرف الرغبة عنه والزهد فيه، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٣٠]^(٤).

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِ﴾ [التوبة: ١٢٠]، يفسر بعض

المفسرين الرغبة هنا بما يفيد الظن والبخل.

(١) من أسرار حروف الجر، محمد الأمين الخضري، ٧.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، ١٩.

(٣) من أسرار حروف الجر، ٧.

(٤) مفردات القرآن، الراغب الأصفهاني، ١٩٨.

يقول ابن عاشور^(١): "والباء للملابسة، نزل الظن بالأنفس والحذر من هلاكها منزلة التلبس بها، في شدة التمكن".

ومثله الفعل (سمع) تختلف دلالات التراكيب الواقع فيه هذا الفعل بتعدد واختلاف الحرف المتعلق به، يقول الخطابي^(٢): "فإذا قلت: سمعت منه كلاماً، أردت سماعه من فيه، وإذا قلت: سمعت عنه علماً، كان ذلك عن بلاغ"، وإذا تعدى بـ (إلى) أفاد حسن الإصغاء، يقول الزمخشري^(٣): "فإن قلت: أي فرق بين سمعت فلاناً يتحدث، وسمعت إليه يتحدث وسمعت حديثه وإلى حديثه؟ ثم يقول: المعدى بنفسه يفيد الإدراك، والمعدى بـ (إلى) يفيد الإصغاء مع الإدراك".

ومما سبق ذكره ندرك أن لكل حرف دلالاته الخاصة التي يضيفها على التركيب الداخل فيه، فتنغير الدلالة بتغير الحرف، وهذا يدعونا إلى تتبع الفروق الدلالية الدقيقة بين معاني الحروف، ورفض القول بتناوبها لا سيما في كتاب الله عزوجل؛ لأن القرآن الكريم قد استعمل كل حرف لدلالة مقصودة وبدقة تكشف عن روعة الإعجاز والبيان فيه.

وقد انتقد الزمخشري الذين أهملوا النظر في تتبع هذه الفروق في الكتاب العزيز، فقال^(٤): "فإن قلت: يجري لأجل مسمى، ويجري إلى أجل مسمى، أهو من تعاقب الحرفين؟ قلت: كلا، ولا يسلك هذه الطريقة إلا بليد الطبع، ضيق العطن، ولكن المعنيين أعني الانتهاء والاختصاص، كل واحد منهما ملائم لصحة الغرض؛ لأن قولك يجري إلى

(١) التحرير والتنوير، ٥٦/١١، (بتصرف)، وانظر: القرآن الكريم وتفاعل المعاني، ٦٣.

(٢) بيان إعجاز القرآن، ٣٢.

(٣) الكشاف، ٣/٣٣٦.

(٤) السابق، ٣/٢٣٧.

أجل مسمى، معناه يبلغه وينتهي إليه، وقولك: يجري لأجل مسمى، تريد: يجري لإدراك
أجل مسمى، تجعل الجري مختصاً بإدراك أجل مسمى".

وقد نبه الزجاج (٣١١هـ) أيضاً فيما نقله الألويسي عنه إلى خطأ القول بأن
حروف المعاني ينوب بعضها عن بعض، فقال^(١): "لا يجوز أن يقال: إن بعض الحروف
من حروف المعاني بمعنى الآخر، لكن الحرفين قد يتقاربان في الفائدة، فيظن ضعيف
العلم باللغة أن معناه واحد، وليس بذلك".

ونكر ابن الأنباري^(٢) أن "الأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له،
ولا يدل على معنى حرف آخر".

وما يعيننا في بحثنا هذا هو الوقوف على بعض مظاهر هذه الدقائق في المعاني^(٣)
التي تضيفها الحروف على التراكيب من خلال المخالفة بينها في السياق نفسه.
وهو ما سنعرض له في المبحثين الآتيين:

(١) روح المعاني، ٣/١٧٥.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/٤٧٨.

(٣) انظر: في حروف المعاني ودلالاتها المختلفة كلاً من الكتب التالية: القرآن الكريم وتفاعل المعاني، دراسة
دلالية لتعلق حرف الجر بالفعل وأثره في المعنى، محمد داود، ولطائف المنان في دعوى الزيادة في القرآن،
فضل عباس. وتناوب حروف الجر في القرآن، محمد عواد، ومن أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم،
محمد الأمين الخضري، وحروف القرآن، عبدالفتاح لاشين، وزيادة الحروف بين التأييد والمنع، هيفاء فدا،
وحروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشرعي، دياب عطا، وحروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه،
محمود سعد.

المبحث الأول

العدول عن حرف إلى آخر

اللافت للنظر في التعبير القرآني دقته في تناول حروف المعاني والمغايرة بينها، إذ نجده يستعمل الحرف لدلالة مقصودة في السياق ثم يعدل عنه إلى حرف آخر في السياق نفسه، مما يدعو ذلك إلى التدبر وإعمال الفهم لإدراك ما وراء هذا العدول من مقاصد ودلالات.

ويصعب في هذا المبحث تناول كل مواطن هذا العدول لكثرتة وسعته، وتكفي الإشارة إلى بعض صورته ونماذجه وفق التقسيم الآتي:

أولاً: العدول في حروف الجر:

يبرز هذا العدول من خلال المغايرة في حروف الجر في السياق القرآني وذلك بمجيء بعض الأفعال متعدياً بحرف ثم العدول عنه إلى حرف آخر في السياق نفسه، وكذلك المغايرة لهذه الحروف في تعالقها بالأسماء في السياق نفسه.

وهذه المخالفة في تعالق الأسماء والأفعال بالحروف في السياق توحى بدلالات تهمس بها هذه الحروف حيناً وتفصح عنها حيناً آخر، وهي من الدقائق الداعية لإعمال الفكر والفهم العميق في تتبعها ومعرفة سر العدول فيها.

فمن تلك المواطن لهذا النوع من العدول:

١. العدول عن (على) إلى (في):

من ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ

لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

فقد نكر مع الهدى حرف الجر (على)، فقال: (لعلى هدى). ثم عدل عنه إلى (في) مع الضلال فقال: (أو في ضلال)، ولو جرى السياق على نسق واحد لكان (لعلى هدى أو على ضلال مبين).

وقد وقف الزمخشري على سر هذا العدول، فقال^(١): "لأن صاحب الحق كأنه مستعل على فرس جواد يركضه حيث يشاء، والضال كأنه منغمس في ظلام مرتبك فيه لا يدري أين يتوجه".

يقول ابن القيم^(٢) في سياق تفسيره قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]: "في أداة 'على' سر لطيف وهو الإشعار بكون السالك على هذا الصراط على هدى، وهو حق، كما قال في حق المؤمنين: "أولئك على هدى من ربهم"، وقال لرسول الله ﷺ: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ﴾ [النمل: ٧٩]، والله عزوجل هو الحق، وصراطه حق، ودينه حق، فمن استقام على صراطه فهو الحق والهدى، فكان في أداة (على) على هذا المعنى ما ليس في أداة (إلى) فتأمله فإنه سر بديع، فإن قلت: فما الفائدة في نكر "على" في ذلك أيضاً، وكيف يكون المؤمن مستعلياً على الحق وعلى الهدى؟ قلت: لما فيه من استعلائه وعلوه بالحق والهدى، مع ثباته عليه، واستقامته إليه، فكان في الإتيان بأداة "على" ما يدل على علوه وثبوته واستقامته، وهذا بخلاف الضلال والريب، فإنه يؤتى فيه بأداة "في" الدالة على انغماس صاحبه وانقماعه وتدسسه فيه، كقوله تعالى: ﴿فَهُمْ فِي رِيبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾ [التوبة: ٤٥]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمْ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنعام: ٣٩]، وقوله: ﴿فَذَرَهُمْ فِي غَمَرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [المؤمنون: ٥٤]، وقوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ [هود: ١١٠]، وتأمل قوله: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي

(١) الكشاف، ٢٨٩/٣.

(٢) التفسير القيم، ابن القيم، جمعة محمد أويس الندوي، ت: محمد حامد الفقي، ١٥-١٦.

ضَلَّالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، فإن طريق الحق تأخذ علواً صاعدة بصاحبها إلى العلي الكبير، وطريق الضلال تأخذ سفلاً هاوية بسالكها في أسفل سافلين".

ويضاف إلى هذا دلالة السياق وما يفيد من العلو في (على هدى)، فعلو المكانة والمقام يستوجب علو الإرادة، ونفاذها واستعلائها على نوازع التسفل والسقوط، بإقبالهم على الهدى بمحض اختيارهم، ويفيد انفساح الرؤية أمام أبصارهم فيدركون ما حولهم بوضوح دون حجب أو حواجز، وذلك على النقيض من دلالة التسفل والظرفية في قوله: "أو في ضلال مبين"، إذ يستتبع تلك دلالات سلب الإرادة، وتقبيد الحركة، وانعدام وضوح الرؤية، وفقدان حرية الفكر، وذلك يؤدي إلى تمزق النفس وتخبطها.

٢. العدول عن (في) إلى (على):

من ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يَخْسِفَ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ * أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِي تَقْلِبِهِمْ فَمَا هُمْ بِمُعْجِزِينَ * أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ٤٥-٤٧].

ونجد في هذا السياق القرآني تعدي الفعل "أخذ" أولاً بحرف الجر (في)، في قوله: "أو يأخذهم في تقليبهم"، ثم العدول عنه إلى حرف الجر (على) في قوله: "أو يأخذهم على تخوف".

"لأن إينار حرف الظرفية مع التقلب قصد به الإدلال على كمال القدرة الإلهية في الوصول بالانتقام إلى من يريد، مهما بدا للمأخوذ أنه في كمال القدرة والقوة، ذلك أن التقلب يعني حركة الحياة التي أقبل عليها مقترفوا السيئات مما يدل على أنهم في كامل

صحتهم وقوتهم، وكمال سلطانهم وجبروتهم، وهم في هذه الحال لا يستطيعون أن يفوتوا الله ويعجزوه هرباً لذلك تتاسب مجيء الفاصلة القرآنية بعدها قوله: "فما هم بمعجزين"^(١).

وأما العدول إلى (على) في قوله: "أو يأخذهم على تخوف" فإن الاستعلاء فيها يدل على أن الله زادهم عذاباً فوق عذاب الخوف وآلامه، وهو بلاء كان قد وقع بهم من قبل وأصابهم بأمراض الذعر والقلق وانفقاد الأمن والطمأنينة، ثم جاء عقابه وأخذهم بما اقترفوه بلاء فوق البلاء، وعذاباً على عذاب"^(٢).

فيكون معنى الظرفية في حرف الجر (في) قد دل على كمال قدرة الله في الأخذ والبطش، وأفاد معنى الاستعلاء في (على) الزيادة في التثكيل والعذاب، فكل حرف قد جاء في موضعه المناسب له، ولا يمكن أن يحل محله غيره.

وبهذا ندرك أن دلالة حروف الجر ليس في نفسها كما هو الحال في الأسماء والأفعال، وإنما تكتسب دلالتها من خلال تعالقها بنظم الكلام في السياق، ويظهر أثر السياق في تخصيص دلالة الحرف وتحديده.

فمعنى الاستعلاء في حرف الجر (على) قد يفيد في سياق الخير العلو والتفضيل والتشريف كما هو الحال في قوله تعالى: "وإننا أو إيتاكم لعلى هدى"، وفي سياق الأخذ والعذاب كما هو الحال في قوله: "أو يأخذهم على تخوف" أفاد شدة العذاب وزيادته، وكذلك حرف الظرفية (في) في قوله: "أو في ضلال مبين". أفاد معنى التسفل والسقوط؛ لأن السياق سياق نم وتوبيخ لحالهم، وقد دل على العكس من ذلك في قوله "أو يأخذهم في تقلبهم" إذ دل على كمال القدرة في الأخذ والتعذيب؛ لأن السياق سياق إبراز قدرة وقوة.

(١) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، ٦٩.

(٢) من أسرار حروف الجر، ٦٩.

٣. العدول عن (في) إلى (الباء):

من ذلك قوله تعالى على لسان الملائكة من قوم نوح في خطاب نبيهم: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ * قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٦٠-٦١].

فقد جاء حرف الجر (في) في كلام قوم نوح لنبيهم بقولهم: "إنا لنراك في ضلال مبين"، وهذا الحرف يفيد الظرفية، فكأن الضلال أصبح ظرفاً له، وهو مظروف فيه، يحيط به من كل مكان. فردّ عليهم بقوله: "ليس بي ضلالة"، فعدل في جوابه لهم إلى (الباء)، فلم يوافق جوابه قولهم فيكون (لست في ضلال).

وفي هذا السياق نجد أن جواب نوح عليه السلام، قد تضمن عدولين، عدولاً نحوياً متمثلاً في العدول عن حرف الجر (في) إلى (الباء)، وعدولاً صرفياً متمثلاً في العدول عن المصدر "ضلال" إلى اسم المرة "ضلالة"، وذلك أن اقتران جوابه بالباء فيه إمعان في نفي لصوق أدنى ضلالة به، فضلاً عن انغماسه في الضلال أصلاً، وهذا يؤكد مجيء اسم المرة "ضلالة".

لذا ناسب مجيء جوابه لهم بالباء عدولاً عن حرف الوعاء "مبالغة في نفي اقترابه من الضلال وتلبسه به"^(١)، ﴿قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٦١].

وهو ما يرد بكثرة في سياق خطاب الأنبياء لأقوامهم من ذلك قول قوم هود لنبيهم: ﴿إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾ [الأعراف: ٦٦]، وجاء رده عليهم: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ﴾ [الأعراف: ٦٧].

(١) من أسرار حروف الجر، ٦٩.

٤. العدول عن (في) إلى (من):

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا... وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: ٥-٨].

فقال: ابتداء "وارزقوهم فيها" فأتى بحرف الجر (في) ثم عدل عنه إلى حرف الجر (منه)، فقال: "فارزقوهم منه".

وسر هذا أن الآية الأولى هي خطاب للأولياء في أموال اليتامى بدليل قوله: "وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفاً، وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم..."، ففي قوله: "فارزقوهم فيها" دعوة إلى استثمار أموال اليتامى وأن ينفق عليهم من أرباح المال لا من أصله، وهو ما أشار إليه الزمخشري بقوله^(١): "وارزقوهم فيها" واجعلوها مكاناً لرزقهم بأن تتجروا فيها وتترجوا حتى يكون نفقتهم من الأرباح لا من صلب المال، فلا يأكلها الإنفاق".

وهذا المعنى ناشئ من تركيب الفعل (فارزقوهم) مع حرف الظرفية (في)، فجعل الأموال ظرفاً للرزق ومكاناً له، في حين عدل عن (في) إلى (من) بعد ذلك في قوله: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النساء: ٨]؛ لأن المدفوع لذوي القربى واليتامى والمساكين حال حضورهم القسمة هو من أصل مال التركة، فجاءت (من) التبعية للدلالة على إعطائهم من بعض الميراث على سبيل المواساة والإحسان.

(١) الكشاف، ١/٥٠٠.

٥. العدول عن (من) إلى (في):

من ذلك قوله تعالى: "وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ثُمَّ لَا يُؤْتِنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ... وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ" [النحل: ٨٤-٨٩]. فعُدِّي فعل (البعث) بـ (من) في قوله: "يوم نبعث من كل أمة"، ثم عدل عنه إلى (في) بقوله: "يوم نبعث في كل أمة" وهنا ينشأ السؤال الآتي: لماذا لم يطرد السياق فيكون: "يوم نبعث من كل أمة شهيداً، ... ويوم نبعث من كل أمة شهيداً عليهم ..."؟

أشار السيوطي^(١) إلى أن (في) هنا بمعنى (من) فقوله: "في كل أمة"، أي: (من كل أمة)، ويكون قوله حينئذ: (من أنفسهم) تكراراً له، ويرى الباحث أن القول بتناوب الحروف خروج عن تنوع البيان، ومعرفة إعجاز القرآن.

والذي يظهر - والله أعلم - أن هذا السياق القرآني يقرر الشهادة على مرحلتين: الأولى: مرحلة بعث الشهداء من أممهم، فمن كل أمة يخرج الله شهيداً منها، وهذه مرحلة بعث وإخراج فقط، ثم تأتي المرحلة الأخرى والأهم، وهي مرحلة إدلاء الشهادة، فيدلي كل شهيد على وجه الخصوص بشهادته على أمته، والشهداء هم الرسل والأنبياء، لذا كانت هذه المرحلة أشد من سابقتها على الشهداء والمشهود عليهم؛ لأنها إدلاء بالشهادة وتقرير بحكم، لذلك ناسب فيها التأكيد والإطناب في تفصيل جنس هؤلاء الشهداء فهم (في كل أمة)، فأفاد حرف الجر (في) الظرفية والمخالطة والانغماس، فكل شهيد من هؤلاء قد خبر قومه وعرفهم وخالطهم فهو منهم، وفيهم قد عاش ودرج، فكانت (في) أدل على هذا المعنى من غيرها.

(١) انظر: الإتيان في علوم القرآن، ١/١٦٧.

وأمعن السياق القرآني في تأكيد الشهادة وأنها شهادة إدلاء بقوله أيضاً: "شهيدياً عليهم"، وقوله أيضاً: "من أنفسهم"، في حين لم يذكر ذلك في الآية السابقة، إذ اكتفى بالقول: "ويوم نبعث من كل أمة شهيداً" فحسب.

ومنه قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ﴾ [النحل: ١٠].

وكان يقتضي السياق أن يطرد على نسق واحد فيقول: "ومنه تسميون" لكنه عدل عن (من) إلى (في) لدلالة أوضحها ابن عاشور بقوله^(١): "والشجر: يطلق على النبات ذي الساق الصلبة، ويطلق على مطلق العشب والكلأ تغليباً، وروعي هذا التغليب هنا؛ لأنه غالب مرعى أنعام أهل الحجاز؛ لقلّة الكلأ في أرضهم، فهم يرعون الشعاري والغابات، وفي حديث "ضالّة الإبل تشرب الماء وترعى الشجر حتى يأتيها ربها"^(٢)، ومن الدقائق البلاغية الإتيان بحرف (في) الظرفية، فالإسامة فيه تكون بالأكل منه والأكل مما تحته من العشب".

وقد فهم ابن عاشور هذا المعنى الدقيق لحرف الجر (في) من معرفته بحياة بادية الحجاز التي تنزل فيها القرآن، فجاء المقال موافقاً تمام الموافقة لمقتضى الحال.

٦. العدول عن (من) إلى (عن):

من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ فِيمَا أُغْوِيْتَنِي لِأَفْعُنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ * ثُمَّ لَا تَنبَهُمْ مَنْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٦-١٧].

(١) التحرير والتوير، ١١٤/١٤.

(٢) رواه البخاري، ٢٠٢٧/٥، برقم (٤٩٨٦).

فنجد في هذا السياق القرآني - وهو يذكر مقولة إبليس - أنه قد خالف في التعبير بين حرفي الجر (من) و(في)، فقال ابتداءً: "لَأَتَيْنَهُمُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ"، ثم عدل عن (من) إلى (عن) عند ذكر الأيمان والشمائل فقال: "وعن أيمانهم وعن شمائلهم" ولم يقل: "ومن أيمانهم ومن شمائلهم"، ولكي ندرك سر هذا العدول ينبغي معرفة دلالة (عن) وما يوحي به السياق الواردة فيه، وقد ذكر سيبويه أن قولهم: جلس عن يمينه تعني^(١): "جعله متراحياً عن يمينه وجعله في المكان الذي بحيال يمينه".

ولما كانت (من) تفيد معنى الابتداء و(عن) تفيد التجاوز، كان المعنى في قولهم: "أتاه من يمينه" "أن مبدأ الإتيان كان من هذه الجهة، وإذا قلت: أتاه عن يمينه، كان معناه: أتاه منحرفاً عنها أو متجاوزاً لها"^(٢). وكل هذه المعاني ورادة من خلال ما يضيفه الحرف من دلالة ضمن السياق الوارد فيه.

ومن التسبع لنصوص القرآن الكريم نجد أن لفظتي الأيمان والشمائل قد جاءتا مقترنتين بحرف التجاوز (عن)، من ذلك قوله تعالى على لسان الضالين لمن أضلواهم: ﴿قَالُوا إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ الْيَمِينِ﴾ [الصافات: ٢٨]. أي: "كنتم تأتوننا من جهة اليمين -الدالة على الخير - فتصنئوننا عن الحق والخير"^(٣).

فأفادت (عن) هنا معنى التجاوز عن الحق والصد عنه؛ "أي: عن الناحية التي كان منها الحق، فتصرفوننا عنها"^(٤).

(١) الكتاب، ٢٢٧/٤.

(٢) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، ٣٢٢.

(٣) انظر: الكشاف ٣/٣٣٩.

(٤) المفردات، ٣٤٩.

وكذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَفَتَّحُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ﴾ [النحل: ٤٨].

لُت (عن) على المجاوزة - أيضاً، "لأن حركة الظلال في تفتيحها تتحرف عن الأيمان والشمائيل بحكم اتجاهات الرياح"^(١).

وفي آية الأعراف التي نحن بصددنا، نجد أن دلالة (عن) تفيد معنى المجاوزة والانحراف، يقول الزمخشري في ذلك^(٢) "فإن قلت: كيف قيل: (من بين أيديهم ومن خلفهم) بحرف الابتداء، و(عن أيمنهم وعن شمائلهم) بحرف المجاوزة؟ قلت: المفعول فيه عدي إليه الفعل نحو تعديته إلى المفعول به، فكما اختلفت حروف التعدي في ذاك اختلفت في هذا وكانت لغة تؤخذ ولا تقاس، وإنما يفتش عن صحة موقعها فقط، فلما سمعناهم يقولون عن يمينه وعلى يمينه، وعن شماله وعلى شماله؟

قلنا: معنى على يمينه أنه تمكن من جهة اليمين تمكن المستعلي من المستعلى عليه، ومعنى عن يمينه أنه جلس متجافياً عن صاحب اليمين منحرفاً عنه غير ملاصق له، ثم كثر حتى استعمل في المتجافي وغيره".

ولم يقف الزمخشري على سر العدول في التعبير وإنما وقف عند حدود صحة التركيب، وقد تعقبه أبو حيان محاولاً الكشف عن سر هذا العدول فقال^(٣): "وهذا الكلام لا بأس به، وأقول: إنما خص بين الأيدي والخلف بحرف الابتداء الذي هو أمكن في الإتيان،

(١) من أسرار حروف الجر ٣٢٣.

(٢) الكشاف ٧١/٢.

(٣) البحر المحيط ٢٧٦/٤.

لأنهما أغلب ما يجيء العدو منهما فينال فرصته، وقدم بين الأيدي على الخلف؛ لأنها الجهة التي تدل على إقدام العدو وبسالته في مواجهة قرنه غير خائف منه، والخلف من جهة غدر ومخالفة وجهالة القرن بمن يغتاله ويتطلب غرته وغفلته، وخص الأيمان والشمائل بالحرف الذي يدل على المجاوزة؛ لأنهما ليستا بأغلب ما يأتي منهما العدو، وإنما يتجاوز إتيانه إلى الجهة التي هي أغلب في ذلك".

وما ذهب إليه أبو حيان تعليل طريف، ونضيف إليه أن حركة الشيطان في وسوسته للناس تختلف باختلاف يقظتهم وإيمانهم، فاختلف بموجب ذلك جهات إقدامه عليهم، فالغافل المفرط في الغفلة يواجهه من أمامه فيستحوذ على منافذ تفكيره ووعيه، ثم يليه من كان دون ذلك في الغفلة فينتدس له من خلفه، وأما المؤمن المتيقظ فحسبه أن يتجاوز عن يمينه وشماله متجافياً عنه على وجل غير ملتصق به، فضلاً عن وجود ملكين عن اليمين والشمال يقتضي ذلك تجاوزهما.

فتكون المجاوزة بـ (عن) في هذا السياق ذات دلالة حسية واضحة، ويحتمل أن يراد بها المجاوزة المعنوية أيضاً، فيكون المراد تصوير محاولات الشيطان في إلقاء الوسوسة والإغواء، فمن تلك المحاولات ما هو ظاهر بَيِّن يواجه به ضعاف النفوس الذين قد استسلموا للانقياد له، ومنها ما يحاول تلبيسه في صور خفية من الوسوسة متجاوزاً فيها الظهور إلى الخفاء، يتسلل بها على من تأبوا عليه، ورفضوا الانقياد له.

٧. العدول عن (من) إلى (الباء)

كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُوراً * عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان: ٥-٦].

فالفعل (يشرب) تعدى بـ (من) في قوله: (يشربون من كأس) ثم عدل السياق إلى (البياء) فقال: "عيناً يشرب بها" ولم يقل: "عيناً يشرب منها"، وقد ذهب بعض العلماء إلى القول بأن البياء بمعنى (من)^(١).

أي: عيناً يشرب منها، وأن ذلك من قبيل تناوب الحروف عند من قالوا به، وبعضهم ذهب إلى القول: بتضمين الفعل (يشرب) معنى الفعل (يروى).

يقول الزركشي^(٢): "وأما الأفعال فإن تضمن فعلاً معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين جميعاً، وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرف فيأتي متعدياً بحرف آخر ليس من عادته التعدى به فيحتاج إما إلى تأويله أو تأويل الفعل ليصح تعديه به...، مثله قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]. فضمن (يشرب) معنى (يروى)؛ لأنه لا يتعدى بالبياء فلذلك دخلت البياء، وإلا فيشرب يتعدى بنفسه، فأريد باللفظ الشرب والرّي معاً، فجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد".

وإلى هذا ذهب الفراء فقال^(٣): "وقوله عز وجل: (يشرب بها) و(يشربها) سواء في المعنى، وكان يشرب بها: يروى بها".

ويرفض ابن القيم القول بتناوب الحروف ويستحسن القول بتضمين الفعل معنى فعل آخر، فيقول^(٤) "وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال فيشربون الفعل المتعدى به معناه، هذه

(١) انظر: المعنى، ١٤٢.

(٢) البرهان في علوم القرآن، ٣/٣٢٨.

(٣) معاني القرآن ٣/٢١٥.

(٤) بدائع الفوائد ٢/٢١.

طريقة إمام الصناعة -سيبويه- رحمه الله تعالى، وطريقة حذاق أصحابه يضمنون الفعل معنى الفعل، لا يقيمون الحرف مقام الحرف، وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن، وهذا نحو قوله تعالى: "عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ" فإنهم يضمنون "يشرب" معنى "يروي" فيعنونه بالباء التي تطلبها، فيكون في ذلك دليل على الفعلين، أحدهما بالتصريح به، والثاني بالتضمن والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار، وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها، ومنه قوله في السحاب: "شربن بماء البحر حتى، روين ثم ترفعن وصعدن"^(١)، وهذا أحسن من أن يقال: "يشرب منها" فإنه لا دلالة فيه على الرئي، وأن يقال: "يروي بها"؛ لأنه لا يدل على الشرب بصريحه بل باللزوم، فإذا قال: "يشرب بها" دل على الشرب بصريحه وعلى الرئي، بخلاف الباء، فتأمله".

ولا يسلم لابن القيم قوله: "إن عبارة (يشرب منها) لا دلالة فيها على الرئي، لأن المولى -عز وجل- قد وصف الأبرار بقوله: (إن الأبرار يشربون من كأس)، فعدى فعل (يشرب) بـ (من) وأيضاً أن الشرب في الجنان لا يكون بغرض الارتواء، فلا ظماً فيها، فالمولى عز وجل يقرر ذلك بقوله: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَكَأَ تَعْرَى * وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَكَأَ تَضْحَى﴾ [طه: ١١٨-١١٩]. وإنما الشرب فيها ضرب من النعيم المقيم.

والحقيقة أنه لا بد أن يكون لهذا العدول مغزى يتناسب مع سياقه الوارد فيه، والسياق هو سياق نعيم، فلا بد أن ننعم الفكر في النعيم والمنعمين، ولعل ما ذهب إليه

(١) هكذا في الأصل، ولعل هذا القول هو بيت محرف لأبي ذؤيب الهنلي وصوابه هكذا:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْنَ مَتَى لُجَجَ خَضِرٍ لَهُنَّ نَنِيحُ

(ديوان الهنليين: ٥١/١). وللبيت رواية أخرى: (شرح أشعار الهنليين، ١٢٩/١):

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَصَعَدْنَ مَتَى لُجَجٍ مُؤَدٍ لَهُنَّ نَنِيحُ

فاضل السامرائي هو أقرب إلى دلالة السياق، إذ يرى أن المخالفة في التعبير القرآني في هذا السياق راجعة إلى المفارقة بين الجزاعين، فجزاء الأبرار دون جزاء عباد الله، إذ الآية تتحدث عن صنفين من أهل الجنة، الصنف الأول الأبرار "والصنف الآخر هم الذين سماهم (عباد الله) وهم أعلى مرتبة ممن قبلهم ... ويتفاضل الناس بمقدار هذه العبودية، فكلما كان الشخص أكمل في عبوديته هذه وأتم كان أقرب إلى سيده، وتطلق هذه الصفة أعني صفة العبودية على أعلى الخلق وهم الأنبياء في مقام التشريف، قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَانُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩]، وقال: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ [الإسراء: ١] وقال: ﴿نُرِيئَهُ مَن حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣].

من هذا يتبين أن مرتبة الذين سماهم (عباد الله) أعلى من الأبرار، وقد فرق بين النعيمين كما فرق بين الصنفين فقد وصف نعيم الأبرار بأنهم يشربون من كأس، وأن هذه الكأس ليست خالصة بل ممزجة (كان مزاجها كافورا)، وأما الصنف الآخر وهم (عباد الله) فهم لا يشربون من كأس يوتى بها، بل يشربون خالصة من العين (عيناً يشرب بها عباد الله) وهي مرتبة أعلى^(١).

ونضيف إلى توجيه السامرائي أن (الباء) في قوله: "عيناً يشرب بها" هي على أصلها من إفادتها معنى الإلصاق، وفي ذلك مزيد مبالغة في وصف النعيم الذي هم حالون فيه، فهم يشربون من عين يكاد أن يلاصق أفواههم ماؤها دون بذل أي عناء في الشرب، إذ لا يحتاجون أن يشربوا منها وإنما بها، وفي ذلك إمعان في نفي وجود أدنى عناء في التمتع بالنعيم في الجنة، على خلاف المعهود في متع الدنيا، لذا عندما وصف المولى

(١) التعبير القرآني، ٢١١، (بتصرف).

-عزوجل- سرر الجنة قال: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّقَابِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧]، ولم يقل: على سرر متجاورين، وذلك لينفي عنهم وجود أي عناء في أن يلتفت الأخ إلى أخيه ليراه.

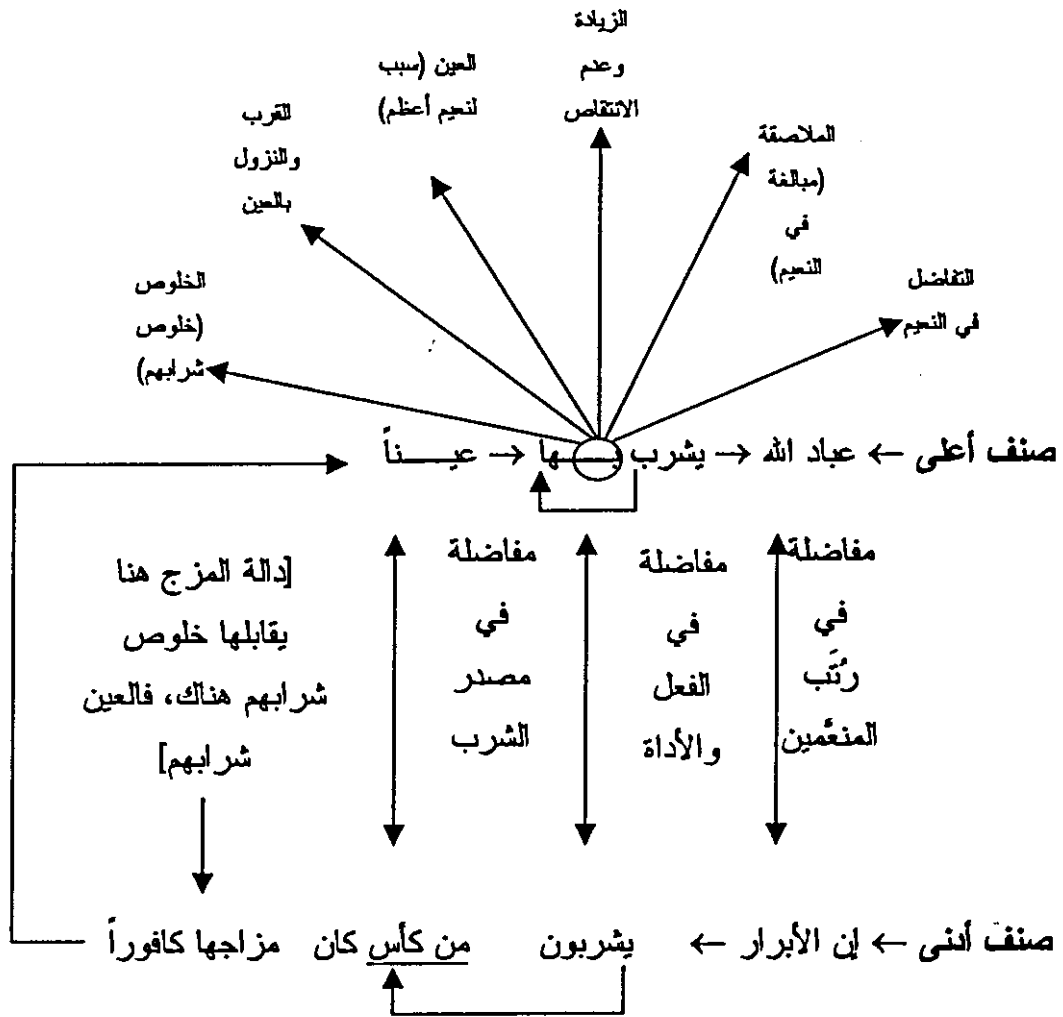
وتفيد (الباء) أيضاً القرب من المكان والنزول به، نحو قولنا: نزلت بالعين^(١)، وأفادت أيضاً أن الشرب من العين ليس هو الغاية في النعيم، وإنما (العين) وسيلة وأداة موصلة للنعيم، وإن شئت فقدر محنوقاً، فقل: يشربون بها إلسعادة والنعيم الذي لا نظير له، فلذا نذ الدنيا ومتعها غاية لذاتها، فالشرب فيها لذات الشرب حتى يحصل الارتواء بعد ظماً قد حل، والشرب في الجنة ليس مقصوداً لذات الارتواء والسلامة من عطب أو هلاك، وإنما هو نعيم يتوصل به إلى نعيم أكبر.

وكذلك أفادت (الباء) هنا التمييز بين نعيمين وصنفين من أهل النعيم كما أشار إليه السامرائي، فصنف يشرب خمر الجنة من كأس ممزوج بها الكافور الذي هو عين في الجنة، وتعرب (عيناً) في الحالة هذه بدلاً من (كافوراً)، وصنف فوق أولئك هم نازلون بالعين نفسها يشربون بها السعادة والخلود، والنعيم الذي لا يزول ولا يبيد، وهي ملاصقة لأفواههم فضلاً عن أبدانهم ملاصقة النعيم لصاحبه لا ينفك عنه بحال، ولا ينقص منها شيء بل هي في تفجير وتكاثر وازدياد.

ونحن في مألوف الاستعمال اللغوي نقول: شربت بالكأس من العين، فنكون الكأس هي الأداة المشروب بها، فتدخل (الباء) على الآلة والأداة، فالأبرار يشربون (من كأس)، وعباد الله (يشربون بالعين)، فكانت الكأس بمثابة العين للأبرار، والعين بمثابة الكأس لعباد

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن، ٣/٣٣٩.

الله، يشربون بها ما هو أكبر من العين وهو السعادة والسرور، والتلذذ بما لا يحيط به الوصف من النعيم. ويمكن تمثيل ذلك في الشكل الآتي:



(حركة بنية التعبير عن النعيم)
 [فانتهت بنية التعبير في وصف نعيم (الأبرار) بمحدودية المزج
 (كان مزاجها كافوراً)
 في حين انتهت بنية التعبير في وصف نعيم (عباد الله) بالكثرة والعطاء غير المتناهي
 (يفجرونها تفجيراً)]

٨. العدول عن (اللام) إلى (في)

من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠].

تحدث هذه الآية عن الأصناف الثمانية الذين تعطى لهم الزكاة، ولكن السياق خص الأصناف الأربعة الأول بـ (اللام) فقال: "للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم" ثم عدل عن (اللام) إلى حرف الجر (في) الدال على الظرفية، فقال: "وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل". "لايذان بأنهم أرسخ في استحقاق التصدق عليهم ممن سبق ذكره؛ لأن (في) للوعاء، فنبه على أنهم أحقاء بأن توضع فيهم الصدقات ويجعلوا مظنة لها ومصباً، وذلك لما في فك الرقاب من الكتابة أو الرق أو الأسر، وفي فك الغارمين من الغرم من التخليص والإنقاذ، ولجمع الغازي الفقير أو المنقطع في الحج بين الفقر والعبادة، وكذلك ابن السبيل جامع بين الفقر والغربة عن الأهل والمال، وتكرير (في) في قوله: "وفي سبيل الله"، فيه فضل ترجيح لهذين على الرقاب والغارمين"^(١).

ويرى أحمد بن المنير^(٢): "أن الأصناف الأربعة الأوائل ملاك لما عساه يدفع إليهم، وأن ما يأخذونه ملكاً، فكان دخول اللام لائقاً بهم، وأما الأربعة الأواخر فلا يملكون ما يصرف نحوهم، بل ولا يصرف إليهم، ولكن في مصالح تتعلق بهم. فالمال الذي يصرف في الرقاب إنما يتناوله السادة المكاتبون والبائعون، فليس نصيبهم مصروفاً إلى أيديهم

(١) الكشاف، ١٩٨/٢.

(٢) انظر: حاشية الكشاف ١٩٨/٢.

حتى يعبر عن ذلك (باللام) المشعرة بتملكهم لما يصرف نحوهم، وإنما هم محال لهذا
الصرف والمصلحة المتعلقة به، وكذلك العاملون إنما يصرف نصيبهم لأرباب ديونهم
تخليصاً لئلا يذمهم لآلهم، وأما سبيل الله فواضح فيه ذلك، وأما ابن السبيل فكأنه كان مندرجاً
في سبيل الله، وإنما أفرد بالذكر تشبيهاً على خصوصيته".

وكلا المعنيين اللذين ذهب إليهما الزمخشري وابن المنير يتسع لهما النص القرآني
فيكون العدول إلى حرف (في) قد دل على دالتين بارزتين هما:

أولاً: الدلالة على أن الأصناف الأربعة الأخيرة أهم من الأصناف الأربعة الأولى، وأولى
بأن توضع فيهما الصدقة والزكاة، وذلك بدلالة حرف الجر (في) الدال على الظرفية
والوعاء، وكان هذه الأصناف الأربعة هي وعاء لهذه الزكوات وظرف لها ينبغي
وضعها فيه.

وثانياً: دل حرف الجر (في) على أن الأصناف الأربعة الأولى يأخذون تلك الزكوات على
سبيل التملك بدلالة حرف الجر (اللام)، بينما الأصناف الأخيرة تصرف في
مصالحهم الزكوات ولا يملكونها - كما علل ذلك ابن المنير - بدلالة حرف الوعاء
والظرفية (في)، وكان التعبير القرآني يشير إلى أن تصرف فيهم وفي شؤونهم وما
هو في مصلحتهم.

والمح دلالة ثالثة يشي بها السياق ويحتملها النص القرآني من خلال حرف
الظرفية (في) وما يوحي به من الدلالة على التقصي والبحث عن الأحوج والأنسب في
الأصناف الأربعة الأخيرة، لتوضع فيهم الزكاة، وذلك لاتساع دائرتها، وتفاوت أصنافها
أهمية واحتياجاً، على خلاف الأولى فأصنافهم معلومة بيّنة.

٩. العدول عن (اللام) إلى (على)

منه قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا
اَكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وقوله تعالى: ﴿مَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا
يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ [الإسراء: ١٥].

غايـر التعبير القرآني بين الحرفين (اللام) و(على) في السياقين السابقين، وقد
استدل المفسرون من ذلك على أن (اللام) تأتي مع النفع و(على) تأتي مع نكر الضر،
وذلك إنطلاقاً من دلالة (اللام) على الاختصاص والملك والاستحقاق، ومن معنى العلو في
(على) الدال على القهر والاستيلاء.

لذلك اقترنت الأعمال الصالحة والحسنات في سياق ذكرها في القرآن با (للام)
واقترن بالمقابل لذلك حرف (على) بالسيئات والإثم؛ لأن لفظة (على) - كما يرى أبو
حيان- فيها الدلالة على استعلاء الإثم على صاحبه، واستيلائه وقهره له^(١).

ويقول: ابن عطية^(٢): "وجاءت العبارة في الحسنات بـ (لها) من حيث هي مما
يفرح الإنسان بكسبه، ويسرُّ بها فتضاف إلى ملكه، وجاءت في السيئات بـ (عليها) من
حيث هي أوزار، وأثقال ومتحملات صعبة، وهذا كما تقول: لي مال وعلي دين".

١٠. العدول عن (إلى) إلى (على)

من ذلك قوله تعالى: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰ آلِهِتِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ * مَا لَكُمْ لَّا تَتَّقُونَ *
فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ﴾ [الصافات: ٩١-٩٣].

(١) انظر: البحر المحيط ٣/٣٤٦.

(٢) المحرر الوجيز ١/٣٩٣.

فنجذ الفعل (راغ) قد اقترن بحرف الغاية (إلى) ابتداء ثم عدل عنه إلى حرف الاستعلاء (على)، ويظهر لنا سبب هذا العدول من خلال فهم دلالة الفعل (راغ) الذي يقصد به الميل إلى الشيء في تسلل وخفاء، وأفاد الحرف (إلى) انتهاء الغاية، أي أن غاية ذهاب إبراهيم عليه السلام وتخفيه هو الوصول إلى أصنامهم.

وقد أشار الراغب الأصفهاني إلى نكتة العدول إلى (على) فقال^(١): "راغ فلان إلى فلان: مال نحوه لأمر يريده منه بالاحتتيال، قال فراغ إلى أهله - فراغ عليهم ضرباً باليمين - أي: مال، وحقيقته طلب بضرب من الروغان، ونُبّه بقوله: (على) على معنى الاستيلاء" فكانه استولى على تلك الأصنام وقهرها وغلبها وهي عاجزة ضعيفة أمامه". يقول محمد الخضري "فلما كان قوله: "فراغ إلى آلهتهم" يعبر عن قصد إبراهيم إلى أصنامهم، والسعي إليها خفية جيء بـ (إلى) معبرة عن انتهائه إليها، ومشيرة إلى جعل وصوله إليها غاية لا يلوي معها على شيء حتى يحقق ما عزم عليه، ثم حين أراد القرآن تصوير ما فعله إبراهيم بآلهتهم، وإغارته عليها جيء بـ (على)؛ لتدل بمعنى الاستعلاء فيها على تمكنه منها وقهره لها، وما لحقها من آثار التخطيم والتدمير".

فكان العدول إلى (على) في هذا السياق للدلالة على الاستيلاء والقهر والغلبة على تلك الأصنام في مقابلة العجز والضعف والاستسلام منها.

١١. العدول عن (إلى) إلى (اللام)

كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي

لِلْحَقِّ﴾ [يونس: ٣٥].

(١) المفردات ٢٠٨.

اللافت للنظر في هذا السياق تعدي فعل الهداية بحرف الجر (إلى) مع الشركاء،
فقال: (هل من شركانكم من يهدي إلى الحق) ثم عدل عنه إلى التعدي بـ (اللام) في
نسبته إلى الله -عز وجل- فقال: "قل الله يهدي للحق"، ولم يقل: (قل الله يهدي إلى الحق)
ليطرد السياق على نسق واحد.

وقد ذهب بعضهم إلى أن هذا من قبيل تداخل الحروف وتناوبها، يقول: البطليوسي
(ت ٥٢١هـ) "معلقاً على هذه الآية"^(١): "جاز وقوع (اللام) موقع (إلى)، ووقوع (إلى)
موقع (اللام)، لما بين معنييهما من التداخل والتضارع، ألا ترى أن (اللام) لا تخلو من أن
تكون بمعنى الملك أو الاستحقاق أو التخصيص، أو العلة والسبب، و(إلى) للانتهاء
والغاية، وكل مملوك فغايبته أن يلحق بمالكه، وكل مستحق فغايبته أن يلحق بمستحقه، وكل
مختص فغايبته أن يلحق بمختصه، وكل معلول فغايبته أن يلحق بعلته، فكلها يوجد فيها
معنى (إلى) وموضوعها الذي وضعت له" وإلى هذا ذهب ابن منظور فقال^(٢): "يقال:
هَدَيْتُ لِلْحَقِّ وَهَدَيْتُ إِلَى الْحَقِّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ".

ومع أن الزمخشري له حس بلاغي في تتبع الفروق الدلالية للحروف إلا أنه في
هذا الموضع سوى بينهما في الدلالة إذ عدّهما تنوعاً في اللغات فقال^(٣): "هداه للحق وإلى
الحق فجمع بين اللغتين".

والحقيقة أن الفعل إذا عدّي بحرف ثم عدّي بحرف آخر، فلا بد أن يكون له مع
كل حرف دلالة خاصة تختلف عن الأخرى.

(١) الاقتضاب ٢/٢٨٧.

(٢) لسان العرب مادة (هـ.د.ي).

(٣) الكشاف ٢/٢٣٦.

يقول ابن القيم^(١): "إن الفعل المعدّي بالحروف المتعدّدة، لا بد أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر، وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف، فإن ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق، نحو رغبت عنه، ورغبت فيه، وعدلت إليه، وعدلت عنه، وملت إليه وملت عنه، وسعيت إليه وبه، وإن تفاوت معنى الأدوات عسر الفرق، نحو: قصدت إليه وقصدت له، وهديته إلى كذا وهديته لكذا، وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره".

وبناء على ذلك فالهداية تختلف في دلالتها باختلاف الحرف الداخل على فعلها، والقرآن قد ذكر نوعين من الهداية، الأولى هداية الإرشاد والبيان، ويتمثل ذلك في توضيح المنهج الحق والإرشاد إليه، وهذه هداية عامة. والهداية الأخرى هداية التوفيق والإلهام وهي أخص من الأولى وتترتب عليها، والمقصود بها إلهام الله النفوس وتوفيقه لها في سلوك طريق الهداية والاستقامة عليه. وهذا النوع من الهداية يختص به - الله عزوجل - لأنه هو وحده الذي يملك القلوب ويوجهها.

لذلك ففعل الهداية إذا عدّي بـ (إلى) "دلّ على الإرشاد وإيصال المهدي إلى الغاية المنشودة، وحين يعدى بـ (اللام) يدل على التوفيق وتهيئة القلب والنفس للسعي من أجل هذه الغاية، انبثاقاً من معنى الاختصاص في اللام"^(٢).

ولهذا الفعل نظائر في القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى على لسان أهل الجنة: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

(١) بدائع الفوائد ٢١/٢.

(٢) من أسرار حروف الجر ٢٢٣، وانظر: بدائع الفوائد، ٢١/٢.

وقوله تعالى: ﴿وَأَهْدِيكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَخْشَى﴾ [النازعات: ١٩].

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى ٥٢].

ويقول ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) - وهو يتحدث عن فعل الهداية وتعبه^(١) - وقد تعدى

بـ (إلى)، كقوله تعالى: ﴿اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [النحل: ١٢١]، و: ﴿فَاهْتَوْهُمْ

إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣]، وذلك بمعنى الإرشاد والدلالة، وكذلك قوله: ﴿وَإِنَّكَ

لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وقد تعدى باللام، كقول أهل الجنة: ﴿الْحَمْدُ

لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣]؛ أي: وفقنا لهذا وجعلنا أهلاً.

ومن هنا ندرك سر العدول في آية يونس التي نحن بصددنا، وهي قوله تعالى:

﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾ [يونس: ٣٥] ففي ذلك آية

من آيات الإعجاز والتحدي لهذه الآلهة المزعومة ولأصحابها، إذ تحداهم أن يوجد منها

من يملك هداية البيان والإرشاد؛ للدلالة على طريق الحق، فضلاً أن يوجد منها هداية

التوفيق والإلهام، فهذه هداية لا يملكها إلا -الله عزوجل- الذي لا يملك توجيه القلوب

وتوفيقها إلا هو؛ لذا عدى فعل الهداية مع الشركاء بـ (إلى)، ومع المولى -عزوجل- بـ

(اللام) للدلالة على أنه المختص وحده بهذه الهداية، فيكون نفيه عن الشركاء هداية

الإرشاد قد تضمن نفي هداية التوفيق عنهم قطعاً، ويكون إثباتها لله - عزوجل -

واختصاصه بها، يتضمن إثبات هداية الإرشاد له من باب أولى.

(١) تفسير القرآن العظيم ١/١٦٠.

١٢. العدول عن (الباء) إلى (اللام)

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْتُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُنزِلَ عَلَيْنَا خَيْرٌ لَكُمْ يَوْمَ يَأْتِي بِلِلَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١].

ففي هذا السياق تعدى فعل الإيمان بحرف الجر (الباء) فقال: (يؤمن بالله) ثم عدل إلى تعديته باللام، فقال: (ويؤمن للمؤمنين)، وقد توقف كثير من المفسرين عند تعدي فعل الإيمان بـ (الباء) وتعديه بـ (اللام)، فذهب بعضهم إلى أن التركيب (آمن بـ) يحمل المعنى نفسه في (آمن لـ). يقول أبو حيان^(١): "وقيل آمنت به، وآمنت له واحد". وذهب بعضهم إلى تضمين فعل الإيمان المعدى باللام معنى الانقياد أو الاستجابة والإقرار، يقول ابن عاشور عند تفسير قوله تعالى^(٢): "أفتطمعون أن يؤمنوا لكم" (واللام في قوله: (لكم) لتضمين "يؤمنوا" معنى يقرؤا، وكان فيه تلميحاً إلى أن إيمانهم بصدق الرسول ﷺ حاصل ولكنهم يكابرون ويجحدون".

ويذهب رشيد رضا في تفسير قوله تعالى: "يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين"^(٣) أن نكتة تعدية الإيمان بالباء في الله تعالى، وباللام في المؤمنين أن الأول على الأصل آمن به، ضد كفر به، وصدق به ضد كذب به، وأما الثاني فقد ضمن معنى الميل، والائتمان والجنوح للمؤمنين".

(١) البحر المحيط ٤/٣٦٥.

(٢) التحرير والتنوير ١/٥٦٧.

(٣) تفسير المنار ١٠/٥١٩.

وقد كان الزمخشري أقرب المفسرين إلى إدراك الفرق الدقيق بين الحرفين والوقوف على سبب هذا العدول إذ يقول^(١): "إِن قَلت: لِمَ عُدِّيَ فَعَل الإِيمان بِـ (الباء) إلى الله تعالى، وإلى المؤمنين بِـ (اللام)؟".

قلت: لأنه قصد التصديق بالله الذي هو نقيض الكفر به فَعُدِّيَ بِـ (الباء)، وقصد السماع من المؤمنين وأن يسلم لهم ما يقولونه ويصدقونه لكونهم صادقين عنده فَعُدِّيَ بِـ (اللام)، ألا ترى إلى قوله - وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين، ما أنباه عن الباء- ونحوه- ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلاَّ ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ﴾ [يونس: ٨٣]، و: ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْثُلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، و: ﴿قَالَ آمَنْتُ لَهُ قَبْلَ أَنْ آتَنَّا لَكُمْ﴾ [طه: ٧١].

ويعلل محمد الأمين الخضري هذا الرأي بقوله^(٢): "ف (الباء) بما تدل عليه من الملابس والمصاحبة والإصاق تخلع على فعل الإيمان وجود الأمن في ظلال من يؤمن به ويلتمس الحماية في صحبته، والطمأنينة في ملابسته، فيكون حريصاً على رضاه، عاملاً بما يأمره به، ولذلك فإن الإيمان لا يتعدى بِـ (الباء) إلا في الإيمان بالله ورسله وكتبه، لما أن الإيمان بالرسول هو امتداد للإيمان بالله، وكذلك الإيمان بالكتب، لأن الكتب كلام الله، أما (اللام) فإن الفعل يكتسب معها معنى الاستجابة للمصدق فيما دعا إليه، والالتحياز له في رأيه أو ما جاء به، انطلاقاً من طبيعة اللام الدالة على اختصاصه بهذه المزية".

وبناء على ما سبق تظهر حكمة تعدي فعل الإيمان بِـ (الباء) في سياق ذكر الإيمان بالله والتصديق برسله وكتبه، ويتعدى بِـ (اللام) في سياق ذكر تصديق البشر واستجابتهم لبعضهم.

(١) الكشاف ٢/١٩٩.

(٢) من أسرار حروف الجر، ٢١١.

وأما ما ورد في القرآن من مواطن ذكر فيها فعل الإيمان متعدياً بـ (الباء) وموضوع الإيمان فيها ليس فيه تصديق ويقين نحو قوله تعالى ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]. وقوله تعالى ﴿أَقْبِلْ بَاطِلٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٧]. فهو في سياق التقرير لهم وتسفيه اعتقادهم وإظهار زيفه^(١).

كذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى السِّحْرَ سَاجِدِينَ * قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ * رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ * قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٠-١٢٣]. وقوله تعالى: ﴿فَأَلْقَى السِّحْرَ سُجَّدًا قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى * قَالَ آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ﴾ [طه: ٧٠-٧١].

وقوله تعالى: ﴿فَأَلْقَى السِّحْرَ سَاجِدِينَ * قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ * رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ * قَالَ آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ﴾ [الشعراء: ٤٦-٤٩].

فمجيء الفعل (آمن) متعدياً بـ (الباء) في قوله (آمنتم به) لا يناقض ما تقرر من مجيء هذا التركيب (آمن بـ) في سياق الإيمان بالله، لأن الضمير الهاء في (آمنتم به) يعود على (رب العالمين) بينما يعود في (آمنتم له) على موسى (عليه السلام). وهو ما ذكره الخطيب الإسكافي ورجحه^(٢).

(١) القرآن الكريم وتفاعل المعاني ٢/٢١٧.

(٢) انظر: درة التنزيل وغرة التأويل ١٧٦-١٧٧.

ثانياً: العدول في حروف العطف

لحروف العطف أهمية كبيرة في أداء وظيفة الربط في الجملة العربية، وتضفي هذه الحروف دلالات خاصة يكشف عنها السياق الواردة فيه، وقد قرر علماء اللغة أن لكل حرف دلالة عامة تختص به.

فقررُوا أن حرف (الواو) يرد لمطلق الجمع. يقول سيبويه^(١): "قولك: مررتُ بعمرٍ وزيد. وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما، وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر".

يقول الرضي في شرح الكافية^(٢): "قوله: (الواو للجمع مطلقاً): معنى المطلق أنه يحتمل أن يكون حصل من كليهما في زمان واحد، وأن يكون حصل من زيد أولاً، وأن يكون حصل من عمرو أولاً، فهذه ثلاثة احتمالات عقلية، لا دليل في الواو على شيء منها، هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين".

ونكروا أيضاً أن (الفاء) تفيد الترتيب والتعقيب يقول سيبويه^(٣) -في معرض التمييز بين (الواو) و(الفاء): "و(الفاء) وهي تضم الشيء إلى الشيء، كما فعلت (الواو) غير أنها تجعل ذلك متسقاً بعضه في إثر بعض، وذلك قولك: مررتُ بعمرٍ وزيدٍ فخالدي، وسقط المطر بمكان كذا وكذا، فمكان كذا وكذا، وإنما يقرأ^(٤) أحدهما بعد الآخر".

(١) الكتاب، ٢١٦/٤.

(٢) شرح الكافية، ١٤٥/٦.

(٣) الكتاب، ٢١٧/٤.

(٤) يقرأ: يتبع.

وأما (ثم) فقد ذكروا أنها تفيد الترتيب مع التراخي، يقول المرادي^(١): "ثم حرف عطف يشرك في الحكم، ويفيد الترتيب بمهلة؛ فإذا قلت: قام زيد ثم عمرو، آذنت بأن الثاني بعد الأول بمهلة".

وقد علل السهيلي دلالة التراخي في (ثم) من دلالة اشتقاقها فقال^(٢): "لا غرو أن يتقارب معنى الحرف من معنى الاسم المشتق المتمكن في الكلام، فهذه (ثم) حرف عطف، ولفظها كلفظ (الثم)، والثم هو رم الشيء يعضه إلى بعض ... وأصله من ثَمَمْتُ البيت: إذا كانت فيه فَرَجٌ فَسُدُّ بِاللُّثْمِ"^(٣).

وقال الشاعر:

وَأَمَّا الرِّيحُ فَقَدْ غَاذَرَتْ رَوَاكِدَ وَاسْتَمْتَعَتْ بِاللُّثْمِ

والمعنى الذي في (ثم) العاطفة قريب من هذا، لأنه ضم الشيء إلى شيء بينهما مهلة، كما أن ثم البيت: "ضم بين شيتين بينهما فرجة".

فامتازت (ثم) عن (الواو) بالترتيب والمهلة، وعن (الفاء) بالتراخي في الزمن. يقول سيبويه -مفرقاً بين هذه الأحرف الثلاثة^(٤): "فإذا قلت: مررتُ برجل راكب وذهب، استحقهما؛ لا لأن الركوب قبل الذهاب، ومنه: مررتُ برجل راكب فذهب استحقهما، إلا أنه بيّن أن الذهاب بعد الركوب، وأنه لا مهلة بينهما، وجعله متصلاً به، ومنه: مررتُ برجل راكب ثم ذهب، فبيّن أن الذهاب بعده، وأن بينهما مهلة وجعله غير متصل به، فصيّره على حدة".

(١) الجنى الداني، ٤٢٦.

(٢) نتائج الفكر، ١٢٤.

(٣) اللثام هو عشب، المعجم الوسيط، ١٠١/١.

(٤) الكتاب، ٤٢٩/١.

والذي يهمننا في هذا الموضوع هو المخالفة والمغايرة الحاصلة بين حروف العطف في السياق القرآني، والدلالات التي تنتج عن هذا العدول، وسيكون تناولنا للعدول في حروف العطف مقتصرأ على أهمها وأكثرها وروداً في التعبير القرآني وهي (الواو) و(الفاء) و(ثم). وذلك لكثرة ورود العدول بين هذه الحروف، مما يدعو ذلك إلى التأمل في أسراره وما يحققه من دلالات تكشف عن جوانب الإعجاز في هذا القرآن.

ويتمثل العدول في هذه الحروف على النحو الآتي:

١- العدول عن (الواو) إلى (الفاء) والعكس:

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً * وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطاً * وَالسَّابِحَاتِ سَبْحاً * فَالسَّابِقَاتِ سَبْقاً * فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾ [النازعات: ١-٥].

فلقد عدل هذا السياق عن (الواو) في قوله: "والسابحات سبحاً" إلى (الفاء) في قوله: "فالسابقات سبقاً، فالمدبرات أمراً". ولو اطرده السياق على نمط واحد لكانت "والسابقات سبقاً والمدبرات أمراً".

ويمكننا فهم سر هذا العدول من تعليق الزمخشري على ذلك بقوله^(١): "أقسم سبحانه وتعالى بطوائف من الملائكة تنزع الأرواح من الأجساد، وبالطوائف التي تنشطها أي: تخرجها من نشط اللو من البئر إذا أخرجها، وبالطوائف التي تسبح في مضيها، أي: تسرع فتسبق إلى ما أمروا به، فتدبر أمراً من أمور العباد".

فالذي نفهمه من كلام الزمخشري أن الملائكة في اختصاصها ووظائفها على طوائف، فمنها طوائف تنزع الأرواح من الأجساد، وطوائف تخرجها، وأخرى تسبح في مضيها لتنفيذ ما أمرت به، وهذه الأخيرة وقف عندها القرآن بالوصف، فوصفها بأنها

(١) الكشاف، ١١٢/٤.

تسبح فتسبق فتدبّر، فهي طائفة توصف بثلاث صفات متتابعة وهي السبح والسبق والتدبير، لذلك عطف بين صفاتها هذه بـ (الفاء)، وعطف بين نوات هذه الطوائف المختلفة بـ (الواو).

فكانت (الواو) -في هذا السياق- لعطف النوات و(الفاء) لعطف الصفات. فدل العدول عن (الواو) إلى (الفاء)، أن هذه الطائفة من الملائكة هي طائفة واحدة تتصف بصفات متعدّدة لا طوائف مختلفة، وإنما دلت (الفاء) هنا على تعاقب هذه الصفات وتتابعها.

وهو ما يرد أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْقًا * فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا * وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا * فَالْفَارِقَاتِ فَرَقًا * فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ١-٥].

إذ جاء العدول عن (الفاء) في قوله تعالى: "فالعاصفات عصفاً" إلى (الواو) في قوله: "والناشرات نشر"؛ ليفرق بين طائفتين من الملائكة، فما قبل (الواو) يمثل طائفة مستقلة في الملائكة مهمتها الإرسال والعصف. وطائفة أخرى جاء ذكرها بعد (الواو) مهمتها النشر والفرق وإلقاء الذكر.

وهو ما أوضحه الزمخشري^(١) بقوله: "أقسم سبحانه بطوائف من الملائكة أرسلهن بأوامره فعصفن في مضيهن كما تعصف الرياح تخففاً في امتثال أمره، وبطوائف منهم نشرن أجنحتهن في الجو عند انحطاطهن بالوحي، أو نشرن الشرائع في الأرض، أو نشرن النفوس الموتى بالكفر والجهل بما أوحين، ففرقن بين الحق والباطل فألقين ذكراً إلى الأنبياء".

(١) الكشاف: ٢٠٢/٤.

ويزيد الألووسي الأمر إفصاحاً فيقول^(١): "وعطف الناشرات على ما قبل (الواو) ظاهر للتغاير بالذات بينهما، وعطف العاصفات على المرسلات والفارقات على الناشرات، وكذا ما بعد (الفاء) لتتزيل تغاير الصفات منزلة تغاير الذات".

فدل هذا على أن الصفات المعطوفة بـ (الفاء) تكون لموصوف واحد^(٢).

٢- العدول عن (الواو) إلى (ثم) والعكس

من ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ اضْرِبِ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطُّوْدِ الْعَظِيمِ * وَأَزَلَفْنَا ثُمَّ الْآخِرِينَ * وَأَنْجَيْنَا مُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ أَجْمَعِينَ * ثُمَّ أَغْرَقْنَا الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٣-٦٦].

فقد جاء السياق على نحو: "وأزلفنا ... وأنجينا ... ثم أغرقنا"، فعدل عن (الواو)

إلى (ثم).

فما دلالة (ثم) هنا، وهل هناك تراخ زمني بين إنجاء المولى -عز وجل- موسى ومن معه، وبين إغراق فرعون وقومه، ولماذا لم يقل: "وأغرقنا الآخرين"، كما هو الحال في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٠]. فأتى بـ (الواو) في قوله تعالى: "وأغرقنا آل فرعون؟"

ويرى الباحث أن سياق المقام هو الذي يقتضي حرف عطف معين لدلالة معينة، فالسياق في سورة الشعراء سياق تدرج في النعم، فالنعمة الحاصلة من إغراق فرعون وجنده أعظم من سابقتها وهي إنجاء الفئة المؤمنة، فأفادت (ثم) التراخي الرتبي لا الزمني، وذلك أن سياق سورة الشعراء يذكر تكبر فرعون وإعراضه وظلمه، ﴿فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي

(١) روح المعاني، ١٦٩/٢٩.

(٢) انظر: من أسرار حروف العطف، ٤٠.

الْمَدَانِ حَاشِرِينَ * إِنَّ هَؤُلَاءَ لَشَرِئِمَةٌ قَلِيلُونَ * وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَائِظُونَ * وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ
* فَأَخْرَجْنَاهُمْ مِّن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴿الشعراء: ٥٣-٥٨﴾.

فالسِّيَاقُ مَرَكِزٌ عَلَى فِرْعَوْنَ وَجِنْدِهِ، فَكَانَتِ الْإِشَارَةُ بِـ (ثُمَّ) فِي الْإِغْرَاقِ لِلدَّلَالَةِ
عَلَى عَظَمِ هَذِهِ النِّعْمَةِ، وَإِبْرَازِ عَظَمِ الْقَدْرَةِ فِي أَخْذِ فِرْعَوْنَ وَجِنْدِهِ، بَيْنَمَا كَانَ السِّيَاقُ فِي
سُورَةِ الْبَقْرَةِ، سِيَاقَ تَعْدِيدِ نَعْمٍ فَحَسَبَ، فَقَالَ: "قَاتَجِينَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ"، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ
لِفِرْعَوْنَ وَجِنْدِهِ ظَهُورٌ عَلَى مَسْرَحِ الْأَحْدَاثِ هُنَاكَ كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي سُورَةِ الشُّعْرَاءِ،
فَادَى الْاِخْتِلَافُ فِي الْمَقَالِ إِلَى اِخْتِلَافِ نَظْمِ الْكَلَامِ تَبَعاً لَهُ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى -مَخَاطَباً الْمُؤْمِنِينَ: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ
وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ
وَلَّيْتُم مَّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥].

فَقَدْ عَدَلَ السِّيَاقُ عَنِ (الْوَاوِ) إِلَى (ثُمَّ) فَقَالَ: "ثُمَّ وَلَّيْتُم مَّدْبِرِينَ"، وَلَمْ يَقُلْ: "وَضَاقَتْ
عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحِبَتْ وَوَلَّيْتُم مَّدْبِرِينَ"؛ لِيَصُورَ الْحَالَةَ النَّفْسِيَّةَ الَّتِي انْتَابَتْ الْمُسْلِمِينَ فِي
حُنَيْنٍ عِنْدَ هَزِيمَتِهِمْ، إِذْ صَوَّرَتْ "ثُمَّ" شِدَّةَ وَطْأَةِ الزَّمَنِ، وَاسْتِطَالَتِهِ فِي ذَلِكَ الْمَوْقِفِ
الْعَصِيبِ الَّذِي أَصَابَتْهُمْ فِيهِ الدَّهْشَةُ وَالْحَيْرَةُ وَالِاضْطِرَابُ "ثُمَّ وَلَّيْتُم مَّدْبِرِينَ" وَلَوْ أَتَى
(بِالْوَاوِ) لَمَا أَفَادَ تِلْكَ الدَّلَالََةَ^(١).

وَمِنْهُ أَيْضاً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ
وَشُرَكَاءَكُمُ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرَكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ [يونس: ٧١].

وَنَلْحِظُ فِي هَذَا السِّيَاقِ الْقُرْآنِيِّ نَبْرَةَ التَّحْدِيِّ ظَاهِرَةً بَارِزَةً عَلَى لِسَانِ نَبِيِّ اللَّهِ نُوحٍ
عَلَيْهِ السَّلَامُ، فِي مَخَاطَبَةِ قَوْمِهِ الَّذِينَ أَعْرَضُوا عَنِ دَعْوَةِ اللَّهِ -عَزَّوَجَلَّ- فَدَعَاهُمْ إِلَى أَنْ

(١) انظر: من أسرار حروف العطف، ١٦٤، والتحرير والتنوير، ١٥٧/١٠.

يَتَّحِدُوا هُمْ وَشُرَكَاءَهُمْ ضِدَّهُ لَلْفَتْكَ بِهِ، وَأَمَهُلَهُمْ بَأْنَ يَتَدَبَّرُوا أَمْرَهُمْ عَلَانِيَةً عَلَى الْمَلَأِ لَا غِمَّةَ فِيهِ، ثُمَّ أَمَهُلَهُمْ أُخْرَى فِي إِعْدَادِ عُدَّتِهِمْ وَوَعْدَتِهِمْ لَلْفَتْكَ بِهِ وَالْقَضَاءِ عَلَيْهِ. فَإِذَا تَسَنَّى لَهُمْ ذَلِكَ فَلْيَقْضُوا عَلَيْهِ دُونَ أَيِّ إِنْظَارٍ مِنْهُمْ لَهُ أَوْ إِهْمَالٍ، فَدَلَّ الْعُدُولُ إِلَى (الْوَاوِ) عَلَى نَفْيِ وَجُودِ أُنْسَى زَمَنِ لِلْمَهْلَةِ وَالْإِنْظَارِ، وَفِي ذَلِكَ إِمْعَانٌ فِي التَّحْدِي لَهُمْ وَعَدَمِ الْمِبَالَاةِ بِهِمْ، وَعَظْمُ تَقْتَهُ بِاللَّهِ -عَزَّوَجَلَّ- وَلَوْ اطْرَدَ السِّيَاقُ بِ (ثَمَّ) لَمَا كَانَ فِيهِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ مَا ذَكَرَ.

٣- العُدُولُ عَنِ (الفَاءِ) إِلَى (ثَمَّ) وَالْعَكْسُ:

مِنَ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا يَا هُوَذَا مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ * إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ مِنْ دُونِهِ فَكَيْدُونِي جَمِيعاً ثُمَّ لَا تُنظِرُونَ﴾ [هود: ٥٣-٥٥].

فَعَطْفُ طَلْبِ الْكَيْدِ بِ (الفَاءِ) وَعَدَمِ الْإِنْظَارِ بِ (ثَمَّ). وَجَاءَ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ فِي تَحْدِي الرَّسُولِ ﷺ لِلْمُشْرِكِينَ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْتَطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كَيْدُونَ فَلَا تُنظِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١-١٩٥]. فَعَطْفُ طَلْبِ الْكَيْدِ بِ (ثَمَّ) وَعَدَمِ الْإِنْظَارِ بِ (الفَاءِ).

وَالَّذِي يَبْدُو -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أَنَّ سِيَاقَ سُورَةِ الْأَعْرَافِ فِيهِ تَسْفِيهِ لِهَذِهِ الْأَصْنَامِ الَّتِي اتَّخَذُوهَا أُنْدَاداً مِنْ دُونِ اللَّهِ -عَزَّوَجَلَّ-، ثُمَّ ارْتَفَعَتْ نَبْرَةَ التَّحْدِي فِي الْخُطَابِ، فَوَجَّهَ اللَّهُ -عَزَّوَجَلَّ- الْأَمْرَ لِنَبِيِّهِ ﷺ أَنْ يَتَّحِدِيَ الْمُشْرِكِينَ بِأَنْ يَدْعُو هَؤُلَاءِ الشُّرَكَاءَ وَيَتَضَامَنُوا مَعَهُمْ فِي الْكَيْدِ لَهُ وَأَمَهُلَهُمْ مِنَ الزَّمَنِ مَا يَتَّيْحُ لَهُمْ فَرِصَةَ الْإِسْتِعْدَادِ وَالْإِحْتِشَادِ لِسَهْ، فَعَطْفُ

الأمر بالكيد على الأمر بدعوة شركائهم بحرف المهلة؛ إمعاناً في الاستهانة بالشركاء، وعدم مبالاة بكيدهم، وجاء عطف عدم الإنظار بـ (الفاء) إغراقاً في التحدي والاستهانة حين لا يطلب لنفسه نفس المهلة للرد على كيدهم^(١). فطلب معاجلتهم بالقضاء عليه، والإيقاع به، وفي ذلك من الاحتقار لهم والتهكم بهم ما فيه.

أما في سورة هود فقد ادعى قوم هود أن آلهتهم المزعومة قد مست هود بسوء وأنها تضر وتنفع، فعندئذ باشرهم بالتحدي السريع دون مهلة "لأنهم ما داموا يثبتون لآلهتهم هذه القدرة على إنزال الضرب فليس بحاجة إلى أن يطلب منهم دعوتها، وإمهالهم لحشد قواهم، فهم قد بدأوا حربهم بالفعل، فطلب منهم التعجيل بالكيد له والقضاء عليه، فأدخل (الفاء) على الأمر بالكيد لتكلم على طلب المبادرة به"^(٢).

ثم عدل بعد ذلك إلى (ثم) ليعطي لهم ولآلهتهم المزعومة مهلة طويلة من الزمن حتى يبلغوا في الكيد غايته. وقد أثبتت الياء في (فيكيديوني) "لتطيل زمن النطق بالكلمة مع طول النطق بـ (ثم)، فيتسق طول النطق في التعبير مع طول الزمن في الإمهال"^(٣).
وثم إنهم نكروا أن آلهتهم اعترته بسوء، فكانت نبرة التحدي لديه أشد وأكد فتحدي الجميع بقوله: "فيكيديوني جميعاً"، ثم أظهر نفسه في التحدي وذلك بإثبات الياء زيادة في التحدي لهم والظهور"^(٤).

(١) من أسرار حروف العطف في الذكر الحكيم، محمد الأمين الخضري، ٢٨٦-٢٨٧.

(٢) المصدر السابق، ٢٨٧.

(٣) نفسه، ٢٨٧.

(٤) انظر: التعبير القرآني، ٨١.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ فَكَرَ وَقَدَّرَ • فَقَبِلَ كَيْفَ قَدَّرَ • ثُمَّ قَبِلَ كَيْفَ قَدَّرَ • ثُمَّ نَظَرَ • ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ • ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ • فَفَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ • إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المحدر: ١٨-٢٥].

فنجد هذا السياق القرآني العجيب قد مضى في اطراد في تكرار (ثم)، فقال: "ثم قتل .. ثم نظر .. ثم عبس .. ثم أدبر .. فقال"، ثم عدل عن (ثم) إلى (الفاء) فجاءة في قوله بعد ذلك: (فقال) إن هذا إلا سحر يؤثر"، ولم يطرد السياق فيكون: "ثم قال إن هذا إلا سحر يؤثر".

وعندما نمعن النظر في هذا السياق نجد أن حرف التراخي (ثم) قد صور لنا أبلغ تصوير حالة الصراع النفسي الذي عاشه الوليد بن المغيرة الذي نزلت في شأنه هذه الآيات، وكيف أنه أجال التفكير في شأن القرآن وأعوزته الحيلة بعد مهلة من الزمن وتريث فلم يجد ما يعيب به القرآن، ثم بعد ذلك كله سارع إلى إلقاء كلمة مفتراة في وصف هذا القرآن العظيم بقوله: "إن هذا إلا سحر يؤثر". فدلّت (الفاء) في قوله: "فقال إن هذا .." على أن هذا القول قد صدر منه دون إعمال نظر أو فكر في المقول، فلم يقل ما قاله عن قناعة ويقين، وكأنها كلمة ألقاها على عجل وولى هارباً مدبراً من شدة الهزيمة النفسية التي حلت به^(١).

ولو اطراد هذا السياق القرآني فكان "ثم قال إن هذا إلا سحر يؤثر". لدل على أن هذا القول قد قاله بعد إعمال فكر وتريث، ونظر واعتقاد ويقين، وليس الأمر كذلك. ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّى فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى﴾ [طه: ٢٠].

(١) انظر: من أسرار حروف العطف، ١٦١، والتعبير القرآني والدلالة النفسية، ٢٥٦.

فقد جاء التعبير -في هذا السياق- عن تولي فرعون وجمعه الجموع والحشود والأعوان، وكل ما يستطيعه من كيد بحرف العطف الفاء، فقال: "فتولى .. فجمع.."، ثم عدل في التعبير عن إتيان فرعون ومواجهته موسى عليه السلام إلى حرف التراخي (ثم)، حيث قال: "ثم أتى". وكان مقتضى السياق أن يكون "فتولى فرعون فجمع كيده فأتى"، لا سيما أن جمع الناس وحشدهم والإعداد للمواجهة يحتاج إلى مهلة من الزمن، في حين أن الإتيان بعد ذلك هو أيسر وأسهل، وكان التعبير في هذا السياق يقتضي العكس بأن يقول (ثم جمع كيده فأتى)، فمثل التعبير في هذا السياق خروجاً عن مقتضى الظاهر، وذلك لدلالة نفسية عميقة يوحى بها هذا السياق.

مفادهما أن الجمع كان أهون على فرعون من مواجهة موسى عليه السلام، فدللت (الفاء) في قوله: "فجمع" إلى سرعة تحقق الجمع له وحشد الناس؛ لكونه ملكاً جباراً يخشى سطوته الجميع، فأمره بالجمع نافذ وسريع. وهو مع هذا كله يعيش هزيمة نفسية كبيرة في داخله من مواجهة موسى عليه السلام، فهو يقنم رجلاً ويؤخر أخرى؛ لذا عبر القرآن عن هذه الهزيمة النفسية بحرف التراخي (ثم) بقوله: "ثم أتى". وإلى هذه النكته في العدول أشار أبو السعود بقوله^(١): "وفي كلمة التراخي إيحاء إلى أنه لم يسارع إليه، بل أتاه بعد لأي وتلعثم".

وهو ما سرى في نفوس قوم فرعون وأعدائه أيضاً في قولهم: ﴿فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا﴾ [طه: ٦٤]، وكانني بهم وهم يطيلون زمن النطق بـ (ثم) قبل الدعوة إلى لقائه يستهلكون الوقت، ويتهربون من المواجهة ويتمنون ألا تكون^(٢).

(١) تفسير أبي السعود، ٢٤/٦.

(٢) من أسرار جروف العطف، ١٦٣.

وفي سياق آخر وهو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَمَلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [الرعد: ٣٢].

جاء حرف العطف (الفاء) مع الفعل (أمليت) ثم عدل عنه إلى (ثم) مع الأخذ، فقال: "ثم أخذتهم". وكان مقتضى السياق أن يطرد على نسق واحد فيكون "فأمليت للذين كفروا فأخذتهم". لا سيما أن الأخذ بالعذاب فيه مباغته وسرعة تقتضي حرف التعقيب (الفاء)، كما هو الحال في نظائره من القرآن نحو: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَهْلَكْنَاهُمْ﴾ [الشعراء: ١٣٩]، و: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمُ عَذَابُ يَوْمِ الظُّلَّةِ﴾ [الشعراء: ١٨٩]، و: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذْتَهُمُ الرَّجْفَةَ﴾ [العنكبوت: ٣٧]، و: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ﴾ [النحل: ١١٣].

إلا أن السياق أتى على هذا النحو، فأفادت (الفاء) العطف والترتيب بين حدث الإملاء والاستهزاء أي: أن الإملاء ترتب حدوثه وحصوله على الاستهزاء، وأتى عقبه (استهزي ← فأمليت)، وهذا من إمهال الله -تعالى- للكافرين من خلقه، ثم عدل إلى (ثم) مع ذكر العذاب، فأفادت المهلة وتراخي الزمن وامتداده بين الأخذ والإملاء، وفي هذا قطع لمعانير الكافرين أمام الله -عز وجل- حتى إذا أخذهم أخذهم عزيز مقتدر.

وكما أفادت (ثم) -هنا- التراخي في الزمن الحسي، فإنها تحتل أيضاً الدلالة على تراخي الزمن النفسي في وقع الأخذ والعذاب على نفوس متلقيه، فعلى الرغم من أن لحظة العذاب والإهلاك كانت مباغته وسريعة إلا أن في (ثم) تصوير لطول الزمن النفسي الذي أحس به القوم في لحظات العذاب التي مروا بها^(١).

ونختم حديثنا عن العدول في حروف العطف بالوقوف على آية من آيات الإعجاز يتحدث فيها المولى عز وجل عن أطوار خلق الإنسان، فيكشف فيها الأداء البياني الدقيق

(١) التعبير القرآني والدلالة النفسية، ص ٢٥٩.

عن ملمح علمي عميق، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ مِّن طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٢-١٤].

فهذه الآيات القرآنية تتحدث عن أطوار خلق الإنسان، لكنها عبّرت ابتداءً عن بعض هذه الأطوار بـ (ثم)، ثم عدلت عند الحديث عن طور المضغة، وما بعده إلى حرف عطف (الفاء)، وقد ذهب بعض العلماء إلى أن (ثم) في هذا السياق قد أفادت معنى الاستبعاد، أي: أنها توحي بدلالة التفاوت والتباين بين هذه الأطوار. فبعضها مستبعد حصوله مما قبله، وهو المعطوف بـ (ثم)، فجعل الاستبعاد عقلاً أو رتبة بمنزلة التراخي والسبعد الحسي؛ لأن حصول النطفة من أجزاء ترابية غريب جداً، وكذا جعل تلك النطفة البيضاء دماً أحمر، بخلاف جعل الدم لحماً مشابهاً له في اللون والصورة^(١).

ويقول فضل عباس -من العلماء المعاصرين-^(٢): "نحن نرى أن هناك أطواراً لم يستعمل القرآن فيها إلا حرف التراخي "ثم"، وهذه الأطوار طور التحول من سلالة الطين إلى نطفة، وطور التحول من النطفة إلى العلقة، وأمر (ثم) ظاهر في هذين الطورين؛ لأنهما مختلفان من حيث الطبيعة والخاصية والعنصر، فشتان ما بين التراب (السلالة من طين)، وبين النطفة (الحيوان)، أما النطفة والعلقة فربما يظن أنهما شيء واحد أو قريب بعضهما من بعض، ولكن بينهما بوناً وفرقاً، إذ النطفة من خصائص أحد المتزاوجين وهو الذكر. وأما العلقة فلن تكون كذلك إلا إذا اشتركا فيها جميعاً".

(١) حاشية الشهاب، ٣٢٣/٦، وانظر: روح المعاني، ١٥/١٨.

(٢) للمفردات القرآنية مظهر من مظاهر الإعجاز، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، م ١١، ع ٤،

وأما التحول من علقه إلى مضغته، فالعلقة فيه أصل للمضغته تحولت عنها وتطورت، وليس بينهما تباين أو اختلاف كبير في الخصائص والتركيب كما هو الحال في الأطوار السابقة؛ لذا حسن مجيء (الفاء) هنا. فقال: "فخلقنا العلقه مضغته".

ولكن يستوقفنا في هذا المقام سياق سورة الحج في قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُّخَلَّقَةٍ﴾ [الحج: ٥].

فقد عطف بين هذين الطورين بـ (ثم) فقال: "ثم من علقه ثم من مضغته"، وقد علل فضل عباس ذلك فقال^(١): "وأما استعمال الفاء فلأن الطورين ليس بينهما فرق من حيث العنصر والخصائص، وأما استعمال (ثم) في آية الحج؛ فلأنها جاءت في سياق البعث الذي هو أدل على القدرة الإلهية، فالمقام مقام تفصيل".

ومع هذه اللفظة البيانية التربوية نلمح اللفظة العلمية المدهشة: "لمن يسأل، لماذا قال الله -تعالى- في الآية الكريمة: ﴿فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾ [المؤمنون: ١٤]. ثم في هذه الآية الكريمة: ﴿ثُمَّ مِّنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّنْ مُّضْغَةٍ﴾ [الحج: ٥]؟

فالجواب بأن الله تعالى هنا بين أدوار النشأة بتسلسل متبوع من تراب، ثم من نطفة ثم من علقه ثم من مضغته، ليبين الأطوار التي يمر بها الإنسان، فالنطفة تمر بأطوار، والعلقه لا تبلغ المضغته إلا بعد أن تنقسم في أنوار، أما في الآية الكريمة السابقة فقد أرانا الله نصيب كل دور، ووقت كل طور فجاء بالعطف بـ (الفاء) ليبين قصر الدور، وبالعطف بـ (ثم) ليبين التعقيب مع التراخي؛ أي: طول هذا الطور^(٢).

(١) المفردات القرآنية مظهر من مظاهر الإعجاز، ١٢٢.

(٢) بين الطب والإسلام، حامد الغوايبي، ٢٦.

فالعطف بـ (الفاء) في قوله تعالى: "فخلقنا العلقة مضغة" جاء لتوضيح قصر فترة هذا الطور مقارنة بغيره من الأطوار المذكورة سابقاً، وفي سياق نكر (ثم) كان التركيز على طول هذا الطور في نفسه هو، فهو يمر بأدوار ومراحل في نفسه، لكنه مع ذلك قصير بالنسبة للأطوار السابقة له.

واختصت سورة الحج بورود العطف فيها بـ (ثم) خلافاً لسورة (المؤمنون)، ولم يرد العكس لأن المخاطب في آية الحج منكر فيها للبعث وسيقت له قصة الخلق لبيان قدرة الله تعالى على الإحياء بعد الإماتة، فاستدعى مقام الإنكار متعدد الأطوار، وإبراز مراحل الطور الواحد في صورة أطوار متعددة، باعد بينها حرف التراخي؛ ليظهر عظيم قدرة الله في أن يخلق الشيء من أبعد ما يكون عنه مادة وجنساً^(١).

ثالثاً: العدول في حروف النفي

نجد أن التعبير القرآني قد خالف في الاستعمال بين أداتي النفي بـ (ما) و(إن)، فعدل في الأسلوب عن (ما) إلى (إن) كثيراً.

وقد نكر النحاة أن (إن)^(٢): حرف نفي يدخل على الجملة الفعلية والاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيَحْلِفْنَ إِنْ أَرْتْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [التوبة: ١٠٧]. أي: ما أَرْتْنَا إِلَّا الْحُسْنَى. وقال مجاهد (ت ١٠٣هـ): كل شيء في القرآن (إن) فهو إنكار^(٣).

(١) من أسرار جروف العطف، ٢٧٦.

(٢) انظر: مغني اللبيب، ٣٣-٣٤، وحاشية الدموي، ٢٤/١، ومعاني القرآن، الفراء، ٢/٢١٤، ٣٧٠، والكشاف، ٣٧٤/١.

(٣) الإتيان في علوم القرآن، ١/١٥٥.

وقال الراغب (ت ٥٠٢هـ) في (إن) هذه^(١): "وأكثر ما يجيء يتعقبه (إلا) نحو: ﴿إِنْ نَظُنُّهُ إِلَّا أَنَّا ظَنَّا﴾ [الجاثية: ٣٢]. و: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]. و: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ﴾ [هود: ٥٤]."

وكذلك الحال مع حرف النفي (ما) فهو يدخل على الجملة الفعلية والاسمية. ويذكر النحاة أن (إن) بمنزلة (ما) في نفي الحال^(٢).

ويقول برجستراسر^(٣): "و(إن) تكاد تطابق (ما) في وظيفتها، وأكثر وقوعها قبل (إلا) للجناس بينهما نحو ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠]."

ويذكر أحمد ماهر البقري في أساليب النفي في القرآن أنه^(٤): "لا تكاد نجد فرقاً بين (إن) و(ما) إذ هما لنفي ما في الحال غالباً".

والحقيقة أن التعبير القرآني قد فرق بينهما في الاستعمال من خلال ما نلاحظه من المخالفة بينهما، والعدول عن حرف إلى آخر منهما.

وقد تتبع فاضل السامرائي المخالفة بين الأدوات في الاستعمال القرآني فوجد أن النفي بـ (إن) أكد من (ما)^(٥): "يدل على ذلك اقترانها الكثير بـ (إلا)، وهذا ما يعطيها قوة وتأكيذاً، فإن في القصر قوة"، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠].

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤].

(١) مفردات القرآن، ٢٧.

(٢) انظر: المفصل، الزمخشري، ٣٠٧، والهمع، ١١٦/٢.

(٣) التطور النحوي: ١٧٤.

(٤) أساليب النفي في القرآن، ٩٣.

(٥) معاني النحو، ٢٠٠/٤.

ونضيف إلى ما قاله السامرائي أن (ما) قد تأتي مقترنة بـ (إلا)، ولكن هذا ليس هو الغالب في استعمالها، في حين أن (إن) النافية غالب في استعمالها اقترانها بـ (إلا)، والقصر بـ (إلا) يرد للتأكيد، وذلك يوحي بقوتها في التأكيد أكثر من (ما).

ومن خلال السياقات القرآنية التي وردت فيها (إن) النافية، نجد أن النفي بها أكد وأقوى، وهذا يفسر لنا دلالة المخالفة في السياقات القرآنية التي ورد فيها العدول عن (ما) إلى (إن)، نحو قوله تعالى على لسان النسوة: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف، ٣١].

فقد جاء النفي ابتداءً بـ (ما) فقال: "ما هذا بشراً" ثم عدل عنه إلى النفي بـ (إن) فقال: "إن هذا إلا ملك كريم"، ولم يطرد السياق على نمط واحد من النفي فيكون "ما هذا بشراً ما هذا إلا ملك كريم"؛ وذلك لأن نفي البشرية عنه أهون من إثبات وصف الملائكية له، فأتى بـ (إن) فيما هو أكد، إمعاناً في تأكيد صفة الملائكية له في الحسن والهيئة ونفي ما سواها عنه.

إذ القصر بـ (إلا) يفيد دلالاتي النفي والإثبات معاً^(١)، فقد أثبت له صفة الملائكية، ونفى عنه ما دونها.

و منه قوله تعالى: ﴿قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس: ١٥].

فأتى بحرف النفي (ما) ابتداءً فقال: "ما أنتم إلا بشر" .. وما أنزل الرحمن، ثم عدل بعد ذلك إلى (إن) فقال: "إن أنتم إلا تكذبون" ولو جرى السياق على نسق واحد لكان "وما أنتم إلا تكذبون".

(١) انظر: معاني التراكيب، عبدالفتاح لاشين، ٨/٢-٩.

ويرجع هذا إلى أن "نفي الثاني أقوى فجاء به بـ (إن) فإن الأول إثبات البشرية، والثاني الكذب، وهم بشر لا شك في ذلك فجاء به بما، والثاني إثبات الكذب للرسول -عليهم السلام- وإنكار أن يكونوا صادقين وهو يحتاج إلى توكيد أكثر فجاء به بـ (إن)"^(١). وهذا الأمر يطرد في التعبير القرآني، فحيثما وجد النفي بـ (إن) فهو أكد من النفي بـ (ما).

ومنه ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [الجاثية: ٢٤].

فقد اطرده النفي بـ (ما) في السياق كله إلا قوله: "إن هم إلا يظنون"، فقال: "ما هي إلا .. وما يهلكنا .. وما لهم بذلك .. وإن هم"، وسبب هذا العدول إلى (إن) النافية هنا، أن هذا التعقيب هو رد من المولى -عز وجل- على كلامهم السابق، فناسب ذلك الإمعان في التأكيد على مرحلتين: الأولى: بالنفي بـ (ما) في قوله: "ما لهم بذلك من علم" بدليل مجيء (من) للتأكيد في قوله: "من علم"، فأفادت نفي وجود أي شيء لهم من العلم، ثم ارتقى التأكيد بالنفي -في المرحلة الثانية- إلى مستوى أعلى من سابقه، فقال: "إن هم إلا يظنون" فكانت (إن) هنا أنسب في التأكيد من (ما).

وهو ما يظهر لنا جلياً أيضاً في خطاب نبي الله شعيب عليه السلام لقومه، بقوله: ﴿ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَخَالِفَكُمْ إِلَيَّ مَا أَنهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَنْطَعْتُ ﴾ [هود: ٨٨].

فعدل في النفي عن (ما) إلى (إن) فقال: "إن أريد إلا الإصلاح"، ولم يقل: "وما أريد إلا الإصلاح" فيطرده النفي بـ (ما)؛ لأن نبرة التأكيد قد ارتفعت لدى نبي الله شعيب

(١) معاني النحو، ٢٥٨/١.

عليه السلام فأمعن في التأكيد لقومه المكذبين له بقوله: "إن أريد إلا الإصلاح"، مؤكداً بذلك هدفه من رسالته ودعوته.

ويستوقفنا في هذا المقام قول المولى -عز وجل- مخاطباً نبيه -ﷺ- بقوله: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مِّنَ فِي الْقُبُورِ * إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٢-٢٣].

فلم يطرد النفي بـ (ما) فيكون "وما أنت إلا نذير" كما قال "وما أنت بمسمع من في القبور"؛ وذلك لأن النفي في الأولى "وما أنت بمسمع من في القبور"، أمر مسلم به فلا يحتاج إلى مزيد تأكيد، فإسماع الموتى أمر مستحيل تصوره وحصوله، سواء أكانوا موتى القلوب أم موتى الأجساد، لكنه عدل بعد ذلك إلى (إن)، فقال: "إن أنت إلا نذير"؛ لأن المولى -عز وجل- أراد في هذا السياق الإمعان في التأكيد لنبيه -ﷺ- أنه نذير فحسب، ولا يملك القدرة على هداية قلوب الخلق، وإنما وظيفته الإنذار.

والرسول -ﷺ- يعلم أنه نذير، فما دلالة التأكيد بالقصر في هذا السياق؟

والجواب: "أنه نزل الرسول -ﷺ- منزلة من يعتقد أنه يملك مع صفة الإنذار القدرة على هداية الناس؛ لأنه لما كان جاهداً في دعوة القوم، شديد الحرص على هدايتهم، صار في حكم من يظن أنه يملك مع صفة الإنذار صفة الهداية، فجرى الأسلوب كما يجري في خطاب الشك فقيل: "إن أنت إلا نذير" (١).

وبناء على ذلك فيمكننا تعليل العدول عن (ما) إلى (إن) في مشتبه النظم القرآني في السياقات المختلفة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وقوله: ﴿مَا هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأحقاف: ١٧]. وقوله تعالى: ﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الشعراء: ص ١١٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف: ٩]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا إِن أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلَنَا﴾ [إبراهيم: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلَنَا﴾ [يس: ١٥].

(١) عبدالفتاح لاشين، ٢٧/٢، وانظر: دلائل الإعجاز، ٣٣٤.

فكل السياقات التي ورد فيها النفي بـ (إن)، النفي فيها أكد من السياقات الأخرى التي ورد فيها النفي بـ (ما). وسياق المقام هو الذي يقتضي ذلك ويحدده^(١).

وقد يرد العدول في النفي متمثلاً في المخالفة بين (لم) و(ما)، وعلماء النحو يذكرون أن (لم) تدخل على المضارع فتقلب زمانه إلى الماضي، و(ما) تنفي الفعل الماضي، فنقول: (لم أذهب) و(ما ذهبت) فيفيدان الدلالة على الماضي.

ولكن هل النفي بـ (لم) و(ما) يتماثلان، فيكون النفي في (لم أذهب) هو معنى النفي (ما ذهبت)؟ وأن جملة (لم أذهب) هي في المعنى (ما ذهبت) لتحول الفعل المضارع إلى الماضي مع (لم)، أم أن هناك فرقاً دلاليّاً بينهما؟

ويرى الباحث أن (لم) و(ما) ليستا متماثلتين تماماً في النفي، بل بينهما فرق دقيق، فليس من حكمة العربية أن تجعل أداتين مختلفتين متشابهتين تماماً في المعنى، ولا بد أن يكون لكل واحد منهما خصوصية ليست في الأخرى^(٢).

"والعربية تميل إلى التفريق والتخصيص"^(٣).

وقد ذهب بعض علماء اللغة المعاصرين إلى التفريق بينهما؛ فيرى إبراهيم أنيس^(٤): "أن (لم) منحوتة من (لا) و"ما"، ويترتب على ذلك التاصيل أنها أكد من النفي بأداة بسيطة مثل (ما)، أو على الأقل "لا يمكن أن يصبح النفي بـ (لم) أضعف من النفي بـ (ما)".

وكذلك قال براجشتراسر عن "لم"^(٥): "إنها ربما ركبت من "لا" و"ما" الزائدة".

(١) انظر في ذلك: معاني النحو، ٢٥٨/١، ٢٥٢/٤-٢٠٤، والتعبير القرآني، فاضل السامرائي، ١٥١.

(٢) معاني النحو، ٢٥٢/١.

(٣) التطور النحوي، ٩٠.

(٤) من أسرار اللغة، ١١٥، وانظر: البرهان، ٣٧٩/٢.

(٥) التطور النحوي، ١٧٣.

ويرى شيخنا الدكتور سمير استيتية^(١): "أن النفي بـ (لم) الداخلة على الفعل المضارع تفيد استغراق النفي لكل جزئيات الزمن الماضي، في حين أن النفي بـ (ما) يفيد نفي الماضي بعمومه؛ لذلك كان نفيها أكد من (ما).

وهو ما نجده واضحاً في الاستعمال القرآني من ذلك قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

"فجاء بـ (لم) وذلك لأن تغير الشراب والطعام يحصل تدريجياً ويستمر، وليس دفعة واحدة، فجاء بـ (لم) للدلالة على أنه لم يحصل شيء من ذلك، ولو جاء بـ (ما) وقال (ما تسنه) لأفاد نفي التسنه وهو التغير بصورته النهائية التامة"^(٢).

ونجد هذا المعنى في تأكيد النفي بـ (لم) واضحاً أيضاً في قول العذراء: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠].

فهو إمعان في النفي من أن تكون قد تلبست بهذا الوصف في أي مرحلة من مراحل حياتها؛ فضلاً من أن يكون هذا وصفاً معروفاً لها.

في حين كان خطاب قومها لها: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]. فجاء النفي منهم بـ (ما)، فلم يقولوا: (ولم تك أمك بغياً)؛ لأنه ليس بمقدورهم الإطلاع على كل أزمينة حياة أمها حتى يصدر النفي منهم بصيغة التجدد والحدوث، وإنما جاء النفي منهم بصيغة العموم، فقالوا: (وما كانت أمك بغياً)، فهذا هو المعروف والمشهور للناس من

(١) سماعاً منه.

(٢) معاني النحو، ٤/١٩٦.

حال أمها بصفة العموم؛ لذا كان النفي منها أبلغ وأدق وأنفى للتهمة؛ لكونها أدرى بكل لحظات حياتها وتصرفاتها^(١).

ومما سبق يتضح أن النفي بـ (لم) للفعل المضارع يفيد نفي أدنى درجات حدوث الفعل في زمنه الماضي، فالفعل في حدوثه يمر بمراحل متفاوتة في التحقق والحصول، ونفيه بـ (لم) يقع على أولى فترات تشكله وحدثه، كما أنه يفيد استغراق النفي للزمن الماضي بكل جزئياته، في حين أن النفي بـ (ما) يفيد نفي الحدث في الماضي بصورته النهائية وبعمومه^(٢).

ومن هذا التفريق الدقيق في دلالة النفي بـ (لم)، والنفي بـ (ما) يمكننا معرفة سر العدول في التعبير القرآني عن (لم) إلى (ما)، في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَّلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ... ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠-١٢٣].

فالنفي بـ (لم) في: "لم يك من المشركين"، أفاد الإمعان في نفي تلبسه -عليه السلام- بأي شكل من أشكال الشرك، وفي أي زمان من أزمنة حياته، وهو ما أوضحه ابن عاشور بقوله^(٣): "فيفيد أن إبراهيم عليه السلام لم يتلبس بالإشراك قط". وزاد في تأكيد ذلك حذف (الكاف) من الفعل (يك). وناسب مجي النفي بـ (لم) في هذا السياق؛ لأنه سياق ثناء وتفصيل في مدح إبراهيم -عليه السلام- فقد جاء بعد ذلك قوله: ﴿شَاكِرًا

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ٣٩٥/٢.

(٢) لا يتفق الباحث في هذا الأمر مع فاضل السامرائي فيما ذهب إليه في كتابه معاني النحو (١٩٣/٤) من أن النفي بـ (ما) أكد من النفي بـ (لم)، فما ذكرناه في هذا المقام من أقوال العلماء وما تدل عليه سياقات نصوص القرآن يدل على ما قرناه هنا.

(٣) التحرير والتنوير، ٣١٦/١٤، وانظر: المقاييس البلاغية في تفسير التحرير والتنوير، حوأس بري، ٢٩٤.

لأنعميه اجتنابه وهداه إلى صراطٍ مستقيم * وأتينا في الدنيا حسنة وإنه في الآخرة لمن
الصالحين [النحل: ١٢١-١٢٢].

وأما قوله بعد ذلك (وما كان من المشركين)، فهو نفي للشرك عنه على وجه
العموم؛ وذلك لأن السياق سياق خطاب للنبي ﷺ وهو يعلم ذلك، فليس المقام بحاجة إلى
مزيد تأكيد.

ويمكننا أيضاً مما سبق الوقوف على سر العدول في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ
وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧].

فعدل عن النفي بـ (لم)، في قوله: "فلم تقتلوهم..."، إلى النفي بـ (ما) في قوله:
"وما رميت"، ولم يقل: "ولم ترمهم إذ رميت"، وذلك لأن النفي بـ (ما)، في قوله: "وما
رميت" نفي للفعل بصورته النهائية المكتملة لا لأصل حدوثه ابتداءً، فالرمي من الرسول
ﷺ حاصل، بدليل قوله: "إذ رميت"، فقد كان منه رمي حقيقةً وصورة، ولكنه ليس بالرمي
الذي يقدر به إيصاله إلى جميع العيون^(١).

ولو قال: "ولم ترمهم إذ رميت" لكان الكلام خلفاً؛ لأنه يكون قد نفي نفيًا جازماً
يستغرق كل جزئيات الحدث بكل صورته وأزمته، وهو ما يتعارض مع قوله بعد ذلك (إذ
رميت)، فكان مجيء (ما) في هذا السياق أدق وأنسب، ويقتضيه المعنى دون ريب.

رابعاً: العدول في الشرط:

نجد في هذا المقام أن التعبير القرآني يخالف في الاستعمال بين أدوات الشرط، إذ
يعدل من أداة إلى أخرى في السياق نفسه، وذلك لدلالة مقصودة.

(١) محاسن التأويل، القاسمي، ٢٩٦٧/٨.

ومن أبرز مظاهر العدول في ذلك، العدول عن (إن) إلى (إذا)، وقد تقرر عند علماء النحو والبلاغة أن (إن) تأتي في سياق ذكر المشكوك تحققه، وغير المجزوم وقوعه، في حين ترد (إذا) على النقيض من ذلك فهي تستعمل للمقطوع حدوثه والكثير حصوله.

ونجد بذور هذا التفريق الدلالي بين (إن) و(إذا) عند صاحب الكتاب، يقول سيبويه^(١): "وسألت الخليل (ت ١٧٧هـ) عن (إذا) ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في (إذا) بمنزلته في (إذ) إذا قلت: أتذكر إذ تقول، فإذا في ما تستقبل، بمنزلة إذ فيما مضى، ويبين هنا أن (إذا) تجيء وقتاً معلوماً، ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمر البسر، كان حسناً، ولو قلت: آتيك إن احمر البسر كان قبيحاً، ف (إن) أبداً مبهمه".

ومراد سيبويه من ذلك أن (إذا) تدخل على الأمر المتحقق حصوله وحدثه، فاحمرار البسر أمر محقق حصوله، وزمن احمراره معروف لدى العرب، لذلك حسن دخول (إذا).

وقال المبرد (ت ٢٨٥هـ) في المقتضب^(٢): "فإذا قلت: 'إن تأتي آتاك' فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا؟ وكذلك (من أتاني أتيت)، إنما معناه: إن يأتي واحد من الناس آتاه، فإذا قلت: إذا أتيتني، وجب أن يكون الإتيان معلوماً، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١]، و: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١]، و: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]. إن هذا واقع لا محالة؟ ولا يجوز أن يكون في موضع هذا (إن) لأن الله - عزوجل - يعلم، و(إن) إنما مخرجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر، وليس

(١) الكتاب، ٦٠/٣.

(٢) المقتضب، ٥٦/٢.

هذا مثل قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]؛ لأن هذا راجع إليهم، وتقول: آتيتك إذا احمر البسر، ولو قلت: آتيتك إن احمر البسر كان محالاً؛ لأنه واقع لا محالة".

وما ذهب إليه النحاة والبلاغيون من التفريق الدلالي بين (إن) و(إذا) يشهد له الذوق البلاغي في استعمال القرآن الكريم لهما من خلال المخالفة بينهما في السياق الواحد.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَنْذِرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم﴾ [البقرة: ٢٣٩].

فجاء في حالة الخوف بـ (إن) لأنها حالة طارئة ونادرة، ثم عدل عند نكر الأمن إلى (إذا) لأن الأمن هو الأصل في حياة الناس.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١].

فجاء بـ (إذا) في الضرب في الأرض؛ وذلك لأنه كثير ومتكرر في حين عدل إلى (إن) عند نكر الخوف؛ لأن الخوف حالة نادرة وقليلة بالنسبة إلى غيرها من حالات الأمن.

ومنه قوله تعالى في آيات الأحكام: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا ... وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنِ أَجَلَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٠-٢٣١].

فأتى بـ (إن) في الطلاق ثلاثاً؛ لأن نادر الوقوع والحصول ولا يرغب فيه المشرع، كما أنه لو حصل فإن طلاقها من الآخر ورجوعها إلى الأول أمر مشكوك فيه

ونادر الوقوع أيضاً، في حين أتى بـ (إذا) في قوله: "وإذا طلقتم النساء"، وهذا في الطلاق الرجعي العادي، وهو كثير الوقوع والحصول.

وأشعار علماء البلاغة^(١): "أنه لما كانت (إذا) تدخل على الأمر المجزوم تحققه وحصوله، فالغالب دخولها على الفعل الماضي؛ لدلالته على تحقق الفعل وحصوله، في حين أن الغالب مع (إن) دخولها على المضارع".

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطْفِرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١].

"فقد جسيء فيه بلفظ (إذا) في جانب الحسنه حيث أريدت الحسنه المطلقة لا نوع منها، كما في قوله تعالى: "وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله؛ لكون حصول الحسنه المطلقة مقطوعاً به كثرة ووقوعاً واتساعاً، ولذلك عرفت ذهاباً إلى كونها معهودة ...، وجسيء بلفظ (إن) في جانب السيئة مع تكثير السيئة إذ لا تقع إلا في الندرة بالنسبة إلى الحسنه المطلقة، ولا يقع إلا شيء منها"^(٢).

فأفادت (إذا) في هذا السياق الدلالة على الجزم واليقين في حصول الحسنه والكثرة في الوقوع والاتساع، ودل على ذلك: أيضاً مجيء فعل الشرط ماضياً للدلالة على التحقق والحصول، في حين دلت (إن) على الندرة والقلة في وقوع السيئة، ودل على ذلك أيضاً مجيء الشرط فعلاً مضارعاً، وهو دون الماضي في التحقق والحصول.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَخَذَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ [غافر: ١٢].

(١) انظر: البرهان، ٣٦٢/٢، والإيضاح، ١١٧/٣.

(٢) مفتاح العلوم، ٢٤١.

ففي مجيء (إذا) مع فعل الدعوة إلى التوحيد، دلالة على تحقق هذه الدعوة وتكرارها حتى إنها لتكاد تفرغ آذانهم لكثرة تكرارها، في حين دل مجيء (إن) مع فعل الشرك على أنهم كانوا يستجيبون لأدنى داعٍ للشرك والكفر بالله، وفي هذا توبيخ لهم وتقريع أيما تقريع. وساعد على هذا المعنى أيضاً مجيء فعل الكفر ماضياً "كفرتهم" إشارة إلى مسارتهم إلى الكفر وتحققه منهم^(١).

وقد عمل على فودة إحصاء لاستعمال (إن) و(إذا) في القرآن الكريم فوجد أن (إن) الشرطية وردت في أربعة وخمسين وخمسمائة موضع من القرآن، في حين وردت (إذا) الشرطية تسعاً وثلاثمائة مرة تقريباً^(٢). وفي كل الحالات السابقة كانت (إذا) تدل على تحقق الحدث أو الكثرة في الوقوع، في حين وردت (إن) فيما يحتمل الوقوع وعدمه، أو في الذي يحدث قليلاً، وهو ما يؤيد ما ذهب إليه علماء البلاغة والنحو في ذلك.

وفي هذا الإحصاء وما سبق ذكره من أقوال العلماء في التفريق الدلالي بين الحرفين، وما وقفنا عليه من الآيات السابقة، فيه رد على ما ذهب إليه مهدي المخزومي في قوله^(٣): "و(إن) و(إذا) تستعملان فيما يحتمل تحققه، وعدم تحققه، لا ترجيح لأحدهما على الآخر". "وهذا الكلام فيه تجاهل لما قاله علماء النحو والبلاغة في التفرقة بين استعمال هاتين الأداتين، وتجاهل لما يشهد به النوق في استعمال القرآن لهما في المعاني المختلفة"^(٤).

(١) انظر: أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ١٧٦.

(٢) الشرط بـ (إن) و(إذا) في القرآن الكريم، علي فودة، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، م٤، السنة الرابعة، ١٩٧٦، ٦٠-٦١، ومعاني النحو، ٧٧/٤.

(٣) في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ٤١، وانظر كذلك: في النحو العربي نقد وتوجيه، ٢٩٦.

(٤) الشرط بـ (إن) و(إذا) في القرآن، علي فودة، ٦٢.

المبحث الثاني

العدول في حذف الحرف ونكره

هذا النمط يرد بكثرة في التعبير القرآني، والذي يهمننا في هذا المقام هو العدول عن نكر الحرف نفسه إلى حذفه، أو العكس، في السياق ذاته؛ لأن هذا العدول يدعو إلى التساؤل عن سبب عدم الإطراد في الذكر والحذف للحرف، وهو ما يمثل عدولاً بيّناً في هذا المقام، ولا يعيننا الذكر والحذف لحروف المعاني بشكل عام.

النمط الأول: العدول عن نكر الحرف إلى حذفه

ويمكننا في هذا المقام، نكر نماذج على هذا النوع من العدول نعني بتعليقها، وتحليلها، لمعرفة سر العدول فيها، فمن هذه الأشكال:

١. العدول عن نكر (اللام) الواقعة في جواب الشرط إلى حذفها.

كما ورد في قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ * أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ
الزَّارِعُونَ * لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ * إِنَّا لَمَغْرُمُونَ * بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ
* أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ * أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ * لَوْ نَشَاءُ
جَعَلْنَاهُ أَجَاجاً فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣-٧٠].

واللافت للنظر في هذا السياق القرآني البديع أن الفعل (جعل) الذي هو بمعنى التحويل والتصيير، قد ذكر في السياق مرتين، مرة مع الزرع وأخرى مع الماء، وهو في الموضوعين جواب الشرط "لو نشاء لجعلناه حطاماً"، و"لو نشاء جعلناه أجاجاً" لكنه في المرة الأولى ذكر مقترناً باللام الواقعة في جواب الشرط، وفي المرة الثانية ذكر محذوفاً منه اللام.

ولمعرفة سبب ذلك يجب أن ندرك أن اللام الواقعة في الجواب تفيد مزيد تحقيق وتأكيد، فيزداد الفعل معها تأكيداً، وعند حذفها كان الفعل دون المرة الأولى في التأكيد،

ولعل السر في تأكيد الفعل (لجعلناه) مع ذكر الزرع في قوله: "لو نشاء لجعلناه حطاماً...". وعن عدم التأكيد مع ذكر الماء راجع إلى أمور عدة^(١):-

أولاً: أن ذلك يرجع إلى قضية الجهد المبذول، فالإنسان مع الزرع يبذل مجهوداً كبيراً في الحرث والسقي مما لا يكون في نزول الماء من السماء، وهو ما يتوافق مع دلالة السياق، فقد أشارت الآية إلى ذلك: "أفرأيتم ما تحرثون أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون" والشيء الذي يبذل فيه الإنسان جهداً وطاقة يكون ضياعه خسارة كبيرة وفادحة عليه- وهو ما شار إليه المولى عزوجل بقوله: ﴿فظلمت تفكهون إنا لمغرمون بل نحن محرومون﴾.

وتفكهون: أي: تتدمون على اجتهدكم فيه، ومغرمون: أي: منقلون بالديون.

فلذلك ناسب هنا مزيد التأكيد بقوله: (لو نشاء لجعلناه حطاماً)، في حين أن نزول الماء من السماء لم يبذل فيه الإنسان أي جهد، فلم يكن في ذهابه عنه من الغبن والحزن ما يكون في الأولى، لذا لم يحتج إلى مزيد تأكيد.

ثانياً: أن ذلك راجع أيضاً إلى ما هو أهم، فالمطعموم مقم على المشروب في حياة الناس يقول الزمخشري^(٢): "إن هذه اللام لجعلناه حطاماً" مفيدة للتوكيد لا محالة، فأدخلت في آية المطعموم دون المشروب للدلالة على أن أمر المطعموم مقدم على أمر المشروب، وأن الوعيد يفقده أشد فأصعب، لأن المشروب إنما يحتاج إليه تبعاً للمطعموم".

ثالثاً: أن ذلك راجع أيضاً إلى التحويل والإعادة، فتحويل الماء العذب إلى ماء ملح "أسهل إمكاناً في العرف والعادة، والموجود من الماء الملح أكثر من الماء العذب...، لذا لم تدخل لام التأكيد المفيدة لزيادة التحقيق، وأما المطعموم فإن جعله حطاماً من الأشياء

(١) انظر في ذلك: التعبير القرآني، فاضل السامرائي ١٣٠-١٣١، وإعجاز القرآن، فضل حسن عباس ٢٠٣،

وإعجاز القرآن البياني، صلاح الخالدي ١٩٦.

(٢) الكشاف ٥٧/٤.

الخارجة عن المعتاد وإذا وقع يكون عن سخط شديد، لذا قرن باللام لتقرير إيجاده وتحقيق أمره^(١).

وكذلك حال الإعادة، فالماء الملح يمكن إعادته إلى ماء عذب بواسطة وسائل تحلية متعددة على خلاف الزرع الحطام الذي يمكن إرجاعه إلى فاكهة وحب. فالحرمان فيه أشد فناسب مجيء اللام معه لزيادة التأكيد.

رابعاً: أن في ذلك تأكيداً على قدرة المولى -عز وجل-، فالسياق سياق تقرير بقدرة الخلق والإيجاد (نحن خلقناكم فلولا تصدقون،...) ولما كان للإنسان في الزرع جهد مبذول. فقد يدعوه ذلك غروراً أن يعتقد أن تلك النباتات والزرع نتيجة جهده فحسب، فناسب مجيء اللام هنا للتوكيد، في حين أنه لا يدعي أحد القدرة على إنزال الماء، فلم يكن هناك حاجة إلى التأكيد^(٢).

٢. العدول عن نكر (لام) التعليل إلى حذفها

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ * وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٠-١٤١].

فقد عدل التعبير القرآني عن نكر لام التعليل في (وليعلم) إلى حذفها في (ويتخذ) ثم عدل إلى نكرها فقال: ثم عدل إلى حذفها مرة أخرى فقال: (ويمحق). فيكون قد نكر لام التعليل في الفعلين (ليعلم) و(ليمحص) وحذفها من الفعلين (يتخذ) و(يمحق).

(١) روح المعاني ١٤٩/٢٧.

(٢) انظر في الوجوه السابقة كلاً: من البرهان للزركشي ٨٩/٣، الكشاف ٥٧/٤، تفسير أبي السعود ١٩٨/٨، وأسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل ١٧٧-١٧٨.

"وتظهر بلاغة هذا العدول في أن ما نكر فيه اللام أكد مما لم ينكر فيه؛ ذلك أن العلة الأولى في الآية أوسع وأكد وأهم مما يليها، فقوله: "وليعلم الله الذين آمنوا" هو غرض عام يشمل عموم الذين آمنوا في ثباتهم وتغيرهم وعموم سلوكهم علماً يتعلق به الجزاء، أما اتخاذ الشهداء، فليس في سعة الغرض الأول، ولا شك أن الشهداء أقل من عموم المؤمنين والغرض الأول أعم"^(١).

"وكذلك الأمر بالنسبة إلى قوله: "وليمحص الله الذين آمنوا ويمحق الكافرين"، فإن هذا نظير ما قبله، فإن تمحيص المؤمنين وإظهارهم على حقيقتهم، ومعرفة مقدار ثباتهم وإخلاصهم هو غرض عام وليس كذلك الغرض المعطوف فإنه ليس في سعة العلة الأولى، فإنه سبحانه لم يمحق الكافرين على وجه العموم ولا أنه أخلى الأرض منهم بل بقي الكافرون مع المؤمنين على ظهر الأرض، ثم إن هذه الآيات نزلت بعد معركة (أحد) وقد محص الله الذين آمنوا فيها ولم يمحق الكافرين فيها وإنما هو وعد بذلك فهو ليس بدرجة ما قبله من التوكيد، فإن الغرض الأول حصل وإن الثاني سيحصل، وهو إعجاز وذلك أنه أخبر بأنه يمحق الكافرين مع أنهم انتصروا وكان كما أخبر، وهذا توسع في المعنى من أكثر من وجه"^(٢).

ونخلص من هذا الكلام إلى أن (لام) التعليل في هذا السياق أفاد نكرها دلالة العموم والسعة والشمول، وفي حذفها خروج عن تلك الدلالة.

وعلى العكس من ذلك في سياق آخر أفاد نكرها الخصوص، وهذا يدل على أن السياق هو الذي يحدد الدلالة المناسبة لنكر الحرف أو حذفه، من ذلك قوله تعالى:

(١) الجملة العربية والمعنى ١٩٦-١٩٧.

(٢) السابق نفسه.

﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَنْعَامَ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَلِتَبَلَّغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُورِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَاحِ تَحْمَلُونَ﴾ [غافر: ٧٩-٨٠].

قال أحمد بن المنير (ت ٦٨٣هـ) ^(١): "فإن قلت: هلا قيل لتركبوا منها ولتأكلوا

منها ولتبلغوا".

أو منها تركبون ومنها تأكلون وعليها تبلغون؟

ثم يجيب ابن المنير (ت ٦٨٣هـ) بقوله: والجواب أن المقصود المهم من الأنعام والمنفعة المشهورة فيها إنما هو الركوب، وبلوغ الحوائج عليها بواسطة الأسفار والانتقال في بلوغ الأوطار، فلذلك ذكرهما هنا مقرونين باللام الدالة على التعليل والغرض، وأما الأكل وبقية المنافع كالأصواف والأوبار والألبان وما يجري مجراها، فهي وإن كانت حاصلة منها فغير خاصة بها خصوص الركوب والحمل وتوابع ذلك، بل الأكل بالغنم خصوصاً الضأن أشهر، فلذلك جردت هذه المنافع بالإخبار عن وجودها فيها غير مقرونة بما يدل على أنها المقصود".

والمقصود بالأنعام هنا الإبل فتكون هذه اللام قد دلت على اختصاص هذا النوع من الأنعام بالركوب وبلوغ المنافع أكثر من غيرها، ودل حذفها من فعل الأكل فقال (ومِنْهَا تَأْكُلُونَ) ولم يقل (ولتأكلوا منها) على أن هذه المنفعة وإن تحققت منها فليست مشهورة بها ومقصورة عليها، بل تحقق هذه المنفعة من غيرها حاصل ومشهور.

(١) حاشية الكشاف ٤٣٨/٣.

٣. العدول عن نكر اللام الموطئة للقسم إلى حذفها

كما قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِن أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ وَاللَّهُ شَهِيدٌ إِنَّهُمْ لَكَافِرُونَ﴾ [الحشر: ١١].

فقد ذكرت اللام الموطئة للقسم في قولهم (لئن أخرجتم لنخرجن معكم) ثم عدل إلى حذفها بعد ذلك في قولهم (وإن قوتلتم لننصركم) وفي العدول إلى حذف اللام الموطئة للقسم وهي تفيد التوكيد دليل على أن المنافقين ليس عندهم النية أصلاً ولا القدرة على نصر حلفائهم، فذلك يحتاج منهم إلى التضحية بالمال والنفس، بخلاف الخروج فهو لا يكلفهم ثمناً كبيراً، فكان التأكيد على الخروج دون النصرة، مما يشير إلى جبنهم من جهة، وخداعهم من جهة أخرى^(١).

٤ - العدول عن نكر لام التعريف إلى حذفها:

منه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبِّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ... وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لَأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِن خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤-٢٤٠].

جاءت لفظة (المعروف) معرفة، في قوله: (فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف) ثم عدل عن التعريف إلى التكرير فقال: (فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف)، ورافق العدول عن التعريف إلى التكرير عدول عن حرف الجر (الباء) في

(١) التعبير القرآني والدلالة النفسية ٢١٧.

قوله (بالمعروف) إلى حرف الجر (من) في قوله (من معروف)، ولا شك أن لهذا العدول سراً يفصح عنه السياق القرآني.

فدلالة السياق تشير إلى أن لفظ (المعروف) المنكور أولاً بالتعريف يختلف في معناه عن (معروف) المنكور ثانياً بالتكثير، لأن المؤلف في الاستعمال اللغوي أن يأتي اللفظ أولاً نكرة ثم إذا كرر يكون معرفة، فيوحي التعريف أن المقصود باللفظ هو المنكور سابقاً وتكون (الـ) تفيد العهد الذكري، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥-١٦].

فدل ذكر الرسول مُعرِّفاً أنه الرسول السابق ذكره، ولكن الحاصل في هذا السياق القرآني قد جاء على العكس من ذلك، إذ ورد اللفظ معرفة ثم أعيد ذكره نكرة، مما يوحي أن المعنى يختلف في كليهما.

يعلل الكرمانلي (ت ٥٠٥هـ) ذلك فيقول^(١): "إن هذه الآية بإجماع المفسرين مقدمة على تلك الآية في النزول، وإن وقعت متأخرة في التلاوة، ولهذا نظير في القرآن في موضع آخر أو موضعين، وقد سبق بيانه، وأجمعوا أيضاً على أن هذه الآية منسوخة بتلك الآية، والمنسوخ سابق على النسخ ضرورة. فصح ما نكرت، أن قوله: 'بالمعروف' هو ما نكر، في قوله: 'من معروف'، فتأمل فيه فإن هذا دليل على إعجاز القرآن".

والكرمانلي في ذلك يذهب إلى أن كلمة (المعروف) هي نفسها كلمة (معروف) من حيث المعنى، ويعلل مجيئها على عكس مألوف اللغة من مجيء اللفظ نكرة أولاً ثم يعرف لاحقاً، بأن هذه الآية الأخيرة متقدمة في النزول فهي منسوخة بالآية السابقة لها في الترتيب المصحفي، فيكون قوله: "فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهم من معروف"، قد

(١) البرهان في توجيه متشابه القرآن، ٤٢.

نزل سابقاً لقوله تعالى: "فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف" ولكن القول بالنسخ مختلف فيه (١).

وللخطيب الإسكافي تعليل دقيق لهذا العدول فيذهب إلى أن المقصود بـ (المعروف) ههنا الزواج خصوصاً، وأما غير المعروف فيراد به ما لم يستتكر فعله من خروج أو تزئين، ونحوه.

يقول الإسكافي (٢): "إن الأول تعلق بقوله: والذين يتوفون منكم وينزون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً، فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف...؛ أي: لا جناح عليكم في أن يفعلن في أنفسهن بأمر الله، وهو ما أباحه لهن من التزوج بعد انقضاء العدة فالمعروف ههنا أمر الله المشهور وهو فعله وشرعه الذي بعث عليه عباده".

والثاني: المراد به فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من جملة الأفعال التي لهن أن يفعلن من تزوج أو قعود، فالمعروف ههنا فعل من أفعالهن يعرف في الدين جوازه، وهو بعض ما لهن أن يفعلنه، ولهذا المعنى خص بلفظ (من) ونكر".

ومما يؤيد ما ذهب إليه الإسكافي أمور منها: "أن الآية الأولى نكر فيها قوله: يتربصن" بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً، فقوله: (يتربصن) معناه: يصبرن أنفسهن هذه المدة ليتسنى لهن الزواج، ثم نكر العدة التي يحق لهن التزوج بعدها، ثم جاء بالباء الدالة على الإلصاق، والزواج إلصاق كما قال تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٩٤].

(١) ذهب الجمهور إلى القول بالنسخ، وذهب الإمام مجاهد إلى عدم القول بالنسخ وأن هاتين الآيتين تنزلتا على حالتين في عدة المتوفى عنها زوجها، وهذا الأخير رجحه مصطفى زيد في رسالته للدكتوراه "النسخ في القرآن"، ٧٨٠-٧٨١، وانظر: تفسير الرازي، ١٥٨/٦.

(٢) درة التنزيل، ٥٢-٥٣.

١٨٧]. وليس الأمر كذلك في الآية الأخرى، فإنه ليس هناك نكر للتربُّص، ولا للعدة التي يحق لهن التزوج بعدها.

ومن ناحية أخرى أنه عرف (المعروف) المقصود به الزواج لأن الزواج شيء واحد معروف، ونكر الثاني لأنه لم يقصد به فعل معين، بل كل ما كان مباحاً لهن في الشرع فنكره لذلك^(١).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَسَّهُ كَذَلِكَ زِينٌ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٢].

ففي هذا السياق وردت كلمة الضر معرفة بلام التعريف (الضر) ثم عدل عن تعريفها إلى التتكير بحذف لام التعريف، في قوله: "كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَسَّهُ".

وجاء العدول عن التعريف إلى التتكير لكلمة (الضر) للدلالة على المفارقة بين حالين للإنسان، حال شدته وكربه وقد حل به الضر الكبير الذي أصبح يمثل له شغله الشاغل، فهو يدعو الله على جنبه وقاعداً وقائماً، وحال رفع الضر عنه وكشفه فهو في غفلة عن نعمة الله وكأنه لم يمسه ضر قط^(٢).

فدل التعريف بـ (اللام) على عظم هذا الضر وشدته، وعظم وقعه على نفس صاحبه، ودل التتكير بعد ذلك على شدة تناسي الإنسان لهذا الضر الذي رفع عنه وكأنه نكرة لم يعرفه ولم يك له عهد به في حياته.

(١) التعبير القرآني، فاضل السامرائي، ١٩١.

(٢) انظر: أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، ١٨٧.

٥. العدول عن نكر (الفاء) الواقعة في الجواب إلى حذفها

من ذلك قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ إِذَا يَأْتَيْكُمْ رَسُولٌ مِّنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَأَنْتُمْ أَنفُسِي وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٥-٣٦].

فقد دخلت (الفاء) في نكر جزاء المؤمنين بقوله: "فلا خوف عليهم" وحذفت في جزاء الكفار بقوله: "أولئك أصحاب النار".

وهذه الفاء الواقعة في جواب الاسم الموصول الشبيه بالشرط، فيها معنى السببية الدال على ارتباط الخبر بالمخبر عنه ارتباط العلة بالمعلول. وهي التي ذكرها ابن هشام (ت ٧٦١هـ)^(١) بقوله: "كما تربط الفاء الجواب بشرطه، كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وذلك في نحو (الذي يأتيني فله درهم) وبدخولها فهم ما أراه المنكلم من ترتب لزوم الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره".

وقد علل البيضاوي (ت ٧٩١هـ) دخول (الفاء) في قوله تعالى: "فلا خوف" وسقوطها من (أولئك)، بقوله^(٢): "وإدخال (الفاء) في الخبر الأول دون الثاني للمبالغة في الوعد والمسامحة في الوعيد".

والمراد بالمبالغة هنا التوكيد، وفسر الشهاب (ت ١٠٦٩هـ) في حاشيته على البيضاوي وجه المبالغة بقوله^(٣): "وجه المبالغة في الوعد، لعدم تخلفه جعله سبباً عن التقوى والعمل الصالح المشعر بأنه لا ينفك عنه، إذ المعلول لا يتخلف عن العلة غالباً، بخلاف الوعيد، فإنه يجوز تخلفه".

(١) مغني اللبيب، ٢١٩.

(٢) حاشية الشهاب، ١٦٦/٤.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

فأفادت (الفاء) التوكيد في وقوع الجزاء للمؤمنين، وحذفت من جزاء الكفار، للإشارة إلى المفارقة بين الجزاعين.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ * إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْكَبِيرُ﴾ [البروج: ١٠-١١].

جاعت (الفاء) في قوله: "قلهم عذاب جهنم"، وحذفت من قوله (لهم جنات) وذلك لأن سياق المقام يقتضي توكيد الآية الأولى، وذلك أنها جاءت تعقيباً على الذين فتنوا المؤمنين عن دينهم، وجعلوهم في الأخاديد، وأضرموا عليهم النار: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ * إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ﴾ [البروج: ٤-٦]^(١).

ومجيء (الفاء) السببية هنا، فيها إشارة أيضاً إلى استحقاقهم العذاب بسبب فتنتهم للمؤمنين، وهذه الآية شبيهة بالآية السابقة وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٦].

وقد عُلِّلَ حذف (الفاء) في آية الأعراف بأنه من قبيل التسامح في الوعيد، كما عللها البيضاوي، وجاء نكرها في آية البروج؛ لأن سياق آية البروج فيه تهديد بالوعيد والعذاب أكثر من سابقه، فهؤلاء الذين فتنوا المؤمنين قد تحقق في حقهم العذاب بقوله: "ثم لم يتوبوا فلهم" أما النوع الأول من الكافرين في آية الأعراف فهو في عموم المكذبين، وقد يرجى منهم التوبة، فلم تقترن (الفاء) الدالة على استحقاق العذاب، وثبوته في حقهم، فكان التسامح من هذا القبيل.

(١) معاني النحو، ٤/١٢٩.

وأما العدول إلى حذفها في حق المؤمنين بقوله (لهم جنات تجري)، فللدلالة على أن دخول الجنة بمحض التفضل من المولى عزوجل والعطاء وليست مستحقة وجوباً بعملهم الصالح ، كارتباط العلة بالمعلول، بدليل حديث رسول الله ﷺ القائل^(١): "لن يدخل الجنة أحداً عمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله منه برحمة".

فحذف (الفاء) من نكر أهل الجنة ونكرها مع أهل العذاب؛ للدلالة على أن عذابه لهم بموجب عدله، إذ استحقوا ذلك بموجب سوء الأعمال، وإدخاله -عزوجل- المؤمنين الجنة بموجب رحمته وفضله.

٦. العدول عن نكر حرف الجر إلى حذفه

منه قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ * وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ [النور: ٣٠-٣١].

إذ دخل حرف الجر (من) على غض البصر دون حفظ الفرج، وقد علل الزمخشري ذلك بقوله^(٢): "من للتبويض والمراد غض البصر عما يحرم، والاقتصار به على ما يحل، وجوز الألفش أن تكون مزيدة، وأباه سيوبه، فإن قلت: كيف دخلت في

(١) أخرجه مسلم من رواية عائشة، ٢١٧١/٤، برقم ٢٨١٨، ونصه كاملاً: "سئلتوا وقاربوا وأبشروا، فإنه لن يُدخَلَ الجنة أحداً عمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله منه برحمة، واعلموا أن أحب العمل إلى الله أدومه وإن قل".

(٢) الكشاف، ٦٠/٣.

غض البصر دون حفظ الفرج، قلت: دلالة على أن أمر النظر أوسع ... وأما الفرج فمضيق".

وإذا كان الزمخشري قد نظر في تحليل الآية من زاوية الفعل نفسه، ما كان منه واسعاً وما كان منه مضيقاً، فإن البقاعي قد نظر في تحليل الآية ومعرفة سبب العدول فيها من زاوية أخرى، وهي إرادة الفعل نفسها، وما كان منه باختيار وما ليس للمرء فيه اختيار، فيرى "أن" من "التبعية مع البصر"، إشارة إلى العفو عن النظرة الأولى، وأن المأخوذ به إنما هو التماذي، ولما كان حفظ الفرج لخطر المواقعة أسهل من حفظ البصر؛ ولأنه لا يفعل به من غير اختيار، حذف "من" لقصد العموم، فقال: "ويحفظوا فروجهم" أي: عن كل حرام من كشف وغيره ... الخ^(١).

٧. العدول عن ذكر حرف العطف إلى حذفه

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ... وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٠-٢٥].

فقد عدل عن ذكر حرف العطف (ثم) في قوله: (ثم إذا أنتم بشر تنتشرون)، إلى حذفه في قوله: (إذا أنتم تخرجون).

علل الرازي^(٢) ذلك فقال: "قال ههنا: 'إذا أنتم تخرجون'، وقال في خلق الإنسان أولاً: (ثم إذا أنت مبشر تنتشرون)". فنقول: هناك يكون خلق وتقدير وتدرج وتراخ حتى يصير التراب قابلاً للحياة فينفخ فيه روحه فإذا هو بشر، وأما في الإعادة لا يكون تدرج

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ٢٥٤/١٣.

(٢) تفسير الرازي، ١١٦/٢٥.

وتراخ بل يكون نداء وخروج فلم يقل ههنا: ثم". وذلك أدل على قدرة البعث بعد الموت،
وأن الإعادة أهون من البدء.

النمط الثاني: العدول عن حذف الحرف إلى ذكره

١. العدول عن حذف حرف العطف إلى نكره

كما في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا فَتَحَتْ
أَبْوَابُهَا ... وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ...﴾
[الزمر: ٧١-٧٣].

فقال في فتح أبواب جهنم (فتحت أبوابها) بدون (واو) ثم عدل عن ذلك إلى نكر
الواو مع أبواب الجنة، فقال: "وفتحت أبوابها".

وقد اختلف أهل العلم في تفسير هذه (الواو)، فذهب بعضهم إلى القول: "هذه واو
الثمانية ودخلت في أبواب الجنة لكونها ثمانية، وأبواب النار سبعة، فلم تدخلها الواو، وهذا
قول ضعيف لا دليل عليه، ولا تعرفه العرب، ولا أئمة العربية وإنما هو استتباط بعض
المتأخرين"^(١).

(١) التفسير القيم، ابن القيم، ٤٢٤، وقد رد ابن المنير في حاشية الكشاف على من قالوا إنها (واو) الثمانية،
بقوله: "ولا كمن يقول: إنها واو الثمانية، فإن ذلك أمر لا يستقر لمثبته قدم، ويعتون من هذه الواو في قوله في
الجنة -وفتحت أبوابها- بخلاف أبواب النار، فإنه قال فيها فتحت أبوابها، قالوا: لأن أبواب الجنة ثمانية
وأبواب النار سبعة، وهب أن في اللغة واواً تصحب الثمانية فتختص بها، فأين ذكر العدد في أبواب الجنة
حتى ينتهي إلى الثامن فتصحب الواو؟ وربما عدوا من ذلك -والناهون عن المنكر- وهو الثامن من قوله:
"التائبون" وهذا أيضاً مردود بأن الواو إنما اقترنت بهذه الصفة لترابط بينها وبين الأولى التي هي (الأمرون
بالمعروف) لما بينها من التناسب والربط؛ ألا ترى اقترانهما في جميع مصادرهما ومواردهما كقوله:
(يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر)، وكقوله: (وأمر بالمعروف وأنه عن المنكر)، وربما عد بعضهم من
ذلك الواو في قوله: "ثيبات وأبكارا" لأنه وجدها مع الثامن، وهذا غلط فاحش فإن هذه واو التقسيم، ولو ذهبت
تحذفها فتقول ثيبات أبكاراً لم يستد الكلام، فقد وضح أن الواو في جميع هذه المواضع المعدودة واردة لغير ما
زعمه هؤلاء) (حاشية الكشاف، ٤٧٨/٢-٤٧٩).

وذهب بعضهم إلى القول بأنها زائدة، فنكر ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) (١) أن الكوفيين ذهبوا إلى "أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) وأبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، وأبو القاسم بن برهان من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز".

ودليل القائلين بالزيادة أنها حذفت من الآية الأخرى، ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا فَتَحْتِ
أَبْوَابَهَا﴾ [الزمر: ٧١].

وما ذهب إليه البصريون في الحقيقة هو أقرب في الإتساجام مع السياق القرآني، إذ ليس في القرآن حشو ولا زيادة: "والواو شأنها شأن جميع الحروف -وضعت لمعنى- فنكرها دون معناها يوجب اللبس كذا لا يصح الحكم بزيادتها، وإنما يجري الكلام على أصله بتقدير محذوف يتم الكلام" (٢).

ويؤيد ابن جني القول بعدم الزيادة فيرى (٣): "أن القول بزيادة الواو أمر لا يثبت به البصريون، لكنه عندنا على حذف الجواب، أي: حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها، قال لهم خزنتها كذا وكذا، صدقوا وعدم وطابت نفوسهم، ونحو ذلك مما يقال في مثل هذا".

ومذهب سيبويه أن الجواب محذوف، وأن الواو ليست زائدة، يقول سيبويه (٤): "سألت الخليل عن قوله جل نكره: "حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها"، أين جوابها؟ وعن قوله جل وعلا: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥]. وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]. فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر

(١) الإتصاف في مسائل الخلاف، المسألة الرابعة والستون، ٤٥٦/٢.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب، ٤١٩/١.

(٣) الخصائص، ٤٦٢/٢.

(٤) الكتاب، ١٠٣/٣.

الجواب في كلامهم، لعلم المُخْبِرِ لأيِّ شيءٍ وضع هذا الكلام، وأما استدلال القائلين بالزيادة بقياس هذه الآية على سابقتها التي حذفتم منها الواو في قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا فَتَحْتُمُ أَبْوَابَهَا﴾ [الزمر: ٧١]. فلا يستقيم على حجة؛ لأنه لو أن كل حرف ذكر في آية ولم يذكر في أخرى عدَّ حرفاً زائداً لكان في ذلك إهمال للسياق والمعنى.

فعلى سبيل المثال نجد المولى -عز وجل- يقول حكاية عن قوم صالح -عليه السلام-: ﴿قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ * مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا...﴾ [الشعراء: ١٥٣-١٥٤].

في حين قال حكاية عن قوم شعيب: ﴿قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ * وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [الشعراء: ١٨٥-١٨٦].

فأتى بالواو في مقولة قوم شعيب وحذفها من مقولة قوم صالح، فهل نعد الواو في الآية الثانية زائدة؛ لأنها لم تذكر في الأولى؟

والحقيقة أن القول بالزيادة في هذا السياق أمر مرفوض ويجانب التدبر والتأمل في كتاب الله، فقوم صالح قالوا لنبيهم إنما أنت من المسحَّرين وقصدوا بكلمة (المسحَّرين)، أي: صاحب رئة يأكل ويشرب، ومنه حديث عائشة رضي الله عنها - قالت: "توفي النبي ﷺ في بيتي وفي نوبتي وبين سحري ونحري"^(١). فهذا وصف له بالبشرية، لهذا جاء عقبه (ما أنت إلا بشرنا مثلنا) فإن هذه الجملة جاءت تأكيداً لما قبلها"^(٢).

(١) رواه البخاري، ١١٢٩/٣، برقم ٢٩٣٣، وقال ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) في النهاية في غريب الأثر،

٣٤٦/٢، وفي حديث عائشة مات رسول الله ﷺ بين سحري ونحري، السحر: الرئة، أي: أنه مات وهو مستند

إلى صدرها ما يحاذي سحرها منه، وقيل السحر: ما لصق بالحلوقوم من أعلى البطن ...

(٢) البلاغة فنونها وأفانها، علم المعاني، فضل عباس، ٤٤٤.

فلما كانت الجملة الثانية (ما أنت إلا بشر مثلنا) تأكيداً لما قبلها حسن الفصل فحذفت الواو.

وأما الآية الثانية، فمعنى كلمة (مُسْحَرٌ) أي: مسحور؛ وهو من أصابه السحر، ثم قالوا: (وما أنت إلا بشر مثلنا) فحسن العطف؛ لأن العطف يقتضي المغايرة، وكانهم بذلك يصفونه بوصفين كونه مسحوراً وكونه بشراً مثلهم.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لِقَادِرُونَ * فَأَنْشَأْنَا لَكُمْ بِهِ جَنَّاتٍ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ لَّكُمْ فِيهَا فَوَاكِهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٨-١٩].

في حين قال -في موضع آخر-: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ * لَكُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢-٧٣].

فقال في الآية الأولى: "ومنها تأكلون" بالواو، وفي الآية الثانية (منها تأكلون)، بدون الواو، فهل الواو هنا زائدة؛ لأنها لم تذكر في الآية الأخرى؟ هذا كلام لا يقوم على أساس علمي يدعمه البحث والدليل وإنما هو ضرب من التخمين.

فيجب أن نفرق بين السياقين، ونفهم كل حرف من ذكر أو حذف في سياقه الذي ورد فيه، فالآية الأولى هي في وصف فواكه الدنيا، ومنافعها بها تتعدد من بيع وشراء وصنع أدوية، وأطعمة متنوعة، فكان العطف بالواو إشارة إلى تعدد منافعها من هذه المنافع الأكل، فكانه قال: منها تتباعدون وتسترون ومنها تصنعون دواءكم، ومنها تأكلون. فهناك تقدير بالحذف، وما بعد الواو معطوف عليه.

في حين أن الآية الثانية هي في وصف فاكهة الجنة، وهي مخصصة للأكل فقط فحذف الواو، وقال: (منها تأكلون)، فكان كل من الحذف والذكر مناسب في سياقه الوارد فيه.

وكذلك الحال في شأن هذه الآية التي نحن بصددنا، وهي قوله تعالى: (وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ...) فنكر الواو مع فتح أبواب الجنة، وحذفه في نكر أبواب النار، فقال هناك: "حتى إذا جاؤوا فتحت أبوابها"، فقد نكرت الواو لتؤدي دلالة معينة لا يستقيم المعنى بدونها، وبذلك ينتفي القول عنها بالزيادة. ويتقرر بوجود (الواو) أن يكون معنى الآية الكريمة: "أن أهل الجنة يجيئونها فيجدون أبوابها مفتحة، وهذا المعنى أشارت إليه آية كريمة أخرى: ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَّفْتُوحَةٍ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠]، وهو ما تؤيده هذه الواو، فهي واو الحال، أما الكافرون فيجيئون جهنم، فيجدون أبوابها مغلقة"^(١).

فدل حذف الواو في سياق الحديث عن الكافرين أن قوله: "فتحت أبوابها"، هي جواب الشرط (إذا) فكانهم حين جاؤوا فتحت أبوابها على الفور في وجوههم بالعذاب، وفي ذلك دلالة على أنها في أصلها موصدة، لا تفتح إلا عند قدوم المجرمين إليها، فهي كالسجن على السجين، -أعاننا الله منها-.

بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُّوَصَّدَةٌ * فِي عَمَدٍ مُمَدَّدَةٍ﴾ [الهمزة: ٨-٩]، ويكون بذلك قد انتهى الحديث عن أهل النار بفتح أبوابها ودخولهم فيها. أما أصحاب الجنة فقد دل حرف (الواو) في قوله (وفتحت أبوابها) أن أبواب الجنة مفتحة قبل مجيء المؤمنين إليها، (فالواو) هنا (واو) الحال، أي: حتى إذا جاؤوا وهي مفتوحة الأبواب، فدل وجود الواو على حذف جواب الشرط (إذا)، وفي حذف الجواب دلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن"^(٢).

(١) لطائف المنان في دعوى الزيادة في القرآن، فضل عباس، ١٩٦.

(٢) الإيضاح، القزويني، ١/١٨٨.

وقد يرد العدول عن حذف الواو إلى نكرها ليفيد الجمع بين صفتين من الصفات.
نحو قوله تعالى: ﴿حَم * تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ
التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطُّوْلِ﴾ [غافر: ١-٣].

ففي مجيء (الواو) في قوله تعالى: (غافر الذنب و قابل التوب) "إفادة الجمع
للمنذب التائب بين رحمتين، بين أن يقبل توبته فيكتبها له طاعة من الطاعات، وأن يجعلها
له محاءة للذنوب، كأن لم يذنب، كأنه قال: جامع المغفرة والقبول"^(١).

وفي سياق آخر يعدل عن حذف الواو إلى نكرها للدلالة على النقيض، مما سبق
وذلك للإشارة إلى استحالة الجمع بين الوصفين لتنافي المعنى فيهما"^(٢).

كما في قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكَ مُسْلِمَاتٍ
مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحریم: ٥].

فقد جاء بـ (الواو) مع (ثيبات وأبكاراً)؛ "لأنهما صفتان متنافيتان، لا يجتمعن
فيهما اجتماعهن في سائر الصفات، فلم يكن بدُّ من الواو"^(٣).

ويرد العدول إلى نكر الواو بعد حذفها للدلالة على زيادة الاهتمام بالوصف^(٤)
الداخلة عليه، كقوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ
الْأَمِيرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ
الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١١٢].

(١) الكشاف، ٤١٣/٣.

(٢) انظر: البلاغة القرآنية عند الزمخشري، محمد أبو موسى، ٣٢٩.

(٣) الكشاف، ١٢٨/٤.

(٤) انظر: معاني النحو، ٢٠٥/١.

فالصفات توالت في الآية نون نكر عاطف فيها، ثم نكر حرف العطف في قوله "والناهون عن المنكر"، وذلك لمزيد الاهتمام بهذه الصفة على وجه الخصوص؛ لما فيها من المشقة والصبر على ذلك، يقول الرازي^(١): "وفي إدخال الواو على هؤلاء والناهون، وذلك لأن كل ما سبق من الصفات عبادات يأتي بها الإنسان لنفسه، ولا تعلق لشيء منها بالغير، أما النهي عن المنكر فعبادة متعلقة بالغير، وهذا النهي يوجب ثوران الغضب وظهور الخصومة... فكان النهي عن المنكر أصعب أقسام العبادات والطاعات، فأدخل عليها الواو تنبيهاً على ما يحصل فيها من زيادة المشقة والمحنة".

وقد يرد العدول إلى نكر الواو بعد حذفها للدلالة على التحقيق والتقرير، ويمكن أن نسميها (واو) التحقيق، لأنها تقرر القول الداخلة عليه وتحققه.

وقد نكر الزمخشري أن هذه (الواو) ترد لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةً سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

يقول الزمخشري^(٢): -عن الواو في وقوله (وثامنهم كلبهم)-: "وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر، وهذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا سبعة وثامنهم كلبهم، قالوه عن ثبات علم وطمأنينة نفس، ولم يرموا بالظن كما غيرهم، والدليل عليه أن الله سبحانه - أتبع القولين الأولين قوله رجماً بالغيب، وأتبع الثالث قوله وما يعلمهم إلا قليل".

(١) تفسير الرازي: ٢٠٥/١٦.

(٢) الكشاف، ٤٧٨/٢-٤٧٩.

فالواو الداخلة في قوله: "ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم" هي واو التحقيق والترجيح^(١)، لأنها أفادت أن هذا القول هو الصواب في عدة أهل الكهف، ويرى الباحث أن هذه (الواو) مشعرة بأن قوله (وثامنهم كلبهم)، هو من تعقيب الله -عز وجل- على هذا القول، فكانهم قالوا: هم سبعة، وعقب المولى -عز وجل- بقوله بعد ذلك "وثامنهم كلبهم"، والتقدير: نعم هم كذلك وثامنهم كلبهم. وذلك كمن يقول: زيد شاعر فتجيبه بقولك: وفقهه، فقولك: وفقهه تضمن إقراراً للقول السابق وزيادة، فهي (واو) التحقيق والتقرير.

ولهذا نظائر في القرآن منه قول ملكة سبأ: ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا نَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤]، فعقب المولى -عز وجل- على قولها بقوله: "وكذلك يفعلون"، لتقرير القول السابق وتأييده.

وعلى افتراض انتفاء التعقيب فيه، ففي مجيء (الواو) أيضاً دلالة على التأنب، فالقول الداخلة عليه (وثامنهم كلبهم) أفاد أن قائله كانوا متأدبين، إذ لم يجعلوا الكلب فرداً مندرجاً في عدة أهل الكهف كما هو الحال في القولين السابقين (ثلاثة رابعهم) و(خمسة سادسهم) وإنما هو مغاير لهم، فهو حيوان، وهم بررة أطهار.

ويرد العدول إلى ذكر الواو بعد حذفها في أسئلة القرآن خاصة للدلالة على حصيولها مجتمعة في وقت واحد، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ... يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ، ... يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ... وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ... وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى ... وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ...﴾ [البقرة: ٢١٥-٢٢٢].

فهذه جملة من الأسئلة وجهت إلى الرسول ﷺ وقد توخى القرآن الكريم الفصل في بعضها، والوصل في بعضها الآخر بالواو؛ وذلك لأن "الأسئلة الثلاثة الأولى قد

(١) وانظر في ذلك قول أحمد بن المنير في الرد على من قالوا: إنها واو الثمانية، وهو رد مفصل في حاشية الكشاف، ٤٧٩/٢.

طرحت على الرسول ﷺ في أوقات متفرقة فكان الفصل بينها في التركيب، أما الذي جمعته واو العطف؛ فلأنه كان مطروحاً عليه في وقت واحد، فكان الفصل والوصل زمنياً دالاً على حصول الأحداث في الزمن^(١).

٢. العدول عن حذف (فاء) الجزاء إلى نكرها

وهذه الفاء هي التي تدخل على الخبر فتربط بينه وبين المبتدأ برابط السببية، يقول سيبويه^(٢): "وسألته قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لمَ جاز دخول الفاء ههنا، والذي يأتيني بمنزلة عبدالله، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبدالله فله درهمان؟

فقال: إنما يحسن في الذي؛ لأنه جعل الآخر جواباً للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء هاهنا، كما دخلت في الجزاء إذ قال: إن يأتي فله درهمان، ... فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك. فهذا (جزاء) وإن لم يُجزم؛ لأنه صلة".

وقد ورد كثيراً في التعبير القرآني العدول إلى نكر هذه الفاء بعد حذفها، وفي هذه المغايرة دلالة مقصودة يقتضيها سياق المقام، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازدأبوا كُفْرًا لَنْ نَقْبَلَ تَوْبَتَهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ * إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مَلَأُ الْأَرْضَ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ [آل عمران: ٩٠-٩١].

فقد عدل عن حذف (الفاء) من قوله (لن نقبل توبتهم) إلى نكرها في قوله (فلن يقبل من أحدهم).

(١) انظر قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلوي، ٥٢٤، والكشاف، ٣٦٢/١.

(٢) الكتاب، ١٠٢/٣.

وسر هذا العدول كما يقول النيسابوري^(١): "هو أنه لما قيد في الجملة الثانية أنهم قد ماتوا على الكفر زيدت فاء السببية الجزائية تأكيداً للزوم وتغليظاً في الوعيد".

وقد تساءل الزمخشري أيضاً عن سر ذلك فأجاب^(٢): "فإن قلت: فلم قيل في إحدى الآيتين (لن تقبل)، بغير فاء وفي الأخرى (فلن يقبل)؟

قلت: قد أوزن بالفاء أن الكلام بني على الشرط والجزاء، وأن سبب امتناع قبول الفدية هو الموت على الكفر، وبترك الفاء أن الكلام مبتدأ وخبر ولا دليل فيه على التسبب كما تقول: الذي جاعني له درهم، لم تجعل المجيء سبباً في استحقاق الدرهم، بخلاف قولك: فله درهم".

فأدركنا حينئذ سر هذا العدول، في أن (الفاء) حذف من الآية الأولى؛ لأنها في شأن الكفار حال حياتهم تتوعدهم، لكن الكافر قد يتوب عن الكفر في حياته، فتقبل توبته، فلم يكن السياق بحاجة إلى مزيد تأكيد بمجيء (الفاء)، بينما سياق الآية الثانية في حق الكفار الذين ماتوا على الكفر، فالوعيد في حقهم أكد وأشد فناسب مجيء (الفاء) حتى يربط بين الجزاء لذا جاء فيها "فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ولو افتدى به"، بينما قال في الآية الأولى: "لن تقبل توبتهم"، وأكد العذاب أيضاً في الثانية بقوله: "أولئك لهم عذاب اليم وما لهم من ناصرين"، في حين لم يذكر ذلك في الآية الأولى، وإنما اكتفى بوصفهم بقوله: "وأولئك هم الضالون".

"فظهر لنا الدور الدلالي الذي يؤديه وجود (الفاء) أو غيابها في هذين التركيبين، فميّز فيهما بين تركيب إخباري خلا من (الفاء) فخلا من السببية والجزاء، وجوز توبة الكافر وقبولها ما دام حياً، وبين تركيب شرطي اقترن جوابه بـ (الفاء) واشترط في

(١) غرائب القرآن، النيسابوري، .

(٢) الكشاف، ٤٤٣/١.

الكافر حتى لا تقبل منه فدية أن يموت على كفره، وإذا بالربط (الفاء) هنا مفرق بين جنسين من أجناس التركيب خبري وشرطي، وإذا بالفاء هنا تحمل حكماً من أحكام الله في شأن الكافر وتوبته وشروط قبول التوبة منه ورفضها، فعلى قدر ضالة هذا الحرف وضالة نكره أو حذفه، كانت عظمة دلالاته وخطورة أحكامه، وكان في ذلك سر من أسرار الإعجاز^(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ * وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [الحج: ٥٦-٥٧].

وقد فسر هذا العدول البيضاوي، بقوله^(٢): «إدخال (الفاء) في حيِّز الثاني، دون الأول تنبيه على أن إثابة المؤمنين بالجنات تفضل من الله تعالى، وأن عقاب الكافرين مسبب عن أعمالهم، ولذلك قال: "لهم عذاب" ولم يقل: هم في عذاب».

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ فَاُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩-١٦٠].

فحذف (الفاء) من الخبر في الآية الأولى: «أولئك يلعنهم الله» إلى نكرها في خبر التائبين، فقال: «فأولئك أتوب عليهم».

وذلك "لئلا يتوهم أن لعنهم إنما هو بهذا السبب إذ له أسباب جملة"^(٣).

(١) قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلوي، ٤٩٦.

(٢) تفسير البيضاوي، ٣٠٨/٦.

(٣) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، ٢٦١/٢.

ومعنى هذا أن عدم مجيء (الفاء) في الجملة الأولى إشارة إلى أن لعنهم ليس بسبب كتمان البيئات، وإنما له أسباب كثيرة، فهم موصوفون بصفات كثيرة تستوجب اللعن، منها كتمان ما أنزل الله، ولو جيء (بالفاء)؛ لأوهم ذلك أن الكتمان هو سبب اللعن فحسب، في حين ذُكرت (الفاء) في الجملة الثانية إشارة إلى أن توبتهم من الكتمان وتبيينهم وصلاحهم هو السبب في توبة الله -عز وجل- عليهم، وفي ذلك تحفيز لهم وتحضيض على التوبة، لا سيما مجيء التعبير عنها بالفعل الماضي الدال على تحقق الفعل وحصوله.

٣. العُدول عن حذف حرف النفي إلى ذكره

منه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ * وَكَأَ الظُّلُمَاتُ وَكَأَ النُّورُ * وَكَأَ الظُّلُ وَكَأَ الْحُرُورُ * وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَكَأَ الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر: ١٩-٢٢].

فقد نفى المولى -عز وجل- التساوي بين كل متقابلين (الأعمى والبصير)، و(الظلمات والنور)، و(الظل والحرور) و(الأحياء والأموات)، لكنه لم يكرر حرف النفي (لا) في المتقابلين الأولين، فقال: "وما يستوي الأعمى والبصير"، ولم يقل: "وما يستوي الأعمى ولا البصير"، كما ذكر ذلك في بقية المتقابلات، فقال: "ولا الظلمات ولا النور"، و"لا الظل ولا الحرور"، "وما يستوي الأحياء ولا الأموات".

وذلك لأن تكرار "لا" النافية يفيد تأكيد نفي التساوي في كل مدخول عليه على حدة، إضافة إلى إفادتها النفي بين المتقابلين بوجه عام. "فما ذُكرت فيه كلمة (لا) في الطرف المقابل، يحمل دلالة عدم التساوي النسبي بين أفراد كل من المتقابلين، إضافة إلى عدم التساوي العام بين المتقابلين"^(١).

(١) قواعد التنكير الأمثل لكتاب الله -عز وجل- عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني، ٥٣٧، وانظر أيضاً: الجملة العربية والمعنى، فاضل السامرائي، ٢٠١.

فالظلمات متفاوتة غير متساوية فيما بينها، وكذلك النور متفاوت غير متساوٍ، فهو درجات في الإضاءة، ثم الظلمات عموماً لا تساوي النور بعمومه، أي: أنه نفي التساوي بين أفراد كل متقابل على حدة، ثم نفي التساوي بوجه عام مع المقابل له^(١)، وكذلك الظل وما فيه من برودة متفاوت بين أفرادها ثم نفي التساوي بوجه عام بين الظل والحرور. وكذلك الأحياء يختلفون فهم بين صالح وطالح، ونكي وغبي، ومؤمن وكافر، والأموات يتباينون ففيهم الشقي والسعيد، والمنعم والمعذب، حسب أعمالهم في الدنيا، ثم إن الأحياء عموماً لا يستوون مع الأموات.

والسياق لم يكرر (لا) النافية مع المتقابلين الأولين (وما يستوي الأعمى والبصير) إشارة إلى أنه قصد نفي التساوي بين الأعمى والبصير بوجه عام، ولم يرد نفي التساوي النسبي بين جزئيات كل منهما.

فدل ذلك على أن نفي التساوي بين المتقابلات يكون عاماً ونسبياً، فما تكررت فيه (لا) أفساد النوعين معاً، النفي العام بين المتقابلات والنفي النسبي بين أفراد كل واحد منها على حدة.

وأما النصوص التي لم يأت فيها هذا التكرار لحرف النفي (لا) "فلم تقصد فيها هذه الدلالة، إنما قصد فيها مجرد نفي التساوي بين المتقابلين أي النفي العام فحسب، وليس معنياً بالنفي النسبي، وإن كان الطرفان المتقابلان فيهما أوفى بعضهما من الأمور النسبية أيضاً، لكن لم يقصد فيها الدلالة على النسب المتفاوتة في كل طرف"^(٢).

(١) انظر: قواعد التبرير الأمثل، حنيفة الميداني، ٥٣٧ (بتصرف).

(٢) السابق، ٥٣٧.

وهذا ما نلاحظه جلياً أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السُّيِّئَةُ ادْفَعِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: ٣٤].

يقول الزركشي^(١): "وأما قوله (ولا تستوي الحسنة ولا السيئة) فلا السيئة، فمن قال: المراد أن الحسنة لا تساوي السيئة، فـ (لا) عنده زائدة، ومن قال: جنس الحسنة لا يستوي أفرادها، وجنس السيئة لا يستوي أفرادها - وهو الظاهر من سياق الآية - فليست زائدة، والواو عاطفة جملة على جملة".

٤. العدول عن حذف لام التعريف إلى ذكرها

من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلاً﴾ [المزمل: ١٥-١٦].

فقد وردت كلمة (رسول) نكرة ثم عرفت، وعلماء النحو يرجعون التعريف بعد التوكيد في هذا السياق وأمثاله إلى أن التعريف قصد به العهد الذكري، فالمراد بـ (الرسول) هنا هو الرسول الذي تقدم نكره في السياق، وما قاله النحاة صحيح، ولكن وراء هذا التعليل تعليل دلالي آخر، وهو أن لفظة رسول ابتداء وردت نكرة لما فيها من إيحاء بغربة هذا الرسول في ما جاء به من رسالة ودعوة، وهو غريب أيضاً على قوم فرعون، فهو ليس منهم، ومجهولة أيضاً لدلائل صدقه ومعجزاته، حتى إذا عرف وعرفت رسالته وذاع صيته وظهرت معجزاته، ودلائل صدقه أصبح الرسول المعروف برسالته وصدقه،

(١) البرهان في علوم القرآن، ٣٥٧/٤، وانظر في القول بزيادة (لا) في هذا الموضع والرد عليه، لطائف المنان في دعوى الزيادة في القرآن، فضل عباس، ٢٤٨.

ومع هذا كله، ومع ظهور دلائل صدقه ورسالته كذبه فرعون فاستحق الأخذ
الوبيل^(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفكًا إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ
مِن دُونِ اللَّهِ لَآ يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِنَّهُ
تُرْجِعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧].

فقد عدل عن تنكير (الرزق) إلى تعريفه؛ وذلك لأنه -تعالى- أراد أن يبين أن
هذه الأوثان لا تستطيع أن ترزقهم شيئاً من الرزق - وإن قل - فجاء التنكير للتقليل
والتحقير، ثم أمرهم بابتغاء الرزق كله منه، فهو الرزاق وحده^(٢).

فكانت (ال) هنا تفيد استغراق الجنس، أي كل أنواع الرزق وأشكاله قل أم كثر فهو
من الله وحده، ولا يطلب إلا منه.

وفي قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ لِمَنْ يَشَاءُ إِبْرَاهِيمَ
وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ﴾ [الشورى: ٤٩].

اقتترنت لفظة (الذكور) بلام التعريف بعد تنكير لفظة (إناثاً). وفي تنكير الإناث
إشعار بتجاهل العرب وكراهيتهم لهذا الجنس، وذلك في زمن الجاهلية، إذ كان الرجل
يتوارى من القوم إذا بشر بأنثى، فللتنكير على أن جنس الإناث نكرة في نفوسهم لا
يحبونه، وفي تعريف الذكور التثنية على أنه المعروف الحاضر في قلوبهم أول كل
خاطر، وأنه الذي عقدوا عليه مناهم^(٣).

(١) انظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ٢١/٢٤-٢٥.

(٢) انظر: الكشاف، ٣/٢٠١.

(٣) روح المعاني، ٢٥/٥٤.

"فكان الآية الكريمة تقرر لهؤلاء -من خلال التعريف بعد التذكير- أن الجنس الذي تستوارون عن القوم بسببه حيناً، وتوارونه في التراب حيناً آخر، يستوي مع الجنس الذي هو معقد آمالكم في أن كلا منهما عطاء مالك السموات والأرض الذي يهب ما يشاء لمن يشاء"^(١).

ويرى بعض الباحثين المعاصرين أن التعريف والتذكير في هذا السياق يوحى بدلالة اجتماعية، تشير إلى "وجوب ستر المرأة أمام الأجانب (غير المحارم)، بحيث تكون نكرة لديهم، وظهور الرجل للكسب بحيث يكون معروفاً لديهم"^(٢).

(١) أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ١٨٩.

(٢) قبس من الإعجاز، هشام الحمصي، ٧٦-٧٧.

الفصل الثالث

العدول في التركيب

الفصل الثالث

العدول في التركيب

يمتاز التعبير القرآني ببلاغة تصريف القول، فهو ينوع الأساليب، ويتصرف في التراكيب من حيث التقديم والتأخير، والنكر والحذف، والمخالفة في النسق الإعرابي والتنوع في الجمل، من اسمية إلى فعلية والعكس، والتذكير والتأنيث، والخروج عن الظاهر في العدد والمعدود من خلال المخالفة بين الأفراد والتنثية والجمع، والتحول في الإسناد.

كل هذه الظواهر الأسلوبية المتعددة في التعبير القرآني، يراد من مجيئها دلالات مقصودة تفصح عن بلاغة القرآن الكريم وروعة بيانه، وتنتصب شاهداً من شواهد الإعجاز فيه.

وهذه التحولات في التركيب والعدولات فيه تدعو إلى التأمل والتدبر المستمر في دلالات التركيب القرآني، لمحاولة الوصول إلى عمق الدلالة وعدم الوقوف عند سطحية النص وظاهر العبارة.

وقد حاول الباحث في الفصلين السابقين قدر المستطاع تتبع دلالات العدول في أزمنة الفعل، والأسماء، وحروف المعاني، من مغايرة بينها ونكر وحذف فيها، مقتصرراً في ذلك على نماذج محدّدة.

وكذلك الحال في هذا الفصل يستلزم منا الوقوف عند ظاهرة التغير في التركيب للسياق القرآني، ومتابعة الخروج والعدول عن النسق المطرد للسياق نفسه، محاولين في ذلك تحليل تلك العدولات تحليلاً يبرز لنا معاني النحو، ويسهم في تنويع النص القرآني بتوظيف تراكيب اللغة فيه وتحليل التغيرات الحاصلة فيها مقتصرين في ذلك على نماذج لكل نمط من أنماط هذا العدول، وهو ما سنعرض له في المباحث الآتية:

المبحث الأول

العدول عن الفعل المتعدي بنفسه إلى المتعدي بحرف والعكس

يرد هذا النوع من العدول في نمطين هما:

النمط الأول: أن يرد الفعل متعدياً بنفسه في السياق، ثم يرد مرة أخرى في السياق نفسه متعدياً بحرف.

والنمط الثاني: أن يرد الفعل متعدياً بنفسه، ثم يعدل عنه إلى فعل آخر متعدياً بحرف، وكلا النوعين يمثلان خروجاً عن المشاكلة واطراد السياق وذلك يستدعي تعليل هذا العدول وتحليل نماجه، وهو على النحو الآتي:

أولاً: العدول عن تعدي الفعل بنفسه إلى تعديه بحرف

من ذلك قوله تعالى على لسان نبيه زكريا عليه السلام: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [مريم: ٥-٦].

"ففي الآية الثانية مخالفة تتمثل في إعمال فعلي الإرث، إذ إن الموروث قد وقع مفعولاً به لأولهما "يرثني" ومجروراً بـ (من) بعد ثانيهما و"يرث من"، ولو جرى السياق على نمط واحد ل قيل: يرثني ويرث آل يعقوب"^(١).

"والمراد بالإرث هنا: إرث الشرع والعلم؛ لأن الأنبياء لا تورث المال"^(٢). لحديث رسول الله ﷺ "لا نورث ما تركناه صدقة"^(٣).

(١) أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ١٩٢.

(٢) الكشف، ٥٠٣/٢.

(٣) الحديث أخرجه البخاري عن أبي بكر رضي الله عنه- برقم (٣٥٠٨) و(٣٨١٠)، ومسلم برقم (١٧٥٨)، وأخرجه البخاري أيضاً عن عائشة برقم (٦٣٤٦) ومسلم برقم (١٧٥٨)، وأخرجه أيضاً عن أبي هريرة برقم (١٧٦١).

وقد ذهب بعض العلماء إلى القول بأن الفعل (وَرِثَ) يَتَعَدَّى بنفسه، ويتعدى بـ (من) وهما لغتان ودالتهما واحدة.

يقول ابن منظور: "قول: ورثت أبي، وورثت الشيء من أبي"^(١).

ويقول الزمخشري^(٢): "يقال ورثته، وورثت منه لغتان، وقيل: من للتبعيض لا للتعدية؛ لأن آل يعقوب لم يكونوا كلهم أنبياء ولا علماء".

ويظهر أن (من) هنا للتبعيض، كما أشار الزمخشري، وأن الفعل (ورثته) يختلف في دلالاته عن (ورثت منه)، إذ يفيد الفعل (ورثت منه)، أنه ورث منه بعض التركة لا كلها. فأفادت (من) التبعيض، وكذلك الحال في هذه الآية.

فنبى الله زكريا - عليه السلام - طلب من المولى - عزوجل - أن يرزقه ابناً صالحاً يكون أهلاً لتحمل الرسالة والنبوة، فيرث أباه النبوة، ويكون امتداداً للصالحين وللأنبياء من آل يعقوب، إذ ليس كل آل يعقوب صالحين ولا أنبياء، بدليل أن نبي الله زكريا أشار إلى أنه قد خاف الموالي من ورائه، وهم كما يقول بعض المفسرين "شرار بني إسرائيل، فخافهم على الدين أن يغيروه ويبدلوه، وأن لا يحسنوا الخلافة على أمته، فطلب عقباً من صلبيه صالحاً يقتدي به في إحياء الدين، ويرتسم مراسمه فيه"^(٣).

وقد استجاب الله - عزوجل - دعاء نبيه وعلم مراده، فأجابه بقوله: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران: ٣٩].

(١) لسان العرب، مادة (ورث).

(٢) الكشاف، ٥٠٣/٢.

(٣) السابق، ٥٠٢/٢.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمْكِنْ لَهُمْ﴾ [الأنعام: ٦].

فدل العدول عن تعدي الفعل بنفسه (مكَّنَّاهُمْ) إلى تعديه بالحرف (ما لم نمكن لكم) على المفارقة بين التمكينين، فتمكين الله للأمم السابقة كان أقوى وأشد من تمكين المتأخرين، فوافق المقال مقتضى الحال، إذ عدَّى فعل التمكين في الأولين بنفسه، وتعدي الفعل بنفسه أقوى من تعديه بحرف. في حين عدَّى فعل التمكين في المتأخرين بالحرف فقال: (ما لم نمكن لكم)، ولم يقل: (ما لم نمكنكم).

فكانت المخالفة بين البنية السطحية والعميقة على النحو التالي:

البنية السطحية: مكَّنَّاهُمْ ← نمكن لكم
البنية العميقة^(١): مكَّنَّاهُمْ ← مكَّنَّاكُمْ

فعدل عن البنية العميقة إلى البنية السطحية ليرسخ دلالة المفارقة بين التمكينين حالاً ومقالاً كما سبق ذكره.

وقد كان في دلالة التركيب نفسه ما يدل على المفارقة في التمكينين وهو قوله: (ما لم نمكن لكم)، فأداة النفي (لم) تشير إلى تلك المفارقة، لكن السياق أمعن في ترسيخ دلالة المفارقة، ليس على مستوى التركيب فحسب بل على مستوى دلالة السياق كله، وذلك بإبراز المخالفة، وعدم الاطراد في السياق؛ ليشد ذهن المتلقي إلى تأمل ذلك، وفي التأمل مزيد تأكيد وترسيخ للدلالة.

ونظير ذلك في المفارقة بين التمكينين وتعدي الفعل بنفسه وتعديه بحرف، ما ورد في قوله تعالى في وصف ذي القرنين: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ

(١) أي: التي يقتضيها اطراد السياق والمشكلة.

شَيْءٍ سَبِيًّا﴾ [الكهف: ٨٤]. فتعدى الفعل هنا بالحرف، فلم يقل: (إنا مكناه في الأرض). لكن ذا القرنين عندما تحدّث عن نعمة ربه عليه: ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ﴾ [الكهف: ٩٥]، ولم يقل: ما مكن لي فيه ربي. وذلك لأن: "الفعل (مكَّن) في الجملة الأولى ضعيف، فلم يتمكن من التعدية إلى المفعول به بنفسه؛ لذلك استعان بحرف الجر "اللام" ليوصله إليه، فتعدى إليه بواسطتها، وسبب ضعف الفعل في الجملة الأولى، أنه ورد في بداية إيراد قصة ذي القرنين، وتحدّث عن بداية أمره، ومعروف أن الأمر عند بدايته يكون أضعف منه عند نهايته، ولذا احتاج إلى اللام لتعديه إلى المفعول به.

أما في الجملة الثانية: "ما مكنني فيه ربي خير"، فإن فعل (مكَّن) قوي، لذلك تعدى إلى المفعول به بنفسه، ونصبه مباشرة، والسياق هو الذي منحه القوة، فهو -أولاً: يتحدّث عن ذي القرنين بعدما ظهر وتمكن وسيطر وانتصر، وهو ثانياً: ورد في سياق قوة ذي القرنين في بناء السد عند أولئك القوم"^(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنِّةُ * ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً * فَادْخُلِي فِي عِبَادِي * وادْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٢٧-٣٠].

فعدل إلى تعدية الفعل (ادخلي) بنفسه فقال: (وادخلي جنتي)، بعد تعديته بحرف (في)؛ وذلك ليضفي على الفعل دلالة السعة والشمول، وفي ذلك مزيد تكريم وتشريف لهذه النفس المطمئنة، فهي تتجول في الجنة حيث تشاء، فليست محصورة بمكان، ولا محدودة بحدود، ولو قال: (ادخلي في جنتي) لأفاد ذلك تحديد المكان بجزء محدود من الجنة على وجه الخصوص؛ لأن دلالة الظرفية المكانية (في) توحي بالتحديد والخصوص، والفعل المتعدي بنفسه أقوى في الدلالة من تعديته بالحرف. وهذا المعنى يدل عليه قوله تعالى

(١) مع قصص السابقين في القرآن، صلاح الخالدي، ٢/٣٢٠-٣٢١.

على لسان أهل الجنة: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ [الزمر: ٧٤].

ثانياً: العدول عن فعل متعدٍ بنفسه إلى آخر متعدٍ بحرف والعكس

كما في قوله تعالى على لسان نبيه نوح -عليه السلام- مخاطباً قومه: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ * أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأُنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٦١-٦٢].

فنلاحظ العدول الحاصل عن الفعل المتعدي بنفسه (أبلغكم) إلى المتعدي بحرف (وأنصح لكم) ولم يقل: وأنصحكم.

وقد علل هذا العدول فقال^(١): "يقال: نصحته ونصحت له، وفي زيادة اللام مبالغة ودلالة على إحاض النصيحة، وأنها وقعت خالصة للمنصوح له مقصوداً بها جانبه لا غير، فرُبَّ نصيحة ينتفع بها الناصح فيقصد النفعين جميعاً، ولا نصيحة أمحض من نصيحة الله -تعالى- ورسله عليهم السلام".

ويقول محمد أمين الخضري^(٢): "ولم يجيء النصح في الكتاب العزيز متعدياً بنفسه، وإنما جاء متعدياً باللام؛ لأن الناصح في مواضعه كلها أخلص النصيحة للمنصوح حقيقة كما جاء على ألسنة الرسل: ﴿فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِن لَّا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٧٩]، و: ﴿أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأُنصَحُ لَكُمْ...﴾ [الأعراف: ٦٢]، ولا شك في إخلاص المرسلين النصيحة لقومهم واختصاصهم بها".

(١) الكشاف، ٨٦/٢.

(٢) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، ٢٥٨.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

فقد عدّى فعل الغسل بنفسه فقال: "فاغسلوا وجوهكم" ثم عدل إلى تعدية فعل المسح بالباء فقال: (وامسحوا برؤوسكم)، ولم يقل: وامسحوا رؤوسكم، فيسوي بينهما في التعدية. وقد اختلف العلماء في معرفة سر دخول حرف (الباء) على فعل المسح اختلافاً كبيراً، وتعددت آراء الفقهاء تبعاً لذلك^(١)، ولسنا معنيين في هذا المقام بذكر أوجه الخلاف الفقهي في ذلك، بقدر ما نحن معنيون بمعرفة سر المغايرة بين الفعلين، بدخول (الباء) على فعل المسح، دون تعديته بنفسه، وقد أورد المرادي (ت ٧٤٩هـ) للباء هنا عدة معان^(٢): من ذلك أنها: للتبعيض، وكونها زائدة، والإصاق، والاستعانة، ورجح المالقي أنها للإصاق فقال^(٣): "والصحيح أن (الباء) في ذلك كله للإصاق، كما تقدم في المعنى الثالث، وإنما التبعيض الذي يمكن في التمثيل في الآية على المجاز، لا أصل للباء فيه، فهو مثل قولك: ضربت زيداً، وأنت تريد بعضه بإطلاق اللفظ مجازاً"، وهو ما رجحه ابن هشام -أيضاً- في المغني^(٤).

واختار الزمخشري دلالة الإصاق للباء في هذا الموضع فقال^(٥): "المراد إصاق المسح بالرأس وماسح بعضه ومستوعبه بالمسح -كلاهما ملصق للمسح برأسه".

(١) انظر: اختلاف الفقهاء في هذه (الباء)، ودلالاتها الشرعية، في حروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشرعي، دياب عبدالجواد عطا، ١١٩-١٢١، وحروف المعاني بين نقائق النحو ولطائف الفقه، محمود سعد، ٢١١-٢١٢.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، ٤٣-٤٤، ت: فخر الدين قباوة.

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، ت: أحمد الخراط، ١٤٧.

(٤) مغني اللبيب، ت: مازن المبارك، ١٤٣.

(٥) الكشاف، ٥٩٧/١.

فدلالة الإصاق للباء في هذا السياق بارزة واضحة، فهي على أصل دلالتها وهو المعنى الذي لا يكاد يفارقها.

يقول ابن هشام^(١): "الباء المفردة حرف لأربعة عشر معنى، أولها الإصاق، قيل وهو معنى لا يفارقها، فلهذا اقتصر عليه سيبويه".

وبناءً على ذلك فيظهر لنا سر العدول إلى تعدية فعل المسح بالباء مغايراً بينه وبين تعدية فعل الغسل بنفسه، وذلك "لأن المسح لا بد فيه من إصاق اليد بالممسوح ومباشرته، بخلاف الغسل الذي يتحقق بصب الماء على العضو، ولو لم يباشره العضو الغاسل، وأوضح دليل على ذلك أن الوجه واليدين عدي إليهما فعل الغسل بنفسه في الوضوء، وعدي إليهما فعل المسح بالباء في التيمم، لما كان من الممسوحات"^(٢) فقال تعالى: ﴿فَتَيْمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦].

ومن نماذج هذا العدول قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ * الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وُزِنُوا يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ١-٣].

فقال: (اكتالوا على الناس) فعدي الفعل (اكتال) بالحرف (على) ثم عدل إلى تعدية الفعل (كال) بنفسه، فقال: (وإذا كالوهم) ولم يقل: وإذا كالوا لهم.

نجد أيضاً أنه عدى (اكتال) بـ (على) وحقه التعدي بحرف الجر (من) فيقال:

اكتال منه.

(١) معني اللبيب، ١٣٧، يشير ابن هشام هنا إلى قول سيبويه: "وباء الجر إنما هي للإزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربت به بالسوط: ألزقت ضربه إياه بالسوط، فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله" [الكتاب، ٢١٧/٤].

(٢) من أسرار حروف الجر، ١٩٦.

وقد ذهب بعضهم إلى تناوب الحروف في هذا السياق^(١)، فقالوا: إن (على) هنا بمعنى (من)، أي: اکتالوا من الناس، يقول الفراء (ت ٢٠٧هـ)^(٢): "اكتالوا على الناس"، يريد: اکتالوا من الناس، وهما تعتقبان (على) و(من) في هذا الموضع".

ويرى الباحث أن هذا القول للفراء يقف عند حدود الدلالة المعجمية للفعل، ولا يستبطن أسرار المغايرة في استعمال الحروف مع الأفعال، والحقيقة أن كل حرف مقصود لذاته فلا تناوب في الحروف، فالقرآن دقيق في اختيار مفرداته التي تتم عن مظهر من مظاهر الإعجاز فيه، ولو كانت (من) مرادة في هذا السياق، لجاى السياق على نحو (وإذا اکتالوا من الناس)، دون (وإذا اکتالوا على الناس)، فورود حرف الاستعلاء (على) في هذا السياق مقصود لدلالة، وهو ما تنبه له الزمخشري فقال^(٣): "لما كان اکتالهم من الناس اکتيالاً يضرهم ويتحامل فيه عليهم أبلد (على) مكان (من) للدلالة على ذلك".

وهو الصحيح؛ لأن هناك فرقاً بين قولنا: (اكتال منه)، و(اكتال عليه)، ففي (اكتال منه)، أي: استوفى كيله منه دون زيادة أو نقصان، أما قوله (اكتال عليه) ففيها معنى التعدي والتجاوز والتسلط، فهؤلاء المطففون (إذا اکتالوا على الناس) أخذوا حقهم وزيادة عليه بتسلط واستعلاء، فهم يكتالون على الناس، لا أنهم يكتالون منهم، وإذا كالتوا للناس غبنوهم وانقصوهم الكيل والحق، فهم متجاوزون في الحالين، لذلك لم يقل: في المرة الثانية (كالتوا لهم)، وإنما عدى الفعل بنفسه، فقال: (كالتوهم) وفي ذلك إحياء أن المطففين لو استطاعوا أن يكتالوا الناس أنفسهم، لا أن يكتالوا لهم -من شدة تجاوز الحق- لفتلوا.

(١) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني، ٤٧٨.

(٢) معاني القرآن، ٢٤٦/٣.

(٣) الكشاف، ٢٣٠/٤.

ولو قال: كالوا لهم؛ لأفادت اللام الملك والاستحقاق، وهم قد هضموا الناس حقهم فلم يعطوهم إيّاه، فحسن مجيء الفعل متعدياً بنفسه دون تعديه بلام الملك والاستحقاق^(١). وأسهمت المغايرة في الصيغ بين (اكتالوا) و(كالوا) في الدلالة -أيضاً- على هذا المعنى فقد جاءت الصيغة (اكتالوا) مع الاستيفاء، وصيغة (كالوا) وهي أنقص من سابقتها مع الإيفاء، وفي ذلك دلالة على "أن إنقاص الحروف وتقليلها، كأنما يشي بالسرقة وإنقاص الكيل في الوفاء لهم، وأن زيادة المبنى في صيغة الاكتيال، وتعيدها بحرف الاستعلاء، مما يشي بالزيادة في استيفاء الكيل منهم قهراً واغتصاباً، مما تتناغم فيه الألفاظ مع المعاني تتاغماً لا يحدث مثله في نظم غير نظم القرآن الكريم"^(٢).

(١) انظر في ذلك: التعبير القرآني، ٢٠٥، ومعاني النحو، ٥٢/٣.

(٢) من أسرار حروف الجر في القرآن الكريم، ٩٥.

المبحث الثاني

العدول في إسناد الفعل

ويتمثل هذا النوع من العدول في المخالفة في نسبة الفعل إلى الفاعل، وذلك بأن يرد الفعل مسنداً إلى فاعل ما ثم يتحول إسناد الفعل إلى فاعل آخر، كما يتمثل هذا العدول أيضاً في التحول عن بناء الفعل للمعلوم إلى بنائه للمجهول أو العكس.

ويمكننا تناول ذلك على النحو الآتي:

أولاً: العدول في الإسناد

كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَؤُوساً﴾ [الإسراء: ٨٣].

ففي هذا السياق القرآني أسند فعل النعمة إلى الله -عز وجل- فقال: (وإذا أنعمنا) لكنه عدل عن نسبة فعل الشر إليه -عز وجل- فلم يقل: "وإذا مسسناه بالشر" على سبيل المشاكلة في الإسناد لما سبق، وإنما قال: "وإذا مسه الشر".

وسر ذلك كما يقول علماء التفسير والبلاغة^(١) راجع إلى أن أفعال الخير تسند إلى

الله -عز وجل-، ولا تتسب أفعال الشر إليه على سبيل التنزيه له -عز وجل-.

وهذه ظاهرة أسلوبية واضحة ومطرّدة في السياق القرآني.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَدْقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا

قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٠].

(١) انظر: حاشية الكشاف، ٤٩٦/٢، وبدائع الفوائد، ابن القيم، ١٨/٢-١٩.

فأسند فعل الرحمة إليه -عزوجل؛ لأنه من أفعال الخير، ولم يسند السيئة إليه فقال:
(وإن تصبهم سيئة)، ولم يقل: وإن أصبناهم بسيئة.

ومن ذلك ما جاء على لسان الخليل إبراهيم عليه السلام، في قوله تعالى عنه:
﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ * فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ *
خَلَقْتِي فَهُوَ يَهْدِينِ * وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ * وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾
[الشعراء: ٧٥-٨٠].

فإن الخليل -عليه السلام- قد نسب أفعال الخلق والهداية والإطعام والإسقاء إلى
الله عزوجل، ثم عدل إلى إسناد فعل المرض إليه فقال: (وإذا مرضت)، ولم يقل: وإذا
أمرضني، في حين أنه أسند فعل الشفاء إلى الله -عزوجل- (فَهُوَ يَشْفِينِ)، وذلك من كمال
التأدب مع الله -عزوجل-، إذ أسند إليه أفعال الخير، ولم يسند إليه أفعال الضرر
والمكروه على سبيل التأدب والإجلال له.

ومن أبرز مظاهر هذا العدول في الإسناد، ما ورد في سورة الكهف في قوله
تعالى -عزوجل- على لسان الخضر -عليه السلام-: ﴿أَمَّا السَّقِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ
يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدَتْ أَنْ أَعْيِبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا * وَأَمَّا الْغُلَامُ
فَكَانَ أَبُوَاهُ مُؤْمِنِينَ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا * فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ
زَكَاءَ وَأَقْرَبَ رُحْمًا * وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا
وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا
فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٩-٨٢].

فكان تحول إسناد الفعل إلى الفاعل في هذا السياق القرآني البديع على النحو

الآتي:

فَأَرَدْتُ أَنْ أُعِيبَهَا ← فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا ← فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا
[السفينة] [قتل الغلام] [إقامة الجدار]
فَأَرَدْتُ ← فَأَرَدْنَا ← فَأَرَادَ رَبُّكَ

"فإنه في خرق السفينة نسب العيب إلى نفسه، ولم ينسبه إلى الله تعالى تنزيهاً له، فقال: (فَأَرَدْتُ أَنْ أُعِيبَهَا). وأما في قتل الغلام فجاء بالضمير مشتركاً؛ لأن العمل مشترك، فإن فيه قتل غلام وهو في ظاهر الأمر سوء، وإبدال خير منه وهو خير، فجاء بالضمير المشترك للعمل المشترك، ثم قال: "فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خيراً منه" فأسند الإبدال إلى الله وحده.

وأما إقامة الجدار فعمل كله خير، فأسنده إلى الله سبحانه وتعالى فقال: "فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا"^(١).

وقد يرد هذا العدول أيضاً للدلالة على ترتب الإسناد اللاحق على السابق، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩].

فقال: "بدأكم" ثم عدل عن إسناد الفعل إليه -عز وجل- إلى إسناده إلى المخاطبين، فقال: (تعودون)، ولم يقل: (يعيدكم) مشكلة لسابقه.

(١) التعبير القرآني، ٣١٤، وانظر: بدائع الفوائد، ١٨/٢-١٩، والتفسير القيم، ١٢-١٣، ٥٥٥-٥٥٦، وأسرار التكرار في القرآن، الكرمانلي، ت: عبدالقادر عطا، ص ١٣٤.

ويظهر لنا سر هذا العدول في أن السياق هنا سياق رد على الكفار وتفنيد أباطيلهم، فقد جاء قبل هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنْ أَلَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ اتَّقُوا اللَّهَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ * قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨-٢٩].

فالمقام مقام حجاج ورد، فناسب أن يسند البدء إليه؛ لأن بدء الخلق أصعب من إعادته، فالخلق إيجاد على غير سابق نظير، والإعادة هي إيجاد وتجديد لما قد كان، فناسب بعد ذلك أن يسند فعل الإعادة إليهم، فقال: (تعودون)، دلالة على عظم قدرته حتى لأنهم هم أنفسهم يفعلون لإرادته هذه، فيعودون بعد الموت طائعين منقادين لأمره، في سهولة ويسر. ولم يقل: (يعيدكم)؛ لأنه ليس بحاجة إلى تأكيد قدرته على الإعادة، وإنما يريد التركيز على انفعال ذواتهم هم أنفسهم لأمر الإعادة. وكان أمر الإعادة أمر بديهي قهري لا انفكاك لهم منه، فلا يحتاج إلى مزيد إثبات وتأكيد.

ثانياً: العدول عن بناء الفعل للمعلوم إلى بنائه للمجهول والعكس

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودٌ * وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ * وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكُذِّبَ مُوسَى فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتَهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [الحج: ٤٢-٤٤].

فقد جرى السياق في أغلبه على نكر الفاعل "كذبت من قبلهم قوم نوح ... وقوم ... وقوم، ... وأصحاب ... ثم عدل إلى حذفه وبناء الفعل للمجهول فقال: "وكذب موسى"، ولم يقل: "وكذب قوم موسى".

وقد ذهب الزمخشري إلى تعليل ذلك بقوله^(١): "فإن قلت: لم قيل (وكُذِّبَ موسى)

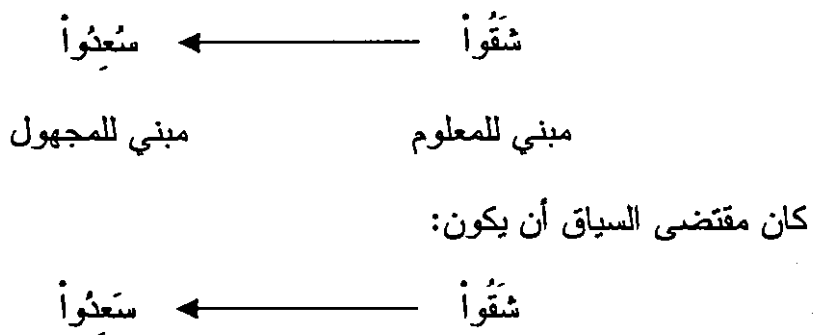
ولم يقل: وقوم موسى؟

قلت: لأن موسى ما كذبه قومه بنو إسرائيل، وإنما كذبه غير قومه وهم القبط، وفيه شيء آخر، كأنه قيل بعد ما ذكر تكذيب كل قوم رسولهم، وكُذِّبَ موسى أيضاً مع ووضوح آياته وعظم معجزاته فما ظنك بغيره".

فكان العدول عن البناء للمعلوم إلى بناء الفعل للمجهول قد جاء للدلالة على المبالغة في التكذيب لموسى مع ظهور معجزاته، وآياته الظاهرة، فهو أكثر الرسل السابقين معجزات وآيات، ومع ذلك كُذِّبَ، وفي هذا مزيد إيناس للرسول ﷺ وتسلية له.

ومنه - أيضاً - قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمَنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ * فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ... وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٥-١٠٨].

فالعُدول في هذا السياق كان على النحو الآتي:



(١) الكشاف، ١٦/٣-١٧.

للمشاكلة والمماثلة في السياق، وكان المتوقع اطراده على نسق البناء للمعلوم، إلا أن السياق عدل إلى البناء للمجهول، عند ذكر أهل الجنة، للدلالة على أن شقاء أهل النار ناتج عن أفعالهم وأعمالهم بأنفسهم، وسعادة أهل الجنة من إسعاد الله لهم، وفي هذا إشارة إلى أن دخول أهل النار النار بمحض عدل الله، ودخول أهل الجنة الجنة بمحض تفضله ورحمته^(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا * قَوَارِيرًا مِّن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ... وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا﴾ [الإنسان: ١٥-١٩].

فاللافت للانتباه مجيء الفعل (طاف) مبنياً للمجهول ابتداءً فقال: (ويطاف عليهم ...)، ثم عدل عن ذلك إلى البناء للمعلوم وذكر الفاعل فقال: "ويطوف عليهم ولدان مخلدون ...". فلماذا بني الفعل للمجهول، ابتداءً ثم بني للمعلوم؟
أجاب الكرمانى عن ذلك فقال^(٢): "وقوله (ويطاف عليهم) ويعدده (ويطوف عليهم)، إنما ذكر الأول بلفظ المجهول؛ لأن المقصود ما يطاف به لا الطائفون، ولهذا قال: (بأنية من فضة)، ثم ذكر الطائفين، فقال: (ويطوف عليهم ولدان مخلدون)".

السياق هو الذي اقتضى الحذف هناك والذكر هنا، فهو في الآية السابقة (وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا * قَوَارِيرًا مِّن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا) يركز على المطوف به لا على الطائفين، فالمهم في السياق هو ذكر ما يطاف به؛ فلذلك أسهب

(١) لما رواه مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: سَدُّوا وَقَارِبُوا وَأَبْشُرُوا، فَإِنَّهُ لَنْ يُنْخَلَ الْجَنَّةَ أَحَدًا عَمَلُهُ، قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَمَنَّيَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِرَحْمَةٍ، وَعَلِمُوا أَنْ أَحَبَّ الْأَعْمَالُ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمَهُ وَإِنْ قَلُّ، صحيح مسلم، ٤/٢١٧١، ت: محمد فؤاد عبدالباقى.

(٢) البرهان في توجيه متشابه القرآن، ١٩٢.

في وصف الآنية وأنها من فضة ووصف الأكواب، وكذلك الآية التالية لها (وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا) فحذف الفاعل أيضاً؛ لأنه ليس هو المهم في السياق إنما المهم هو الشراب الذي يُسْقَوْنَ لا الساقى لهم، فلذلك نكر الكأس التي يسقون بها وأنهم يسقون شراباً ممزوجاً بالزنجبيل من عين تسمى سلسبيلا، ولكنه بعد ذلك عدل عن البناء للمجهول بحذف الفاعل إلى نكره في قوله (وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثورًا وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمَلَكًا كَبِيرًا).

لأن التركيز والاهتمام في هذا السياق منصباً على الفاعل نفسه وهم الولدان المخلدون، فوصفهم أنهم ولدان، وأنهم مخلدون، وأن الرائي لهم يحسبهم من حسنهم، وجمالهم وبهاء طلعتهم، كأنهم لؤلؤ منثور.

"وهكذا في كل مرة أتى فيها بالفعل مبنياً للمجهول، كان ذلك لأن الفاعل لم يكن مهماً؛ إنما كان المهم الشيء المطوف به، أما عندما أتى بالفعل مبنياً للمعلوم فقد كان الفاعل هو المهم تبعاً للسياق"^(١).

ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق، وهو لماذا قدم نكر المبنى للمجهول على المبنى للمعلوم (ويطاف ... ويطوف)؟ والمعهود في الاستعمال اللغوي أن يرد المبنى للمعلوم قبل المبنى للمجهول عندما تكون مادة الفعل واحدة في المرتين والفاعل واحداً؛ لأن نكر الفاعل في المرة الأولى يغني عن ذكره في المرة الثانية، فلماذا جرى العكس في هذا السياق القرآني؟

والذي يظهر - والله أعلم - أن السياق الأول (ويطاف عليهم بآنية) كان المقصود منه التركيز ابتداءً على النعمة التي يتنعم بها أهل الجنة، وذكر وصف آوانهم وأكوابهم

(١) سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن، عودة الله منبع القيسي، ١٠٢.

وشرابهم (ويستقون فيها كأساً كان مزاجها زنجبيلاً عيناً...) ثم بعد ذكر نعمة الله على وجه التفصيل والتفصيل ناسب ذكر الخدم والحشم ووصفهم، فنكرُ النعم سابق لذكر الخدم، وهم تبع لها وليسوا أصلاً لها، ولا محل الاهتمام الأول ابتداءً؛ لذا ناسب مجيء ذكر من يطوف عليهم، فقال (ويطوف عليهم ولدان مخلدون...) (١). ثم في ذلك أيضاً شد للانتباه عند بناء الفعل ابتداءً للمجهول، إذ قال: (ويطاف عليهم...) فيضل التساؤل وارداً مفاده هذا وصف المطوف به فمن الطائفون وما وصفهم؟ فيأتي نكرهم بعد ذلك تبعاً، وهذه من لطائف الكتاب العزيز.

ومنه -أيضاً- قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ لَهُمُ جَنَاتٌ عَنِّي تَجْرِي مِنَ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِنِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَعًا﴾ [الكهف: ٣١].

فبنى الفعل للمجهول في ذكر التحلية بالذهب إشارة إلى أنهم ملوك الآخرة، والملوك يلبسون الذهب من قبل الخدم والحشم، وفي هذا مزيد تكريم لهم.

بينما يكون لبس الثياب من قبل صاحبها، فلا يلبس ثيابه إلا من كانت فيه علة تحول دون ذلك، ولم يرد ذكر تحلية أهل الجنة بالذهب إلا مبنياً للمجهول، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [الحج: ٢٣].

وقوله تعالى: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١].

(١) انظر: سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة، ١٠١.

ومن نماذج هذا العدول أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَنَا لَأَنْذِرُ أَسْرًا أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ
أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠].

فقد أسند فعل الشر إلى المجهول ولم يسند إلى الله تعالى، مع أن مقابله أسند إليه
بقوله: (أم أراد بهم ربهم رشداً)؛ وذلك من قبيل التأدب مع الله تعالى في تحاشي إسناد
الشر إليه^(١).

أما قوله: "أم أراد بهم ربهم رشداً"، فهو من ناحية أخرى أدب مع الله وتعظيم
لشأنه في إسناد الرشد إليه^(٢).

فقد حذف الفاعل في هذا السياق ونظائره تأدباً مع المولى -عز وجل- من أن تسند
أفعال الشر إليه، في حين أسندت أفعال الخير إليه، وهذه ظاهرة تطرد في السياق القرآني،
كما سبق ذكره في هذا المبحث.

يقول ابن القيم^(٣): "إن أفعال الإحسان والرحمة والجود تضاف إلى الله سبحانه
وتعالى، فيذكر فاعلها منسوبة إليه، ولا يبني الفعل معها للمفعول، فإذا جيء بأفعال العدل
والجزاء والعقوبة حذف الفاعل وبني الفعل معها للمفعول، أدباً في الخطاب، وإضافته إلى
الله أشرف قسمي أفعاله".

وما ذهب إليه ابن القيم لا يسلم له على إطلاقه^(٤)، فقد أسندت أفعال ظاهرها
العذاب والشر إليه عز وجل في سياق أخذ الظالمين وعذاب الكافرين، من ذلك قوله تعالى:
﴿فَدَمَّرْنَا مَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦]. وقوله تعالى: ﴿فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتَهُمْ فَكَيْفَ كَانَ

(١) انظر: التحرير والتوير، محمد الطاهر بن عاشور، ٢٣١/٢٩.

(٢) عقد الزركشي في كتابه البرهان في علوم القرآن باباً بعنوان: التأدب في الخطاب بإضافة الخير إلى الله،
تحدث فيه عن بعض الآيات التي ذكرت هذه الظاهرة، انظر: البرهان، ٥٩/٤.

(٣) بدائع الفوائد، ١٨/٢-١٩.

(٤) انظر: معاني النحو، ٧٨/٢.

نَكِيرٍ * فَكَايُنٌ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ﴿الحج: ٤٤-٤٥﴾. وقوله تعالى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّنْ سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ﴾ [هود: ٨٢].

وذلك لأن أخذ الله الأمم الكافرة والظالمة بظلمها هو عين العدل والرحمة منه عزوجل بخلقه وعباده، فاستتصال الشر وأهله هو عين الخير، وفيه أيضاً إظهار لشدة الأخذ وقوته في نسبته إليه.

المبحث الثالث

العدول عن ذكر المفعول به إلى حذفه والعكس

ومن نماذج هذا العدول قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذْنُ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤].

فقد ذكر مفعول الوعد في خطاب أهل الجنة، فقال: (ما وعدنا ربنا) وحذفه من خطاب أهل النار، فقال: (ما وعد ربكم)، ولم يقل: (ما وعدكم ربكم).

وذهب بعض المفسرين إلى أن حذف مفعول الفعل (وعد) الثاني في قوله (ما وعد ربكم)، كان "لمجرد الإيجاز، لدلالة مقابله عليه في قوله: "ما وعدنا ربكم"؛ لأن المقصود من السؤال: سؤالهم عما يخصهم فالتقدير: فهل وجدتم ما وعدكم ربكم، أي: من العذاب؛ لأن الوعد يستعمل في الخير والشر"^(١).

والذي يبدو أن الحذف هنا لم يكن لمجرد الإيجاز وإنما له أبعاد دلالية منها: أولاً: أن ذلك راجع إلى المفارقة بين وعد أهل الجنة ووعد أهل النار، ففي الوعد الثاني لأهل النار فيه دلالة الإطلاق والعموم، فهو وعد يشمل البعث والحساب، والثواب والعقاب، فقد كانوا منكبين لكل ذلك. وليسو منكبين لما وعدهم به فقط، فكأنه قال: هل وجدتم وعد ربكم حقاً؟

بخلاف المؤمنين فإنهم كانوا ينتظرون ما وعدهم ربهم من الخير والكرامة، فقال: "وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً"^(٢). بل إن نعيم أهل الجنة وثوابهم هو داخل في عموم الخطاب

(١) التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ١٣٧/٩.

(٢) الجملة العربية والمعنى، فاضل السامرائي، ١٨١.

للكفار (ما وعد ربكم) فنعيم المؤمنين يزيد في عذاب وشقاء الكافرين يومئذ، يقول
الزمخشري^(١): "فإن قلت: هلا قيل: ما وعدكم ربكم، كما قيل ما وعدنا ربنا؟

قلت: حذف ذلك تخفيفاً لدلالة (وعدنا) عليه، ولقائل أن يقول: أطلق ليتناول كل
وعد الله من البعث والحساب، والثواب والعقاب، وسائر أحوال القيامة؛ لأنهم كانوا مكذبين
بذلك أجمع، ولأن الموعود كله مما ساءهم، وما نعيم أهل الجنة إلا عذاب لهم فأطلق
لذلك".

ثانياً: أن الذكر هناك والحذف هنا راجع أيضاً إلى المفارقة بين المقامين، كما كان
في السبب الأول للدلالة على المفارقة بين الوعدين، ففي ذكر المفعول به في وعد
المؤمنين دليل على أنهم "خوطفوا بهذا الوعد من قبل الله تعالى، وفي ذلك مزيد من
التشريف لحالهم، أما حذفه -ثانياً- ففيه إسقاط للكفار عن رتبة التشريف، وإشعار بأنهم
ليسوا أهلاً لخطابه عزوجل"^(٢). فمقام المؤمنين غير مقام الكفار في الخطاب.

فأدى العدول إلى حذف المفعول به في هذا السياق القرآني إلى توسيع المعنى
وانفتاح الدلالة.

ومنه أيضاً قوله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام، مخاطباً قومه: ﴿قَالَ هَلْ
يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ * أَوْ يَنْفَعُونَكَ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ [الشعراء: ٧٢-٧٣].

إذ حصل عدول عن ذكر المفعول به إلى حذفه، فذكر مفعول السمع، فقال:
(يسمعونكم)، وحذفه من فعل الدعاء (إذ تدعون)، وذكر مفعول النفع، فقال: (ينفعونكم) ثم
عدل عن ذكره إلى حذفه من فعل الضر فقال: (أو يضررون).

(١) الكشاف، ٨٠/٢، ٨١.

(٢) أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ١٩١، انظر: تفسير أبي السعود، ٢٢٩/٣.

ولو جرى السياق على نمط واحد من المشاكلة لقليل: (هل يسمعونكم إذ تدعونهم، أو ينفعونكم أو يضرونكم).

والسر في هذا العدول - والله أعلم - أنه ذكر مفعول السمع (يسمعونكم)؛ لأنه هو ما يهمهم، إذ يهمهم سماع دعائهم، وليس يعينهم بالضرورة أن تسمع هذه الأصنام لغيرها، لا سيما أنهم توجهوا لها بالعبادة، وحقّ المعبود أن يسمع عبده، وحذف المفعول من فعل الدعاء (إذ تدعون) ليفيد الحذف دلالة العموم، أي: تدعونهم أو تدعون غيرهم، فالإله الحق يجيب من عبده ودعاه، ومن توجه بالدعاء إلى غيره عاقبه، فحاورهم إبراهيم عليه السلام بهذا الأسلوب ليثير فيهم حاسة التأمل والفهم، ثم ذكر مفعول النفع (أو ينفعونكم) وحذفه من فعل الضرر (أو يضرون)، وليس ذلك من أجل الفاصلة القرآنية فقط، كما ذهب إليه بعضهم، وإنما اقتضاه المعنى أيضاً.

"فقد ذكر مفعول النفع، فقال: "ينفعونكم"، لأنهم يريدون النفع لأنفسهم، وأطلق الضرر لسببين:

الأول: أن الإنسان لا يريد الضرر لنفسه وإنما يريده لعدوه.. والآخر: أن الإنسان يخشى من يستطيع أن يلحق به الضرر، فأنت ترى أن النفع موطن تخصيص، والضرر موضع إطلاق، فخص النفع وأطلق الضرر، والمعنى أن هذه الآلهة - على حد زعمهم - لا تتمكن من الإضرار بعبودكم، كما أنها لا تستطيع أن تضركم فلماذا تعبدونها؟

ولو ذكر المفعول به، فقال: "أو يضرونكم" لما أفاد هذين المعنيين^(١). فإطلاق

الضرر اقتضاه المعنى علاوة على الفاصلة.

(١) التعبير القرآني، ٢١٩.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنَ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ ﴾ [طه: ٧٩]، فقد ذكر مفعول الفعل (أضل) فقال: (وأضل فرعون قومه) وعدل عن ذلك إلى حذفه مع فعل الهداية فقال: (وما هدى)، ولم يقل: (وما هداهم)، وذلك أنه "أخرج الفعل (هدى) مخرج العموم، أي: أن فرعون لا يتصف بصفة الهداية البتة، وذلك أنه لو قال: "وما هداهم" لكان عدم الهداية مقيداً بقومه، إذ يُحتمل أنه هدى غيرهم، لكنه قال: (وما هدى) أي: ما هدى أحداً لا من قومه ولا من غيرهم^(١).

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَالضُّحَىٰ * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [الضحى: ١-٣].

فقال: "ما ودَّعَكَ" فنكر المفعول به وهو ضمير المخاطب، ثم عدل عن ذكره إلى الحذف، فقال: "وما قلى"، ولو جرى السياق على نسق واحد لقليل: (وما قلاك).
فما سبب ذكر المفعول به مع فعل التوديع وحذفه مع فعل الهجر والقلى؟
يذهب بعضهم إلى أن هذا سببه مراعاة الفاصلة القرآنية^(٢)؛ لأنها قد جاءت مختومة بالألف المقصورة (الضحى، سجي، قلى، ..) فناسب حذف المفعول به (كاف الخطاب) من الفعل (قلى) لوقوعه فاصلة قرآنية، وممن ذهب إلى ذلك الفراء^(٣) والفخر الرازي^(٤) والنيسابوري^(٥) ويرى بعضهم أن الحذف هنا ليس مقصوداً على الفاصلة القرآنية، تقول بنت الشاطي^(٦): "ونرى - والله أعلم - أن حذف الكاف من "وما قلى"

(١) معاني النحو، ٩٣/٢.

(٢) انظر: الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مصطفى أبو شادي، ٦٧.

(٣) انظر: معاني القرآن، ٢٧٤/٣.

(٤) انظر: تفسير الرازي، ٢١٠/٣٢.

(٥) انظر: غرائب القرآن، ٥١٦/٦.

(٦) الإعجاز البياني للقرآن، عائشة عبدالرحمن بنت الشاطي، ٢٦٩.

مع دلالة السياق عليها، تقتضيه حساسية مرهفة بالغة الدقة واللفظ، هي تحاشي خطابه تعالى رسوله المصطفى، في موقف الإيناس، بصريح القول: وما قلاك؛ لما في القلى من حسّ الطرد والإبعاد وشدة البغض، وأما التوديع فلا شيء فيه من ذلك، بل لعل الحسّ اللغوي فيه يؤذن بأنه لا يكون وداع إلا بين الأحباب، كما لا يكون توديع إلا مع رجاء العودة وأمل اللقاء".

ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ * وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ * وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ [الضحى: ٦-٨].

فقد نكر المفعول به (يجدك) و(ووجدك)، وحذف من (آوى، فهدى، فأغنى). ويرى الفراء أن هذا الحذف قد حصل لأجل فواصل الآي، يقول الفراء^(١): "وقوله -عز وجل-: (فأغنى)، و(فآوى)، يراد به (فأغناك)، و(فآواك)، تجري على طرح الكاف لمشكلة رؤوس الآيات؛ ولأن المعنى معروف".

والحقيقة أن الحذف من أجل موافقة الفواصل القرآنية أمر لا يسلم به، وإن كانت الفواصل تضيي جرساً صوتياً معيناً، وهذا لا يُنكر أثره، لكنها ليست التعليل الوحيد لما يطرأ على التعبير من تغيرات وعدولات سواء من حذف ونكر، أو تقديم وتأخير، وإنما يضيف إلى ذلك -وهو الأهم مما سبق- أن هذا التغيير اقتضاه المعنى والسياق وليس لأجل الفاصلة فحسب؛ لذا يظهر أن العدول عن نكر المفعول به في هذا السياق القرآني في الأفعال (آوى...فهدى...وأغنى) أريد بهذا الحذف العموم، أي: آواك وآوى بك، فأواك من يتم، وجعلك مأوى لليتامي، وهداك إلى دين الحق بعد أن كنت في حيرة من أمرك، وجعلك هداية للآخرين، وأغناك من فاقة وعوز وحاجة وأغنى بك، ولو أتى السياق على

(١) معاني القرآن، ٢٧٤/٣.

نمط واحد فنكر المفعول به فقال: (فأواك) و(فأغناك) و(هداك)؛ لأوهم المعنى أن ذلك كان خاصاً برسول الله ﷺ ولم يتعد أثره إلى غيره، فأفاد العدول عن ذكر المفعول إلى حذفه في هذا السياق توسيع الدلالة بالإطلاق والعموم.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَتَوْلَ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ * وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ... وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ * وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣-١٧٩].

فنكر الضمير المفعول به في: "أبصرهم" الأولى، وحذفه من الثانية، فقال: "وأبصر".

يقول الزركشي في ذلك^(١): "ومن فوائد قوله تعالى في الأوليين: (وأبصرهم) وفي هاتين: (فأبصر)، أن الأولى بنزول العذاب بهم يوم بدر قتلاً وأسراً وهزيمة ورعباً^(٢)، فلما تضمنت التشفي بهم قيل له: (أبصرهم). وأما يوم الفتح فإنه اقترن بالظهور عليهم الإنعام بتأمينهم والهداية إلى إيمانهم، فلم يكن وفقاً للتشفي بهم بل كان في استسلامهم لعينه قرة، ولقلبه مسرة، فقيل له: أبصر".

فدل العدول إلى حذف المفعول به في قوله (وأبصر) على العموم والإطلاق، لأنه قصد به فتح مكة "وفتح مكة كان فتحاً لجزيرة العرب، لذا أطلق فقال: (وأبصر)؛ لأنه ليس مختصاً بأهل مكة كما كان في بدر، فلما كانت وقعة بدر خاصة بأهل مكة وقد حل عليهم العذاب وحدهم، قال: (أبصرهم)، ولما كان الفتح ليس فيه قتل جماعة ولا أسر وكان أثره عاماً أطلق فقال: (وأبصر)"^(٣).

(١) البرهان في علوم القرآن، ٢٣/٣.

(٢) وقد رجح الإمام الطبري أن هذه الآية في شأن أهل بدر، وهو ما ذهب إليه السدي، انظر: تفسير الطبري، ٧٣/٢٣.

(٣) التعبير القرآني، ٩٠-٩١.

المبحث الرابع

العدول في العدد

نلاحظ في التعبير القرآني كثيراً ما يقع عدول عن التعبير بصيغة الإفراد أو التثنية أو الجمع إلى التعبير بصيغة أخرى.

وهذا العدول يشد انتباه المتلقي؛ لأنه يمثل خروجاً عن المؤلف اللغوي في اطراد السياق على نمط واحد من المشاكلة، نحو ما نجده في قوله تعالى: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩].

فقد كان مقتضى السياق في المشاكلة أن يكون (هذان خصمان اختصما).

ونحو: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦].

فعدل عن التثنية إلى الإفراد، ولو جرى السياق على نسقه العام لكان (فقولا إنا رسولا رب العالمين).

كما هو الحال في سورة طه: ﴿فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ [طه: ٤٧].

ولا بد أن يكون لهذا النوع من العدول دلالات يقصد إليها النص القرآني، وليس ذلك من قبيل الاتساع في اللغة كما يذهب إليه بعضهم، ولا هو من قبيل الحمل على اللفظ تارة أو الحمل على المعنى تارة أخرى كما ذهب إليه آخرون^(١)، ولقد كان ابن جني أعمق نظراً وفهماً للبلاغة القرآنية عندما رفض القول بالاتساع في تعليل هذا النوع من العدول، كاشفاً وجه البلاغة في العدول عن الجمع إلى الإفراد في قوله تعالى: ﴿... ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ

(١) انظر في ذلك: معتزك الأقران، ٣/٣٢٢، ٥٨٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، ٣/٢٨٩، ومعاني النحو،

طِفْلاً...﴾ [الحج: ٥]، ولم يقل: (أطفالاً) فقال ابن جني معللاً ذلك^(١): "وحسن لفظ الواحد هنا؛ لأنه موضع تصغير لشأن الإنسان وتحقير لأمره، فلاتق به نكر الواحد، لقلته عن الجماعة، ...، وهذا ممّا إذا سئل الناس عنه قالوا: وضع الواحد موضع الجماعة اتساعاً في اللغة، وأنسوا حفظ المعنى لتقوى دلالاته عليه وتتضم بالشبه إليه".

فابن جني لا يرضى التسليم بالقول: إن هذا ضرب من الاتساع في اللغة، بل له دلالة مقصودة يقتضيها السياق، والقول بالاتساع والخفة والاختصار، هو ضرب من التعليل الظاهري الذي يقف عند ظاهر التركيب ولا يستبطن دلالاته ومعانيه، ولا يعيننا في هذا المبحث تناول العدول في الألفاظ أفراداً وتثنية وجمعاً، كأفراد السمع وجمع الأبصار في نحو قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً﴾ [البقرة: ٧]. وإنما الذي يعيننا هنا ما له علاقة بالتركيب ويمثل خروجاً عن ظاهر اطراد السياق.

وقصدنا في ذلك تعليل هذا العدول والتأمل في دلالاته، وأبعاده البلاغية، لا الوقوف عند ظاهر التركيب، والتعليل بالاتساع والاختصار والخفة، كما هو الحال عند النحاة، أو بالحمل على اللفظ تارة والحمل على المعنى تارة أخرى.

وهذا النوع من العدول يتمثل في ست صور على النحو الآتي:

(١) المحتسب، ت: محمد عبدالقادر عطا، ٣١٥/٢، وانظر أيضاً: أثر النحاة في البحث البلاغي، عبدالقادر حسين، ٣٤٣، والإعجاز البياني في صيغ الألفاظ دراسة تحليلية للأفراد والجمع في القرآن، محمد الأمين الخضري، ٥٨-٥٩.

الصورة الأولى: العدول عن الإفراد إلى التثنية:

من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ * قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَلْفِتْنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمْ الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٧٧-٧٨].

فقد جاء الخطاب من فرعون وقومه أولاً إلى موسى -عليه السلام- فقالوا: (أجئتنا لتلفتنا...؛ لأنه هو صاحب الرسالة، وعلى يديه ظهرت المعجزات؛ لذلك كان الخطاب موجهاً إليه ابتداءً؛ ثم ارتفعت نبرة الخطاب بارزة بالعداء والتكذيب للدعوة والداعين إليها، فوجهوا الخطاب إلى موسى وهارون معاً، فقالوا: (وتكون لكم الكبرياء في الأرض وما نحن لكم بمؤمنين)، وذلك لكونهما مشتركين في الدعوة والتبليغ، وأما ظهور المعجزات فقد كان على يد موسى فحسب.

الصورة الثانية: العدول عن الإفراد إلى الجمع

منه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِتَبِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١].

إذ خاطب المولى -عز وجل- نبيه الكريم ﷺ بخطاب الإفراد فقال: (يا أيها النبي) ثم عيل إلى مخاطبته بالجمع، فقال: (إذا طلقتم النساء). وكان مقتضى السياق أن يكون (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء)، وذلك لأن هذه الآية يفسرها السياق الخارجي من سبب النزول.

فقد روى قتادة عن أنس: قال طلق رسول الله ﷺ حفصة رضي الله عنها- فأنت أهلها، فأنزل الله تعالى عليه: "يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِتَبِهِنَّ"^(١).

(١) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ١٤٨/١٨.

فالخطاب موجه إلى النبي ﷺ لكن السياق عدل إلى الجمع للدلالة على أمرين:

الأول: دلالة التعظيم للمخاطب وهو الرسول ﷺ يقول الزمخشري^(١): "خص النبي ﷺ

بالنداء، وعم بالخطاب؛ لأنَّ النبيَّ إمامُ أمته وقوتهم، كما يقال لرئيس القوم وكبيرهم:

يا فلان افعلوا كيت وكيت، إظهاراً لتقدمه، واعتباراً لترؤسه، وأنه مدرة قومه،

ولسانهم الذي يصدرون عن رأيه، ولا يسيرون بأمر دونه، فكان هو وحده في حكم

كلهم، وساداً مسدّاً جميعهم".

الثاني: دلالة العموم، وذلك بالنسبة للمتلقى العام، "فالحكم ليس مقصوراً على النبي وحده،

وإنما يشمل المسلمين جميعاً"^(٢).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ

تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ

حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: ١٣-١٤].

والذي نلاحظه في هذا السياق القرآني مجيء الضمير في جملة الصلة مفرداً في

قوله (ومن يطع الله ورسوله) ثم عدل السياق إلى الجمع في قوله (خالدين فيها) وهي حال

من الضمير في يدخله، وكان مقتضى السياق أن يكون (خالداً فيها)، تماماً كما هو الحال

في: وصف الكافر، إذ قال المولى -عز وجل- في السياق نفسه "وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ

... يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا ...".

فقد جمع "خالدين" في وصف ثواب الطائعين، وأفرده في وصف عقاب العاصين،

فما سر ذلك؟

(١) الكشاف، ١٠٧/٤.

(٢) تحولات البنية في البلاغة، ٣٣٤.

أجاب عن ذلك أبو السعود فقال^(١): "ولعل إيثار الأفراد ههنا نظراً إلى ظاهر اللفظ، واختيار الجمع هناك نظراً إلى المعنى للإيدان بأن الخلود في دار الثواب بصفة الاجتماع أجلب للأنس، كما أن الخلود في دار العذاب بصفة الانفراد أشد في استجلاب الوحشة".

الصورة الثالثة: العدول عن التثنية إلى الإفراد

من ذلك قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَنْ أُرْسِلَ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ١٦-١٧].

عدل السياق الكريم عن التثنية (فأتيا ... فقولا) إلى الإفراد في قوله (إنا رسول رب العالمين)، ومقتضى السياق أن يكون (فقولا إنا رسولا رب العالمين)، لا سيما أنها قد وردت بالتثنية في قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ قَدْ جِئْنَاكَ بآيَةٍ مِّنْ رَبِّكَ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى﴾ [طه: ٤٧].

وقد علل ذلك بعضهم بأن كلمة (رسول) من الألفاظ المشتركة تطلق على الرسول وعلى الرسالة^(٢) لذلك فهي بمعنى الرسول في آية طه، وهي بمعنى الرسالة في آية الشعراء لذلك أفردت؛ لأن الرسالة مصدر، والمصدر يستوي فيه المثني والجمع.

يقول الزمخشري^(٣): "فإن قلت هلا ثني الرسول كما في قوله "إنا رسولا ربك"؟ قلت: الرسول يكون بمعنى المرسل، وبمعنى الرسالة، فجعل ثم بمعنى المرسل، فلم يكن بد من تثنيته، وجعلها هنا بمعنى الرسالة فجازت التسوية فيه، إذ وصف به بين الواحد والتثنية والجمع".

(١) تفسير أبي السعود، ١٥٤/٢.

(٢) انظر: البرهان في متشابه القرآن، الكرمانى، ١٤٠، وملاك التأويل للغرناطي، ٨٢١/٢.

(٣) الكشاف، ١٠٨/٣.

ثم قال^(١): "والشاهد في الرسول بمعنى الرسالة قوله:

لَقَدْ كَذَّبَ الْوَأْسُونَ مَا فَهتُ عِنْدَهُمْ بِسِرٍّ وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ

ويجوز أن يوحد؛ لأن حكمهما لتساندهما واتفاقهما على شريعة واحدة، واتحادهما

لذلك وللأخوة، كان حكماً واحداً، فكأنهما رسول واحد".

وما ذهب إليه الزمخشري في الرأي الثاني، وهو قوله: إن السياق نزلهما لاتفاقهما

في الدعوة والرسالة منزلة الرسول الواحد، قول وجيه، ولكن يرد السؤال هنا ما سر تثنية

كلمة (رسول) في (طه)؟

والذي يبدو أن السياق هو الذي اقتضى التثنية في آية طه واقتضى الإفراد في

آية الشعراء.

وذلك أن سياق سورة طه يشير إلى أن الخوف قد صدر من موسى وهارون، وقد

ذكر القرآن ذلك: ﴿قَالَا رَبَّنَا إِنَّنَا نَخَافُ أَنْ يَفْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى * قَالَ لَا تَخَافَا إِنِّي

مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٤-٤٥].

فناسب ذلك أن يخاطبهما بعدم الخوف وتبليغ الرسالة، فجاءت كلمة (رسول) مثناة،

أما في سورة الشعراء فقد أشار السياق القرآني فيها إلى أن الخوف قد صدر من موسى

وحده، فناسب ذلك إفراد كلمة الرسول تهدئة لروعه^(٢)، قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ

أَنْ يُكَذِّبُونِ * وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ * وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ

فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ * قَالَ كَلَّا فَادْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ * فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا

رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٢-١٦].

(١) الكشاف، ١٠٨/٣.

(٢) انظر: أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ١٢٠.

فكانت آية الشعراء إخباراً عن نداء موسى لربه قبل أن يرسل هارون نبياً معه،
فناسب الإفراد بالرسالة؛ لأنه هو المعني بها وهو المبلغ الأول لها.

وجاءت آية طه تخبر عن نداء موسى وهارون معاً، بعد أن أصبح هارون نبياً مع
موسى، فناسب مجيء كلمة (رسول) حينئذ مثناة لتحملهما الرسالة والتبليغ معاً.
وكذلك قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجُكُمَا مِنَ
الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [طه: ١١٧].

ففي هذا السياق القرآني الكريم، نجد أن الخطاب قد وجه لآدم وزوجه بصيغة
التثنية (فلا يخرجكما) ثم عدل إلى الإفراد فقال: (فتشقى)، ولو جرى السياق على نمط
واحد لكان (فتشقيا).

فكان العدول متمثلاً في إسناد فعل الشقاء إلى الضمير المستتر العائد إلى آدم
وحده، فحُذِرَ من الشقاء دون زوجته، ولا بد أن يكون لذلك دلالة.
فذهب بعضهم إلى القول بأن شقاء الرجل يتضمن شقاء أهله معه^(١)، وذهب
آخرون إلى أن الشقاء هنا مخصوص بآدم نفسه؛ لأنه المسؤول عن البحث والكد في طلب
القوت لأهله^(٢)، فالمراد بالشقاء هنا شقاء البحث عن المعيشة.

يقول الزمخشري^(٣): "وإنما أسندا إلى آدم وحده فعل الشقاء دون حواء بعد
إشراكها في الخروج؛ لأن في ضمن شقاء الرجل وهو قيم أهله وأميرهم شقاءهم، كما أن
في ضمن سعادته سعادتهم، فاختصر الكلام بإسناده إليه دونها، مع المحافظة على

(١) انظر: الكشاف، ٥٥٦/٢، وتفسير الرازي، ١٢٥/٢٢.

(٢) انظر: البحر المحيط، ٢٨٤/٦، وتفسير أبي السعود، ٤٥/٦.

(٣) الكشاف، ٥٥٦/٢.

الفاصلة، أو أريد بالشقاء التعب في طلب القوت، وذلك معصوب برأس الرجل، وهو راجع إليه".

الصورة الرابعة: العدول عن التثنية إلى الجمع

كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بَيْوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٨٧].

فقد حصل عدول في إسناد الفعل إلى المثني (تبوءاً) إلى إسناده للجمع (واجعلوا، وأقيموا) ثم عدول عن الجمع إلى الإفراد (وبشر المؤمنين).

قال النيسابوري في تعليل ذلك^(١): "وإنما ثنى الخطاب أولاً ثم جمع؛ لأن اختيار المكان للعبادة مما يفوض إلى الأنبياء فخطب [هو] وهارون بذلك، ثم جعل الخطاب عاماً لهما ولقومهما؛ لأن استقبال القبلة وإقامة الصلاة واجب على الجمهور، ثم خص موسى عليه السلام بالتبشير في قوله: (وبشر المؤمنين)؛ لأن الغرض الأصلي من جميع العبادات هو هذه البشارة، فلم تكن لائقة إلا بحال موسى الذي هو الأصل في الرسالة".

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا...﴾ [الحجرات: ٩].

فقد عدل عن التثنية في قوله: (طائفتان) إلى الجمع في قوله: (اقتتلوا) ثم عدل مرة أخرى عن الجمع إلى التثنية، فقال: (فأصلحوا بينهما).

وقد علل الزمخشري هذا العدول أنه من قبيل الحمل على المعنى دون اللفظ، يقول^(٢): "فإن قلت: ما وجه قوله تعالى: (اقتتلوا) والقياس (اقتتلنا) ... ؟ قلت: هو حمل على المعنى دون اللفظ؛ لأن الطائفتين في معنى القوم والناس".

(١) غرائب القرآن، ٦٠٦/٣.

(٢) الكشاف، ٥٦٣/٣، وانظر: البحر المحيط، ١١٢/٨.

ولكن الزمخشري لم يعلل لماذا كان الحمل على المعنى دون اللفظ في هذا السياق على وجه الخصوص؟ والذي يبدو أن سر العدول عن التثنية إلى الجمع في هذا الموضع يكمن في أن الطائفتين عند اقتتالهما واشتباكهما تمثلان حينئذ جمعاً من المقتتلين لا تمايز بينهم، وفي هذا إمعان في تصوير شدة الاقتتال، فإذا ما انتهى الاقتتال بينهم، وسعت مساعي الصلح، تمايزوا إلى فريقين وطائفتين مستقلتين.

وهو ما أوضحه الرازي بقوله^(١): "عند الاقتتال تكون الفتنة قائمة، وكل أحد برأسه يكون فاعلاً فعلاً، فقال: اقتتلوا ... وعند العود إلى الصلح تنفق كلمة كل طائفة وإلا لم يكن يتحقق الصلح، فقال: بينهما لكون الطائفتين حينئذ كنفسين".

ومنه قوله تعالى مخاطباً آدم وحواء: ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هَذَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: ١٢٣].

فقد أسند المولى -عز وجل- فعل الهبوط ابتداءً إلى ضمير التثنية فقال: (اهبطا) ثم عدل إلى إسناد فعل الإتيان إلى الجمع في قوله: (فإمّا يأتينكم مني هدى)، وكان مقتضى السياق أن يرد على نحو (فإمّا يأتينكما مني هدى).

والذي يظهر -والله أعلم- أن المولى عز وجل قد خص آدم وحواء بالعقوبة على ما بدر منهما من خطيئة فخطبهما بصيغة التثنية فقال: (اهبطا منها ...) ليخصهما بذلك وحدهما دون الامتداد لأحد غيرهما، تحقيقاً لمبدأ العدل الإلهي^(٢).

(١) تفسير الرازي، ١٢٧/٢٨-١٢٨.

(٢) تحولات البنية في البلاغة العربية، ٣٣٨.

فيكون تغيب الذرية من الخطاب تغيباً لهم من العقوبة، ثم عدل بعد ذلك إلى الجمع في خطاب الهداية لتدخل الذرية في خطاب الهدى والعصمة من الضلال بعد أن خرجت من خطاب العقوبة (اهبطاً)^(١).

فيكون هذا العدول قد أدى دلالة المفارقة في التغيب والاستحضار، ففي السياق تغيب لذرية آدم وحواء من خطاب العقوبة (اهبطاً)، ثم استحضرهم في خطاب الهداية "فإما يأتينكم مني هدى".

الصورة الخامسة: العدول عن الجمع إلى الأفراد

كما ورد في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَرَوُنَّهَا تُذْهِلُ كُلَّ مَرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: ١-٢].

فجمع أولاً، فقال: (ترونها)، ثم عدل عن ذلك إلى الأفراد فقال: (وترى الناس). وذلك: "لأن الروية أولاً علقت بالزلزلة فجعل الناس جميعاً راثين لها، وهي معلقة أخيراً بكون الناس حال السكر، فلا بد أن يجعل كل واحد منهم راثياً لسائرهم"^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ وَلَا تُنْهَرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: ٢٣].

إذ عدل السياق عن خطاب الجمع (تعبدوا) إلى أفراد ضمير الخطاب في قوله: (عندك ... فلا تقل ... ولا تنهرهما ... قل لهما ...)، وذلك لأن المقصود هو نهى

(١) تحولات البنية في البلاغة العربية، ٣٣٨.

(٢) الكشف، ٥/٣.

كل واحد عن تأفيف والديه ونهرهما، ولو قوبل الجمع بالجمع أو بالثنائية، لم يحصل هذا^(١).

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ * وَمِنْهُمْ مَّن يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يونس: ٤٢-٤٣].

فقد جاء ضمير الصلة جمعاً في قوله (من يستمعون) ثم عدل إلى الضمير المفرد في قوله: (ومنهم من ينظر إليك) وذلك في سياق واحد، وقد ذهب بعض علماء اللغة إلى تعليل ذلك بأنه من قبيل الحمل على المعنى تارة، والحمل على اللفظ تارة أخرى.

يقول المبرد^(٢): "(ومن) تكون جمعاً على لفظ الواحد، وكذلك الاثنان، قال الله - عزوجل- (ومنهم من يستمع إليك)، وقال: (ومنهم من يستمعون إليك)، فحمل مرة على اللفظ، ومرة على المعنى...".

ويرى الباحث أن التعليل بالحمل على المعنى تارة، وبالحمل على اللفظ تارة أخرى، هو تعليل من أجل الصحة النحوية، لكنه لا يقف على أسرار البيان في التركيب، وإنما ينبغي تعليل سبب الحمل على اللفظ في هذا الموضع، والعدول عنه إلى الحمل على المعنى في موضع آخر.

ومن التعليلات الطريفة لذلك ما ذهب إليه الكرمانى بقوله^(٣): "لأن المستمع إلى القرآن كالمستمع إلى النبي ﷺ بخلاف النظر، فكأن في المستمعين كثرة فجمع ليطابق اللفظ المعنى، ووحد (ينظر) حملاً على اللفظ إذ لم يكثروا كثرتهم".

(١) تفسير أبي السعود، ١٦٦/٥.

(٢) المقتضب، ٢٩٥/٢، وانظر: ٢٥٣/٣.

(٣) البرهان في توجيه متشابه القرآن، محمد بن حمزة الكرمانى، ٩٤.

ويرى السامرائي أنه^(١): "ربما كان ذلك لسبب آخر علاوة على ما ذكر، فإن التأثر بالدعوة يكون بحسب أثر الاستماع لا بحسب الرؤية، فوحدَ النظر لأن رؤيته ﷺ واحدة لا تختلف بالنسبة إلى الرائيين، وجمع الاستماع لأنه يختلف أثره من شخص لآخر، فالكلام تختلف مواقعته من مستمع لآخر؛ ولذلك وحدَ الرائيين؛ لأنهم يرونه شيئاً واحداً وجمع المستمعين؛ لأن أثر ذلك مختلف عندهم".

الصورة السادسة: العدول عن الجمع إلى التثنية

من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ كَلَّا فَادْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ * فَآتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٥-١٦].

فقد عدل السياق الكريم ابتداءً عن خطاب التثنية (فاذهبا) إلى خطاب الجمع (معكم) ثم عدل إلى خطاب التثنية مرة أخرى (فأتيا فرعون فقولا).

فأصبح خطاب الجمع (معكم) يمثل عدولاً لأصل سياقيّ سابق، وهو في الوقت نفسه يمثل أصلاً سياقياً لعدول لاحق.

والذي نلاحظه في هذا السياق أن التعبير بالجمع (إننا معكم مستمعون) فيه مزيد تأكيد اقتضاه السياق، فالآيات السابقة لهذه الآية فيها نداء كليم الله موسى ومناجاته ربه قائلًا: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَنِّبُونِ * وَيَضِيقُ صَدْرِي وَكَلَّا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَيَّ هَارُونَ * وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ * قَالَ كَلَّا فَادْهَبَا﴾ [الشعراء: ١٢-١٥].

فكليم الله موسى خائف من فرعون وقومه، ولا يخاف التكنيب فحسب، بل يخاف القتل من قبلهم، فالسياق كله خوف وتضرع ومناجاة، فكان المناسب لذلك من قبيل التناسب المعنوي في السياق أن يرد الخطاب بالجمع بقوله (إننا معكم مستمعون). وتحدث عن نفسه

(١) التعبير القرآني، ٤٨.

أيضاً بضمير الجمع (مستمعون) لما فيه من مزيد تأكيد وزيادة طمأنينة بالجمع في مقام شدة الخوف، وفيه مزيد تعظيم وتكريم لموسى وهارون أن نزلهما منزلة الجمع؛ إمعاناً في بث الثقة والطمأنينة الكاملة في حين ورد السياق في سورة طه على نحو ﴿قَالَا رَبَّنَا إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُفْرَطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى * قَالَ لَّا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٥-٤٦].

فنبذة الخوف في سياق طه أخف من سابقه في الشعراء، بدليل أن الخوف هنا كان من فرعون وحده، بينما في سياق الشعراء كان الخوف من فرعون وقومه، ثم إن الخوف في آية طه أيضاً لم يصل إلى درجة الخوف من القتل كما هو الحال في سياق سورة الشعراء (وأخاف أن يقتلون)، لذلك كان التوكيد في هذا السياق أخف من سابقه، فجاءت التثنية على أصلها فقال (إني معكما أسمع وأرى). وأفرد نفسه في الحديث (أسمع وأرى)، فقابل الأفراد بالإفراد، والجمع بالجمع^(١)، وهذا من قبيل التناسب المعنوي البياني في القرآن الكريم^(٢).

(١) انظر: الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ (دراسة تحليلية للأفراد والجمع في القرآن) محمد الأمين الخضري،

١٠١.

(٢) انظر في ذلك: المناسبة في وحدة النسق واختيار المفردات، في كتاب (التناسب البياني في القرآن، دراسة في النظم المعنوي والصوتي)، أحمد أبو زيد، ١٧٣-١٨٨.

المبحث الخامس

العدول في التقديم والتأخير

من ذلك ما نجده من العدول عن تقديم المفعول به إلى تأخيره في السياق القرآني، نحو قوله تعالى ﴿وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾ [الأحزاب: ٢٦].

ففي هذا السياق نجد أن كلمة (فريقاً) وردت ابتداءً مفعولاً به مقدماً للفعل (تقتلون) فقال (فريقاً تقتلون) ثم عدل عن ذلك إلى تأخيرها بعد الفعل (تأسرون) فقال (وتأسرون فريقاً) ولو جرى السياق على نمط واحد من المشاكلة لكان (فريقاً تقتلون وفريقاً تأسرون).

ولكي ندرك سر ذلك ينبغي لنا معرفة سبب نزول هذه الآية، فقد نزلت في يهود بني قريظة، وقد صدر فيهم حكم سعد بن معاذ - رضي الله عنه - أن تقتل مقاتلة وتسبى النساء والذراري، وأن تكون ديارهم للمهاجرين، فأمضى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما حكم به سعد، كما هو مفصل في السيرة^(١).

ويوضح ابن عاشور سبب هذا العدول مستنبطاً ذلك من أسباب نزول هذه الآية فيقول^(٢): "فريقاً تقتلون، للاهتمام بذكره، لأن ذلك الفريق هم رجال القبيلة الذين يقتلهم يتم الاستيلاء على الأرض والأموال والأسرى، ولذلك لم يقدم مفعول تأسرون" إذ لا داعي إلى تقديمه فهو على أصله".

(١) التحرير والتنوير، ٣١١/٢١.

(٢) المصدر السابق، ٣١٣/٢١.

ونضيف إلى ما قاله ابن عاشور أن الأسر دون القتل في إشفاء غليل المؤمنين من هؤلاء، فأخبره في الذكر بأن أتى به على الأصل، أما قتل الأعداء فهو موضع الاهتمام فقدمه لذلك.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ أَمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾ [الملك: ٢٩]. فالسياق الكريم قال ابتداءً (أمننا به) فقدم الفعل على متعلقه كما هو الأصل، ثم عدل عن ذلك إلى تقديم متعلق الفعل عليه، فقال: (وعليه توكلنا) ولو مضى السياق على إطراده لكان (وتوكلنا عليه).

ويعلل الزمخشري ذلك فيقول^(١): "فإن قلت: لم أخرج مفعول آمننا وقدم مفعول توكلنا؟" قلت: لوقوع آمننا تعريضاً بالكافرين حين ورد عقب نكرهم كأنه قيل: آمننا ولم نكفر كما كفرتم، ثم قال: وعليه توكلنا خصوصاً لم نتكل على ما أنتم متكلون عليه من رجالكم وأموالكم".

ومن ذلك أيضاً ما يرد من تقديم وتأخير في المتعاطفين نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا وَإِن تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ ... يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ * أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٤٨-٤٩].

فقدم ذكر الإناث على الذكور حيث قال (يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور) ثم عدل إلى تقديم الذكور على الإناث فقال: (أو يزوجهم ذكراً وإناثاً).

ويرى الزمخشري^(٢) أن تقديم الإناث في هذا السياق على الذكور ليناسب نكر البلاء، أي: يناسب ما كان يراه العرب في الجاهلية بلاء، لا سيما أن الله - عز وجل - ذكر

(١) الكشاف، ١٤٠/٤.

(٢) انظر: السابق، ٤٧٥/٣.

الإناث بعد قوله: (وإن تصبهم سيئة بما قدمت..) فكأنه -عز وجل- أراد القول إن البلاء منه كما أن النعمة منه). وهذا التعليل غير مقنع.

وخير منه ما نكره عبد العظيم المطعني^(١) من أن تقديم الإناث على الذكور "سببه تقديم الأضعف على الأقوى؛ لأن الأنثى أقل شأنًا من الذكر في معرض الهبة، وكان العرب يرون هبتها عاراً، فقدمت الإناث على الذكور؛ تنبيهاً لهم على خطأ تلك النظرة؛ لإفادة أن الأنثى والذكر سواء، كلاهما هبة من الله تعالى". وفي تقديم نكرهن على الذكور -أيضاً- جبر لخاطر الإناث ولُحِبِّبَ الوالدين فيهن^(٢).

ومن مواطن هذا العدول أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةً خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ * وَلَنْ مِّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لِيَلِيَ اللَّهُ تَحْشُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٧-١٥٨].

فقد قدم القتل على الموت أولاً فقال: (ولئن قتلتم في سبيل الله أو متم) ثم عدل عن ذلك إلى تقديم الموت على القتل.

ولعل السر في هذا العدول أن الآية الأولى تتحدث عن الجهاد في سبيل الله، لا سيما أن الآية نزلت في غزوة أحد، وقد أصاب المسلمين فيها ما أصابهم من المشقة والاستشهاد في سبيل الله، فحسن تقديم القتل على الموت "لأن الأغلب من حال المجاهدين الذين يفارقون الدنيا هو القتل"^(٣).

(١) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية: عبد العظيم المطعني، ١٣٧/٢.

(٢) انظر: قيس من الإعجاز، هشام الحمصي، ٧٦.

(٣) غرائب القرآن، النيسابوري، ٢٩١/٢.

وأما العدول عن ذلك إلى العكس من تقديم نكر الموت على القتل، فلأن هذه الآية التالية "سيقت لبيان أن حشر الخلائق كلهم إليه بأي وجه يفارقون الدنيا، ولا شك أن الغالب على أحوال الخلق كلهم الموت"^(١).

ومن هذا العدول أيضاً العدول عن تقديم شبه الجملة المتعلق بالمفعول به إلى تأخيرها على الأصل. نحو قوله تعالى: ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لَأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ٢٨].

فقدم السياق الكريم شبه الجملة ابتداءً فقال: (إليّ يدك) ثم عدل عن ذلك إلى التأخير فقال (يديّ إليك)، ولو جاء على مقتضى المطابقة لكان (ما أنا بباسط إليك يدي) ولعل سر هذا العدول يرجع إلى أن بسط اليد من قبل قابيل لقتل أخيه هابيل كان قاصداً به أخاه دون غيره، متوجهاً به نحوه "فجل همه قتل أخيه لا مطلق القتل"^(٢)، ومع علم أخيه هابيل بقصد أخيه وتوجهه نحوه بالقتل، خاطبه بخطاب الروع والتقوى، فقال: (ما أنا بباسط يدي إليك) فأكد نفي البسط من قبله للقتل بكل المؤكدات، من ذلك مجيء الجملة اسمية، مقترناً خبرها بالباء المؤكدة (ببساط)، وفي ذلك إمعان في نفي صدور أدنى بسط لليد منه بالقتل، وأنه ليست من عادته أصلاً بسط يده بالقتل لا لأخيه ولا لغيره، لذا جاء شبه الجملة بعد المفعول به (يديّ إليك) على أصله، فلم يحتج إلى تقديمه كما هو الحال في الأولى، "وإنما ذكر إليك" بعده لبيان الواقع^(٣).

ومن ذلك أيضاً العدول عن تأخير المتعلق بالخبر إلى تقديمه، نحو قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبَلَتِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيَّهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ

(١) غرائب القرآن، النيسابوري، ٢/٢٩١.

(٢) المعاني في ضوء أساليب القرآن، عبد الفتاح لاشين، ١٧١.

(٣) المصدر السابق: الصفحة نفسها.

يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى
النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴿البقرة: ١٤٢-١٤٣﴾.

نجد أن المولى -عز وجل- قال أولاً: "لتكونوا شهداء على الناس" فأخر المتعلق
شبه الجملة (على الناس) بعد الخبر (شهداء) فجاء به على الأصل، ثم عدل عن ذلك فقدمه
على الخبر في شهادة الرسول ﷺ فقال: (ويكون الرسول عليكم شهيداً).

وكان مقتضى السياق أن يجري على نمط واحد فيكون (ويكون الرسول شهيداً
عليكم). والذي نلاحظه من هذا السياق أنه قد جاء لتقرير عدالة الأمة وكونها شاهدة على
الأمة السابقة، وأن شهادة الرسول عليها هي شهادة تزكية لها.

يرى النسفي: أن المراد بشهادة الرسول ﷺ -هنا- على الأمة شهادته لها بالعدالة
والتزكية. فلما كان مقام هذه الأمة مقام الشاهد على جميع الأمم السابقة، قدم نكر الشهادة
على متعلقها، فقال: (لتكونوا شهداء على الناس)، ولما كانت شهادة الرسول ﷺ على أمته
شهادة تزكية لها، قدم المتعلق فقال: (ويكون الرسول عليكم شهيداً)، ففي تقديم (عليكم)
مزيد اختصاص وتشريف لهذه الأمة^(١).

وأما ما جاء في سورة الحج من قوله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ
اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَثَلًا بِيكُمُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ
وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٨].

فالمراد بشهادة الرسول هنا هي شهادة التبليغ بالرسالة، بأنه بلغهم الرسالة وأقام
عليهم الحجة، لذا قدم الشهادة لأنها هي موضع العناية والاهتمام.

(١) انظر: تفسير النسفي، ١/١٣٨.

المبحث السادس

العدول عن مطابقة الجواب للسؤال

واللافت في هذا المقام أننا كثيراً ما نجد أسئلة ترد في السياق القرآني بصيغة معينة ويرد الجواب عنها بأسلوب مغاير لما يقتضيه السؤال وذلك يدعو للبحث عن معرفة دلالة ذلك^(١).

من ذلك مثلاً: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤]. وقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠].

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الموضوع هو لماذا عدل عن نصب (أساطير) في الآية الأولى إلى الرفع (أساطير الأولين)، ولم يطابق الجواب السؤال في مجيئه منصوباً، لكون الأصل في مثل هذا مشاكلة الجواب للسؤال، فإذا ورد السؤال جملة فعلية شاكله الجواب في ذلك، وإذا كان جملة اسمية فكذلك الجواب.

يقول الزركشي^(٢): "الأصل في الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال، فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك، ويجيء ذلك في الجواب المقتر أيضاً".

وبما أن السؤال كان جملة فعلية (ماذا أنزل ربكم) كان مقتضى الجواب أن يكون (أساطير الأولين) بنصب أساطير، أي: أنزل أساطير الأولين كما هو الحال في المطابقة بينهما في الآية الثانية (ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً)، أي: أنزل خيراً.

(١) ليس مقصدونا بهذا المبحث ما عرف عند البلاغيين بـ (أسلوب الحكيم)، إذ غاية أسلوب الحكيم تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيهاً على أنه الأولى بالقصد، أو السائل بغير ما يتطلب بتتزيل سؤاله منزلة غيره (تحولات البنية، ٣٩٩). وإنما مقصدنا هنا مجيء الجواب في صورة تركيب نحوي على خلاف ما يقتضيه الظاهر من موافقته السؤال في التركيب. وإن كان في مضمونه قد تضمن الجواب على السؤال.

(٢) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ٤٧/٤-٤٩.

وقد علل الزمخشري سبب هذا العدول فقال: (١) : "فإن قلت لم نصب هذا ورفع الأول؟ قلت: فصلاً بين جواب المقر وجواب الجاحد، يعني: أن هؤلاء لما سئلوا لم يتلعثموا، وأطبقوا الجواب على السؤال بيناً مكشوفاً مفعولاً للإنزال، فقالوا: خيراً، أي: أنزل خيراً. وأولئك عدلوا بالجواب عن السؤال فقالوا: هو أساطير الأولين، وليس من الإنزال في شيء".

وقريباً من هذا التعليل ذهب الزركشي فقال (٢): "لو طبقوا -أي: قالوا: أساطير الأولين- لكانوا مقرين بالإنزال، وهم من الإذعان به على تفاوت".

وما ذهب إليه الزمخشري والزركشي في تعليل هذا العدول أمر مقبول ويرى الباحث -إضافة إلى ما سبق ذكره- أن الرفع في جواب الكافرين فيه إشارة إلى حكاية القرآن لقولهم بلفظه ونصه، وأن النصب في قول المؤمنين (قالوا خيراً) فيه إشارة إلى حكاية قولهم بالمعنى.

وهو ما تقرر لدى بعض علماء اللغة من أن المقول بعد القول إذا جاء مرفوعاً أفاد الحكاية باللفظ، وإذا جاء منصوباً أفاد الحكاية بالمعنى (٣).

فدل جواب المؤمنين (قالوا خيراً) على العموم والشمول، أي: قالوا قولاً فيه خير وثناء على المنزّل والمنزّل دون التنصيص على مقولتهم بلفظها.

ونص على قول الكافرين بلفظه ليقررهم بمقولتهم الكاذبة، لذا جاء بعدها الإيعاد بالعذاب، فقال: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [النحل: ٢٥].

(١) الكشاف، ٤٠٧/٢.

(٢) البرهان، ٤٩/٤.

(٣) انظر في ذلك: نتائج الفكر للسيبلي ت: عادل عبد الموجود، ٣١٩.

وقد يعدل المتكلم عن الجواب لإدعاء أن الأمر في ثبوته وتقريره واضح لا شبهة فيه، ولا حاجة للسؤال عنه، فيعدل منه إلى ما هو أولى في الجواب عنه.

من ذلك قوله تعالى: ﴿أَتَعْلَمُونَ أَنْ صَالِحاً مَرْسِلاً مِنْ رَبِّهِ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٧٥].

فقد كان مقتضى الجواب أن يكون (نعم نعلم أنه مرسل من ربه) لكن الجواب أتى على خلاف المتوقع فكان (إنا بما أرسل به مؤمنون).

وعلى الزمخشري ذلك فقال^(١): "فإن قلت: كيف صح قولهم: إنا بما أرسل به مؤمنون جواباً عنه؟ قلت: سألوهم عن العلم بإرساله، فجعلوا إرساله أمراً معلوماً مكتشوفاً مسلماً لا يدخله ريب، كأنهم قالوا: العلم بإرساله وبما أرسل به ما لا كلام فيه، ولا شبهة تدخله لوضوحه وإثارته، وإنما الكلام في وجوب الإيمان به، فنخبركم أنا به مؤمنون*."

وقد يكون الجواب ناظراً إلى ما في الاستفهام من معنى فرعي غير معناه الأصلي. كما في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * قُلْ لَكُمْ مِيعَادُ يَوْمٍ لَا تَسْتَأْخِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَقْدِمُونَ﴾ [سبأ: ٢٩-٣٠].

فقد كان سؤالهم عن موعد البعث والحساب، ولكن الجواب جاء مخالفاً لظاهر السؤال في هذا السياق.

وقد أوضح ذلك الزمخشري بقوله^(٢): "فإن قلت: كيف انطبق هذا جواباً عن

سؤالهم؟

(١) الكشاف، ٩١/٢.

(٢) السابق، ٢٩٠/٣.

قلت: ما سألوا عن ذلك وهم منكرون له إلا تعنتاً لا استرشاداً فجاء الجواب عن طريق التهديد مطابقاً لمجيء السؤال على سبيل الإنكار والتعنت، وأنهم مُرصدون ليوم يفاجئهم، فلا يستطيعون تأخراً عنه ولا تقدماً عليه".

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكَ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾ [النمل: ٤٢].

لقد جاء السؤال في هذا السياق القرآني الكريم بقوله: (أهكذا عرشك؟) وكان مقتضى الجواب أن يكون (هكذا هو)، لكنها عدلت عن ذلك إلى قولها: (كأنه هو).

وقد علل ابن المنير سبب هذا العدول فقال^(١): "وفي قولها (كأنه هو) عدولها عن مطابقة الجواب للسؤال بأن تقول: (هكذا هو)، نكتة حسنة، ولعل قائلًا يقول: كلا العبارتين تشبيه، إذ كان التشبيه فيهما جميعاً، وإن كانت في إحداهما داخلية على اسم الإشارة، وفي الأخرى داخلية على المضمرة، وكلاهما: أعني اسم الإشارة والمضمرة واقع على الذات المشبهة، وحينئذ تستوي العبارتان في المعنى، ويفضل قوله: هكذا هو، بمطابقته للسؤال، فلا بد من اختيار (كأنه هو) من حكمة، فنقول: حكمته - والله أعلم - أن (كأنه هو) عبارة من قرب عنده الشبه حتى شكك نفسه في التغاير بين الأمرين، فكاد يقول: هو هو، وتلك حال بلقيس، وأما (هكذا هو) فعبارة جازم بتغاير الأمرين حاكم بوقوع الشبه بينهما لا غير، فلماذا عدلت إلى العبارة المذكورة في التلاوة لمطابقتها لحالها".

(١) حاشية الكشاف، ١٤٩/٣-١٥٠.

المبحث السابع

الدول في الجمل

ذهب البلاغيون والنحاة إلى وجود فرق دلالي بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فقرروا أن التعبير بالاسمية يدل على الثبات والاستقرار، والتعبير بالجملة الفعلية يدل على التجدد والحدوث والاستمرار، يستوي في ذلك المظهر، والمضمر تقديرًا^(١).

يقول الجرجاني^(٢): "موضوع الاسم على أن يُثَبَّتَ به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدُّه شيئاً بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء".

ويقول أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)^(٣): "والجملة الاسمية موضوعه للإخبار بثبوت المسند للمسند إليه بلا دلالة على تجدد أو استمرار، وإذا كان خبرها اسماً، فقد يقصد به الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن، وإذا كان خبرها مضارعاً فقد يفيد استمراراً تجددياً إذا لم يوجد داعٍ إلى الدوام فليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام، فإن (زيد قائم) يفيد تجدد القيام لا دوامه... والجملة الفعلية موضوعة لإحداث الحدث في الماضي أو الحال، فتدل على تجدد سابق أو حاضر، وقد يستعمل للاستمرار بلا ملاحظة التجدد في مقام خطابي".

وهذا التفريق الدلالي بين الجملة الاسمية والفعلية هو المشهور عند علماء البلاغة والنحو، وقد ذكر الزركشي في البرهان من نسبة قول لأحمد بن المنير في إنكاره هذا

(١) انظر: البرهان، الزركشي، ٧٠/٤.

(٢) دلائل الإعجاز، ١٧٤، ت: محمود شاكر.

(٣) الكليات، ٣٤١.

الفرق، إذ يقول^(١): "وطريقة العرب ترتيب الكلام وتلويته، ومجيء الفعلية تارة، والاسمية تارة أخرى، من غير تكلف لما ذكره، وقد رأينا الجملة الفعلية تصدر من الأقوياء الخالص، اعتماداً على أن المقصود الحاصل بدون التأكيد كقوله تعالى: ﴿رَبُّنَا آمَنَّا﴾ [آل عمران: ٥٣]، ولا شيء بعد: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. وقد جاء التأكيد في كلام المنافقين، فقال: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِّحُونَ﴾ [البقرة: ١١].

ولكن هذا القول الذي نسبه الزركشي لابن المنير يخالف تماماً ما ذكره ابن المنير نفسه في العمل بهذه القاعدة، إذ يقول عند تحليله الفرق بين قراءة الرفع والنصب لـ (الحمْدُ لله)^(٢). "والسر في الفرق بين الرفع والنصب، أن في النصب إشعاراً بالفعل، وفي صيغة الفعل إشعار بالتجدد والطرؤ، ولا كذلك الرفع فإنه إنما يستدعي اسماً، ذلك الاسم صفة ثابتة، ألا ترى أن المقتر مع النصب نحمدُ الله الحمْدَ، ومع الرفع الحمدُ ثابت لله أو مستقر".

ويقول في موضع آخر^(٣): "ولما كان الرفع دالاً على الثبوت مجرداً عن قيد التجدد والحدوث ناسب أن يقصد به الثبات والدوام بمعونة المقام، بخلاف النصف المستلزم لتقدير الفعل الدال بوضعه على الحدوث والتقصي".

وهذا يؤكد لنا تماماً عدم صحة المقولة التي نسبها إليه الزركشي، وعلى افتراض صحتها، فإنه يمكن الجواب عن ذلك "بأن العربية وإن أتاحت طبيعة تراكيبها سعة التعبير بالاسمية تارة وبالفعلية تارة أخرى، فإن مهمة الباحث في بلاغة القرآن الكريم، وفي غيره

(١) البرهان في علوم القرآن، ٧٢/٤.

(٢) حاشية الكشاف، ٤٦/١.

(٣) السابق، ٤٨/١.

من النصوص لا تكفي بالركون إلى تقرير هذا الواقع اللغوي بل تتساعل دائماً عن السر الذي جعل المبدع يؤثر في تعبيره هذا النمط أو ذاك^(١).

وهو ما يعرف عند علماء البلاغة المحدثين بفن الاختيار^(٢) وهو ضرب من ضروب البلاغة الذي يستدعي الوقوف عنده، وهذه مهمة المحلل للنصوص ليكشف عن مكنوناتها الجمالية.

وبناءً على ما سبق ذكره، فيمكننا تفسير تحولات الجمل في التعبير القرآني، فكثيراً ما نجد التعبير القرآني يعدل عن الجملة الاسمية إلى الفعلية والعكس في سياقاته المختلفة مؤدياً بهذا التحول والعدول دلالات تفهم من السياق نفسه.

وقد سبق تناولنا في هذا البحث العدول بين الأسماء والأفعال، وتناولنا هناك بعض نماذج العدول عن الاسم إلى الفعل والعكس، وفي هذا المبحث نتناول تحولات الجمل نفسها، والعدولات الحاصلة فيها في سياقات القرآن المختلفة، محاولين تحليل بعض نماذج على هذه العدولات، وما وراءها من أسرار دلالية يوحى بها السياق.

ويرد هذا العدول في السياقات القرآنية على نمطين هما:

النمط الأول: العدول عن الجملة الفعلية إلى الاسمية

من ذلك قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً
وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧].

(١) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ٩٩.

(٢) انظر في فن الاختيار: كتاب (فن الاختيار والبلاغة العربية، د. محمد بركات أبو علي، والإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، عبدالحميد هندوي، ٨٧.

يحتمل الوقف -في هذه الآية الكريمة- على القلوب، وتكون الغشاوة على السمع والأبصار^(١)، ويحتمل عطف السمع على القلوب، فيكون الختم على القلوب والسمع، وتكون الغشاوة على الإبصار، وهذا هو الراجح، بدليل قوله تعالى: ﴿وَحَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾ [الجاثية: ٢٣].

وهذا ما ذهب إليه ابن عاشور بقوله^(٢): "والظاهر أن قوله "وعلى سمعهم" معطوف على قوله "قلوبهم"، فتكون الأسماع مختوماً عليها، وليس هو خبراً مقدماً لقوله "غشاوة"، فيكون "وعلى أبصارهم معطوفاً عليه؛ لأن الغشاوة تتناسب الأبصار لا الأسماع؛ ولأن الختم يناسب الأسماع كما يناسب القلوب، إذ كلاهما يشبه الوعاء، ويتخيل فيه معنى الفلق والسد، فإن العرب تقول: "استكَّ سمعه، ووقر سمعه، وجعلوا أصابعهم في آذانهم".

وبناء على ما سبق فتكون الجملة الأولى فعلية، وهي قوله: "ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم"، وعدل عنها إلى الاسمية بقوله: "وعلى أبصارهم غشاوة"، برفع (غشاوة) على الابتداء، وشبه الجملة قبلها متعلق بالخبر.

ولو جرى السياق على نسق واحد لانتصبت "غشاوة" على أنها مفعول به، ولعطف قوله: "على أبصارهم" بالواو على قوله "على قلوبهم وعلى سمعهم"، ولكانت الغشاوة قد شملت بالقلوب والسمع والأبصار، لا الأبصار فحسب: "وجه العدول عن الفعلية إلى الاسمية وترك التناسب المطلوب، أنه قصد فيه إلى أن غشاوة البصر ثابتة جبلة فيهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]. فمن لا لب له لا ينظر نظر استبصار في الأنفس والآفاق، بخلاف عدم التصديق وعدم الإصغاء للنذر، فإنه متجدد فيهم قديماً وحديثاً، فدل النظم على

(١) انظر: البرهان، الزركشي، ١٩٧/٢.

(٢) التحرير والتوير، ٢٥٥/١.

أنهم كما لم يمتثلوا أوامر الرسول، لم يجروا على مقتضى العقول؛ لخبث طينتهم والطبع على طوبيتهم، وهذا هو السر في التعبير بالغشاوة الخلقية في العين^(١).

وذهب أبو السعود -أيضاً- إلى تعليل حسن، فقال^(٢): "إن ما يدرك بالقوة الباصرة من الآيات المنصوبة في الآفاق والأنفس حيث كانت مستمرة، كان تعاميمهم عن ذلك -أيضاً- كذلك".

وتلزم الإشارة في هذا الموضع إلى معرفة السر في مجيء الآية الأخرى في سورة الجاثية جملة فعلية، وهي قوله تعالى: "وجعل على بصره غشاوة"، ولم يقل: (وعلى بصره غشاوة)، فتأتي جملة اسمية كما هو الحال في آية البقرة.

وقد علل السامرائي ذلك فقال^(٣): "وقال في سورة البقرة (وعلى أبصارهم غشاوة)، بالجملة الاسمية، والجملة الاسمية كما هو معلوم تفيد الدوام والثبات، ومعنى هذا أن هؤلاء لم يسبق لهم أن أبصروا، وإنما هذا شأنهم وخلقتهم فلا أصل في إبصارهم في يوم من الأيام، في حين قال في الجاثية (وجعل على بصره غشاوة)، بالجملة الفعلية التي تفيد الحدوث، ومعلوم أن (جعل) فعل ماضٍ، ومعنى ذلك: أن الغشاوة لم تكن قبل الجعل، يدلك على ذلك قوله تعالى: "وأضله على علم"، مما يدل على أنه كان مبصراً قبل تربيده، ثم ختم آية البقرة بقوله: (وله عذاب عظيم)، ولم يقل مثل ذلك في الجاثية، فدل على أن صفات الكفر في البقرة أشد تمكناً فيهم، ولذا قدم ختم القلب على ما سواه؛ لأنه هو الأهم، فإن القلب هو محل الهدى والظلال، وإذا ختم عليه فلا ينفذ سمع ولا بصر، قال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

(١) حاشية الشهاب على البيضاوي، ٤٤٩/١.

(٢) تفسير أبي السعود، ٦٧/١، ٦٨.

(٣) التعبير القرآني، ٦٥.

وفي تخصيص الختم للقلوب والسمع، والغشاوة للأبصار لطيفة يذكرها البروسوي، يقول^(١): "ولما اشترك السمع والقلب في الإدراك من جميع الجوانب، جعل ما يمنعهما من خاص فعلهما الختم الذي يمنع من جميع الجهات، وإدراك الأبصار مما اختص بجهة المقابلة، جعل المانع لها عن فعلها الغشاوة المختصة بتلك الجهة".

وكرر (على) مع السمع، فقال: (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم)، ولم يقل: (ختم الله على قلوبهم وسمعهم). وذلك أنه لو لم يكرر حرف الجر (على) مع السمع لكان انتظاماً للقلوب والأسماع في تعدية واحدة، وحين استجد للأسماع تعدية على حدة كان أدل على شدة الختم في الموضوعين^(٢).

ومن نماذج هذا العدول أيضاً قوله تعالى: ﴿وَتَقَلَّبُوهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشَّمَالِ وَكَلَّبُوهُمْ بَاسِطَ نَرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨].

أفاد العدول عن الجملة الفعلية (ونقلبهم) إلى الاسم (وكلبهم باسط) إلى أن الكلب ثابت على حالة واحدة وهي بسط نراعيه بباب الكهف، في حين أن فتية الكهف يقلبون يميناً وشمالاً، فدلّت الجملة الفعلية على الحركة والتجدد.

يقول الجرجاني^(٣): "وانظر إلى قوله تعالى: (وكلبهم باسط نراعيه بالوصيد) فإن أحدياً لا يشك في امتناع الفعل ههنا، وأن قولنا: "كلبهم يبسط نراعيه" لا يؤدي الغرض، وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها، من غير أن يكون هناك مزاولة، وتزجية فعل".

(١) تنوير الأذهان من تفسير روح البيان، إسماعيل البروسوي، ت: محمد الصابوني، ٣٠/١-٣١.

(٢) الكشف، ١٦٤/١.

(٣) دلائل الإعجاز، ١٧٥.

ونفهم من كلام الجرجاني أن الجملة الاسمية لا تكل على الثبوت والاستقرار للوصف إلا إذا كان خبرها اسماً لا فعلاً، وهو ما سبق نكره من قول أبي البقاء الكفوي^(١): "والجملة الاسمية موضوعة للإخبار بثبوت المسند للمسند إليه بلا دلالة على تجدد أو استمرار إذا كان خبرها اسماً".

وفي العدول إلى الجملة الاسمية في قوله: (وكلبهم باسط نراعيه بالوصيد) دلالة على أن الله قد حفظ الكلب دون حاجة إلى تقليب، وحفظ الفتية بالتقليب؛ حتى لا تأكل الأرض أجسادهم. وفي ذلك مزيد تكريم وتشريف للفتية، وفيه دلالة أيضاً على قدرة الله الذي يحفظ بالأسباب ويحفظ بدونها.

وقد يرد العدول عن الجملة الفعلية إلى الاسمية في مقولة القول للدلالة على المفارقة بين القولين، من ذلك قوله تعالى -يصف المنافقين-: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤].

نجد العدول عن الجملة الفعلية (آمننا) إلى الجملة الاسمية (إننا معكم) في مقولة المنافقين يمثل مفارقة بين القولين، بين مخاطبتهم المؤمنين، وبين مخاطبتهم إخوانهم المنافقين، يقول ابن الأثير -مبيناً دلالة هذا العدول-^(٢): "فإنهم إنما خاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالجملة الاسمية المحققة بإن المشددة؛ لأنهم في مخاطبة إخوانهم بما أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اعتقاد الكفر والبعد من أن يزلوا عنه، على صدق رغبة ووفور نشاط، فكان بذلك مستقبلاً منهم ورائجاً عند إخوانهم، وأما الذي خاطبوا به المؤمنين فإنما قالوه تكلفاً وإظهاراً للإيمان خوفاً ومداجاة، وكانوا يعلمون أنهم لو قالوه بأوكد لفظ وأسدّه لما راج لهم عند المؤمنين إلا رواجاً ظاهراً لا باطنياً، ولأنهم

(١) الكليات، ٣٤١.

(٢) المثل السائر، ٥١/٢، ١٩٢.

ليس لهم في عقائدهم باعث قوي على النطق في خطاب المؤمنين بمثل ما خاطبوا به إخوانهم من العبارة المؤكدة؛ فلذلك قالوا في خطاب المؤمنين آمناً وفي خطاب إخوانهم إناً معكم".

ويرد العدول عن الجملة الفعلية إلى الاسمية الواقعة خبراً للدلالة على المفارقة بين الحالين.

من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ... إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: ١٥٩-١٦١].

نجد الخبر في هذا السياق قد ورد جملة فعلية (أولئك يلعنهم الله) ثم عدل عنه إلى الجملة الاسمية (أولئك عليهم لعنة الله).

ويكمن سر هذا العدول في أن الآية الأولى في شأن من يكتُمون ما أنزل الله، وهذا الكتمان حاصل متجدد منهم بتجدد الزمان والمكان، فناسب ذلك أن يعبر عن لعنهم بالجملة الفعلية الدالة على حدوث اللعن وتجده، فقال: "أولئك يلعنهم الله"، فكلما تجدد منهم كتمان تجدد عليهم لعن من الله، ومن اللاعنين.

أما الآية الأخرى فهي في شأن الكفار الذي ماتوا على كفرهم وهؤلاء قد ثبت كفرهم واستقر بموتهم، فناسب أن يعبر عن لعنهم بالجملة الاسمية الدالة على ثبوت اللعن عليهم واستقراره.

يقول الشهاب الخفاجي^(١): "والمراد من قوله (يلعنهم) لعنهم في الحياة الدنيا، وقوله: (عليهم لعنة الله) فيما بعد الممات؛ لأن أمر الدنيا على التجدد والحدوث، وأمر الآخرة على الدوام والثبات، فالأول بيان لحدوث اللعنة، والثاني لبيان استقرارها وثباتها".

ويرد العدول عن الجملة الفعلية إلى الاسمية مع (أم) المتصلة للدلالة على رجحان ما بعدها. نحو قوله تعالى على لسان قوم إبراهيم لإبراهيم عليه السلام: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٥].

إذ تبرز الجملة الفعلية (أجئتنا بالحق) استغرابهم من هذا الأمر الحادث الجديد عليهم، ثم عدلوا إلى الاسمية (أم أنت من اللاعبين)، ولم يقولوا (أم لعبت)، لأنهم قالوا ذلك "قاصدين إلى المعادل الثاني لـ (أم)، وكأنهم قالوا له: هل ما جئتنا به هو الحق أم أنت مستمر على لعبك وعبتك، منخرط فيه، لا تتفك عنه"^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَاءَ ادْعَوْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣].

إذ حصل العدول عن الجملة الفعلية (ادعوتهم) إلى الاسمية (أم أنتم صامتون)، ولم يقل: (أم صمت)، وذلك "لأنهم كانوا إذا حزبهم أمر دعوا الله دون أصنامهم، كقوله: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾ [الروم: ٣٣]، فكانت حالتهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعوتهم، فقيل: إذا دعوتهم لم تفترق الحال بين إحدائكم دعاءهم وبين ما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم"^(٣).

(١) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، ٤٣٢/٢.

(٢) دراسة بلاغية في السجع والفاصلة القرآنية، ١٩٤.

(٣) الكشاف، ١٣٨/٢.

ومن نماذج هذا العدول -أيضاً- ما يرد فيه العدول عن جملة فعلية إلى جملة اسمية مسبوقه بـ (كان)^(١) في أسلوب إنشائي أو خبري. نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمَلْقِينَ﴾ [الأعراف: ١١٥].

لقد كان المطابق لقولهم: "إما أن تلقي" أن يقولوا: "وإما أن تلقي" لكنهم عدلوا عن ذلك إلى قولهم: (وإما أن نكون نحن الملقيين).

وفي قولهم هذا "ما يدل على رغبتهم في أن يلقوا قبله، من تأكيد ضميرهم المتصل^(٢) بالمنفصل، وتعريف الخبر، أو تعريف الخبر وإقحام الفصل"^(٣).

وتبع هذه الآية قوله تعالى -على لسان موسى عليه السلام-: ﴿قَالَ أَلْقُوا﴾ [الأعراف: ١١٦]، وبذلك سوّغ لهم موسى رغبتهم في أن يلقوا أولاً؛ "إزدراء لشأنهم، وقلة مبالاة بهم، وثقة بما كانوا بصدده من التأييد السماوي، وأن المعجزة لن يغلبها سحرٌ أبداً"^(٤).

ولو جاء التعبير (إما أن تلقي وإما أن تلقي)، "فإن فيه فضلاً عن عدم اطراد النظم، وتخالف الفاصلة، فيه ما يشير إلى عوامل الشك والقلق الذي يساور السحرة من نتيجة إلقاءهم السحر"^(٥). ومع كل هذه الثقة لدى السحرة وما لديهم من عدة وعتاد لم يفلح

(١) يقول الدسوقي في حاشيته على شرح المغنى "وكلام المصنف يقتضي أن (كان) مسندة لاسمها وهو الصحيح بناء على قول الجمهور وأن لها دلالة على الحدث والزمان وأما قول البيهقي أنها قيد للخبر فمعنى كان زيد قائماً، زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمن الماضي، وحينئذ فالإسناد بين اسمها وخبرها كما كان قبل دخولها، فهو مبني على أنه لا دلالة لها على الحدث". حاشية الدسوقي، ٣٦/٢، والجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، ١٥٨.

(٢) الصواب هنا: ضميرهم المقتر.

(٣) الكشف، ١٠٣/٢.

(٤) المصدر السابق الصفحة نفسها.

(٥) الفاصلة القرآنية، عبدالفتاح لاشين، ١٤٧.

كل ذلك أمام قوة الحق وجلاله، ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ * فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * فَعَلَبُوا هُنَالِكَ ۖ وَانْقَلَبُوا صَاغِرِينَ * وَأَلْقَى السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١١٧-١٢٠].

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ سَتَنظُرُونَ أَصَدَقْتَهُ أَمْ كُنْتُمْ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [النمل: ٢٧].
كان مقتضى المشاكلة أن يرد السياق على نحو (أصدقت أم كذبت) لكنه عدل عن الجملة الفعلية إلى الاسمية فقال: (أم كنت من الكاذبين). وقد اختلفت الآراء في معرفة سبب هذا العدول. فرأى بعضهم^(١) أن سليمان -عليه السلام- لم يواجه الهدهد بالتكذيب له، وإنما أدرجه في جملة الكاذبين ألباً في الخطاب، ويكون في ذلك دلالة على أنه ترجح صدق الهدهد لدى سليمان عليه السلام.

ورأى آخرون أن قوله: (أم كنت من الكاذبين) فيه دلالة على ترجيح جانب الكذب في حق الهدهد، "لأنه عدل عن الفعل الذي هو (أم كذبت)، وعن مجرد صفته في قوله: (أم كنت كاذباً)، إلى جعله واحداً من الفئة الموسومة بالكذب، فهو أبلغ في مقصود سياق الآية من التهديد"^(٢).

ولأن صدور مثل هذا الكذب من هذا الطائر على حقارته أمام نبي عظيم وملك جليل كسليمان يجعله منخرطاً في سلك الكاذبين، فيكون الكذب سجية له وطبيعة فيه لا يستطيع الفكاك منها"^(٣).

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ٦٣/٤، والكشاف، ١٤٥/٣، وبحث الإعجاز البياني في آيات قصة سليمان عليه السلام مع ملكة سبأ، فايز الخطيب، ٦٣، مؤته للبحوث والدراسات، م ١٦، ١٤، ٢٠٠١م.

(٢) حاشية الكشاف، ابن المنير، ١٤٥/٣.

(٣) دراسة بلاغية في السجع والفاصلة القرآنية، عبدالجواد طبق، ١٩٥.

يقول ابن عاشور^(١): "وإقحام "كنت" أدخل في نسبته إلى الكذب من صيغة "أصدقت"؛ لأن فعل "كنت من الكاذبين" يفيد الرسوخ في الوصف بأنه كائن عليه، وجملة "من الكاذبين" أشد في النسبة إلى الكذب بالانخراط في سلك الكاذبين، بأن يكون الكذب عادة له، وفي ذلك إيذان بتوضيح تهمته بالكذب ليتخلص من العقاب، وإيذان بالتوبيخ والتهديد وإدخال الروح عليه بأن كذبه أرجح عند الملك؛ ليكون الهدد مغلباً الخوف على الرجاء، وذلك أدخل في التأديب على مثل فعلته، وفي حرصه على تصديق نفسه بأن يبلغ الكتاب الذي يرسل معه".

وقد يرد العدول عن الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية المنفية، فيكون ذلك أكد للنفي.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

كان مقتضى السياق أن يقول: (وما آمنوا) ليقابل ذلك قولهم: (آمنا) لكنه عدل عن ذلك إلى الجملة الاسمية المنفية، فقال: (وما هم بمؤمنين).

علل الزمخشري سبب هذا العدول فقال^(٢): "فإن قلت: كيف طابق قوله -وما هم بمؤمنين- قولهم: آمنا بالله وباليوم الآخر، والأول في ذكر شأن الفعل لا الفاعل، والثاني في ذكر شأن الفاعل لا الفعل؟

قلت: القصد إنكار ما ادّعوه ونفيه، فسُئِلَ في ذلك طريق أدّى إلى الغرض المطلوب، وفيه من التوكيد والمبالغة ما ليس في غيره، وهو إخراج نواتهم وأنفسهم من

(١) التحرير والتنوير، ٢٥٦/١٩.

(٢) الكشاف، ١٦٩/١.

أن تكون طائفة من طوائف المؤمنين؛ لما علم من حالهم المنافية لحال الداخلين في الإيمان".

ونضيف إلى ما قاله الزمخشري، أن التعبير لو جاء على نسق سابقه في المشاكلة فقال: (وما آمنوا)، لأوهم ذلك أنه أراد نفي كمال الإيمان، لا نفي الإيمان أصلاً، أي: وما آمنوا الإيمان الحق الكامل الذي ينبغي صدوره منهم، لكنه عدل عن ذلك إلى الجملة الاسمية المنفية قال: (وما هم بمؤمنين) فكان ذلك أكد في نفي وجود أدنى إيمان لديهم، وزاد في تأكيد هذا المعنى مجيء الباء المؤكدة في خبر الجملة الاسمية.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَتَنُؤْتِنُ أَتَيْتَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤٥].

فقد نفي التعبير القرآني اتباع أهل الكتاب قبلة النبي ﷺ بالجملة الفعلية فقال: (وما تبعوا قبلك)، في حين عدل عن الجملة الفعلية إلى الاسمية المنفية في نفي اتباع النبي ﷺ قبلتهم، فقال: "وما أنت بتابع قبلتهم".

وفي ذلك إمعان في النفي أن يصدر من النبي ﷺ شيء من ذلك، يقول الألوسي^(١): "وما أنت بتابع قبلتهم"، أي: لا يكون ذلك منك ومحال أن يكون".

ويقول سيد قطب^(٢): "وما أنت بتابع قبلتهم، ليس من شأنك أن تتبع قبلتهم أصلاً، واستخدام الجملة الاسمية المنفية هنا أبلغ في بيان الشأن الثابت الدائم للرسول ﷺ تجاه هذا الأمر".

(١) روح المعاني، ١١/٢.

(٢) في ظلال القرآن، ١٣٥/١.

وزاد تأكيد هذا المعنى أيضاً دخول الباء المؤكدة على اسم الفاعل (بتابع)؛ ليدل ذلك "على النفي الحاسم لتيتيس أهل الكتاب من أطماعهم في اتباع النبي ﷺ لقبلتهم رجاء أن يتبعهم في دينهم، فجاء التعبير بهذه الصيغة المنفية للدلالة على انتفاء أهلية النبي ﷺ لهذا الأمر من أصله، ومن ثم انتفاء نسبته إليه"^(١).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ وَأَخْشَوْا يَوْمًا لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَنُ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنُ وَالِدِهِ شَيْئًا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُمُ بِاللَّهِ الْغُرُورُ﴾ [لقمان: ٣٣].

نلاحظ في هذا السياق مجيء الجملة الفعلية في نفي جزاء الوالد عن ولده فقال: "لا يجزي والد عن ولده"، ثم عدل عنها إلى الجملة الاسمية عند نفي جزاء الولد عن الوالد، فقال: "ولا مولود هو جاز...".

يقول الزمخشري في تعليل هذا العدول^(٢): "السبب في مجيئه على هذا السنن أن الخطاب للمؤمنين وقد قبض أبواهم على الكفر وعلى الدين الجاهلي، فأريد حسم أطماعهم وأطماع الناس فيهم أن ينفعوا آباءهم في الآخرة، وأن يشفعوا لهم، وأن يغنوا عنهم من الله شيئاً فلذلك جيء به على الطريق الآكد".

وقد تعقب ابن المنير هذا الرأي للزمخشري قائلاً^(٣): "وهذا الجواب تتوقف صحته على أن هذا الخطاب كان خاصاً بالموجودين حينئذ، والصحيح أنه عام لهم ولكل من ينطلق عليه اسم الناس".

(١) الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، ١٧٠.

(٢) الكشاف، ٢٣٨/٣.

(٣) حاشية الكشاف، ٢٣٨/٣.

والتعليل المناسب عنده هو أنه^(١): "لما كان إجزاء الولد عن الوالد مظنون الوقوع؛ لأن الله حَضَه عليه في الدنيا، كان جديراً بتأكيد النفي لإزالة هذا الوهم، ولا كذلك العكس".

ويزيد تأكيد هذا المعنى مجيء العدول المعجمي في كلمة (المولود) ولم يقل (ولد)، فالمولود -كما نكر الزمخشري- لا يطلق إلا على من وُلِدَ منك، أما الوالد فهو عام يشمل الولد وإن نزل، وفي ذلك تأكيد لنفي عموم النفي، فإذا كان المولود الذي هو من صلب أبيه لا ينفع والده، فمن باب أولى ينتفي الانتفاع بغيره.

النمط الثاني: العدول عن الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧].

أبرز هذا العدول عن الجملة الاسمية (والله يريد...) إلى الجملة الفعلية (ويريد الذين...) المفارقة بين إرادتين، وأشار إلى كمال المباينة بين مضموني الجملتين، بإرادة الله إرادة خَيْرَة فيها كمال النفع والصلاح لخلقها، وإرادة متبعي الشهوات إرادة شريرة خبيثة، لا خير فيها ولا صلاح. فناسب التباين في المعنى تباين المبنى... وبرز ذلك من خلال التغاير بين الجملتين.

وفي تقديم لفظ الجلالة على الفعل في قوله: (والله يريد) تكثيف للدلالة على المسند إليه وهو الله -عز وجل- وفي ذلك إشارة إلى كمال هذه الإرادة ونفاذها ما دامت صادرة منه تعالى، في حين عبّر بالجملة الفعلية عن إرادة متبعي الشهوات فقال (ويريد الذين...)

(١) حاشية الكشاف، ٢٣٨/٣.

للإشارة إلى تجدد هذه الإرادة منهم بإلحاح وحرص، ومع ذلك فإرادة الله غالبة، والله يفعل ما يريد.

ومنه قوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب:

.[٤٤

عدل السياق الكريم عن الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية فقال (وأعدَّ لهم أجراً كريماً) ولم يقل (وأجرهم أجر كريم) أو (ولهم أجر كريم). فأفاد ذلك "المبالغة في الترغيب، والتشويق إلى الوعد ببيان أن الأجر هو المقصد الأقصى من بين سائر آثار الرحمة، وأنه موجود بالفعل مهياً لهم، فضلاً عما حققه هذا العدول من الانسجام في مراعاة فواصل الآي^(١)".

(١) من أساليب التعبير القرآني، دراسة لغوية وأسلوبية في ضوء النص القرآني. طالب الزويبي ١٥٧.

المبحث الثامن

العدول في النسق الإعرابي

وهو أن يأتي في الكلام تركيب أو لفظ - مخالف في حكمه الإعرابي للحكم الإعرابي الذي سبقه، مع أن الكلام يشملُه سياق نحوي واحد، ويمثل ظاهرة نحوية لافتة تساعد في دخول الخطاب دائرة الاحتمالات، وتدفع المتلقي إلى تلمس التأويلات المختلفة لعلة هذا العدول الإعرابي الملحوظ^(١).

وقد ارتبط الإعراب بالمعنى ارتباطاً وثيقاً، يقول ابن جني^(٢): "والإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه".

لذلك كل عدول في النسق الإعرابي يصاحبه عدول في المعنى قطعاً، "إذ المعنى هو الأساس والمنطلق في إعراب الجمل وتحليلها"^(٣)، فظاهرة العدول في الإعراب "ليست مجرد حركات إعرابية مخالفة، وإنما لها مقابلاتها المعنوية الكامنة في الضغط على مدلول الصفة المخالفة في إعرابها"^(٤).

وهنا تظهر مهمة النحوي المدرك لأسرار التراكيب ودلالاتها، في تأويل هذا العدول والوقوف على مكنوناته الدلالية، فالمعنى هو الموجه للإعراب يقول ابن جني^(٥): "فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه،

(١) انظر: تحولات البنية في البلاغة العربية، ٤٣١.

(٢) الخصائص ٣٥/١.

(٣) التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب، عبدالعباس عبدالجاسم ٢٥.

(٤) نظرية اللغة في النقد العربي، عبدالحكيم راضي ٢٢٣.

(٥) الخصائص ٢٨٣/١-٢٨٤.

وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه،
وصححت تقدير الإعراب".

ويقول شيخنا الدكتور سمير استيتية مبيناً أهمية الإعراب وعلاقته بالبلاغة^(١):
"الإعراب نفسه بليغ، وحسبك أن تخبرك الحركة الإعرابية، بأن هذه الكلمة فاعل، وأن
تلك مفعول به، وأن هذه الكلمة تتبع تلك وتصفها، أو أنها منقطعة عن التي قبلها؛ ليكون
ذلك دليلاً على أن للإعراب وظيفة بلاغية تؤديها في اللسان العربي، بل يكفي أن تشير
الحركة الإعرابية إلى عامل محذوف أو مقتر، ليكون لذلك أثر بلاغي واضح".

ويذكر شيخنا أيضاً أن الإعراب قد يؤدي إلى تعدد المعنى للقول الواحد، فيقول^(٢):
"وحسب الإعراب أن القول الواحد يمكن أن يتقلب فيه على معانٍ كثيرة، بدلاً من أن يكون
للقول الواحد معنى واحد، كما هو الحال في سائر اللغات".

ويشير إلى أن الإعراب يمكن أن يكون باباً من أبواب الإبداع، فيقول^(٣): "ومن
بلاغة الإعراب أنه قادر على أن يستخدم الملكات العقلية والقدرات التأويلية لدى العلماء
والباحثين، أي: أنه يمكن أن يكون باباً من أبواب الإبداع والابتكار، مثلما هو قادر على
أن يكون مؤشراً لمكونات لغوية، وأسرار عظيمة في التركيب".

ويرد هذا النوع من العدول في السياق القرآني في صور عديدة، نعرض لأهمها^(٤)
على النحو الآتي:

(١) منازل الرؤية منهج تكاملي في قراءة النص، سمير شريف استيتية، ٣٢٤-٣٢٥.

(٢) روافد البلاغة بحث في أصول التفكير البلاغي، سمير شريف استيتية، ٣٢٢، ضمن كتاب "دراسات إسلامية
عربية".

(٣) منازل الرؤية منهج تكاملي في قراءة النص، سمير شريف استيتية، ٣٢٧.

(٤) عرضنا هذه التحولات في الإعراب وفق قراءة حفص بن عاصم، وأما تحولات الإعراب في القراءات فهو
باب واسع، يشكل دراسة مستقلة بذاته، انظر: التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع،
عبدالعباس عبدالجاسم أحمد، أبو ظبي، المجمع الثقافي، ٢٠٠١م.

أولاً: عدولات الرفع

تتعدد دلالات هذا العدول وأشكاله على النحو التالي:

- أ. العدول عن الرفع على العطف للتشريك إلى النصب على التخصيص بالمدح.
 - ب. العدول عن الرفع على النعت إلى النصب على القطع للزم.
 - ج. العدول عن الرفع على العطف أو الاستئناف إلى النصب على المعية.
 - د. العدول عن الرفع على الإخبار إلى الجزم على جواب الطلب.
- ونبدأ عرض ذلك على النحو الآتي:

أ. العدول عن الرفع على العطف للتشريك إلى النصب على التخصيص بالمدح

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ بَعَثْتَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ [البقرة: ١٧٧]. فنجد في هذه الآية العدول عن الرفع في كلمة (المؤمنون) إلى النصب في (الصابرين) وكان القياس عطفها على سابقتها بالرفع فتكون (والصابرون).

وقد علل علماء اللغة والتفسير هذه المخالفة في الإعراب للفظة (الصابرين) فذكر الواحدي أن قوله (والصابرون) انتصب على المدح، وإن كان معطوفاً على مرفوع، لأن العرب إذا تناولت الكلام اعترضت فيه بالمدح أو النعم، فينصبون وإن كان حقه الرفع^(١). وزاد الزمخشري الأمر توضيحاً فقال^(٢): "وأخرج (الصابرين) منصوباً على الاختصاص والمدح، إظهاراً لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال".

(١) الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٢٥٢/١.

(٢) الكشاف ٣٣١/١.

وهذا الرأي مذهب جمهور المفسرين^(١)، وهم في ذلك يصدرن عن آراء أئمة النحو المتقدمين، يقول الفراء^(٢): "والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تناولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجتد غير متبوع لأوّل الكلام من ذلك قول الشاعر^(٣):

لَا يَبْعَثُنْ قَوْمِي النَّيْنِ هُمُ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبِينَ^(٤) مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

وهو رأي سيبويه يقول^(٥): "وسمعنا بعض العرب يقول: الحمد لله رب العالمين، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية، ومثل ذلك قول الله عز وجل: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢] فلو كان رفعاً كان جيداً، فأما المؤتون فمحمول على الابتداء، وقال جل ثناؤه: "ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر ... والموفون بعهدهم إذا عاهدوا، والصّابرين في البأساء والضراء" ولو رفع (الصابرين) على أوّل الكلام كان جيداً، ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كن جيداً، وكما ابتدأت في قوله (والمؤتون الزكاة)... زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتعظيماً ونصبه على الفعل".

(١) انظر: تفسير ابن كثير ٢٠٩/١ وتفسير أبي السعود ١٩٤/١، وروح المعاني ١٤٧/٢.

(٢) معاني القرآن ١٠٥/١.

(٣) اللببيت لب (خربق بنت هفان) أخت طرفة بن العبد، انظر: الديوان، ت: واضح العبد، ص: ٣٩، ورواية الديوان (النازلون). وانظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ١٤/٢، وخزانة الأدب للبغدادي ٤١/٥.

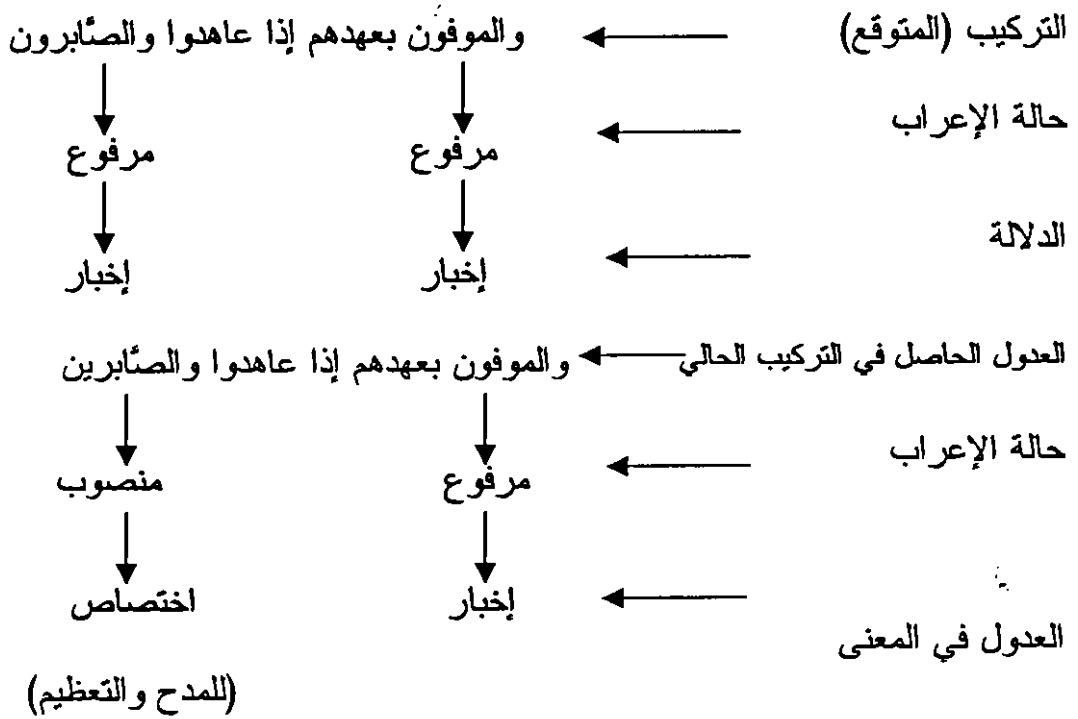
(٤) ويروي (الطيبيون) بالرفع، انظر: شرح الشواهد للعيني، ٦٠٣/٣، والدرر اللوامع ١٥٠/٢.

(٥) الكتاب ٦٣-٦٦.

ويفهم من كلام سيبويه أن هذا الأسلوب قد خرج عن الشكل العادي الخبري إلى أسلوب انفعالي عاطفي وهو أسلوب المدح، فقام المتكلم بتغيير أسلوبه الإعرابي؛ ليعبر عن هذا التغيير^(١).

فالمولى -عز وجل- لم يقصد مطلق الخبر عندما تحدث عن الصابرين في البأساء والضراء، وإنما قصد على وجه التخصيص المدح والثناء على هذه الفئة، لذا عدل عن الرفع بالعطف على التشريك في الحكم والمساواة في الجزاء إلى النصب، وفيه مزيد حث على الصبر على البلاء.

وتمثيل ذلك على النحو الآتي:



(١) انظر: أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، يحيى القاسم، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات م ١١ ع ١٦ ١٩٩٣م، ص ١٤.

ونحو ما سبق قوله تعالى ﴿لَكِنَّ الرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ١٦٢].

فقد حصل في هذا السياق عدول في الإعراب، إذ القياس أن ترد كلمة (والمقيمين) مرفوعة، لأنها معطوفة على (الراسخون)، لكن السياق عدل عن ذلك إلى النصب ليوافق ذلك عدول في المعنى عن الإخبار المحض إلى التخصيص بالمدح والثناء لمقيمي الصلاة.

يقول ابن هشام في شرح شذور الذهب^(١): "إن المقيمين نصب على المدح، وتقديره وأمدح المقيمين، وهو قول سيبويه^(٢) والمحققين، وإنما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها".

وجاء في (معترك الأقران) للسيوطي^(٣): "قطع النعوت في مقام المدح والذم أبلغ من إجرائها، قال الفارسي: إذا تكرت صفات في معرض المدح أو الذم فالأحسن أن يخالف في إعرابها؛ لأن المقام يقتضي الإطناب، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل؛ لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنن، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً".

ب. يعدول عن الرفع على النعت أو الخبر إلى النصب على معنى القطع للذم

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ * فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾ [المسد: ٤-٥]. ففي هذا السياق عدول عن الرفع في لفظة (حمالة) لكونها نعتاً لـ

(١) شرح شذور الذهب، ٥٤، وانظر: الكشاف ١/٥٨٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٦٣.

(٣) معترك الأقران ١/٣٥٤، وانظر: البرهان للزركشي ٢/٤٤٦-٤٤٧.

(امراته)^(١) إلى النصب أو خبراً إلى النصب على النّم، يقول ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)^(٢):
"أما من قرأ^(٣) قوله سبحانه: (حمالة) بالنصب، فقد قطع كلامه ونصب على النّم، وجعلها
مفعولاً به لفعل محذوف، تقديره (أعني) أو (أنّم) إذ العرب تنصب بالمدح والنّم".

ويقارن مكّي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) بين الرفع والنصب فيقول^(٤): "وفي
الرفع أيضاً نّم، لكن هو في النصب أبين؛ لأنك إذا نصبت لم تقصد إلى أن تزيدها تعريفاً
وتبييناً، إذ لم تجر الإعراب على مثل إعرابها، إنما قصدت إلى نّمها، لا لتخصيصها من
غيرها بهذه الصفة التي اختصصتها بها". ففي النصب (حمالة) مبالغة في النّم، ولذا فقد
تغير إعرابها تبعاً لتغير أسلوبها من الجر المحض إلى النّم^(٥).

جـ. العدول عن الرفع على العطف أو الاستئناف إلى النصب على المعية

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ قَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذَّبُ
بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]. ففي هذا السياق نلاحظ العدول إلى النصب
في الفعلين (ولا نكذب ... ونكون) ... ولو مضى السياق على نسق واحد من الحركة
الإعرابية لكان (ولا نكذب ... ونكون) بالرفع لكونهما معطوفين على الفعل المرفوع

(١) تعددت أوجه الإعراب في رفع (حمالة) على قراءة الرفع، انظر: معاني القرآن للقراء ٢٩٨/٣، ومعاني
القرآن للأخفش ٥٤٨/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٣٧٥/٥.

(٢) الحجة في القراءات، ٣٧٧.

(٣) قرأ الجمهور السبعة (حمالة) بالرفع، وقرأها عاصم وحده نصباً وواقفه ابن محيصة، انظر: البحر المحيط،
٢٥٦/٨، والنشر في القراءات العشر، ٤٠٤/٢، والكشف عن وجوه القراءات، مكّي بن أبي طالب القيسي،
(ت ٤٣٧هـ)، ٣٩٠/٢، ت: محيي الدين رمضان.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجتها، ت: محي الدين رمضان، ٣٩٠/٢.

(٥) أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب، ٢٠.

(نردُّ). وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير والكسائي، والنصب قراءة حمزة وحفص عن عاصم^(١).

ويبرز العدول عن الرفع إلى النصب في قراءة حمزة وحفص، ولكي ندرك سر هذا العدول على هذا الوجه من القراءة، ينبغي أن نعرف أولاً المعنى بمقتضى قراءة الرفع التي جرت على نسق المطابقة في السياق، ثم نفسر العدول عن المطابقة وما يضيفه من دلالة في ذلك.

فقراءة الرفع تخرج على وجهين: الأول: أنها على عطف الفعلين على (نردُّ) فيكون المعنى حينئذ أن الكفار تمنوا هذه الأمور الثلاثة الرد وعدم التكذيب بآيات ربهم، وكونهم من المؤمنين^(٢).

والوجه الثاني: "أن يكون الفعلان مستأنفين، على معنى أنهم تمنوا الردَّ وحده، ثم قالوا: ولا نُكذِّبُ ونكونُ من المؤمنين رُدِّنا أم لم نرد" ^(٣).

وقد علل سيبويه الوجهين في الرفع في هذه الآية فقال^(٤): "قالرفع على وجهين: فأحدهما أن يشركَ الآخرُ الأوَّل، والآخر على قولك: دَعْنِي ولا أَعُوذُ، أي فإني ممن لا يعود، فإنما يسألُ الترك وقد أوجب نفسه أن لا عودة له البتَّة، ترك أو لم يترك، ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك وأن لا يعود"، ويكون معنى الآية على الوجه الثاني أنهم

(١) انظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ١٣٧، والبرهان في إعراب القرآن، ١٤٥/٣.

(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، ٣١٨/١.

(٣) القراءات القرآنية من الوجهة البلاغية، فضل حسن عباس، ٤٧، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، م ١٤، ع ٧، ١٩٨٧م.

(٤) الكتاب، ٤٤/٣.

"أخبروا أنهم لا يكذبون بآيات ربهم، وأنهم يكونون من المؤمنين على كل حال، رُتُوا أو لم يُرُتُوا"^(١).

وعلى قراءة النصب التي نحن معنيون بمعرفة سر العدول فيها، يكون المعنى: أنهم تمنوا الرُّدَّ مع عدم التكنيب، وكونهم مؤمنين، لذلك عقب المولى عزوجل على قولهم هذا بقوله: ﴿ولو رُتُوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨].

يقول ابن القيم^(٢): "فمعنى الآية أن هؤلاء المشركين لما وقفوا على النار وعابنوها، وعلموا أنهم داخلوها، تمنوا أنهم يردون إلى الدنيا فيؤمنون بالله وآياته، ولا يعودون إلى تكذيب رسله، فأخبر سبحانه أن الأمر ليس كذلك، وأنهم ليس في طبائعهم ولا سجاياهم الإيمان بل سجيئتهم الكفر والشرك والتكذيب وأنهم لو رُتُوا لكانوا بعد الرُّدِّ كما كانوا قبله، وأخبر أنهم كاذبون في زعمهم أنهم لو رُتُوا لآمنوا وصدَّقوا".

فيكون الفعلان منصوبين بإضمار "أن" بعد الواو التي بمعنى "مع" كقولك: ليت لي مالا وأتصدقَ منه"^(٣).

ومعنى القراءة على نصب الفعلين أنهم تمنوا الرُّدَّ على أن يكونوا في حالة الرُّدِّ غير مكذبين ومن المؤمنين كذلك^(٤).

والمح من هذا السياق، بتعدد أوجه الإعراب المختلفة له، أن الكفار كانت لهم عند مشاهدة العذاب عدة أمنيات، وليست أمنية واحدة، وقد أخبر القرآن عنها كلها.

(١) البرهان في إعراب القرآن، الميقي، ١٤٥/٣.

(٢) التفسير القيم، ابن القيم، ت: الندوي، ٢٣٥.

(٣) انظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ١٣٧، والبيان في غريب إعراب القرآن، ٣١٨/١، والبرهان في إعراب القرآن، ١٤٥/٣.

(٤) انظر: القراءات القرآنية من الوجهة البلاغية، فضل عباس، ٤٧.

فكانهم عندما شاهدوا العذاب ابتداء فزعوا فتمنوا الرُّدَّ إلى الدنيا، وهم في لحظة الفزع والذهول قد آمنوا بما شاهدوا ولم يعودوا من المكذبين بآيات ربهم سواء رثوا أم لم يُرثوا، فلا علاقة للردِّ حينئذٍ بإيمانهم. وهذا ما توحى به قراءة الرفع في أحد وجهيها (وهو الاستئناف)، في قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

ثم تمنوا الرُّدَّ مصطحبين في معيبتهم هذه القناعة التي رسخت لديهم من المشاهدة والعيان ليعملوا بها في الدنيا، وهو ما أشار إليه القرآن في موضع آخر بقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ١٢].

وهو ما توحى به قراءة العدول إلى النصب (على المعية) بقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

ثم عندما يتسوا من الرجوع إلى الدنيا، وأن ذلك يستحيل، لهجوا بالحسرة والندامة متمنين ثلاثة أمور: الرد إلى الدنيا وأنهم ما كانوا كذَّبوا بآيات ربهم، وأنهم كانوا مؤمنين، وهو ما توحى به قراءة الرفع على الوجه الآخر (وهو العطف)، فكل وجه من وجوه الإعراب دل على معنى جديد لا يؤديه سواه، وهذه الأوجه بمجموعها تتكامل في وصف مشهد الحسرة والعذاب.

د. العدول عن الرفع على الإخبار إلى الجزم على جواب الطلب

من ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُجِيبُكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلِكُمْ...﴾ [الصف: ١٠-١٢].

نجد الفعلين (تؤمنون) و(تجاهدون) مرفوعين، في حين ورد الفعل (يغفر) مجزوماً، وقد علل العلماء جزمه في هذا السياق؛ لكونه وقع جواباً للجملة الخبرية المقصود بها الأمر، أي: آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا يَغْفِرْ لكم^(١).

وأفاد الجزم للفعل (يَغْفِرْ) ترتبه على ما قبله ترتب النتيجة على السبب. وفي ذلك مزيد تشويق للمؤمنين وتحفيز للمسارة إلى تنفيذ الفعل، ولو أتى به مرفوعاً (يَغْفِرُ لكم...) لكان خبراً محضاً لا تعلق له بما قبله، وجزمه دل على أن ما قبله طلب، وأن الفعل مترتب عليه.

ثانياً: عدولات النصب

وتتنوع أشكال هذا العدول، فتختلف دلالاته تبعاً لاختلاف أشكاله، وسنتناول بعض هذه الأشكال على النحو الآتي:

- أ. العدول عن النصب على الفعلية إلى الرفع على الاسمية.
 - ب. العدول عن النصب على العطف للتشريك إلى الرفع على الاستئناف.
 - ج. العدول عن النصب على التعليل إلى الرفع على الإخبار.
 - د. العدول عن النصب على سبيل عطف المفردات إلى الرفع على سبيل عطف الجمل.
 - هـ. العدول عن النصب على سبيل عطف المفردات إلى الجزم على سبيل عطف الجمل.
- وسنعرض لبعض النماذج لكل شكل من هذه الأشكال متناولين تلك النماذج بالتحليل؛ للوقوف على أبعادها الدلالية، وذلك على النحو التالي:

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج، ٢٢٦/١، معاني القرآن، الفراء، ١٥٤/٣.

أ. العدول عن النصب على الفعلية إلى الرفع على الاسمية

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلْنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامًا
فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود: ٦٩].

وقوله تعالى - أيضاً: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ * إِذِ تَخَلَّوْا عَلَيْهِ
فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامًا قَوْمٌ مُنْكَرُونَ * فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ﴾ [الذاريات: ٢٤-
٢٦].

فالعدول إلى رفع (سلام) في مقولة إبراهيم -عليه السلام-، دون نصبها كما
وردت في مقولة الرسل، هو عدول عن فعلية الجملة إلى اسميتها، إذ أنها في حال النصب
مصدر منصوب بفعل محذوف وتقديره: نسلم سلاماً، أما من حال الرفع فهي: إما خبر
لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف خبره، والتقدير: أمري سلام أو سلام عليكم^(١).

وقد علل علماء التفسير والبلاغة هذا العدول تعليلاً يقوم على أساس الفرق الدلالي
بين الجملة الفعلية الدالة على الحدوث والتجدد، والجملة الاسمية الدالة على الثبوت
والاستقرار. يقول الزمخشري^(٢): "رفع السلام الثاني للدلالة على أن إبراهيم -عليه
السلام- حيّاهم بتحية أحسن من تحيتهم؛ لأن الرفع دل على معنى ثبات السلام لهم دون
تجددّه وحدثه".

ويرى ابن المنير^(٣) أنه "لما كان الرفع دالاً على الثبوت مجرداً عن قيد التجدد
والحدوث، ناسب أن يقصد به الثبات والدوام بمعونة المقام، بخلاف النصب المستلزم
لتقدير الفعل الدال بوضعه على الحدوث والتقصي".

(١) أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ٢٠٥، وانظر: تفسير القرطبي، ٦٣/٩.

(٢) الكشاف، ٤٨/١.

(٣) حاشية الكشاف، ٤٨/١.

وقد التمس السهيلي معنىً مغايراً لما هو معهود عند البلاغيين والمفسرين في هذا السياق من مفاضلة السلامين؛ لاختلاف التعبير بالاسمية والفعلية عنهما.

فيرى أن الأول قد ورد منصوباً^(١)؛ "لأنه لم يقصد الحكاية، ولكنه جعله قولاً حسناً وسمّاه سلاماً؛ لأنه يؤدي معنى السلام في رفع الوحشة ووقوع الأُنس، وحكى عن إبراهيم -عليه السلام- قوله، فرفع بالابتداء، وحصل من الفرق بين الكلامين في حكاية هذا ورفعته ونصب ذلك، إشارة لطيفة وفائدة شريفة، وهو أن السلام من دين الإسلام، والإسلام ملة إبراهيم -عليه السلام-، وقد أمرنا بالاتباع والافتداء به، فحكى لنا قوله، ولم يحك لنا قول أضيفه، إذ لا فائدة في تعريف كَيْفِيَّتِهِ، وإنما الفائدة في تبين قول إبراهيم وكيفية تحيته، ليقع الافتداء به، وأخبر عن قول الأضيف على الجملة، لا على التفصيل، وعن قول إبراهيم -عليه السلام- مفصلاً محكياً لهذه الحكمة، والله أعلم".

ودلالة السياق تحتمل كل ما سبق ذكره، فيكون العدول عن النصب إلى الرفع في هذا السياق قد أفاد الدلالات التالية:

أولاً: دلت تحية النبي بالرفع على أنه حياهم بأحسن من تحيتهم؛ لدلالة الثبوت والاستقرار في الجملة الاسمية، وهذا ينسجم مع قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦].

ثانياً: يشير شيخنا الدكتور سمير استيتية إلى ملحظ دلالي جديد في الآية فيقول^(٢): "وإذا نظرنا إلى المسألة من زاوية أخرى، انتهينا إلى أن الملائكة سلمت على إبراهيم -عليه السلام- بما يناسب طبيعة الإنسان من التجدد والتغير، فهو سلام متجدد، وأن

(١) نتائج الفكر في النحو، السهيلي، ت: عادل عبدالموجود، ٣١٩.

(٢) منازل الرؤية منهج تكاملي في قراءة النص، ٣٢٥.

إبراهيم -عليه السلام- ردُّ عليهم التحية بما يناسب خلق الملائكة من الثبوت والاستمرار وعدم التغير".

ثالثاً: دلَّت الجملة الفعلية على النذب والاستحباب، فابتداء السلام مندوب، وردُّه واجب، فكان الردُّ من النبي إبراهيم -عليه السلام-، جملة اسمية، وهي ترد في سياق الوجوب والفرض، إذ يرجح الرفع فيما سبيله الفرض والواجب، والنصب فيما له دلالة على المندوب^(١).

رابعاً: حكى التنزيل تحية الملائكة بالمعنى؛ وذلك لأن معرفة لفظها لا يتعلق به حكم أو اقتداء، في حين أنه حكى تحية النبي إبراهيم -عليه السلام- بنصه ولفظه؛ للاقتداء به في العمل، والعناية بتحيته والاهتمام.

ونخلص في هذا السياق إلى القول إن هاتين الحركتين الإعرابيتين قد أدتا إلى انفتاح دلالي تتعدد فيه المعاني ويتسع فيه التأويل، يقول شيخنا الدكتور سمير استيبي^(٢): "وهكذا تكون الحركتان الإعرابيتان في هذه الآية الكريمة قد أشارتا إلى هذه المعاني كلها، وربما غيرها مما لم نقف عليه، وهذا لا يعني أن إبراهيم قد رفع، وأن الملائكة قد نصبت، بل يعني حواراً فيه كل المعاني التي ذكرتها، ولخصتها الآية الكريمة بحركة نصب، وحركة رفع، أليست هذه هي قمة البلاغة، وأسمى دراجاتها، وأرقى منازلها؟" ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةَ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠].

(١) انظر في ذلك: المحرر الوجيز، ٦٤/٢، ٢٢٩-٢٣٠، والبحر المحيط، ١٣/٢-١٤، والدر المصون، ٤٥٢/١، والتوجيه البلاغي للقراءات، ٩٦.

(٢) منازل الروية منهج تكاملي في قراءة النص، ٣٢٥-٣٢٦.

ففي قوله تعالى: "وكلمة الله هي العليا برفع (كلمة) على الابتداء عدول إلى الجملة الاسمية عن نمط الجملة الفعلية السابقة عليها في السياق (وجعل كلمة الذين كفروا السفلى).

وندرک سر هذا العدول القرآني من كون الجملة الاسمية دالة على ثبوت الوصف واستقراره، فعلو كلمة الله -عزوجل- ثابت مستمر في كل زمان ومكان. وهذا الذي نفهمه من عدم عطف لفظة (وكلمة الله) على ما قبلها فتكون جملة فعلية، وإنما العطف هنا عطف جملة على جملة لا عطف مفرد على مفرد؛ للنكتة البلاغية المذكورة.

ولو عطف (كلمة الله) على (كلمة الذين كفروا) لدل السياق على أن علو كلمة الله يجعل حادث، أي: أن علوها حادث متجدد، وذلك يفهم من دلالة الفعل على التجدد والحديث، وأنه قد مر على كلمة الله أوقات لم تكن عليا.

يقول ابن عاشور^(١): "وجملة "وكلمة الله هي العليا" مستأنفة بمنزلة التذييل للكلام؛ لأنه لما أخبر عن كلمة الذين كفروا بأنها صارت سفلى، أفاد أن العلاء انحصر في دين الله وشأنه، فضمير الفصل مفيد للقصر، ولذلك لم تعطف كلمة الله على كلمة الذين كفروا، إذ ليس المقصود إفادة جعل كلمة الله عليا، لما يشعر به الجعل من إحداث الحالة، بل إفادة أن العلاء ثابت لها ومقصور عليها، فكانت الجملة كالتذييل لجعل كلمة الذين كفروا سفلى. ومعنى جعلها كذلك: أنه لما تصادمت الكلمتان وتناقضتا، بطلت كلمة الذين كفروا، واستقر ثبوت كلمة الله".

(١) التحرير والتبوير، ١٠/٢٠٥.

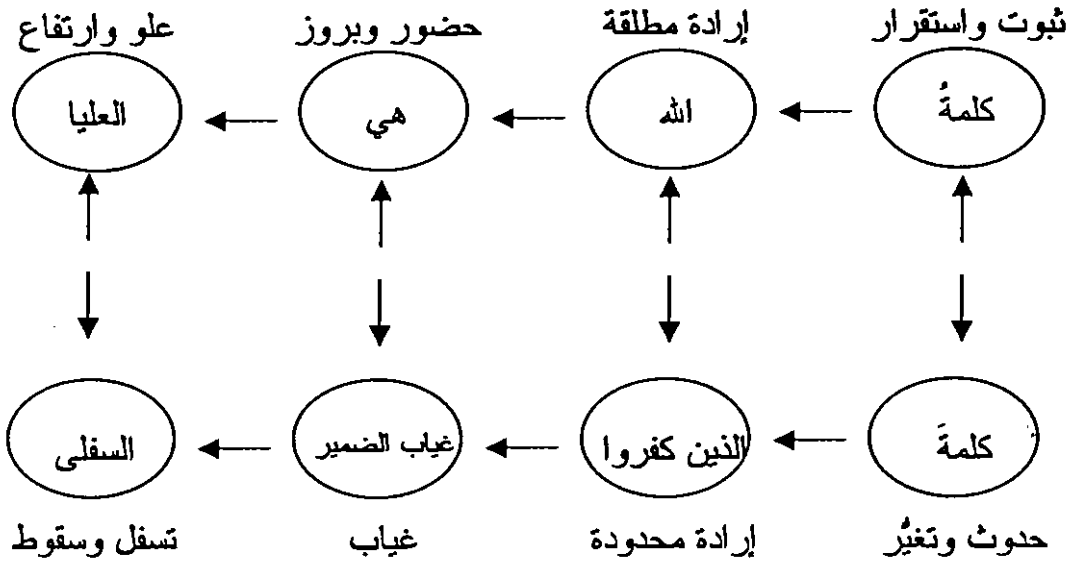
ويرد السؤال هنا لماذا لم يأتِ التعبير القرآني برفع (كلمة الذين كفروا) لتكون جملة اسمية تدل على ثبوت تسفل كلمة الكفر على الدوام، ويكون بذلك قد قابل بين ثبات تسفلها ودوام علو كلمة الله -عز وجل-؟

وقد أجاب عن ذلك أبو الفضل القرشي، فقال^(١): "إن الآية لو جاءت على هذا النحو (أي: من غير جعل)، لأفادت أن كلمة الكفر في نفسها سافلة وليس هذا هو المراد، بل المراد أن تسفلها قد حصل ببركة النبي ﷺ".

ونلاحظ أيضاً في هذا السياق تقابلاً لطيفاً بين الجملتين:

فقوله تعالى: (وجعل كلمة الذين كفروا السفلى)، تقابل (وكلمة الله هي العليا)،

وداخل هذه المقابلة توجد الثنائيات التالية:



(١) حاشية أبي الفضل على هامش البيضاوي، ٩/٣.

وجاء الرسم في كلمتي (السفلى ← العليا) في غاية الإعجاز والبيان، إذ [السفلى] الألف فيها مقصورة، إشارة إلى أن كلمة الكفر مقصورة في معناها ومعناها، و[العليا] بالألف الممدودة، إشارة إلى امتداد كلمة الله وعلوها وارتفاعها.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩].

فقد جاءت كلمة (أحياء) مرفوعة، وحقها النصب إذ هي معطوفة بـ (بل) على (أمواتاً)، لكنها جاءت مرفوعة على تقدير (بل هم أحياء) فـ (أحياء) خبر لمبتدأ محذوف، ولم يقل: (بل أحياء)، فعدل عن النصب إلى الرفع وذلك أن الرفع في تقدير جملة اسمية، وهي تفيد الثبوت والاستقرار، فحياة الشهداء عند ربهم ثابتة لا شك فيها، مستقرة لا تبدل لها، ومستمرة لا انقطاع فيها. في حين لو جاء التعبير بالنصب (بل أحياء) لكان التقدير على إعادة العامل، ويكون التقدير بجملة فعلية، أي: بل احسبهم أحياء^(١).

والمقام مقام يقين، فلا يُؤمر فيه بمحسبة، ولا مجال فيه للحسبان والشك، وقد جاءت مادة "حسب" في القرآن الكريم في سياق الشك واعتقاد ما هو خلاف الحقيقة نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمْرٌ مَرٌّ السَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨]. وقوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٥] في حين دل العدول إلى الرفع على الثبوت واليقين.

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٤٨٨/١، والكشاف، ٤٣٩/١.

ب- العدول عن النصب على العطف للتشريك إلى الرفع على الاستئناف

كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنْ أَنْتَ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * قَوْمَ فِرْعَوْنَ
أَلَا يَتَّقُونَ * قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ * وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ
إِلَيَّ هَارُونَ﴾ [الشعراء: ١٠-١٣].

إذ حصل عدول عن النصب بالعطف على المضارع المنصوب (يكذبون) الذي
أصله (يكذبونني)، فيرد السياق (ويضيقُ صدري ولا ينطلقُ لساني ...)، فحصل العدول
عن النصب إلى الرفع (ويضيقُ صدري ولا ينطلقُ لساني).

وذلك على تقدير أنه معطوف على خبر (إن)، أو على الاستئناف، فيكون المعنى
إنني خائف، وضيقُ الصدر، وغيرُ منطلق اللسان، فهذه الصفات موجودة فيه أصلاً قبل
الرسالة، وهي أكثر ما تكون حين إرساله إلى قومه، فبيّن السياق نقل الأمر على موسى -
عليه السلام-

يقول الزمخشري^(١): "و (يضيقُ) و (ينطلقُ) بالرفع؛ لأنهما معطوفان على خبر (إن)
والنصب لعطفهما على صلة (أن)، والفرق بينهما في المعنى، أن الرفع يفيد أن فيه ثلاث
علل: خوف التكذيب، وضيق الصدر، وامتناع انطلاق اللسان. والنصب على أن خوفه
متعلق بهذه الثلاثة".

(١) الكشف، ١٠٦/٣، يقول الفراء في معاني القرآن، ٢٧٨/٢: "ويضيقُ صدري مرفوعة؛ لأنها مردودة على
(أخاف) ولو نصبت بالرد على (يكذبون) لكانت نصباً جواباً، والوجه الرفع؛ لأنه أخبر أن صدره يضيق،
وذكر العلة التي كانت بلسانه، فتلك مما لا تخاف؛ لأنها قد كانت".

جـ العدول عن النصب على التعليل إلى الرفع على الإخبار

من ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُّخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَتُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الحج: ٥].

نلاحظ في هذا السياق مجيء الفعل (نقر) مرفوعاً، والقياس يقتضي نصبه لكونه معطوفاً على فعل منصوب قبله (لنبيين) لكن العدول إلى الرفع كان بقصد الإخبار لا التعليل. يقول الزمخشري^(١): "القراءة بالرفع إخبار بأنه يقر في الأرحام ما يشاء أن يقره من ذلك إلى أجل مسمى ...، والقراءة بالنصب (نقر) تعليل معطوف على تعليل، ومعناه: خلقناكم مدرجين هذا التدرج لغرضين: أحدهما: أن نبين قدرتنا، والثاني: أن نقر في الأرحام من نقر، حتى يولدوا وينشؤا، ويبلغوا حدَّ التكليف فأكلفهم".

د. العدول عن النصب على سبيل عطف المفردات إلى الرفع على سبيل عطف الجمل

من ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف: ٥٣].

في هذا السياق نجد العدول بارزاً في مجيء الفعل (نرد) مرفوعاً، وحقه النصب لكونه معطوفاً على فعل منصوب (فيشفعوا) وقد عللوا سبب الرفع - تعليلاً نحوياً - بأنه عدل عن عطف المفردات على بعضها إلى عطف الجمل، فهو من قبيل عطف جملة على جملة.

(١) الكشاف ٦/٣، وانظر: معاني القرآن للقرآء، ٢/٢١٦.

يقول الفراء^(١): "وقوله (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نردُّ) ليس بمعطوف على (فيشفعوا)، إنما المعنى - والله أعلم - أو هل نردُّ فنعمل غير الذي كنا نعمل، ولو نصبت (نردُّ) على أن تجعل (أو) بمعنى حتى، كأنه قال: فيشفعوا لنا أبداً حتى نردُّ فنعمل).

وإلى قول الفراء ذهب الزمخشري فقال^(٢): "(نردُّ) جملة معطوفة على الجملة التي قبلها، داخلة معها في حكم الاستفهام، كأنه قيل: هل لنا من شفعاء أو هل نردُّ، ورافعه وقوعه موقوعاً يصلح للاسم، كما نقول ابتداء: هل يضرب زيد، ولا يطلب له فعل آخر يعطف عليه، فلا يقدر: هل يشفع لنا شافع أو نرد".

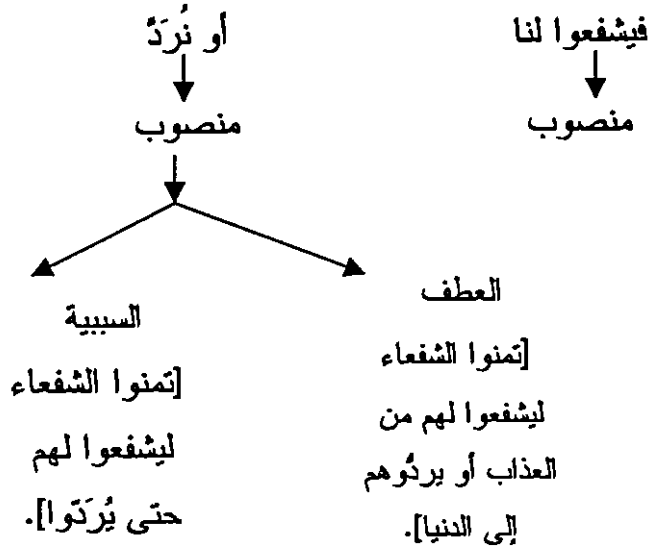
ولا نكتفي بالتعليل النحوي في هذا السياق، وإنما نبني عليه التعليل الدلالي المرتبط بالإعراب. فيمكننا القول إن العدول إلى الرفع دل على أنهم "تمنوا الشفعاء والرُّد، وقطعوا بالشفاعة وعمل ما لم يكونوا يعملونه، ولو نصبَ (أو نردُّ) لكانوا قد تمنوا الشفعاء وحدهم، ولكنهم قطعوا بأحد الأمرين إما الشفاعة وإما الرُّد"^(٣).

(١) معاني القرآن ٣٨٠/١.

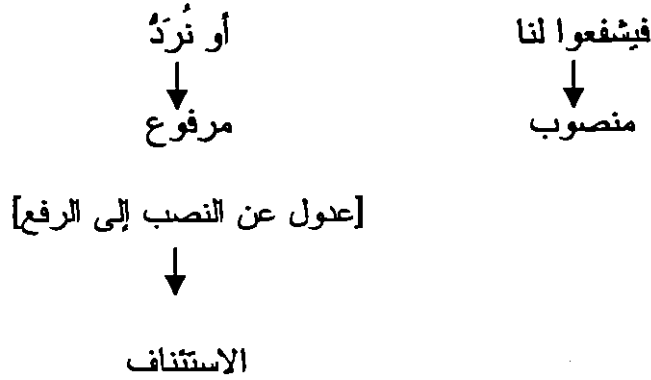
(٢) الكشاف ٨٢/٢.

(٣) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية ١٣٢، وانظر: المحتسب لابن جني ٣٦٤/١.

ويمكننا تمثيل دالة العدول في هذا الإعراب على النحو الآتي:



← التركيب المتوقع
← حالة الإعراب
← الدلالة



← التركيب الحالي المتحول
← حالة الإعراب
← موضع العدول
← دلالة

[تمنوا شيئين: الشفعاء والرد؛ أما الشفعاء

ليشفعوا لهم من العذاب، وأما الرد

ليعملوا غير الذي كانوا يعملون].

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَانُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى
مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾
[المائدة: ٦٩].

فمقتضى السياق أن ترد كلمة (الصابئون) منصوبة، لأنها معطوفة على اسم (إن)،
لكن السياق عدل إلى الرفع، وذهب سيبويه إلى أن كلمة (الصابئون) مرفوعة على
الابتداء، وأن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، يقول^(١): "وأما قوله -عز وجل- "والصابئون" فعلى
التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله: "والصابئون" بعد ما مضى الخبر، وعلى هذا يكون
الخبر محذوفًا، وتكون الجملة معطوفة -على نية التأخير- على موضع إن واسمها
وخبرها، أي: كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون
كذلك".

واستدل بقول بشر بن أبي خازم^(٢):

وإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

"أي: فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك".

ويؤيد الزمخشري هذا الرأي لسبويه، ويستثمره ويعلله تعليلًا طريفًا مبيِّنًا النكتة
في التقديم وحقه التأخير بقوله^(٣): "فإن قلت: ما التقديم والتأخير إلا لفائدة، فما فائدة هذا
التقديم؟ قلت: فائدته التثبيته على أن الصَّابِئِينَ يتاب عليهم، إن صح منهم الإيمان والعمل
الصالح فما الظن بغيرهم، وذلك أن الصَّابِئِينَ أبين هؤلاء المعدودين ظلالًا وأشدَّهم غيًّا،
ما سموا صابئين إلا لأنهم صببتوا عن الأديان كلها: أي خرجوا؛ كما أن الشاعر قدم

(١) الكتاب سيبويه ١٥٥/٢-١٥٦، ٦٦١، وانظر: معاني القرآن، الفراء ٣١١/١.

(٢) ديوان الشاعر، ت: صلاح الدين الهوارى، ٢١٩، ووردت في الديوان (بغاة ما حيننا).

(٣) الكشاف ٦٣٢/١.

قوله وأنتم؛ تنبيهاً على أن المخاطبين أوغل في الوصف بالبغاة من قومه، حيث عاجل به قبل الخبر الذي هو بغاة، لئلا يدخل قومه في البغي قبلهم مع كونهم أوغل فيه منهم وأثبت قدماً.

وما ذهب إليه الزمخشري في تعليل التقديم حسن، لكنه لا يعلل بلاغة الرفع على وجه الخصوص، إذ يمكن التقديم مع النصب كما ورد في سورة الحج^(١) قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَآؤُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [الحج: ١٧].

ولفهم - كما يقول ابن المنير - من تقديم ذكرهم على النصارى ما يفهم من الرفع، من أن هؤلاء الصابئين وهم أوغل الناس في الكفر يتاب عليهم، فما الظن بالنصارى، وكان الكلام جملة واحدة بليغاً مختصراً، والعطف إفرادي، فلم عدل إلى الرفع وجعل الكلام جملتين، وهل يمتاز بفائدة على النصب والعطف الإفرادي^(٢)؟

ويجيب ابن المنير عن ذلك^(٣) بأنه لو نصبه وعطفه لم يكن فيه إفهام خصوصية لهذا الصنف؛ لأن الأصناف كلها معطوف بعضها على بعض عطف المفردات، وهذا الصنف من جملتها والخبر عنها واحد، وأما مع الرفع فينقطع عن العطف الإفرادي، وتبقى بقية الأصناف مخصصة بالخبر المعطوف به، ويكون خبر هذا الصنف

(١) انظر: سر تقديم الصابئين على النصارى في آيتي الحج والمائدة، وتقديم النصارى عليهم في آية البقرة كلاً

من: درة التنزيل للخطيب الإسكافي ١/١١، والبرهان في متشابه القرآن، الكرمانى، ٣٧/٣٨.

(٢) حاشية الكشاف ١/٦٣٢.

(٣) المصدر السابق الصفحة نفسها.

لمنفرد بمعزل، تقديره والصابئون كذلك، فيكون كأنه مقيس على بقية الأصناف وملحق بها".

فكان العدول عن النسق الإعرابي في هذه الآية على النحو الآتي:

التركيب المفترض	←	إِنَّ	الَّذِينَ آمَنُوا	وَالَّذِينَ هَادُوا	وَالصَّابِئِينَ	وَالنَّصَارَى
		↓	↓	↓	↓	↓
حالة الإعراب		أداة نصب	منصوب	منصوب	منصوب	منصوب
التركيب الحالي (المتحول)		إِنَّ	الَّذِينَ آمَنُوا	وَالَّذِينَ هَادُوا	وَالصَّابِئُونَ	وَالنَّصَارَى
		↓	↓	↓	↓	↓
حالة الإعراب	←	أداة نصب	نصب	نصب	مرفوع	منصوب
موضع العدول	←				↓	
تعليله	←				(عدول عن النصب إلى الرفع)	
دلالتة	←				(مقطوع عن العطف الإفرادي إلى عطف الجمل)	
					لفت انتباه المتلقي إلى خصوصية	
					(الصابئون)، وأنه يتاب عليهم إذا آمنوا،	
					من باب أولى غيرهم]	

هـ. العدول عن النصب على سبيل عطف المفردات إلى الجزم على سبيل عطف الجمل

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْفَقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ

رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠].

ففي هذا السياق نجد الفعل المضارع (أَصْدُقَ) قد جاء منصوباً، وعطف عليه الفعل المضارع المجزوم (أَكُنْ) وحق هذا الأخير أن يرد منصوباً؛ لأنه معطوف على فعل منصوب، ولكن السياق عدل عن النصب إلى الجزم.

وقد اختلفت آراء المفسرين والنحاة في تأويل ذلك، فذهب سيبويه والخليل إلى أن هذا من قبيل العطف على التوهم. يقول سيبويه^(١): "وسألت الخليل عن قوله عز وجل: "فَأَصْدُقْ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ" فقال: هذا كقول زهير^(٢):

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئياً

فإنما جرُّوا هذا لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكنك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً لا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله فعلى هذا توهموا هذا".

وذهب بعضهم إلى أنه من قبيل العطف على المحل، يقول ابن هشام^(٣): "وقال السيرافي والفارسي: هو عطف على محل فأصدق".

وقال الزمخشري مثل السيرافي والفارسي وزاد فقال^(٤): "وقريء (وأَكُنْ) عطفاً على محل (فَأَصْدُقْ) كأنه قيل: إن أخرتني أصدق وأكن".

وسائر النحاة ممن عنوا بهذا الموضوع داروا في ذلك هذه التعليقات، وخالصة ما ذكر أن مرد الجزم في (أَكُنْ) أنه معطوف على التوهم أو على المحل^(٥).

(١) الكتاب ٣/١٠٠-١٠١.

(٢) الديوان، ١٣٨، ت: محمد حمود، ورواية الديوان (ولا سابقاً).

(٣) معني اللبيب عن كتب الأعراب ٦٢٠.

(٤) الكشف ٤/١١٢.

(٥) انظر: كلام أبي حيان في التفريق بين عطف التوهم والعطف على المحل البحر المحيط ٨/٢١٧، ٢٧٥.

والمراد بالتوهم عند سيبويه والخليل في هذا الموضوع ومن أخذ بقولهما، أن الفعل (أصدق) في هذا الموضوع لو لم تذكر الفاء لكان مجزوماً^(١) فجاء جزم (أكن) على توهم جزم الفعل أصدق. يقول الفراء^(٢): كيف جزم (وأكن) وهي مردودة على فعل منصوب؟ فالجواب في ذلك أن (الفاء) لو لم تكن في فأصتق كانت مجزومة، فلما رُدت (وأكن) رُدت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء.

ويرى الباحث أن القول بالعطف على التوهم لا ينبغي ذكره في حق القرآن، إذ العطف على التوهم يوهم بالخطأ، وهذا يقع في كلام البشر، أما في كلام المولى -عز وجل- فلا يكون، فلا توهم في الكتاب العزيز.

ويرى شيخنا الدكتور سمير استيتية، أن (الفاء) في هذا السياق عطفت جملة على جملة لا فعلاً على فعل، يقول^(٣): "والآية -فيما أرى- قسمان: أما أولهما فإنشائي طلبي، وهو: (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصتق) فالفاء سببية، والفعل منصوب بها مباشرة، أو بأن مضمرة (على الخلاف أيضاً)، وهذا القسم قائم بذاته مستقل عما بعده، والقسم الثاني إخباري لا طلبي، وهو: (وأكن من الصالحين) وفي اعتقادي أن مبدأ الخطأ في فهم هذه الآية، ناجم عن أن القوم تصوروا أنها تعطف الفعل (أكن) على الفعل (أصتق)، وهي في نظري تعطف الجملة الإخبارية على الإنشائية الطلبية: (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصتق). وهذا يقتضي أن تكون الجملة المعطوفة وهي (وأكن من الصالحين) جملة

(١) انظر: المقتضب للمبرد ٣٣٩/٢، ٣٧١/٤.

(٢) معاني القرآن ١٦٠/٣، وانظر: الحجة في القراءات لابن خالويه ٣٤٦.

(٣) منازل الرؤية، منهج تكاملي في قراءة النص ٣٢٨-٣٢٩.

شرطية كاملة، حذف منها أداة الشرط وفعل الشرط، وبقي جوابه"، وتكون البنية الدلالية لهذه الآية كما يلي:

<p>لو آخرتني إلى أجل قريب فأصدّق</p>	<p>لولا آخرتني إلى أجل قريب فأصدّق</p>
<p>← وأكن من الصالحين"</p>	<p>و <div style="border: 1px solid black; padding: 5px; display: inline-block;"> <p>إن آخرتني أكن من الصالحين</p> </div> </p>

ولكون الصلاح أهم من الصدقة، لأن الذي ينجي من العذاب كونه من الصالحين، "فعبّر عن كونه من الصالحين بأسلوب الشرط (وأكن من الصالحين)؛ لأنه أقوى في الدلالة على التعهد والتوثيق، فأعطى الأهم والأولى أسلوب الشرط الدال على القوة في الأخذ على النفس والالتزام، وأعطى ما هو دونه في الأهمية والألوية، أسلوب التعليل ولم يجعلهما بمرتبة واحدة"^(١).

ثالثاً: عدولات الجر:

تتعدّد أشكال هذا النوع من العدول على النحو التالي:

- أ. العدول عن الجر على العطف إلى الرفع على الاستئناف.
 - ب. العدول عن الجر على العطف إلى النصب على المفعول به.
 - ج. العدول عن الجر بالعطف على القريب إلى النصب بالعطف على البعيد.
- وسنتناول هذه الأشكال محللين بعض النماذج على ذلك على النحو الآتي:

(١) لمسات بيانية في نصوص من التنزيل فاضل السامرائي ١٩١.

أ. العدول عن الجر على العطف إلى الرفع على الاستئناف

من ذلك قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّنْ مَّعِينٍ * لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزَفُونَ * وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ * وَكَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ * وَحُورٍ عِينٍ﴾ [الواقعة: ١٧-٢٢].

نلاحظ في هذا السياق القرآني مجيء لفظة (وحوور) مرفوعة، مع أنها معطوفة على ما قبلها من الألفاظ المجرورة (بأكوابٍ وأباريق وكأسٍ... وفاكهةٍ... ولحم). فكان القياس أن ترد مجرورة على ما قبلها بالعطف فتكون "وحوورٍ عِين" (١)، لكن السياق عدل عن الجر إلى الرفع.

وقد علل سيبويه الرفع فقال (٢): "لما كان المعنى في الحديث على قولهم: لهم فيها، حملة على شيء لا ينقض الأول في المعنى".

"ويفهم من كلام سيبويه أن الرفع في الآية محمول على إضمار خبر يدل عليه قوله تعالى (يطوف عليهم ولدان مخلدون) فلا يحمل على معنى يطوف، وإنما على تقدير خبر، كقولنا (لديهم) أو (عندهم)، وبهذا التقدير يستقيم المعنى (٣)".

وما ذهب إليه سيبويه من تقدير خبر محذوف يستقيم مع دلالة السياق، فإنه يطاف بالأكواب والأباريق والفاكهة، ولكنه لا يطاف بالحوور العِين، فكان التقدير بالرفع (وعندهم حور عِين) أو (لهم حور عِين) وهذا المعنى ينسجم مع قوله تعالى في موضع آخر:

(١) قرأ من السبعة بالجر و "حورٍ عِين"، حمزة والكسائي، وقرأ الباقون، بالرفع انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٣٨٣ ونحن معنيون هنا بقراءة حفص عن عاصم وقد قرأ بالرفع.

(٢) الكتاب ١/٢٢٨، وانظر: معاني القرآن، للفراء، ٣/١٢٣-١٢٤.

(٣) الحمل على المعنى وأثره الدلالي في القرآن، حسن عثمان ص ٧٤، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، مخطوطة ٢٠٠٣.

﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مُعِينٍ * بَيْنَاءٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ * لَأَ فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ
* وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطُّرُقِ عَيْنٌ﴾ [الصافات: ٤٥-٤٨].

وكان السياق القرآني يوحى بالمفارقة في النعيم والتدرج فيه، فكل ما سبق ذكره من النعيم من ذكر الأكواب والأباريق والفاكهة واللحم كل ذلك يمثل نوعاً من النعيم؛ لذا شرك بينه في العطف، وجعل النعيم بالبحور العين نعيماً قائماً بذاته، مستقلاً عن العطف على سابقه، فكان الاستئناف.

ب. العدول على الجر على العطف إلى النصب على المفعول به

من ذلك قوله تعالى: ﴿يُحَلَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَكُلُوبًا﴾ [الحج: ٢٣]. نجد في هذا السياق أن لفظة (لؤلؤا) قد جاءت منصوبة وحقها الجر^(١) لكونها معطوفة على لفظة (أساور) المجرورة، وأما الفتحة التي في (أساور) فهي نيابة عن الكسرة؛ لأنها جمع تكسير على زنة (أفاعل) الممنوع من الصرف.

وقد ذهب بعضهم إلى أن (لؤلؤا) منصوبة بالعطف على محل (من أساور) فهو من قبيل العطف على المحل، وهذا كقولهم: (مررتُ بزَيْدٍ وعمرًا)^(٢). ويرى آخرون أنها منصوبة بفعل محذوف تقديره: "ويعطون لؤلؤاً"^(٣).

"وهذا الرأي أوفق لسياق الآية الكريمة، وبه يحصل التحول في التركيب، كي يكون العطاء من الله سبحانه - لأهل الجنة وافرًا، فاللؤلؤ حلية بمفرده من غير الذهب، لأنه للزينة أصلاً"^(٤).

(١) قرأ بالنصب (ولؤلؤا) نافع وعاصم، وقرأ بقية السبعة بالجر. انظر: الكشف عن الوجوه القراءات السبع، ٢/ ١١٨-١١٧.

(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٢/٢.

(٣) انظر: الكشف ١٠/٣، والتبيان في إعراب القرآن ٩٣٨/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن، ١٧٢/٢.

(٤) التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع عبد العباس أحمد ١٨٤.

فيكون السياق قد أخبر عن تحليتهم بأساور من ذهب مرصعة باللؤلؤ، على قراءة الجبر (من أساور من ذهب ولؤلؤ)، وأخبر أنهم يعطون أيضاً اللؤلؤ نفسه لكمال الزينة والعطاء، (والله أعلم).

جـ. العدول عن الجبر بالعطف على القريب إلى النصب بالعطف على البعيد

من ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

ظاهر الأمر يقتضي جر (وأرجلكم) لمجيئها بعد اسم مجرور و (رؤوسكم) والواو عاطفة، وهو ما وردت به القراءة الأخرى^(١)، فدل النصب (وأرجلكم) على أنها معطوفة على ما قبلها لا على الرؤوس، وهو قوله (وجوهكم وأيديكم).

فيفهم من ذلك أن العدول عن الجبر إلى النصب في هذه القراءة بين أن حكم الأرجل هو الغسل، ولو جاء العطف بالجبر فقط لكان المراد أن فرض الأرجل في الوضوء هو المسح فقط، عطفاً على الرؤوس في الحكم إذ حكمها المسح (وامسحوا برؤوسكم)، وأما قراءة الجبر (وأرجلكم) فقد وقف عندها علماء التفسير واللغة وقولاً مطوّلاً، وذهبوا في تخريجها كل مذهب^(٢).

وأحسن ما وقفت عليه من تخريجات هي:

أولاً: تخريج بلاغي ذهب إليه الزمخشري في كشافه فقال^(٣): "وقرأ جماعة وأرجلكم بالنصب فدل على أن الأرجل مغسولة، فإن قلت: فما تصنع بقراءة الجبر ودخولها في

(١) قرأها بالنصب نافع وابن عامر وحفص والكسائي، وقرأها بالجر ابن كثير وحزمة وأبو عمرو. وانظر: النشر ٢٥٤/٢.

(٢) للاستزادة في معرفة مذاهب العلماء وتخريجاتهم المختلفة لهذه القراءة، انظر: تفسير الطبري ٨٣/٦، وتفسير القرطبي، ٩٣/٦، وحروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه محمود سعد ٢٣٨-٢٤٠.

(٣) الكشاف ٥٩٧/١.

حكم المسح؟ قلت: الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصبب الماء عليها، فكانت مظنة للإسراف المنموم المنهي عنه، فعطفت على الثالث الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجب الاقتصاد في صبب الماء عليها".

ثانياً: ذهب بعضهم إلى أن كل قراءة أفادت حكماً مستقلاً، وأن هذا يشير إلى أن للرجلين حالتين، فإذا كانتا مكشوفتين ففرضهما الغسل، وإذا كانتا مستورتين جاز المسح عليهما، ويكون هذا دليلاً من القرآن على جواز المسح على الخفين إضافة إلى ما ورد من أدلة السنة على جواز ذلك. يقول ابن عربي (ت ٥٤٣هـ)^(١): "وجاءت السنة قاضية بأن النصب يوجب العطف على الوجه واليدين، ودخل بينهما مسح الرأس، وإن لم تكن وظيفته كوظيفتهما؛ لأنه مفعول قبل الرجلين لا بعدهما، فذكر لبيان الترتيب لا ليشتركا في صفة التطهير، وجاء الخفض ليبين أن الرجلين يمسحان على الاختيار على حائل، وهما الخفان بخلاف سائر الأعضاء، فعطف بالنصب مغسولاً على مغسول، وعطف بالخفض ممسوحاً على ممسوح، وصح المعنى فيه".

ثالثاً: العمل بالقراعتين معاً، والجمع بين حكميهما، وهو ما ذهب إليه الإمام الطبري (ت ٣١٠هـ) بقوله^(٢): "والصواب من القول في ذلك أن الله أمر بعموم مسح الرجلين بالماء في الوضوء، كما أمر بعموم مسح الوجه بالتراب في التيمم، وإذا فعل ذلك بهما المتوضئ كان مستحقاً اسم ماسح غاسل؛ لأن غسلهما إمرار الماء عليهما أو إصابتها بالماء، ومسحهما إمرار اليد أو ما قام مقام اليد عليهما، فإذا فعل ذلك بهما فاعل، فهو غاسل ماسح".

(١) أحكام القرآن، ٥٧٨/٢.

(٢) تفسير الطبري، ٨٣/٦.

رابعاً: عدولات الجزم:

وهذا النوع من العدول يكون في الأفعال ويرد على نوعين هما:

أ. العدول عن جزم جواب الشرط إلى رفعه على الإخبار.

ب. العدول عن الجزم على العطف إلى الرفع على الإخبار.

ويمكننا تناول ذلك على النحو التالي:

أ. العدول عن جزم جواب الشرط إلى رفعه على الإخبار

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا

هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢].

وقوله تعالى: ﴿وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَىٰ آمَنَّا بِهِ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا

رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣].

فقد عدل عن جزم فعل جواب الشرط إلى رفعه فقال (فلا يخاف) ولم يقل (لا

يخف)، كما هو الحال في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا

إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٤]. إذ جاء جواب الشرط مجزوماً في قوله (لا يَلِتْكُمْ).

وسر هذا العدول عن جزم جواب الشرط إلى رفعة بعد (فاء) الجواب، وذلك

لتصبح الجملة اسمية فتكون أدل على ثبوت الوصف واستقراره.

يقول الزمخشري^(١): "فإن قلت: أي فائدة في رفع الفعل وتقدير مبتدأ قبله حتى يقع

خبراً له، ووجوب إدخال (فاء) وكان ذلك كله مستغنى عنه بأنه يقال: لا يَخَفُ؟

قلت: الفائدة فيه أنه إذا فعل ذلك فكأنه قيل: (فهو لا يخاف)، فكان دالاً على تحقيق

أن المؤمن ناج لا محالة، وأنه هو المختص بذلك دون غيره".

(١) الكشاف ٤/١٦٩.

العدول عن الجزم على العطف إلى الرفع على الإخبار

من ذلك قوله تعالى: ﴿لَلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْنُوا مَا فِي
أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

نجد الفعل المضارع (يغفر) قد جاء مرفوعاً، وفي ذلك عدول عن الجزم عطفاً
على جواب الشرط (يحاسبكم) إلى الرفع استئنافاً، والتقدير (فهو يغفر لمن يشاء)، ولو
جرى السياق على نسق واحد من الإعراب لكان (فيغفر لمن يشاء، ويعذب من يشاء)
بالجزم^(١).

وقد علل شيخنا الدكتور سمير استينية دلالة هذا العدول إلى الرفع فقال^(٢):
"القراءة على الاستئناف المرفوع (فيغفر) تشير إلى إسناد المغفرة إليه، دون غيره -
تعالى- بعد تمام الحساب، ولذلك كان التقدير: فهو -لا غير- يغفر لمن يشاء، ويعذب ما
يشاء"؛ أي: دل العدول إلى الرفع على الاختصاص، فانه -عز وجل- هو المختص
بالمغفرة وحده.

ويعلل شيخنا أيضاً قراءة الجزم، وهذه القراءة تمثل إطاراً في النسق الإعرابي،
وتضفي دلالة أخرى، فيقول^(٣): "والقراءة بالجزم عطفاً على المجزوم (يحاسبكم) تهدف
إلى إبراز ما تشير إليه (الفاء) من مباشرة وتعقيب من غير تراخ، وذلك من أجل إدخال

(١) قرأها بالرفع ابن عامر وعاصم، وقرأ الباكون بالجزم فيها، انظر: إملاء ما من به الرحمن. العكبري

١٢١/١، والبحر المحيط ٣٦٠/٢.

(٢) منازل الرؤية، منهج تكاملي في قراءة النص ٣٢٦.

(٣) المصدر السابق ٣٢٧.

الطمأنينة في نفوس المؤمنين، فكان الآية تخبرهم بأن الله سيغفر لمن يشاء عقب الحساب مباشرة، دون أن يطول الزمن بين الحساب والمغفرة*.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّكُمْ إِلَّا أذى وَإِنْ يُقَاتِلُكُمْ يُوَلُّكُمْ الْأُدْبَارَ ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١].

فقد عدل عن جزم الفعل (ينصرون) عطفاً على جواب الشرط (يولوكم) إلى رفعه على تقدير: ثم (هم لا ينصرون). فأفاد ذلك دلالة الإطلاق، وهي أن عدو المسلمين مخذول دائماً، وغير منصور مطلقاً. ولو جاء الفعل مجزوماً على العطف، لدخلت جملة (لا ينصرون) في حيز الشرط، ولأصبح المعنى حينئذ، أن عدوهم غير منصور حالة مقاتلته المسلمين وتوليته الأديار فقط.

وأنثرت الصياغة في التركيب مجيء حرف العطف (ثم)^(١) للدلالة على التراخي في الرتبة لا في الوجود؛ "لأن الإخبار بتسليط الخذلان عليهم أعظم من الإخبار بتوليبتهم الأديار"^(٢).

فصاحب العدول- هنا في التركيب عن الشرط إلى الإخبار عدولاً في المعنى عن التقييد إلى الإطلاق.

(١) انظر: الكشاف ٤٥٥/١.

(٢) المصدر السابق الصفحة نفسها، وانظر: حاشية الكشاف لابن المنير ٤٥٥/١.

ويمكن تمثيل هذا العدول على النحو الآتي:

لا ينصروا	ثم	يقاتلوكم	يقاتلوكم	إن	← التركيب المتوقع
↓	↓	↓	↓	↓	
مجزوم	عطف	مجزوم	مجزوم	أداة جزم	← حالة الإعراب
↓	↓				
(دلالة التقييد)	التراخي				← الدلالة
(تقييد نفي النصر بالتولية)	الزماني				
لا ينصرون	ثم	يقاتلوكم	يقاتلوكم	إن	← التركيب الحالي
↓	↓	↓	↓	↓	
مرفوع	عطف	مجزوم	مجزوم	أداة جزم	← حالة الإعراب
↓					
عدول عن الجزم إلى الرفع	↓				← موضع العدول
↓					
دلالة الإطلاق	عطف				← الدلالة
(نفي النصر عنهم مطلقاً)	للتراخي				
	الرتبي				

الخاتمة و أهم النتائج:--

في ختام هذه الدراسة التي كان موضوعها العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم، توصل الباحث إلى نتائج عدة هي على النحو الآتي:

١- أثبتت الدراسة أن موضوع العدول السياقي الذي شاع في الدراسات الأسلوبية الحديثة، له جذور في التراث البلاغي العربي، فقد تناوله العلماء المتقدمون بالتحليل والتعليل.

٢- العدول النحوي السياقي هو من أبرز الظواهر الأسلوبية في التعبير القرآني، وأكثرها وروداً، ويمثل مظهراً من مظاهر الإعجاز البياني في القرآن الكريم.

٣- السياق له دور بارز ومهم في تحديد الدلالة المناسبة للعدول.

٤- أثبتت الدراسة من خلال تحليل سياقات العدول المتعددة في النص القرآني، أن كل عدول في المبنى يصاحبه عدول في المعنى قطعاً.

٥- تتسع العدولات صورةً ودلالةً في النص القرآني باتساع البنية الواردة فيها، فكلما اتسعت البنية اتسع العدول؛ لذلك فالعدول النحوي هو أكثر اتساعاً في صورته ودلالاته من العدول الصوتي والصرفي والمعجمي؛ لاتساع بنيته التركيبية أكثر من غيره.

٦- تكتسب الأفعال في السياق القرآني دلالاتها الزمنية من السياق الواردة فيه، لا من بنيته الصرفية فحسب.

٧- أثبتت الدراسة من خلال تحليل مواطن العدول في حروف المعاني أن كل حرف يختص بدلالة لا يشاركه فيها غيره، والسياق هو الذي يحدد الدلالة المرادة؛ وبناء على ذلك لا تتأوب في حروف المعاني.

٨- الإعراب يرتبط بالمعنى ارتباطاً وثيقاً، فالحركات الإعرابية هي دوالٌ على معانٍ مقصودة، وأن العدولات من الرفع إلى النصب أو الجر وغيرها من عدولات الإعراب ترتبط بالمعنى دون شك.

٩- ينبغي الربط بين البنية العميقة للتركيب والبنية السطحية؛ ليظهر من خلال ذلك جماليات التركيب، ووظيفته البلاغية.

١٠- ظاهرة العدول والخروج عن مقتضى الظاهر هي وجه من وجوه شجاعة العربية وروعيتها.

١١- من الصعب حصر دلالات العدول السياقي في النص القرآني؛ لاتساع النص القرآني من جهة، وانفتاحه الدلالي من جهة أخرى، واختلاف فهم المتلقين له.

١٢- العدول النحوي السياقي هو روح نظرية النظم التي نادى بها الجرجاني، وهو دراسة تطبيقية مباشرة للنظم.

١٣- أبرز العدول في السياق القرآني دلالات نفسية، وتربوية، وفكرية، كما هو الحال في السياقات القرآنية التي تصف حال المؤمنين و المنافقين و الكفار، وكذلك الآيات التي خاطب المولى عز وجل فيها هذه الأصناف الثلاثة، فجاء العدول فيها يمثل أثراً نفسياً و يقوم التصور و الفكر، و كذلك الآيات التي وصفت مشاهد الخلق في الكون و الحياة.

١٤- كشف العدول في السياق القرآني أيضاً عن حقائق علمية، تظهر وجهاً من وجوه الإعجاز في القرآن و هو الإعجاز العلمي، كما هو الحال في الآيات التي تحدثت عن عالم الفلك وعالم الطب وغيرها من عوالم الكون، كما هو موضح في مواضعه من هذه الدراسة.

١٥- أبرز العدول السياقي في القرآن أيضاً الجوانب الغيبية في صورة المشاهد المحسوسة المرئية، قطعاً بحدوثها و حصولها، كما الحال في السياقات القرآنية التي تحدثت عن عوالم الجنة و النار. ومشاهد البعث و الحساب وغيرها من العوالم الغيبية، كما هو مذكور في مواضعه من الدراسة.

١٦- وُظف العدول في التعبير القرآني ليوافق بينيته المتحولة الوقائع المحسوسة في مشاهد الحياة، فبرز من خلال ذلك موافقة المقال لمقتضى الحال، و تلك هي البلاغة.

١٧- ولد العدول في السياقات القرآنية دلالات شرعية، و أحكاماً فقهية، مرجع الفهم فيها إلى اللغة و البيان، و قد برز ذلك في آيات الأحكام، كما ^{هو} مذكور في مواطنه من هذه الدراسة.

١٨- يوصي الباحث بالاهتمام بالدراسات اللغوية التي توظف اللغة توظيفاً دلالياً و اجتماعياً، و ذلك من خلال التعامل مع النصوص عن قرب بالتحليل و التعليل، لا سيما النص القرآني المعجز في نظمه و معناه، و الذي كل مفردة فيه بل كل حرفٍ أو حركةٍ إعرابيةٍ تحمل رسالةً تتجاوز حدود الكلمة و الجملة إلى عالم النفس و الحياة.

١٩- يشير الباحث أن هناك مواضيع لغوية بلاغية بحاجة إلى دراسات مستقلة، تسهم في إبراز جوانب مضيئة من إعجاز النص القرآني، و عبقرية لغته، لغة التنزيل، من تلك الموضوعات، موضوع العدول الصوتي، و العدول المعجمي في السياقات القرآنية، و كذلك العدول البلاغي الفني في الصور و التشبيهات و غيرها من موضوعات البلاغة المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- الإتيقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المكتبة الثقافية، بيروت، ١٩٧٣م.
- أثر النحاة في البحث البلاغي، عبدالقادر حسين، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٨م.
- أحكام القرآن، أبو بكر محمد عبدالله المعروف بابن العربي (ت ٥٤٣هـ)، ت: علي محمد الجاوي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- أساليب النفي في القرآن، د. أحمد ماهر البقري، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٤م.
- أسرار البلاغة، أبو بكر، عبد القاهر بن عبدالرحمن الجرجاني، (ت ٤٧٤هـ)، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٩٩١م.
- أسرار الكون في القرآن، داود سليمان السعدي، دار الحرف العربي، بيروت، ١٩٩٧م.
- أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، د. حسن طبل، (د.ن)، ١٩٩٠.
- الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ، دراسة تحليلية للإفراد والجمع في القرآن، محمد الأمين الخضري، مطبعة الحسين، خلف جامع الأزهر، ١٩٩٣م.
- الإعجاز البياني للقرآن، د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٤.
- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، دراسة نظرية تطبيقية للتوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، عبدالحميد أحمد يوسف هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلائي، ت (٤٠٣هـ—)، ت: أحمد صقر، ط٣، دار المعارف، مصر، ١٩٧١م.
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، ت: إبراهيم العزباوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتاب العربي، ومؤسسة جمال، بيروت، (د.ت).
- أقسام الكلام العربي، من حيث الشكل والوظيفة، د.فاضل مصطفى الساقى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م.
- إملاء ما من به الرحمن، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ—)، ت: إبراهيم عطوه عوض، مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٦٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ—)، ت: الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٣م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ—)، ت: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ—)، ت: محمد عبدالمنعم الخفاجي، ط٣، المكتبة الأزهرية، ١٩٩٣م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي، (ت ٥٢١هـ—)، ت: مصطفى السقا، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٢م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، (ت ٧٥٤هـ—)، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣م.
- بدائع الفوائد، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، (ت ٧٥١هـ—)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٧م.

- البرهان في إعراب القرآن، أحمد ميقري، ت: د. حسن الأهلل، المكتبة العصرية، ٢٠٠١م.
- البرهان في توجيه متشابه القرآن، تاج القراء محمود بن حمزة بن نصر الكرمانى (ت ٥٠٥هـ)، ت: عبدالقادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٧٢م.
- البلاغة العربية في ضوء الأسلوبية ونظرية السياق، د. محمد بركات حمدي أبو علي، دار وائل، عمان، الأردن، ٢٠٠٣م.
- البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل، د. محمد بركات حمدي أبو علي، دار البشير، عمان، الأردن، ١٩٩٢م.
- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، عابدين، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، فاضل صالح السامرائي، دار عمار، الأردن، ط١، ١٩٩٩م.
- البلاغة فنونها وأفنانها، علم المعاني، د. فضل حسن عباس، عمان، دار الفرقان، ط٧، ٢٠٠٠م.
- البلاغة والأسلوبية، د. محمد عبدالمطلب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م.
- بيان إعجاز القرآن، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، (ت ٣٨٨هـ)، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ت: محمد خلف الله، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٨م.